

س ۵ قواعد فقهیه اول

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: قواعد الفرائض	
مؤلف:	سید محمد تقی میرزا
مترجم:	
موضوع:	
شماره قفسه:	۱۱۳۵۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۱۹۴۷



بازدید شد
۱۳۸۴

براساس


۱۱۳۵۸

۰۴
۳۳۷/۹۱-۴
استکون شد

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۹۳۵۸



س ۵ قواعد شه ازل

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
کتاب مفتاح القواعد		
مؤلف	میرزا محمد باقر خراسانی	شماره ثبت کتاب
مترجم		۱۹۶۶
موضوع		
شماره قفسه ۱۱۳۵۸		

برای اسناد



۴	۳۸۷/۹۱-۴
اسکن شد	

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۹۶۵۸	



بسم الله الرحمن الرحيم

فلما كان كشف الفوائد من كتاب القواعد عسراً اجتهدت في الإشارة
إلى مسائل وفهرست مطالبه على وجه يسير تحصيل وهو مشتمل على ما يقرب
من ثلاثمائة قاعدة عد الفوائد والتسببات

ص ١ قاعدة في معنى بلفظة
ص ٢ قاعدة في الحكم الشرعي
ص ٣ قاعدة في نظام العبادات والعقود في أن أفعال الله معللة
ص ٤ قاعدة في معنى بلفظة

ص ٥ قاعدة في أن عرض الائم
ص ٦ قاعدة في أن العرض الائم
ص ٧ قاعدة في أن العرض الائم
ص ٨ قاعدة في أن العرض الائم
ص ٩ قاعدة في أن العرض الائم

ص ١٠ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١١ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١٢ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١٣ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١٤ قاعدة في أن العرض الائم

ص ١٥ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١٦ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١٧ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١٨ قاعدة في أن العرض الائم
ص ١٩ قاعدة في أن العرض الائم

ص ٢٠ قاعدة في أن العرض الائم
ص ٢١ قاعدة في أن العرض الائم
ص ٢٢ قاعدة في أن العرض الائم
ص ٢٣ قاعدة في أن العرض الائم
ص ٢٤ قاعدة في أن العرض الائم

ص ٢٥ قاعدة كل تعليق على لفظ مجرد

ص ٢٦ قاعدة كل تعليق على لفظ مجرد

ص ٢٧ قاعدة كل تعليق على لفظ مجرد

ص ٢٨ قاعدة كل تعليق على لفظ مجرد

ص ٢٩ قاعدة كل تعليق على لفظ مجرد

ص ٣٠ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣١ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٢ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٣ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٤ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٥ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٦ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٧ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٨ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٣٩ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٠ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤١ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٢ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٣ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٤ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٥ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٦ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٧ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٨ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٤٩ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٠ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥١ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٢ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٣ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٤ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٥ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٦ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٧ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٨ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٥٩ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٠ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦١ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٢ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٣ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٤ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٥ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٦ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٧ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٨ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

ص ٦٩ قاعدة كل حكم تعلق على سبب

١٢٦ قاعده
 في تكرار الاجتهاد بغير
 الواقعة
 ١٢٦ قاعده
 مما يستتبع من الامور
 الكهنية
 ١٢٦ قاعده
 في منع الابوين من سفر
 العلم
 ١٢٦ قاعده
 في الامانة بالنسبة الى يد
 غير المالك
 ١٢٦ قاعده
 في ضمان الطرف
 ١٢٦ قاعده
 يجب مراعاة الولي
 المرد في عيلة الامور
 ١٢٦ قاعده
 نوقت لمفظة المشترك
 ١٢٦ قاعده
 وقف الحكم تارة بالانقضاء
 واخرى بالانكشاف

١٢٦ قاعده
 في تعارض الامارين
 في الفرق بين
 الفتوى والجمعة

١٢٦ قاعده
 في ارجاع الى الحسن
 ١٢٦ قاعده
 مقتضى الاصل في الحكم
 على مدلوله

١٢٦ قاعده
 في منع الابوين من سفر
 العلم

١٢٦ قاعده
 في الامانة بالنسبة الى يد
 غير المالك

١٢٦ قاعده
 في ضمان الطرف

١٢٦ قاعده
 يجب مراعاة الولي

١٢٦ قاعده
 المرد في عيلة الامور

١٢٦ قاعده
 نوقت لمفظة المشترك

١٢٦ قاعده
 وقف الحكم تارة بالانقضاء

١٢٦ قاعده
 واخرى بالانكشاف

١٢٦ قاعده
 في ارجاع الى الحسن
 ١٢٦ قاعده
 مقتضى الاصل في الحكم
 على مدلوله

١٢٦ قاعده
 في منع الابوين من سفر
 العلم

١٢٦ قاعده
 في الامانة بالنسبة الى يد
 غير المالك

١٢٦ قاعده
 في ضمان الطرف

١٢٦ قاعده
 يجب مراعاة الولي

١٢٦ قاعده
 المرد في عيلة الامور

١٢٦ قاعده
 نوقت لمفظة المشترك

١٢٦ قاعده
 وقف الحكم تارة بالانقضاء

١٢٦ قاعده
 واخرى بالانكشاف

١٢٦ قاعده
 في تعارض الامارين
 في الفرق بين
 الفتوى والجمعة

١٢٦ قاعده
 في ارجاع الى الحسن
 ١٢٦ قاعده
 مقتضى الاصل في الحكم
 على مدلوله

١٢٦ قاعده
 في منع الابوين من سفر
 العلم

١٢٦ قاعده
 في الامانة بالنسبة الى يد
 غير المالك

١٢٦ قاعده
 في ضمان الطرف

١٢٦ قاعده
 يجب مراعاة الولي

١٢٦ قاعده
 المرد في عيلة الامور

١٢٦ قاعده
 نوقت لمفظة المشترك

١٢٦ قاعده
 وقف الحكم تارة بالانقضاء

١٢٦ قاعده
 واخرى بالانكشاف

٢٥٢ قاعده
 ٢٥٣ قاعده
 ٢٥٤ قاعده
 ٢٥٥ قاعده
 ٢٥٦ قاعده
 ٢٥٧ قاعده
 ٢٥٨ قاعده
 ٢٥٩ قاعده
 ٢٦٠ قاعده
 ٢٦١ قاعده
 ٢٦٢ قاعده
 ٢٦٣ قاعده
 ٢٦٤ قاعده
 ٢٦٥ قاعده
 ٢٦٦ قاعده
 ٢٦٧ قاعده
 ٢٦٨ قاعده
 ٢٦٩ قاعده
 ٢٧٠ قاعده
 ٢٧١ قاعده
 ٢٧٢ قاعده
 ٢٧٣ قاعده
 ٢٧٤ قاعده
 ٢٧٥ قاعده
 ٢٧٦ قاعده
 ٢٧٧ قاعده
 ٢٧٨ قاعده
 ٢٧٩ قاعده
 ٢٨٠ قاعده
 ٢٨١ قاعده
 ٢٨٢ قاعده
 ٢٨٣ قاعده
 ٢٨٤ قاعده
 ٢٨٥ قاعده
 ٢٨٦ قاعده
 ٢٨٧ قاعده
 ٢٨٨ قاعده
 ٢٨٩ قاعده
 ٢٩٠ قاعده
 ٢٩١ قاعده
 ٢٩٢ قاعده
 ٢٩٣ قاعده
 ٢٩٤ قاعده
 ٢٩٥ قاعده
 ٢٩٦ قاعده
 ٢٩٧ قاعده
 ٢٩٨ قاعده
 ٢٩٩ قاعده
 ٣٠٠ قاعده

صفحة الكرام

اوتنن لری و در صفو راسه یکصد و بیست و یک
 هر یک از این در تمامه بیست و یکصد و بیست و یک
 و در تمامه بیست و یکصد و بیست و یک

کسر در خانه

ب دو ح

۱۲

۷	۳
۵	۸
۱۱	۹

۱۰	۴	۶
۲	۷	۱۱
۸	۹	۳

۶	۱	۶
۵	۵	۱۰
۹	۷	۴

۶	۱۰	۴
۵	۷	۱
۹	۳	

۱۰	۵	۵
۲	۸	۱۱
۷	۹	۴

۶	۱۰	۴
۵	۷	۱
۹	۳	

نموده در تمامه بیست و یکصد و بیست و یک
 در تمامه بیست و یکصد و بیست و یک

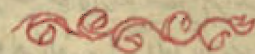
طرح در تمامه

۱۲
 در تمامه بیست و یکصد و بیست و یک

ط
 لوا
 ۲۲
 فی ال
 ۲۳
 الحز علی
 ۲۴
 النجاسة
 فی الصلو
 ۲۵
 فی الفرق
 والقضا
 ۲۶
 قاع
 الاغلی
 والقلی

۵	۴	۵	
۶	۷	۸	۹
۱۰	۱۱	۱۲	۱۳
۱۴	۱۵	۱۶	۱۷

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰



بنافه
 ۸ من

بنافه
 ۸ من

بنافه
 ۸ من

بنافه
 ۸ من

بنافه
 ۸ من



عزلی

[illegible]

المكلف ما الظاهرة اذا فقد بعد وكبره اذ استند ثم اخرج المصلحة عن وقت الفضل
ويباح حيث لا رجحان ولا مرجح فيه ويلحق ايضا الاحكام الخمسة مقدّمات لعقد الوجوب
كوجوب العلم في الوضوء والتحريم كالاحتكار والتلفي والتجسس عند حرمانها والكرهية كما
زيادة وقت النداء والدخول في سوره المومن وسحب السيل في البيع وحضار صفا
يلتبط فيه بالمباح ما عدا هذه والايضا عات تبرئ عليها ما قلناه في العقود واما المسألة
بالاحكام فالغرض منها اما بيان الاباحة كالقيد الاطعمه والارت والاخذ بالشفقة
بيان التحريم كوجبات الحدود والجنايات وعصبة الاموال واما بيان الوجوب
كنصب القاضي ونفوز حكمه وجوب فانه استحادة عند اتقين وجوب حكم
على القاضي عند الوضع اما بيان الاستحباب كالطعن في الميراث واداب الطهارة والشرية
والدبايح والعفو في حد واداء ميثمين في مصادمهم واما بيان الكراهية كما في كثير من
الاطعمة والاشربة واداب القاضي فاحذر لما ثبت في علم الكلام ان افعال الله
معلقة بالاعراض وان الغرض بسجّل كونه عوضا فجاء وانما يستحيل عهده اليه ثبت كونه
لغرض يعود الى المكلف وذلك انما جلب نفع او دفع ضرر عنه وكلها قد بينا ان الدنيا
وقد بينا ان الاخرة فالاحكام الشرعية لا يتخلوا عن هذه الاربعة واما
اجتماع الحكم اكثر من غرض واحد فان المكنتب لغونه وفوت عبادته الوجوب بالنفع
والسجّل بالنفع اذ اضره وجهه النفع في التكب وفقد به لغرض فان الاغراض الاربعة
تحصل في كونه اما النفع الذي يتحقق لنفسه عن التلف واما الاخرى فلا

في بيان افعال الله معلقة
بالاعراض

الغرض

الغرض المقصود بها القربة واما دفع الضرر الاخرى فهو اللحق بسبب ترك
لواجب واما دفع الضرر الذي يؤول فهو كالحاصل للنفس ترك القوت قاعدا
كل حكم شرعي يكون الغرض الالهي منه الاخرة اما جلب النفع والدفع الضرر فيها
يسمى عبادة او كفارة وبين لعبادة والكفارة عموم وحصوص مطلق فكل كفارة
عبادة وليس كل عبادة كفارة وما بها في الحديث الصلوات الخمس كفارة لما يترتب
وان تخلص الجمعة كفارة من الجمعة الى الجمعة وان اكبح والعمره ينفيان الذنوب
وان العمره كفارة كل ذنب لاني في ذلك فان الصلوة واجب يتصور فيها الوقوف
من لا ذنب كالمعصوم قاعدا كل حكم شرعي يكون الغرض الالهي منه الدنيا
سواء كان جلب النفع او دفع الضرر يستعمل معاملة سواء كان جلب النفع ودفع الضرر
مقصود من ابدان صالحة او بالتبعية فالاول هو ما يترك الجوايز الخمس فكل حكم
حظ من الاحكام الشرعية فله النفع الوجوب كما في القرانه المجربة والتحريم كما في سماع الغناء
والالان التمسو والبصر الوجوب كما في الاطعام على العيوب واردة استقويم
والتحريم كما في تحريم النظر الى المحرمات وللمس احكام الوطى ومقدّماته والمناكحات
شبهها وزوالا اذ الغرض الالهي منها التمس وتما يتعلق باللباس والاواني واما
زاله التجاسات وتحويل الطهارات وتعلق الذوق بحكام الاطعمة والاشربة والصيد
والدبايح وهذا في جلب النفع واما دفع الضرر لمقصود بالامانة فوجوب الحفاظ المفاصل الخمس
انتم واما الثاني وهو ما يكون المصلحة مقصودة بالتبعية فهو كل وسيلة الى المذات

في بيان ان كل حكم شرعي
يكون الغرض الالهي منه
الاخرة اما جلب النفع
او دفع الضرر

ما يسمى بمصلحة الدارين
كل حكم شرعي يكون الغرض
الالهي منه الدنيا سواء كان
جلب النفع او دفع الضرر
معاملة

كل حكم شرعي يكون الغرض
الالهي منه الدنيا سواء كان
جلب النفع او دفع الضرر
معاملة

في بيان الوسائل الخمس

بأنهم ليسوا إلى حفظ المنفعة فإلا الوسائل خمس أسباب بقيد الملك وهي ستة
 الأول ما يقيد ملك العين بعقد معاوضة كالبيع والتمليك والمزارعة والمساواة
 الثاني ما يقيد ملك العين بعقد لا معاوضة فيه كالإهبة والصدقة والوقف والوصية
 بالعين وقبض الزكوة والخمس والندى الثالث ما يقيد ملك العين بالعقد كالحب
 والآث ورأب الموات والانتقام والالتقاء الرابع ما يقيد ملك المنفعة بعقد معاوضة
 كالأجرة الخمس ما يقيد ملك المنفعة بعقد غير معاوضة كالوصية بالمنفعة والعمى
 عند خروج ابن أديس السادس ما يقيد ملك المنفعة لا بعقد كآثار المرافق الوسيلة
 التي تبنى أسباب التملك على ملك الغير وهي قسم خمسة الأول ما يملك عليه بالملك
 فخر كما أنفعه والمقاصد المماثل ومع ملك المنفعة من الحق الواجب يرجع إلى باقي
 عين بالانقضاء مطلق للموت إن كان في المال وقام فسخ البيع بخلافه وإن
 قلنا بانقضاء البيع بالعقد هو الأصح الثاني ما يملك على ملك الغير بالانقضاء لمصلحة
 المستغرق خاصة كالعارية الثالث ما يملك على ملك الغير بالانقضاء لمصلحة المالك
 كالودعة للمأذون في نقلها وإخراجها أو الوكالة المستبرح بها الرابع ما يملك
 لمصلحة ما كاشركه والفراخ والوكالة ليجل الخمس ما يملك على ملك الغير بخلافه
 ليدكا الودعة إخراج المأذون فيها أو المخرج إلى النقل الوسيلة الثانية أسباب بقيد
 منع المالك من التصرف في ملكه وهي أسباب ثمانية وما يقيد بها كالحجر الزوج
 على المرأة فيما يتعلق بالاختصاص وجوابه إلى ما يشترط في تسليم الشخص والحق في الحجر على سببه

في بيان الوسائل الخمس
 الأول ما يقيد ملك العين بعقد معاوضة
 الثاني ما يقيد ملك العين بعقد لا معاوضة فيه
 الثالث ما يقيد ملك العين بالعقد
 الرابع ما يقيد ملك المنفعة بعقد معاوضة
 الخامس ما يقيد ملك المنفعة بعقد غير معاوضة
 السادس ما يقيد ملك المنفعة لا بعقد

أما الولد فيما يتعلق بما جاز لها من ملكه لا في مواضع محدودة الوسيلة الرابعة فيما هو
 وصلة إلى حفظ المقاصد الخمسة وهي النفس والدين والعقل والنبذ المال التي
 لم يأت الشرح إلا بحفظها وهي الضرورات الخمس حفظ النفس بالقصاص والدية
 والدفاع وحفظ الدين بالإحلال وقتل المرنه وحفظ العقل بتجريم السكران وأخذها
 وحفظ النيب بتجريم الزنا وإبنا الذكران وإلها بهم وتجرىم القذف ووجوب كتم
 على ذلك وحفظ المال بتجريم الخصب والسرقة والحجامة وقطع الطريق وأخذ الغرر كلها
 الوسيلة الخامسة ما كان مفضوذا لوجب لمصلحة من المفيدة وهو القضاء والدعاوى
 والبيانات وذلك لأن الاجتماع من ضرورات المكلفين وهو مظنة الزرع فلا
 من حاسر لذلك وهو الشرعة ولا بد لها من سائس وهو الأمام ولوائبه والسياسة
 بالقضاء وما يتعلق بهذه المقاصد والوسائل تنظمكم بقصد قاعدة الحكم
 الشريعة المتعلقة بأعمال المكلفين بالانقضاء والتجيز والاعتصام والوضع
 الوضع هو الحكم على الشيء بكونه سببا أو شرطا أو مانعا فلهذا كراهة هذه الثلاثة
 في قواعد قاعدة السبب لغير ما يتوصل به إلى الآخر ومطلا ماض وصف ظاهر مفضل
 ول الدليل على كونه مرفا لبيانات حكم شرعي بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه
 عدمه ومنع وجود الحكم بدونه وتختلف الحكم عنه يكون أما الوجود مانع أو فقدان
 شرطا وجود الحكم بدونه محال لأن المراد به نوع السبب إذا عدم بعض صفاته
 ووجه الحكم عند صرف آخر فهو تابع لذلك الآخر ونقول الحكم الخاص المستند إلى

المقاصد الخمسة

في بيان الوسائل الخمس

في بيان الوسائل الخمس
 الأول ما يقيد ملك العين بعقد معاوضة
 الثاني ما يقيد ملك العين بعقد لا معاوضة فيه
 الثالث ما يقيد ملك العين بالعقد
 الرابع ما يقيد ملك المنفعة بعقد معاوضة
 الخامس ما يقيد ملك المنفعة بعقد غير معاوضة
 السادس ما يقيد ملك المنفعة لا بعقد

في بيان الوسائل الخمس

ان السبب اما معنوي او
وقتي

الاسباب منها ما لا تطفئ في
الناسبة

السبب فلا يكون فولا كما العقدة

في اقسام السبب والمثبت

سبب من شئ وجوده بدونه فاعادة السبب انما معنوي او وقتي فالاول
ان يكون الوصف مستلزما لحكمة بحيث على شئ من الحكم ليس كالمملك فانه سبب
ارتفاع والانف والمباشرة والبغاة سبب الغفمان والارثا فانه سبب كحدوثها
ان يكون الوقت متصفيا لثبوت حكم شرعي كما لو اقيمت العقدة **فاعادة** الاسباب منها ما لا تطفئ
فيه المناسبة وان كان مناسباً في نفس الامر كما ان ذلك وباقى اوقات العقدة الموجبة للعقدة
واحدت الموجب لثبوتها والعقل والاختراع مع عدم العمل استيفاء العقدة في المستر
بعد الزلزال وعده من المهر ونحوه في السعي ورمي الجمرات وتقديم الاضحية على الاقربى في منى
العرفى على الاصح من عدم التورث مما ورث منه والحكمة الظاهرة في ذلك محو الازالة
والا تفكر ومن ثم قيل بان التوارث في اعظم ما فيه من التباين في الجاهل المحض ومنها ما يظهر في المنايا
ويختص باسم لعنة كالتجاسة الموجبة للفصل والارثاء الموجب للجنة والكبيرة الموجبة للنقص
فاعادة السبب فلا يكون فولا كما العقدة والبقاء وكيفية الاحكام الشرعية وقد يكون
فولا كما الانقضاء والاختصاص والاحطاط واجاء الموت والكفر والارثا وقيل انفسر
المعصومة والوطى المفتر كمال المهر ورتبها كان سبب الفعلى اقوى من الفعلى فان السبب
لو وطى منها فاحلها صارت ام ولد ويقتضى بموته ولو باشر حقها لم يصح له بيع ولعل
النفقة تلك السيد ان شاء ولو وهب لم يكن سبب ولا يملك العبد **فاعادة**
اسم سبب في السبب بل يجب ان يكون في ذاته او في اثاره لان سبب كالتزويج
الزنا والسرقة والحاربة المفاخرة لا يستحقان اية فمثل هذا ولا يفكره استحقاق

السبب شرط لا بد منه في الاتصاف ونحوه تقارن الملك في اسباب العقبة كما انما
والانقضاء والاختصاص المعدن واجاء الموت القسم الثاني ما تقدم فيه
لمسبب كقصة عجل السجدة في الخيل وعمل الدعاء واذان الفجر ليلدة وكوة الفجر
في شهر رمضان على قول مشهور لان يجعل السبب من اجل انفسه فكل من قسم المقام
وتقديم الزكاة قبل اكل على قول وعده منه لو رث الوارث للميت مع انها لا يجب
الا بعد موت القبل وجمع عليه الملك حتى وانما قد تقدم ملكه قبل حوته لنقل الى
وارثه وربما الرتم بجواز ملك الميت في هذه الصورة ولهذا يقتضي عنها ولو
ويقتضى وسلاياه ولا يجوز على التقدم حله بعد قبل الموت فجزا القسم قبل
لبدن الحق والطيب قبل فعلها ولا كفارة الظهارة قبل العود ولا كفارة القتل
على التزويج ولا كفارة البهين على احسن القسم انما ان ما فيه شك وهو
صنع العقود والديفاعات فانه يمكن ان يقال بمقارنة الحكم للجزء الاخير من
الصيغة او بغير عقوبة الفصل ونظير الفائدة في مواضع منها الواسم اب تزويج
الصغيرة وزوجة البالغة فعلى المقارنة للجزء الاخير فالنكاح بان وعلى الوكوة
عقوبة منقحة لان اسلام الطفل مسبب عن اسلام ابيه فيكون واقفا عقوبة
واسلام المدة معه ومنها ما لا يباع لمفلس ما له من غنائه بالدين فان
ارتفاع الحجر ليقول الحجر الاخير من اربع صح وان قلنا بعقوبة الطفل لان
صحته اربع موقوفه على رفع الحجر الموقوف على سقوط الدين الموقوف على صحته

السبب

في بيان ادخال الاسباب

اليسع فيدور بها جزم بصحة السبع بها لان هذا يخرج عن الغريم والغريم منه عدم نزول
 لقدر وهو متغير بها فيجري مع الراهن من المهر من الزين او لقول مجرد
 ايقاع القبول منه رضى برفع الحجر **قاعدة** قد يندخل السبب مع الاجتماع كما
 الاحداث الموجبة للظاهرة فاذا اولى رفع واحد منها ارفع الجميع الا ان يولى
 عدم رفع غيره فيقبل الظاهرة وانما حكمه ان يندخل لان الاحداث لا يمكن الحكم بها
 بالانفصال بل المرفوع بقدر مشترك بينهما وهو المنع من الهبات وخصوصيات
 الاحداث ثلثة ويجرى بين المصاحب تفاوت في هذا فنخل المصلحة عند
 النظام الواجب اليها والمدى الذي يندخل واما الاخل الواجب فالأقرب ان
 يساويها على الاطلاق ولكن ان يولى خصوصية فوجب لوضوء واهل وجباة
 اكفى بالفضل وحده كما لو لوى للنجابة واما الاجزاء فيقبل الميت لمن مات جدياً او
 حائضاً بعد طهر ما فليس من هذا الباب لان الموت برفع التكليف فلا ينافي في السبب
 المسقط اثره ما روى من انه يغسل غسل الجنازة بعد موته فهو قول بوجوب
 التداخل في الغسل المنسوب الى الولي المباشرة لغلبة واثباته واما الميت
 فلم يبق هناك من الذي يقول القتل اذا كان مسلماً ومن التداخل موجبات القتل
 في يوم واحد على قول يندخل ما عد الوطى على قول يندخل مع عدم تحلل التكليف
 على اخوه عدم التداخل مع اختلاف الجنس لا مع اتحاده ومنه ان يندخل مرات
 التداخل في وجوب واحد وكذا السرقات المتكررة ولم يظفر به والوطى

نفسه

(ك)

في تعدد السبب

المتعددة في شبهة واحدة ولا يندخل مرات الوطى بالاستكراه على الأقوى **قاعدة**
 فدينه سبب يختلف الحكم المترتب عليه وهو من الأول لا يمكن فيه الجمع
 كقتل الواحد جماعة اما دية كان سببهم سماً او بهيم عليهم جدار او يفرقهم
 او يجرقهم او يجرقهم فبيري الى الجميع او على النفاذ في الأول القتل بالجمع في
 وجه بعض المصاحب لقتل الواحد اما بالفرقة او بتعين الامام وبأذن الناس
 الذرية وفي الثاني لقتل الاول فان عصى عنه او صولح بالقتل الثاني وعلى هذا يكون
 لمن بعده الذرية قبل القتل بالجمع كالدفن ويكون لهم ديات مكحلة لحقوقهم على احتمال
 مخرج كما اذا هرب القاتل او مات وقتلنا فوخذ الذرية من تركته الثاني ما يوجب
 فيه الجمع كالفرقة لصلية داخل المصح فانه ينادى بها اجبة على احتمال
 تكثير الماسوم بان يترك الامام راكعاً ينادى بها التحريم ونسكبه ليركع
 الشيخ الثالث ما يمكن فيه اعمال سببين كما في نوزيت ثم هو حال وجدة
 على خات على نجاح المحبوس وفي شبهة للمسلمين الرابع ما يقتضيان فيه فقد
 الاقوى منها كنوزيت الاخ الذي هو ابن ثم الخامس ما ينادى فيه كقتل
 التبيين على القول بالثبوت ولفظ من الدعاى لاثاقا فيه لوجوب التبيين
 على كل من المندرجين فيه **قاعدة** قد يكون سبب الواحد موجبا للمورد وهو
 الاول ما يندرج فيه بعضها في بعض كالترافاة سبب واحد ومن ضرورة الملا
 وهي بوجوب التعزير والربا يوجب كذا فيدخل الاضعف تحت الاقوى وكذا

في تعدد السبب
 في تعدد السبب
 في تعدد السبب

الاطراف فانه باسراية الى النفس من جهة الطرف في ذنب النفس واما القضاة
فقال الاقوال تداخله ان كان بغيره واحدة والافلا وزني المحصن
له عقوبات بجلده والرجم فجهنم على الشح والشح في الشارب الشابة
فولان اصحاب الاجتماع وقيل لان باوجب اعظم الامر من بخصوصه لا بوجبا
خفها بعمومه الثاني ما اذا راج فيه كالحبض والتفاس وكثير الاستخاضة سب في
الوضوء وليس ولا يدخل احدهما تحت الآخر كما القيل بوجوب الشح والقود
والكفارة اجمع ان كان عمدا او بوجوب الله به والكفارة ان كان خطأ او جهلا
واستحلت كالغير عمد او بوجوب الضمان والتعزير وفقد المحصن والمحصنة
بوجوب بجلده والنفق في زنا البكر بوجوب بجلده والجرم والتعزير والحد
ان صغر سبب التحريم بصلوة والطواف وسجود سجود الغريمية على
قول من خط المصحف والحد البكر يزيد على ذلك قرأه العرايم وحول
المسجد والاحتساب في المسجد الشريفين وتجريم الصوم والوطي
في الحبض والتفاس والطلاق فيه غالبها الى احكام كثيرة واكثر الاسباب
مسببات التكاح خفا او وطبا بترتيب عليه احكام كثيرة باقية في الغاية
قاعدة قد تكون اسبب فليما منصوصا ابتداء كما ذكرنا من القتل والزنا
واللواط قد يكون فليما غير منصوص من التنازع بالاصالة ولكن دل عليه
لقرين المحالته والمقابلة كتقديم الطعام الى الضيف فانه مباح للاكل وان

فليما
فليما

لم يذن بالقول على الاصح وسليم الهدية الى المهدي اليه وان لم يحصل الاجابة
القولى لظاهر فعل الخلف في السلف كذلك صدقة التطوع وكسوة العرب
والصاحب جواز الملوك من كسوة ومركوب وغيرهما وعلامة الهدى النفس
في ماله وجعله عليه او كذا برفعة عهده وشدة المال على القنينة واركانه لادائه ووجبه
في الجنة او في القنينة والوطي في ماله اختيار من البائع والمشتري والوطي في الزينة
فقطا وفي الاختيار اذا اسلم مع الزوج على الزين والبيع وكذا التقبل في الزينة
فقطا وفي الاختيار على قول والمعاطيات في تسعة بغير اباية استقرت للملك
وان كان في السجدة **قاعدة** لا يكتفى تسليم العوض في الخلع بدلا عن بدلها لفظا
او قبولا بعد الجارية ولا تسليم الدين في سقوط القصاص بل لابد من التلقا باللفظ
وشبهه ولو حق الامام بعض العائنين بامته وقلنا بنوق الملك على اختيار
لملك فوطي المكن كونه اختيارا لان الوطى لا يقع الا في الملك **قاعدة** ومن التنازع
الفتنة بالفضل بالقلب كليات الزكوة والخمس في الملك وبنات العباد
في ترتيب احكامها عليها ومنها الادارة والكراهة والمحبة والبغضاء فلو لم
علها ما ياباد منها او كراهتها او محبتها او بغضها فانها تارة وتارة وتارة
لو ادعته كدحوى يحض فلو اتمها فان قربانه يحلفها ولو علقه بما يشهد بغير
بعد محبة كحجة ودخل النار واكل السم او الترح كحجة الكفر وعنده ان وانا
لكونهم كمن فادعته اخل الصبول لانه نصب سببا ولا يعلم الا منها وعنده

لا يكتفى تسليم العوض
في الخلع

والاسباب الفتن
ما ينشأ بالقلب

واكل السم

بكونها ويجعل الوقت بين الامرين لان الطبع معين على الاول دون الثاني فيقبل منها في الثاني
ولا يقبل في الاول جزءا من عدم استقوى وكذا لو علقه بغيره ما سيجعل الحسن او
العقل كيقبل الحسن للبدن او الشرع **فاعلم** التعليق بالاشبه يقتضي التلقظ فلا يكفي الارادة
المجردة لان الخطاب بذلك يستدعي جوابا مستدعاه عرفيا فلو ارادته بالتعليق
ولما يتلقظ لم يقع الظاهر ولو تلقظت مع كراهتها بالالف وقبيلها لم يرد
وقوعه بالبيان بالاشبه اليها اشكال من حيث ان التعليق بلفظ اشبه وقد وقع
من ان التلقظ والذ على ما في الباطن فهو كما لو علق بجبضا فادعته كانه فانه لا
يقع بلفظ **فاعلم** كل تعليق على لفظ مجرد او فعل مجرد فانه يتصور صحة من يلقى فلو علق
الظاهر على تعلم يلقى او على دخوله الذريع ولو علق على ارادته او على شبهة صح
ان كان مميزا او يقبل قوله وتلقظ بالاشبه فلو اتهمها وكانت مميزة فليس له
احدا فاما لعدم بلوغها ويجعل عدم اعتبارية بصحة لانه كما لا يؤثر في العبادات
صحة ولا شبهة كذا لا يؤثر في العقود صحة ولو علق على فعل غير المرة او قوله
صح ولو كان مما يتوقف على الارادة او نفس الارادة وشبهها من افعال العباد
قبل قوله على الاقرب في حق الزوج ويجعل عدمه لاصالة اكل وقول التلبي
لا يكون حجة على عبده وهو ضعيف واللام يمكن للتعليق فائدة ولو اتهمه فليس له
احلاف لان الجاهل لا يكون من ناس لان ناسات حق غيره ولا نفعية عن غيره
فاحذر فذلك الوقت قد يكون سببا للحكم شرعا كما هو في احوال

التعليق بالاشبه

كل تعليق على لفظ مجرد
او فعل مجرد

خاتمة

ايضا طرف للمكلف به ولا يتخصص سببه باو كانه لو كان مثالا واللام يحكي
من بلغ بعد دخول الوقت بلحظة بل كل جزء من الوقت سبب للوجوب في طرف
لا بقاها فيه وكذا ان ايام الاضاحي سبب للمرا بالاشبه وطرف لا بقاها فيه
ثم وجب على الصبي عند بلوغه في اثناء الوقت وعلى الكافر عند اسلامه وعلى
المجنون عند افاقته ومن الوقت ليس بسبب كركوة الفطر بل مجرد الهللال
سبب تام في وجوبها وليس الوقت بعده سببا ولا جزء **سبب**
من ثم استجبت على من تجدد بلوغه او اسلامه ما ادبره في اثنائها
واما شهر رمضان فكل يوم منه سبب للوجوب على جامع شهر ابطوره
اجزائه اسبابا ومن ثم لم يجب على المسلم في اثنائه او البالغ او الظاهر
من كبحض او النفس **فاحذر** اذا كان المانع محققا باحكام كما في المريض
وليس فينا السبب الى الصوم فاجزاء النصف الاول من النهار سبب في
لوجوب كما ان مجموع النهار سبب في الوجوب بخلاف مانع سبب لان
السبب باقية فيهما وانما حصل فيهما منع احكام بالوجوب فاذا ازالا **فاحذر**
السبب فان قلت فهل لا ينسأى في اخر الوقت في السبب كما في
كونه من شهر فانه يجب الصوم ولو بقي من النهار لحظة **قلت** معطى شي نعم
مقام ذلك في النبي في مواضع منها الصوم ولهذا اجزاء تجديده اشبه بالنصف
الاول لبقاء المعظم بخلاف ما اذا زالت اشبه بالنصف المعظم فانما في اليوم

سبب

اذا كان المانع محققا
بالحكم

يظهر وجوب الصوم في سبب حاصلة في النفس الامر وانما حصل وجود ما فاذ اجم
 ذلك بقدر الحكم كخلف المربعين والمسا فان الوجوب ليس له صلة فيهما في نظر
 الامر وانما نجد زوال الحد **فان** قد يعرى الوقت عن سببه وان كان
 لا يعرى عن الظرفية كالمندورات المتعلقة على اسباب مغايرة للوفات
 فوفاها جميع العدم كالمسنة كالحا في قضاء شهر رمضان فانها طرف للامانة ليست
 سببا بل سبب موافات الصوم لثابت سبب المرجح للاداء وكذلك هو
 العدد او انما فواف الوفاء وليست اسبابا فيها وانما سبب التعلق او
 الفسخ او الوفاة وسبب الفطرة ودخل شهر روال على الاتح ومجموع البلدة
 ونصف النهار المستقبل طرف للاداء فلو بلغ في اثنائه او سلم لم يجب
 وكذا لو استغنى او عطلاد ملك عبدا او تزوج امرأة **فان** كل حكم
 تعلق على سبب المختلف فيه فانه يحصل حين حصول السبب وان خلت
 بحسب وقت التعلق ووقت الوقوع ففي اعتبارهما وجهان وله صور منها
 ان يوصى الى فاسق فيبصر عدله عند الوفاة او الى صبي فيبلغ او الى كافر فيسلم
 منها لو نذر المربعين **فان** في حاله عند بره مرضه فهل يعتبر **فان** حاله البره او
 حاله النذر اما لو كان النذر من غير حاله بغير حاله النذر فالحال ولو وصى بثلث ماله
 فاشهد عندنا اعتبار حاله الوفاة ومنها لو وصى العبد بالانحراف
 ومات او نذر العتق او الصدقة فحرم ومنها ان تعلق الظهار على شبهة

فاجرى الوقت عن
 لسيبة

كل حكم تعلق على سبب
 اختلاف فيه

وكان المألف في نفس فهل يعتبر الاشارة اعتبارا لحال شبهة او التعلق اعتبارا
 لحال تعليقه فيه الوجهان ومنها لو نذر لصبي عتق عتق عند شرط فوقع في
 الدمن فان اعتبرنا حاله النذر فهو من الاصل والافمن التعلق **فان** كل
 شك في سبب الحكم يبنى على الاصل فهنا صورتان احدهما اصابه كل
 وشك في سبب المحرم فان كان هناك اماره تحول عليها كالطهارة
 المقصود والطبي المقر فانه جرم وان كان الاصل لكل لقوة الامانة
 وكذا لو ابل الكلب في الكثر ثم وجده منقبزا وان فقد الامانة يبنى على
 محل كما لو شرط فقال رجل ان كان هذا غرابا فروجني على كظري اجم وقال
 آخر ان لم يكن غرابا فروجني على كظري اجم ثم غاب وتحقق اليأس
 من موافقة فان الاقرب لكل في المرائين اما لو جعله في احدى زوجتيه
 اجتنبا لوجوب اجتناب احدهما ولا يتم الا باجتناب الجميع ومن ذلك
 طين الطريق ونبات برئين النجاسة واليمين مع المذكي خبر المحرم
 والمرأة المحرم مع ب لا يخصص فانه يحكم بالطهارة وكل وان كان
 الاجتناب احوط اذا وجد مالا شبهة فيه ومن ذلك وقوع امرأة
 المحلوف عليها في غير كثر فانه ياكل ماعدا واحدة ومن ذلك وجد المال
 في ايدي الظلمة والسرقة وان كان الورع تركه بل الورع ترك بالحق
 حله كما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اني لاجد امرأة فظنة

كلما شك في سبب الحكم
 يبنى على الاصل

على

على راسي فلو انني خشيت ان يكون من تصدق لا كلمتها ومنه لو غلب في بلد احرام
على الحلال بحيث يكون الحلال اداء افا الوبرح اي تركه وهو كذا من الاول ان
التصويرة في كل من غير تقييد التصورة كذا ان يكون لاصل الحركة وذلك في
باصه فينبغي على الحركة كالصيد لمحي فيغيب فيوجد ميتا حرام لان لا يقضي ان
التفريفة قائلة انا لكونها في محل فاعل واما لفظة ليقول لعدم حوض سبب وكذا
التم لمطروح واما جلد الموضوع الاصح الظن الغالب بتدليكه **فاعلم** كل عباد
علم بيدها وثبت في فعلها وجب فعلها ان كانت واجبة واسمح ان كانت
مستحبة كمن ثبت في الطهارة بعد يقين احدث وفي فعل الصلوة ووفتها في
وفي اداء الزكوة وباقي العبادات ويجزى ان ادعى بالوجوب لتسفيح الوضوء
المعلوم وكذا التوقف الخروج عن العهد على فعل زيادة على الواجب لوى
لوجوب في الجمع كالصلوة المنسية غير المعلوم عيها ويكون المنسية جازمة ومنه
الصلوة في الشباب المتعددة الكثرة المشبهة بالجنس ولكن فيه بعض الاقوال
بان التناوي غير جازم وصار الى الصلوة عاريا وعلى ما قلناه فالصلوة في
الجميع بمنية الوجوب بجازم وظن بعض العامة ان ثبت في هذه الصورة
سبب في الوجوب وليس الامر كما ظن بل السبب ما قبل ان ثبت من المقتضا
للكم لكن لما توقف الخروج عن العهد بالتركة على الواجب وجب ولو كان
الثبت سببا في الوجوب لم يلزم تحريم الزكوة لو ثبت في طهارة وجب

كل عباد علم بيدها

فعلها بها ويلزم وجوب تحقيق التمسك لو ثبت على عرض في صلواته وهو ليس كذلك
فقط **فاعلم** قد يكون الثبت سببا في حكم شرعي كوجوب سجدة في السجدة
بين الاربع والخمس وجوب صلوة الاستسما عند ثبوت في الاعداد كما هو
فان قلت صلوة الاحتياط خارجة من ذلك لانها بدل من جزء الاصل عدم
قلت الجبهة العقلية وان كانت ملحوظة الا ان هناك اشياء مضافا اليها
وجبت بالثبوت كقبح الكفر وجوب التشهد والتسليم وانتقالها الى
بين الجلبوس والقيام **فاعلم** لو صلى ما عدا العشاء الاخرة بطهارة ثم احدث
وصلى العشاء الاخرة بطهارة ثم ذكر فادعى الطهارة بنى اصل وجوب
لخمسة بعد الطهارة ليحصل اليقين وجعل وجوب صحيح وباحجة بطلن فيها
بين الظاهر والعصر ثم مغرب ثم رباحية بطلن فيها بين العصر والعشاء وروى
بين الاداء والقضاء في هذه الترابجية مع بقاء وقت العشاء ومع غروب
نبوي القضاء فلو سوي عن الوضوء الذي كلف به الا ان ثم صلى الصلوات
الخمس والاربع ثم ذكر انه لم يتوضأ الوضوء المحاط به فعلى الاحتمال
الاول ليس عليه الا إعادة العشاء لا غير لان الاخلال ان كان من طهارة
الاولى فهذا الاخلال منطوقه قد صلى بطهارة صحيحة ما فاته اوزايد عليه
كان من طهارته الثانية فلم يفره هذا التكرار وجب عليه صلوة العشاء
ان كان لم يعمل الخمس بل يقتصر على الاربع وعلى الاخلال الثاني في تحمل هذا

قد يكون التمسك سببا في حكم شرعي

لو صلى ما عدا العشاء بطهارة ثم احدث

منهقات الاحكام
احلها ما هو مفسود
بالذات وهو المفسد
للمصالح والمفاسد
ما هو وسيلة الى

قاعدة الوسائل افسا

ويجوز ان يبيد ما عدل لانه اذا كان طارئا لا يفسد في نفسه وجبت عليه القتل
بنيته جارئة وساقه وقع الزدب قاعدة منقلقات احكام فنهان ما هو مفسود بالذات
وهو المفسد للمصالح والمفاسد في نفسه والثاني ما هو مفسود وسببه وطريق الى
المصلحة والمفسدة وحكم الوسائل في الاحكام حكم المقاصد في تفاوت في الفضائل
سحب المقاصد فكما كان افضل كان الوسيلة اليه افضل وقد مدح الله تعالى
على الوسائل كما مدح على المقاصد بالذات وذلك بانهم لا يصيبهم ظلم ولا غش ولا
مخافة في سبيل الله ولا يظلمون ولا يظلمون ولا يظلمون من عدو ولا
الاكتسب لهم بكل حال فمدح على الظلم والمخافة كما مدح على التيسير من جهة
وان لم يكن الظلم والمخافة ليعتد المكلف لانه انما حصل بسبب وسيلة
الى الجهاد الذي هو وسيلة الى اعزاز الدين واعلاء كلمة الله الذين هم اهل البيت
الى رضوان الرب تبارك وتعالى **قاعدة** الوسائل في ام **ج** ما جمعت
الائمة على تحريم كسر الابار في طريق المسلمين وطرح المعترضين لانه وسيلة الى
حرزهم وهو حرزهم بالاجماع ومنه القاء السهم في مياههم ومنه سبب
وما يدعي من دون الله عند من يحلم منه انه يتب الله او احد من اوليائه
والله الاشارة بقوله تعالى ولا تستولوا الذين يدعون من حول الله فيستولوا
عدوا البعير علم **ب** ما جمعت الائمة على عدم مفسد هو ما كان المستول
اليه بعيد عن قصد فاعده كغرس العنب وان امكن اعتقاده حملا وحمل السيف

وان امكن ان يكون الله في قتل محقون لدم ووضع الشبهة عليها وان كان قد
يظفر بالشبهة من يمكن في قلبه ويعجز عن التحل ومع ذلك لو قصدت هذه
الغايات كان الفعل حراما **ح** ما اختلف فيه كالبيع بشرط الاقراض او
لنظرة ومع العيب على التماسه واختلف على خيار الاضمان من غير شرط
وسمع السلف على ولده او خادمه ليجنبه بالزائد وشراء ما به باعته باقل من
سواء كان قد باعته نسبة او حالا وسواء اشتراه قبل حلول الاجل او بعده
لانه يؤول الى بيع الاكثر بالاضل فانه اذا باعته السلفه بانه ثم اشتراها بتجديده
وكانه عاوض ما به بتجديده ومنه عند بعض اصحاب الفقهاء انما يصح بيعهم
لعين المتاجرة على علمها الا ان يقيم البينة بتلفها محققا على حفظ موال
لمستضعفين للتلا بدعي التلف ومنه منع القضاء بالعلم في حقوق الله تعالى
عند بعض اصحاب المال يتسلط بعض قضاءه الله على قضاء باطل **د** ما
كانت الوسيلة فيه مباحة بالنسبة الى احد المتعاطفين حرما اجمعا حرمة
بالنسبة الى الآخر كدفع الحمال الى المحارب لتكف عن الحرب للعجز عن
لمفاومة او الى صاذا يحاج ليرجع او الى الكفار في تلك اسرى المسلمين
منها مباحة بالنسبة الى الدافع خرام بالنسبة الى الفاض ومنه الترشع
اذا توصل بها الى احكام ما يستحق فاتها حرام بالنسبة الى الفاض **هـ** كونه
الى المعصية حرام كما المتوصل اليه كرسوة القاضي ليحكم بالباطل ونقص الحكم

نفس

في سفره لان ترتيب الرخصة على المعصية سعي في كثير تلك المعصية ولا اعتبار بمقتضى
 المعصية للرخصة كالعاصي في سفره المباح فانه يقصر للصلوة والصوم لان
 السبب في القصر هو السفر للمباح وهو ليس بمعصية وانما المعصية مقارنته
 بسبب ومنه جواز التيمم للفاسق العاصي اذا عدم الماء والافطار اذا اضر
 او سافر او كان شيخا كبيرا او ذوق عطاش او القعود في الصلوة اذا اخرج عن القيام
 لان السبب هو العجز عن الماء وعن العبادة ليس بمعصية ولكنها مقارنته للمعصية
 فان قلت مسان هذا الكلام ان العاصي بسفره مباح له الميتة لان سبب كل
 خوفه على نفسه فالمعصية مقارنته بسبب الرخصة لانها هي السبب قلت
 متجه ولا يجعل هذا من باب الباطني والعاوي الذين يحرم عليهما الميتة **فاعلة** تميز
 لغة العلامة وهو ما يتوقف عليه تاثير المؤثر في تاثيره ولا في وجوده ومن جهة
 انه يلزم من عدمه عدمه وليس بوجوده الوجود كما الظهارة للصلوة والكل
 فلكونه **فاعلة** شرط السبب باعده محل حكمته السبب الفذرة على التسليم
 النظر الى صحة البيع الذي هو سبب بئوت الملك المشتغل على مصلو
 وهي الانتفاع بالبيع وهي متوقفة على التسليم للموقوف على الفذرة عليه
 فعدم الفذرة محل حكمته المصلحة **فاعلة** شرطا الحكم على شكل على حكمه يقتضي
 عدمه يقتضي حكمه بسبب مع بقاء حكمته سبب كما الظهارة للصلوة فان
 عدم الظهارة مع الايمان بالصلوة يقتضي حكمه شرعية للصلوة لان شرطا

الشرط للميتة

للتأب وعلوها بغير طهارة سبب في استحباب العقاب **فاعلة** التكليف الشرعي
 بالنسبة الى قول الشرط والتعليق أربعة اشياء **أ** ما لا يقبل شرط ولا تعليقا
 كالايان بالله ورسوله وحججه واعماله وجوب الواجبات وتحريم المحرمات
 ونيات العبادات غالبا واحتراما للغالب عن مثل قول للزكي ان كان
 مالي الغائب ثيابا فلهذه زكوة وان كان ثالفا فهي فله والظن والرجح
 على **أ** ما يقبل الشرط والتعليق على شرط كما العتق فانه يقبل الشرط
 مثل انت حر عليك كذا او يقبل التعليق على الشرط في صورة التدبير و
 النذر وشبهه **ب** والاحتياط كقوله احتكف ثلثة ولى الرجوع متى شئت
 فهذا شرط واما تعليقه على شرط فبا النذر او العهد او اليقين **ج** ما يقبل
 الشرط دون التعليق على الشرط كالبيع والصلح والاجارة والرهن لان
 لا انتقال بحكم الرضا ولا رضاء مع التعليق اذ الرضا بغيره الجرم والجرم
 ينافي التعليق لانه موضع لعدم الحصول ولو قدر على حصوله كالمعلق على
 لوصف لان الاعتبار بحسب الشرط دون انواعه وافراده فاسم المعلق العام
 دون خصوصيات الافراد فان قلت فلي هذا يبطل قوله في صورة الكار
 الوكيل ان كان لي فله بعت منك بكذا قلت هذا التعليق على واقع لا على
 متوقع الحصول فهو علة الوقوع او مضاجبه له لا معلق عليه الوقوع وكذا
 نقول لو قال في صورة الكار وكالته التزويج او الكار التزويج وشرطه

فيما افسد الشرط
 لتعليق

ج

فان يقع ان يقول ان كانت زوجتي في طالق **د** ما يقبل التعليل على الشرط ولا يقبل
 كالعادات المندوخ عند حصول شرط كبر الميراث وقدوم لها فوليست فائدة
 لشروطها متناهية أصلي على ان **ع** يعني يا بني بركت سجدة او على ان لا يلزم في اجتناب
 عند التمسك كذا أصلي الا ان يدخل فلان او أصلي ان بقيت على الطهارة وهو متأكد
 في البقاء فان قلت ساق هذا يقتضي ان لا يصح فيه من نوى أصلي ان بقيت على
 صفة التكليف او بقيت تنظر او هو يعني عمادة قلت هذا من ضروريات التكليف
 فهو مقدر وان لم يؤده المكلف ولا يفرضية ويجعل ان يقال لا يلزم من تقديره
 جعله مقصودا فاذا جعل مقصودا قل بالجزء الذي هو شرط في النتيجة وقر
 هذا الباب بتعليل النيات المشبهة الا ان يفقد التبرك فله بحث في جملته
قاعدة مانع اسبب كل وصف وجودي ظاهر منضبط بخلاف وجوده بحكمه سبب
 كالابوة المانعة من القصاص في موضع لان الكلمة التي اشتملت الابوة عليها
 هي كون الوالد سببا لوجود الولد وذلك يقتضي عدم انقضاء سببه لغيره
 الولد سببا لغيره **قاعدة** مانع احكام كل وصف ظاهر منضبط مستلزم بحكمه
 مقتضاهما يقتضي حكم سبب مع بقاء حكم سبب كالدين المانع من وجوب
 الخمس في المكاسب فان الكلمة في الخمس تقع اهل البيت ونحوهم
 لزكوة التي هي وساخ الناس لكن الوجوب في المكاسب ما هو فيها فصل
 عن فوت المكلف وفوت عياله وظاهر ان وفاقه بينه اهم منه ولهذا قدم

في مانع السبب

في مانع الحكم

على ما زاد عن فوت يوحى وليمة ودست من الثياب وكان ذلك مانعا
 من وجوب الخمس لهذه الكلمة وان كانت الكلمة ببقية في الخمس **قاعدة** المانع
 ثلثة **الاول** ما يمنع ابتداء واستدانة كالأصناف المانع من ابتداء النكاح
 المبطل بل هو وقع بعده **الثاني** ما يمنع في الاستدانة لا في الاستدانة كالعقود
 فانها مانعة من ابتداء النكاح لان صاحبها ولا يمنع في الاستدانة كما لو
 وطئت كحليمة بشبهة فانها لا يقطع النكاح وان حرم وطئها للمكان
 العدة **الثالث** اختلف فيه كالأحكام بالنسبة الى ملك الصيد **الثاني**
 عنه لو عرض سببه في حال لا حرم به قليل ملك وان لم يكن نائبا عنه
 عند عرض سبب كالأثر ثم يجب عليه ازاله مع انه لو اخرج
 صيد زال ملكه عنه فهذه مباحث السبب والشرط والمانع لمفرد بها
 الوضع **قاعدة** زاد بعضهم في خطاب الوضع للصحة والمطلان
 والغزبية والرحضة وهي مفسدة في كتب الأصول وزاد اخرون
 التقدير والكمية ثبات التقدير الماء في الطهارة بالنسبة الى بعض
 يتقرر باستعماله فيقدر الموجد كالمعدوم وان كان موجودا
 وكذا لو كان **ثاني** **قاعدة** ما يمنع من حمله ليس حمله وقد يقدر المعدوم
 موجودا في صورتهما وحول الدين في ملك المقتول قبل من زوال
 لبورث عنه ويقضي منها ديونه ويقذف صاحباه فانما يقطع بعدم

في اقسام المانع

في زيادة الصحة
 بطلان والذمجة
 ترخصه

ملكه لغيره في حياته لا يستحق ان يقدم له سبب على سببه ولكن بقدر الملك المعلوم
 موجود او ممتنع او اقال غيره او هو الحق تجددت عنى او ادم ما كنت دى فانه
 بقدر الملك قبل العنق بان يحقق العنق في الملك وكذا بقدر ملك المدبول
 قبل تلك الدرس بان حتى يكون قد مضى من كل المدبول مع ان يقطع ووقع
 لعدم ملكه الى زمان العنق وقضاء الدين ويسمى هذا الملك الضمني وحمل عليه
 بعضهم ملك الضمني عند تقديم الطعام اليه بالاكل او بالمشغ او بالاشغال
 وهو ضعيف لانه لا ضرورة الى التفريق بينهما ومنها ما لو وطى الامة ثم ظهرت حاله
 وقتلنا بان يفتح للعيب يرفع العقدة من صلبه فانه يكون الحكم بارتفاع الملك بقدر
 لا تحقيقا لان الوطى يقع بما لا يملك من الاكل او يملك هذا بان يشترى
 عوض البضغ فانه يكون الوطى بما لا يملك الا بالاطهار فلا يملك جلا ما لا يتحقق في هذه
 المسئلة ان يحل من الامة انما يرد معه الوطى اذا كان ولد للبائع فانها
 يكون ام ولد فيمنع بيعها فليس يرد ههنا اختيارا بل قهرا وانما يجزى المثال على
 قول اكثر الاصحاب ان مجرد اكل حبيب ان ارد على سبيل الاختيار و
 يستثنون هذا من التصرف الذي لا يمنع الرد ومضى بها ان الناسى لينة الصوم
 اذا جدد ما قبل الرذال فانه بقدر كون لينة واقعة من الليل فينقطع في
 بقدر ما قبل الجرم مع ان الواقع عدم لينة فان قلت لم لم يكون هذه
 من باب الكشف بمعنى انما يبين بموت المقتول بقدر ملكه وبوقوع العنق بقدر

خذ بعضهم

اليمين في اكل لينة في هذه
الجمعة قال في هذه

ملك المتعق نحو الى اخرها قلت لا سبب بتقديم ههنا لينة اليه هذه الامور حتى
 يكون هذه الاشياء كاشفة عنه او التقدير عدم سبب الكلية **فائدة** الحكم
 بالنسبة الى خطاب التكليف والوضع ينقسم الى اربعة فم احدى ما يخرج
 لامر ان هو كثير منه اسباب كالتى هي فضل العبد كالبول والفاظ
 والجماع فاعلم ان وصفه بالاباحة في بعض الاحيان وهو سبب في وجوب
 الظهارة وبوصفه بالتحريم كما في طاعة الصلوة وسببية فائمه ومنها غير
 الميت واجب بشرط في صحة الصلوة عليه وكذا ما في احكام الميت وجوب
 وسبب في سقوط التكليف عن الباقيين وكذا اجمع فروع الكفارات
 ومنها الصلوة والصوم والزكاة والسج فاعلم ان وجوبه وسبب عدم
 دم المتعق عنها ومنها الاغشاك فب سبب في محرمانه والصوم
 المستحب بدب وسبب في كراهته لمفطرات والصوم الواجب بدب
 سبب في تحريم لمفطرات ومنها التكاليف فانه مستحب بان وجب اخرى
 ومباح او ينفذ فمكروه طورا وهو سبب لحل الاستمتاع وتحريم الامم
 مطلقا وام الرزقة والبنات مطلقا كذا كنت مع الدخول والامر
 جمعا وان خبت جمعا مطلقا وابنة الاخ على عمتها وابنة الاخت على خالتها
 الاباؤنهما وسبب في وجوب النفاق والهمة ووجوب الرجوع بسبب
 حصان وسبب في استحباب السنوية بين الزوجات في النفاق

الاحكام بالنسبة الى
 خطاب التكليف و
 لوضع ينقسم الى اربعة

من

مخرج

الوجه فتم التمهيد وفي كراهية الأيمان في غير المأني به على القول الأشهر في
إباحة الاستمتاع بها ومنها الرضاخ فانه مستحب او واجب او مباح كما في
رضاخ لحد الكولين الى شرب سبب في التحريم ومنها الطلاق فانه واجب
ومستحب ومكروه وهو سبب في التحريم ومنها اسباب كحدود و الجبايا
فانها محرمة وموجبة لتلك العقوبات من الحد والغزو والقتل والكفارة
ومنها الحق فانه مستحب وهو سبب في الحرمة وفي الاحكام اللاحقة بها ومنها
الظهار فانه محرم وسبب في تحريم المظاهرة وجوب الكفارة بشرطية العود
وتجاء الالياء فانه مباح وسبب في التحريم والالزام بالقية بشرط التماس
ومنها الذرة لعهد فانه مستحب وسبب في الوجوب والتحريم بسبب الفعل
والترك ومنها العقد والالتفات والاحطاب فانه مباح وسبب في التملك
وجوب التعريف **القسم الثاني** ما كان خطاب تكليف ولا وضع فيه
مثل جميع النكوحات فانها تكليف محض ولا يبيته فيها ولا شرطية ولا لائمية
وعلى ما قلناه يتصور كونها اسبابا كما ذكرناه في الصيام والاعشكاف وعدة
الانفاقا بنية الحفظ على المالك فانه لا يجب عليه التعريف ولا يفيد سبب التملك
والنفقة والحضانة والجهاد اعتبارا ان من حيث انها تكليف محض من
اعتم وان اعتبر بالكون لثبته سببا للملك الزوجه والحضانة لحفظ الطفل
والجهاد سبب في اعلاء كلمة الله نعم وكذا يحصل الاعتباران في استيفاء

القول الثاني

الحدود وفي القضاء فان استيفاء كره وسبب للترجيح عن المعصية والقضاء
سبب في نيل مقتضى له ويمكن سقوط هذه القسم من الدين لان منع التكليف
اسباب في برائة الذمة وسقوط الخطاب واستحقاق الثواب **القسم الثالث**
ما كان خطاب وضع ولا تكليف فيه كالاحداث التي ليست
من فعل المكلف مثل الحيف والنوم والاحتمام وكما وفات الصلوات وقدم
الاهل في الصوم ولغير فانها اسباب محضة وكحول الكول في الزكوة فان
شرط محض لوجوب الزكوة وكما يحض فانه مانع محض من الصوم والصلوة والنفقة
في المساجد وكما انارت فانه عليك محض بعد وقوع سبب ربما جعل ضابط
الوضع ما لا يقل للعبد فيه فيخرج القسم الاول من خطاب الوضع وليس كذلك
القسم الرابع ما كان من خطاب الوضع بعد وقوعه ومن خطاب التكليف
قبل كسائر العقود الشرعية مثل البيع والقرض والعتق والمساواة والمزارعة
والوكالة والابارة والاحتجار والوصية والهبة وسبق فانها توصف بال
بائنة وبالسحاب والوجوب بخلاف بل ربما وصفت بالتحريم كالبيع فثبت
لذا وترتب عليها احكامها بعد وقوعها **قاعدة** مدارك الاحكام عند تارة
الكتاب سنة والاجماع ودليل العقل فهنا قواعد من مستنبط منها كمن
رواها احكامها وتقليد ما فيها فلنشر اليها في قواعد **القاعدة الاولى** في جعل
للسنة وماخذ من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما انما اعمال بالسيات فانما

القسم الثالث

القسم الرابع

في بيان مدارك الاحكام

القاعدة الاولى في جعل
تبعية العمل للشيء

القاعدة الثانية

الاول في بيان مقرب في السنة

الاول في بيان مقرب في السنة

القائمة الثانية في معنى الاخلاص

وجها قوله

لكل امرئ امرئ اي صوته الاموال واعتبارا بالثبوت يعلم منه ان من لم يبت
 لم يصح عمله ولم يكن مجزا في نظر الشارع وعمل عليه مع ذلك ان يحضر بحجة الثانية
 فانها مرتجة في ذلك البتة وفي هذه القاعدة فوائد **القائمة الاولى** بعينه
 في البينة المقرب الى الله تعالى وعلى الكتاب والسنة اما الكتاب فيقول
 نعم وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين اي وما امروا اهل الكتاب
 بما فيها الا ان يجل ان يعبدوا الله على هذه البينة فوجب علينا ذلك لقوله تعالى
 وذلك دين الصبية وقال نعم وما لاحد عنده من نعمته بخيرى الا بتقاء
 وجبرته الا على اي لا يوقى ماله الا بتقاء وجبرته الا على اذ هو منصوب على
 استثناء المنفصل وكلهما يعطيان ان ذلك معتبر في العبادة لا في
 مخرج فاعله عليه واما السنة فيقارن وي عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث
 لقد سمى من عمل في عملة شرك فيه عبرى تركته لشركه **القائمة الثانية** معنى الاخلاص
 فعل الطاعة خالصا لله وحده **وهنا** غايات ثمان **اول** التراب والارباب
 انه يحل بالاخلاص ويتحقق بقصد مخرج الرأى او الانسحاب به او دفع
 حظه فان قلت فما نقول في العبادات الموثقة بالثبوت قلت اصل العبادات
 واقع على وجه الاخلاص وما فعل منها ثمانية فان لم يستبارح بانظر الى صلته
 وهو فريضة بالنظر الى طاعة من سنده فاع التضرع وهو لازم لذلك فله
 يفتح في اعتباره اما لو فرض احداه صلوته مثلا فثبوتها من باب التراب

الثاني

الثاني قصد الثواب والخلص من العقاب وقصد هما معا **القائمة الثانية**
 شكر النعمة واستجواب المنة **الثاني** فعلها جبار من السنة **الثاني** فعلها جبار
الثاني فعلها تعطيها الله تعالى ومجابهة والقيام واجابة **الثاني** فعلها موافقة
 لارادته وطاعة لامر الله تعالى فعلها لكونه اهلا للعبادة وهذه الغاية مجمع على
 كون العبادة تقع بها مقبرة وكل من استل الاطلس واليه إشارة الامام يحيى
 امير المؤمنين عليه السلام بقوله ما عبدتك خوفا من نارك ولا شوقا الى جنتك
 بل وجدتك اهلا للعبادة فعبدتك واما غاية الثواب والعقاب ففقد
 قطع ان صحاب يكون لعبادة فاسدة بقصدنا وكذا ينبغي ان يكون غاية الجأ
 والشكر وباني الغايات والظاهر ان قصدنا محجوز عن الغرض بها الله في الحكمة
 ولا يفتح كون تلك الغايات باجته على العبادة اعني الطمع والرجاء والتمسك
 والحب والادب والطمع الكتاب السنة مثله على المرتبات من المحمود والتعظيم
 والذم والابعاد والعقوبات وعلى المرتبات من المدح والتشجيع في العاقل
 والجنة والنجاة في الاجل واما استحباب ففرض مقصود وقد جاء في الخبر عن النبي
 استحباب من الله حتى يحب الله كالمك تراه فان لم يكن تراه فانه يركب **الحمل**
 الرتبة انعت على الكمال والتعظيم والمهابة وعن امير المؤمنين ع السلام وقد قال
 دخلت الجنة بالعدل المعجزة المكسورة والعين المهتمة بها كسنة واللام
 المكسورة بل رأيت ربك يا امير المؤمنين فقال عليه السلام انا عبد لا اراى

الحمل

عاشق الله

من الامارة

حجب

العبادة

العبادة الثانية
القائمة الثالثة في بيان
مناجيات الاخلاص

تأمل

تأمل
وجهاً

تأمل في

فقال وكيف زاه قال لا تذكره العيون بمشاهدة العيان ولكن تذكره لقلوب
 بحقائق الإيمان قريب من الأشياء غير ما سيجد منها غير ما بين مكن
 لا روية مردي لا يتمه صانع لا يجارحه لطيف لا يوصف لا يخفاء كبير لا يوصف
 لا يخفاء بصير لا يوصف لا يحاسنه رجب لا يوصف لا يرقه تعجز الوجوه عظمت
 وتوكل القلوب من مخافته وقد شمل هذا الكلام التبريف على اصول صفات
 سجالات الأكرام التي عليها مدار علم الكلام وافاد ان العبادة تابعة للروية
 وتفسير معنى الروية وافاد ان الشريعة الى ان قصد لتعظيم بالعبادة حسن
 وان لم يكن تمام العاية وكذلك الخوف من الله في القابلة انما كان
 كما اترك ان اعظم في النية هو الاخلاص وكان النظام تلك الاربعه غير فاج
 فيه تحقيق ان يذكر صانع اخرى وهي انما **الاول** ما يكون منافية كعلم الربا
 ووصف بسبب العبادة بالباطل بمعنى عدم سخفان ثواب بل يقع
 مجزاً بمعنى سقوط التعبدية واخلط من العقاب لا مع انه لا يكون مجزاً
 ولم اعلم فيه خلافاً من الامام سديد المرفعي قدس الله نفسه فان
 طابره احكم بالاجزاء في العبادة المنوى بها الربا **الثاني** ما يكون من نظام
 لا زنا للفعل كعلم التبراد او السخني او السخف الى نية لفرقة ففيه وجهان
 ينظران الى عدم تحقق معنى الاخلاص فليكون الفعل مجزاً والى انه حال
 لا محالة ففهمه كتحصيل احاصل الذي لا فائدة فيه وهذا الوجه ظاهر كذا صاحب

والاقل اشبه ولا يلزم من حصوله نية حصوله ويحتمل ان يقال ان كان
 بياض الاصل هو الغربة ثم ظهر البتة عند الابتداء في الفعل لم يضر وان كان
 بياض الاصل هو البتة فلما اراده ظلم الغربة لم يجر وكذا اذا كان البياض
 مجموع الاخير من لانه لا لونية قد افادت اقطافاً كانت جبراً واد ومن
 لباب ظلم نية الحجة الى الغربة في الصوم ودم طارئة الغريم الى الغربة في
 لطواف واسع والوقوف المشعرين والثالث ضم بالبين منافي
 لا لازم كما لو لم ارادة دخول استوفى مع نية التقرب في الطهارة او ارادة
 ان لا يلزم لم يرد بذلك الكون على طهارة في هذه الاشياء فانه لو اراد
 على طهارة كان مؤكداً غير مناف وفي هذه الاشياء وان لم يستحق لها
 لظهوره بخصوصها الا انها اذا خلت فيما يستحق العموم وفي هذه النية
 وجهان مرتبان على القسم الثاني واولى بالبطالان لان ذلك متشاكل
 عما يحتاج اليه بما لا يحتاج اليه **القائمة الرابعة** يجب في النية ليعرض
 لمشتخصات الفعل عن غيره فوجب نية جنس الفعل ثم فضوله وخواصه
 المميزة التي لا يشارك فيها غيره كالوجوب والندب والرفع والاسقاط
 وحد ما حيث لا يمكن فلو ظم نية الواجب والندب في فعل واحد كما لو
 نوى الفعل كجانبه والحكمة بطل الشافعي الوجهين ويحتمل ان يقال ان
 نية الواجب هي المقصودة فتلغو نية الندب ونقول ببقاء فان غاية

القائمة الرابعة يجب
 في النية العرض ٥٥
 لمشتخصات ٥٥
 الفعل ٥٥

غسل الجنابة رفع الحدث وغاية الجمعة لظافة فلو كظم البزء الى التقرب من باب
 لباب لوجع في الصلوة على الجذارة الوجوب والندب اذا اجتمع من تحجب عليه
 لصلوة ومن لا تحجب لو قصر على نية الوجوب جاز في الموضعين ويكره اجتماع
 نية الواجب والندب في مواضع مختلفة لصلوة فاتحاً تتعل على الواجب منها
 والمسحبه فلا يجب التعرض لنية المسحبه كقصوده ولا الى نية فعل الواجب لوجوب
 والندب والندب وان كان ذلك هو المقصود لانه ندب في حكم التلويح
 للواجب نية المنوع بقى عن نية التلويح ومنها اذا صلى الفريضة في جماعة فاف
 بنوى الوجوب في الصلوة من حيث هي صلوة بنوى الندب فيها من
 انها جماعة سواء كان اماماً او مأموماً وان كان قد خلف في استحباب نية
 الامام الامانة ومنها اذا ادرك المأموم تكبيرة الركوع والاحرام فقد
 حكم بفتح بالاجزاء وسومر وفي القائفة الخ اذا اجتمع اسباب الوجوب
 في باءة واحدة كما لو نذر لصلوة التيممة وقتنا بالانقضاء كما هو ندب
 بعض المتأخرين وكذا لو نذر لصلوة الواجب والحج او استوجب من لصلوة
 الواجب عن الغير او صلى عن ابيه بالتخل في كل هذه لصلوة تكفي نية الوجوب
 ولا يجب التعرض للخصوصيات لان الغرض ابراز لفعل على وجهه فلا حاجة
 الى ان بنوى النية لوجوبه على وجهه يعني المنوب لان الوجوب عليه انما
 هو الوجوب عن المنوب عنه وقد صار محتملاً ولو اتمم التذرع على هيئة زائدة

القائمة الخ في بيان اجزاء اسباب الوجوب

فان كانت زماناً كما لو نذر لصلوة في اول وقتها او اداء الزكاة عند سائر
 الاحوال او قضاء شهر رمضان في حيا لم يكن ان يجب التعرض لنية معينة في ذلك
 الزمان لانه امر لم يجب استسباباً دل والا قرب عدم الوجوب لان الوجوب
 الاصلى صادر شخصياً بذلك الشخص الزمان في قبليته منقبته عليه وان كانت قبليته
 زائدة بغير الزمان كما لو نذر فرائضه معقبته في الصلوة ففي التعرض لها لو
 والا قرب عدم الوجوب ولو نذر فرائضه لغيره في صومعه فما امران متغايران
 يجب ان يفرد لكل منهما نية **القائمة السادسة** الاصل ان كل من الوجوب
 والندب لا يخرج عن صاحبه لتغاير الجهتين وقد يختلف هذا الاصل في مواضع
 منها اجزاء الواجب عن الندب في صلوة الاحياء الذي يظهر لغناه وكذا
 لو صام يوماً بنية لقضاء عن رمضان فبين ان كان قد صامه فانه يغني
 على ذلك ثواب لندب في الاجزاء والندب عن الواجب ففي مواضع منها الام
 يوم تلك ومنها صدقة الحاج بالتمرد ادم الاستبناه باقياً فلو ظهر ان عليه
 واجباً فالظاهر الاجزاء عنه اذا كان من جنس المؤدى كما يجري لصلوة من
 رمضان ولو ظهر انه منه ومنها الصوم له ليجدد لوبان انه محدث قبضه
 الوجهان والافضل اقوى ومنها لو جلس الاستراحة فلما قام فليأتى
 نسي سجدة فالاقرب في قيامها مقام السجدة لفضل فيجب السجدة ولا يجب
 السجدة قبله ومنها هذه السجدة لو قام فليأتى الى السجدة سهواً وانى بها

الاسانيد في الاصل في كل من الواجب والندب على ما ذكرناه

وكانت بحكمة بقدر المستحق فان الظاهر اجزاؤه عن جلسته الشاهد وصحة الصلوة
 مسبق نية الصلوة المستحقة عليها بخلاف من نواها جتيا طائفا فظهر الحكم فان
 ائتم بها لم يشغل على الواجب في نفس الامر ولو جلس بنية التشهد ثم ذكر ترك
 سجدة اجزاؤه هذه اجلسه عن جلسته الفصل فطعا لان التقابر منها في القصد
 الى تعيين الواجب بالواجب التذنب ومنها لو غفل لمعنى العلة الاول
 فغشاها في الثانية بنية الاستحباب فيها وجهان من حيث مخالفة الوجه من
 التماثل بنية الظهارة عليها ومنها لو نوى الفريضة فغل في نافله فاني الافعال
 ما وباللذنب وبعضها فان الاتصاف الاجزاء للرواية وقد وضحا في الذكرى
 لو غفل انه سلم فنوى فريضة اخرى ثم ذكر نقص الاولى فالمرادى عن صاحب
 الاجزاء عن الفريضة الاولى والسر فيه ان صحة التحريم بالثانية موقوفة
 على تسليم الاول في موضع او اخر فخرج منها ولم يحصل له فحوت التحريم
 مجرى اذ كذا المطلقة التي لا يحل بعتي الصلوة ونية الواجب في الثانية
 لغو لعدم مصادفة محله وهي فهل تجب نية احوال الى الاولى والى الثانية
 بعد ما لم يعدم انعقاد الثانية فهو بعد في الاولى نعم يجب القصد الى انه في الاول
 من بين اذكر **الفائدة السابعة** يجب كجرم في مشخصات ائتمه من تعيين
 والاداء والفضاء والواجب التذنب مع امكانه ولا يسجى الزيادة
 بكن كجرم لان القصد الى الفعل اما تحقيق مع كجرم ونداء الزيادة في

في وجوب التحريم على شخص
 النية من التعيين والاداء
 والفضاء

منها الصلوة المنيبة المشبهة بين الثلث الرباعيات والمشبته بين الاربعة
 والفضاء ومنها الزكوة المرددة بين الواجب التذنب على تقديرى لبقاء
 وعدم بقائه ومنها نية الصلوة آخر شعبان المرددة بين الواجب التذنب فانه
 غير واجب بها وان وجب في الاولين ولو فعل في اجزائه نظر في
 المصادفة الواقعة ولورد دليله تلك في العبد بين الصوم وعدمه فبعض
 واولى بالمنع لانه تردد في محل سماحة اذ يجب عليه الصوم من غير تردد
 ومنها لو شك في تعيين الطواف المنيبي فانه يردد ولو شك في تعيين
 التمسك المندرج من التمتع والفراس والافراد والجمعة المعردة او غيره المتبع
 فان الرد يد بجرى عن الاول وفي اجزائه في العبد من تردد من حيث
 في الافعال ورتب الحج على احدهما من ان اخرى وليست الصلوة في ان
 المتعده عند الاستبراء بالانجاسة او الظهارة بالانجاسة والمطلوب
 عند اشتباهها من الغيب لان الحجيج منها وجب له من باب لا يتم الواجب
 الا به ومنها لو شك في تعيين الكفارة مع علمه بوجوبها فانه يردد بين
 فام المحملة لها اما لو نوى الواجب مع ظهور امارته فان فيه صورتي
 لو شهد عدل او جماعة من تعيين او انشاء بربوبية الهليل فنوى الواجب
 رمضان ففي الاجزاء وجهان وظاهر الاكثر عدمه ومنها لو توهمت كالحج
 انقطع الحج فثبت فساد القطاعة او كان سائلا فثبت ثم انقطع قبل

في الاجزاء الوجوهان ونحوي للجزء عند فوت الامارة ككونه على راس عاديها
 او قربا منها ومنها لوطن لها والعقدوم عادة قبل الزوال فنوى لبلد في
 جزائه لو افق الوجوهان وكذا اجنب لو نوى بعد اجنبية ثم غسل ومنها لو
 نذر يوم قدوم زيد فظنه في العقد فنوى لبلد في وجوب الصوم هناك وجها
 في اجزاء هذه البنية ان قلنا بالوجوب منها لوطن ودخل الوقت فظن بنية الوجوهان
 فظن مطابقة فان كان لا يمكن العلم اجزاء فولا واحد وان كان متمكنا من العلم
 الوجوهان ومنها لوطن فحين الوقت فيتم قرنا فان صادف ليقين اجزاء وان
 صادف بقية اجزاء مع عدم التمكن من العلم ومع التمكن من العلم الوجوهان
 وكذا لوطن يقين الوقت الاصل العصر وحده ففصلنا ثم تبين ان هذه الاجزاء
 الاجزاء اذا وقعت في المشترك بينهما بين الظاهر ودخل وقت المنزك
 وهو فيها لو دخل الوقت المحقق بالعصر وهو فيها فنية الوجوهان ولو
 وقعت العصر في الاربع المحققة بالظهور بحيث يكون قد بقي بعد العصر
 مقدار اربع ركعات لا يزيد فالاقرب انها لا يجري وبعبارة اخرى
 يقتضي الظاهر ويجعل الاجزاء ابا بناء على اشتراك الوقتين وانما اذا
 لتعارضها فكان العصر قد اقرضت من الظاهر فنها وعوضها منها لو
 نفسيها وهو ضعيف والالكان ينوي في الظاهر الاداء في هذه الاربع
 على هرهم عدمه وانما ينوي القضاء لو قلنا باجزاء العصر ومنها لوطن الطيب

نسبتهم ثم ظهر عدم الماء ومنها لو صلى الى جهة يشك انها القبلة فصادف او شك
 في دخول الوقت ففصل فصادف والاقرب عدم الاجزاء الا مع الظن حيث
 لا طريق الى العلم ومنها لو صلى خلف لاشي قطن انه رجل وفيه التفصيل المذكور
 ومنها لو صلى على ميت يشك انه من اهل القبلة فصادف ويتم للقبلة
 على الميت شاك في تعبد قلنا لا يشترع يستتم قبل الغسل فصادف كونه قد
 ومنها اذا كان في سلطنة فخرى شهر التهام فصادف ومنها قد نص صاحب
 على اجزائه ما لم يتقدم على شهر رمضان ولو اوجبنا الاستحسان فها فصادف
 جهنم فصادف فنية الوجوهان ومنها لو صام من عليه كفارة مرتبة ففصل
 بعجزه عن الفتن فصادف بحجة ومنها اذا شك في دخول شوال فاحرم من الحج
 او بعجزه عن فتن فصادف دخول شوال ومنها اذا حرم بالعمرة المفردة ناسبا
 للمخل من الاحرام بالحج او احرم كحج التمتع ناسبا لا طلل من العمرة فصادف
 احتل القابلة الثانية يعتبر النية في جميع العبادات اذا لم يكن فعلها على وجهين
 الفصل العرف لوجوب معرفة الله تعالى فانه عبادة ولا يعتبر فيه نية لعدم
 تحصيل المعرفة قبله والارادة الطاعة اعني التوبة فانها عبادة ولا يحتاج
 الى نية والالتفات لا يمكن فيه اختلاف الوجه كره الوديعه وقضا
 الدين لا يحتاج الى نية مميزة وان احتاج في سخف في التواب فقد اختلف
 الى الله تعالى القابلة الثانية لنية غايتان احدهما امتيزه والثانية استحقاق

المظهر بعموم
 الارض

في اعتبار النية في جميع
 العبادات

في اعتبار النية

القابلة الثانية

الثواب من كان الفعل واجبا فانه يستفيد المكلف بفعل الحكم من الذم والعقاب
 وبالنزك بنعوض لا سخفا فها وده غايته ثالثة ثم ينقسم الوجوب الى قسمين
 احدهما ما الغرض الاتم منه برونه الى الوجود كما في الجهاد والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وقضاء الدين وشكر النعمة ورد الود بغيره انهم يكفيهم
 فعلى من الحكم من تنبذ الذم والعقاب ولا يستتبع الثواب اذا اراد به
 التقرب الى الله تعالى **الثاني** ما الغرض الاتم منه تكميل النفس وارتقاء الدرجات
 بالمعرفة والاقبال على الله تعالى واستحقاق الرضا من الله نعم وتوابعها من
 المنافع الدينية والاعزوبة كالانقطاع في الدنيا والثواب في الآخرة وهذا
 القسم لا يقع مجزا في نظر الشارع الابدية القرينة **الفائدة** تجب ترك المحرمات بسبب
 ترك المكروهات ومع ذلك لا يجب فيه التنبذ بمعنى ان الاستئصال حاصل دونها
 وان كان استحقاق الثواب بالترك يتوقف على نيته لغزبه وهذه الركن يمكن
 يمكن استيفاء عدم وجوب التنبذ فيها الى كونها لا يقع الا على وجه واحد فان
 ترك لا تعد رتبة ويمكن استيفاء عدم الوجوب الى كون الغرض الاتم
 منها هجران هذه الاشياء المتعد بوجوبها للعمل الصالح ومن هذا الباب
 الافعال التجارية مجرى ترك كفيل بالنجاسة عن تنوب والبدن فانه
 لما كان الغرض بها هجران النجاسة واما طهاتها مجرى مجرى **الركن الفاعلة**
 التميز كما حصل بالنية نارة يكون التميز لعبادة عن العادة كالوضوء وال

غايته
 شرعية فذلك المحرمات
 العا ليجزئ من تركها
 ويستحب ترك المكروهات

نية الحادية عشر في التميز بالحاصل
 بالنية

فانه كما يقع كل منها عبادة بفتح عادة كالانطيف والسنن والمداوى وقا
 لتمييز افراد العبادة كالغرض عن النفس والاداء عن القضاء والقرينة عن الزمان
 وربما جعل التميز كما حصل بالقرينة من قبل امتياز العبادة عن العادة لان
 التميز المقصود في العبادة يخرجها عن حقيقة عبادة فهو كما يفعل المقادير
 من استيعاب المميزات في النية وان كثرت كتحصيل الغرض منها **الفائدة**
 يعتبر في صحة العبادة لا يخرج عن الشرطية والحرية وارانته الموانع من قبل
 الشرط وقد اختلف في النية هل هي من قبل الشرط او باعتبارها
 على العبادة ومصاحبها مجموع بصلوة مثلا وهذا هو حقيقة شرط
 ويقال له اجزء وهو ما يقارن لعبادة او ما لا يصاحب المجموع ويجعل الفرق
 بين نية الصوم على وجهه وباني العبادات فيجعل شرطا في نية الصوم
 في باقي العبادات لان تقدم نية الصوم على وجهه لا يشبه بالمقارنة
 نعم لو قارن بها الصوم فانه جابر على الاصح واستحب فيها اختلاف
 قبل ان جعل اسم عبادة بطلق عليها من حين نيته فني جاز على
 والافني شرط وقبل ان ينفك عنها عبرت النية في صحة فني ركن فيه كالصلوة
 وكلما عبرت في استحقاق الثواب به فني شرط فيه كالجهد واللفظ
 المعاصي وفعل المباح او تركه اذا قصد به وجه راجع شرعا **الفائدة**
 مهمته في تحقيق هذا ان الاجماع واقع على ان النية معتبرة في العبادة

الثانية عشر في صحة
 العبادة لا يخرج عن الشرطية

٢٠٦

بعضها

لها غالباً وان فواتها سيجل ببعضها فيبقى الشرايع في مجرد التسمية وان كان قد
 يترتب على ذلك احكام مادية ذكرنا في الذكرى كصحة صلوة من تقدمت فيه
 على الوقت ونية وضوء المنوي به الوجوب فان قلت بالقول في التيمم فانه غير
 معاد فلم يفر الى النية المميزة قلت ليس التيمم بين العبادات والعادة مما يخصص
 شرعية النية لاجلها بل الركن الاعظم فيها التقرب فلا بد من قصده في التيمم كغيره
 ولان التيمم حاصل منه بالنية الى الغرض والتقل والبدل عن الاصغر والاكبر
الفائدة الثالثة ^{عشرا} **ما قصية الاصل وجوب استحصال نية فعله في كل جزء من اجزاء**
 العبادة لقيام دليل الكل في الاجزاء فانه عبادات ايها ولكن لما تعد ذلك
 في العبادة البعيدة المسافة ونقص في القرينة لمسافة الكسبي بالاشتمال حكمي
 ونسبة تجديده الغرم كلما ذكر منهم من فسر لعدم البيان بالمنافي وقد بيناه
 في رساله الحج فلو لو في القطع فان كان المنوي احراما لم يفد اجماعا لان
 محلا معلومة ولانه لا يبطل بفعل المفسد فان لا يبطل بنية لقطع اخرى
 وان كان صوما ففيه وجهان من تخليب شبه الفعل او شبه الركن عليه فان
 كان صلوة وجهان مترتبان واولى البطلان لانها افعال محضة فكان
 من حقها استصحاب النية فعلا في كل منها فلا اقل من الاستصحاب حكمي
 ظاهر ان نية لقطع بيان في الاستصحاب حكمي ووجه عدم لثابت لنظر في
 تخريبها التكبير وتحليلها التلخيص مقتضاها احرص ولان اقله عبادة واحدة

قصية الاصل وجوب
استحصال النية
فعلا

محذوفة

وكل جزء منها العبادة فيه انما هو بالنظر الى المجموع فاذا استحق عقابا
 بالتكبير بعد التيمم لم يؤثر لقصود اللاحقة لذلك لانها لم تصادف
 سجد في النية فعلا اما الوضوء والغسل فان نية لقطع تبطل بالنية الى
 لا الى ما مضى لانه افعال منفصلة وخصوصا الغسل نعم لو خرج الوضوء عن
 المولات اثر ذلك باعتبار فوات الشرط لا باعتبار تأثير النية في المايضا
الفائدة الرابعة **عشر** **التردد في قطع العبادة** ^{في} **في قطع**
 نية الخروج او نية فعل المنافي واولى بالصحة لان المنافات غير متحققة
 بالنظر الى كون التردد ليس على طرف النقص بالنية الى النية المستحقة
 للعبادة والوجه انها سواء لان اقل احوال الاستصحاب حكمي الجرم بما
 البقاء على ما مضى ونكسب في الجرم واما نية فعل المنافي فهي كنية الخروج
 من العبادة اثر حيث تؤثر وينتفي حيث ينتفي التاثير فلو لو في الصالحات
 هو كنية لقطع وينفوي عدم تاثير نية في الصوم لان الصوم لا يبطل بغيره
 لفعل المنافي ولذا وجبت لكفارة لو فطرنا بيا فلذلك تبطل نية اولى
 منع وجوب لكفارة الثانية فلما ان استدلل بان نية المنافي لو ابطت
 الصوم لما وجبت كفارة صلاتا لان الاكل والجماع مسبوقان بنية فعلهما
 فاذا احدثت النية عاذا فاصوما فاسد فلا يتحقق فيه كفارة والاصح على
 خلافه لان يقال بقول شيخ ابي الصلاح حكمي وقول شيخنا الامام في الدين

التردد في قطع
العبادة

الغاية

المظهر من ان ترك النية في الصوم موجب للكفارة فان سيق هذا القول بقية
 ان نية النسي في اوتية اخروج توجبان للكفارة اما مجردهما او بشرط انهما
 نسي في ايها الا انه يلزم من الاول ارتكاب وجوب الكفارة بنى اجماع احدهما
 على نية والاخرى على فعله ولم يفعل به احد من العلماء **القاعدة الخامسة عشر** يمكن
 اجتماع نية عبادة في اثناء اخرى كنية الزكوة ولبتياهم في اثناء بصلوة وقد
 تضمن القرآن العزيز على اتيان الزكوة في حال الركوع على ما دل عليه ليقول من
 على عليه السلام بخاتمته في ركوعه فان كنت فيه الآية اما لو كانت العبادة الثانية
 منافية للاولى كما لو نوى في اثناء بصلوة طوافا فهو كنية لقطع ولو نوى
 لسافر في اثناء بصلوة لتمام وجب التمام ولا يكون ذلك بغير قصد
 وشرعية ان نية تباينة تختلف على بعض بصلوة والباقي كما المكرر
 فلا يقدح عدم تقدم نية على ان للمسلم ان يكثر من بوجوب نية لما اراد
 على المقدار انتهى او لا ولا يستعاد فيه وان لم تصاحبه كبيرة الاحرام لا
 صل بصلوة بها ولو نوى المقيم في اثناء بصلوة للمقر قبل ان يعلى على التمام
 ففي جواز رجوعه الى الفقرة ثلثة اوجه نالها الفرق بين سجادة بصلوة
 بين من لم يجاوز وهناك فادح لعدم زيادة شئ على العبادة وانما هو
 حذف شئ منها نعم وجه التمام قوى لقوله بصلوة على ما فتحت عليه
 ولو جوب تمام لعبادة الواجبة بالشرع فيها **القاعدة السادسة عشر** يمكن

العبادة الثانية
 يمكن اجتماع نية عبادة
 في اثناء اخرى
 الآية

الصلوة
 العدد المعينة الى
 اخرى

من الصلوة لم يمتنع على صلوة اخرى ومن صوم فر ليلة الى صوم نافلة او بالعكس
 ليس من باب نية فعل الما في اولا تغيير فاش فيه وكذا في العدول من نكاح الى
 آخر ومن نكاح التمتع الى قبيبة وبالعكس ويجب في هذه المواضع احداث نية
 العدول اليه ويحرم التلطف بها في اثناء بصلوة فلو فعله بطلت بخلاف نية
 لعبادة والتلفظ بها في اول الصلوة فانه جائز ولكن الاولى تركه لان نية
 نية هو الارادة العقلية وهو حاصل فلا معنى للتلفظ ولان تلف لم يوزعهم
 ذلت ومن زعم استحباب التلفظ لجمع بين التعبد بالقلب واللسان فقد بعد
 لانا منع كون التلفظ باللسان عبادة وليس التلذذ الآفة **القاعدة السابعة عشر**
عشر اقتران عبادتين في نية واحدة جائز اذ الربا فيا فارة تكون
 احدهما منفكة عن الاخرى كنية دفع الزكوة والحنس ونارة مصاحبه لها
 كنية الصوم والاحتكاف او تالفة لها ونحقق السجدة في امور مما لا
 التلطف في انغال المسونة فان التلطف تالفة للفعل على وجه يقترب الى
 هي المقصودة من شرعية الفعل ومنها نية سحرين لقرانه في بصلوة
 الركوع والسجدة يقتدى به لا استحباب لرفع ولا دفع حرر ومما ان نية
 التمام في ركوعه انتظار المسبوق بيفيد ثواب السجدة وبسجدة التمام
 بزيادة عدد الجماعة لمقتضى زيادة الثواب فانه اعانة للتمام على
 والاعانة على الطاعة طاعة لان وسيلة تسمى ملحق بها حكمه ولو تم

في اثناء ان عبادتين

عبادة تسبحة

على
 المسونة

العامة منه لانه شرك في العبادات وهو مدفوع بما قرأه ولانه لو كان ذلك
 شركا في العبادات لكان لاحقا بالاذان والاقامة والامر بالمعروف والنهي
 للعلوم وليس كذلك بالاجماع ومنها رفع الامام صوته بالقراءة في الجهرية
 ليعلمه المأموم ورفع الخطيب صوته بالخطبة ورفع القاري صوته بالقراءة
 وتحسينه لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما لاسيما
 ورفع القارئ ومنها انه اذا وجد منفردا يصلي سجدته ان يجتنبه او يكمل
 به لقوله ٣٣ وانه قد راي جلا يصلي منفردا من يجتنبه على هذا المقام
 فصل في خلفه **الفائدة الثامنة عشر** لا يجب عندنا النقل بالشرع فيه الا كج
 والاعتماد وفي الاخذ كالف لاصحاب ثلثة اوجه الوجوب بالشرع و
 الوجوب بمعنى يومية وعدم الوجوب داو سطرها وسطرها لم يكره قطع
 لعبادته ليدبته بالشرع فيها ويؤكد الكراهية في الصلوة وفي الصوم
 الزوال **الفائدة التاسعة عشر** يجوز لبعض اصحاب الابهام في نية الزكوة
 بالنسبة الى خصوصيات الاموال فلو وجب عليه شاة في الغنم وشاة
 في الابل ولو اخرج شاة برئت الذمة وان لم يعين احد بهما لم ينظر
 فصد الزكوة المالية ولا يخرج من اشكال لان البرائة ان نسبت الى احد
 المالبين بعينه فهو حكم بعينه دليل وان نسبت اليهما بمعنى التوزيع فهو غير
 منووي وانما لكل امرئ ما لوى ونظر الفائدة فيما لو تلف احد الثصاين

لا يجب علينا النقل بالشرع
 في هذا الموضع

جوز لبعض اصحاب الابهام
 في نية الزكوة

قبل التمكن من الدفع بعد ان دفع عن الاول فان قلت كيف يفرض عدم
 التمكن وقد كان يمكنه دفع الثاني الى من دفع اليه احدهما قلت بنص
 ذلك في ابن سبيل لا يعوزة الا شاة وشبهه اما ان بهما لم ينفق عن كفا
 فنية خلاف مشهور وان قرب المنفع سواء اتحدت الكفارة جذا او خلفت
 واما ان بهما في ذلك فقد مرح الا صحاب بمنفعة حيث يكون المحاط
 المكلف باحدهما كالحج والعمرة ولو لم يجب عليه احدهما والزمان غير صالح
 للحج وجبت العمرة وان صلح لهما كما شهد الحج فنية وجهان التحية وبطلان
 لعدم التهمة الذي هو ركن في **البينة الفائدة العشرية** تجري البينة في غير
 لعبادات ولها مواردها منها قصد التجارة او القسمة وينفرد عليها
 لو لم ينظر على قصد التجارة اما بان لوى القسمة او لوى رفض التجارة
 فانه ينقطع بنية التجارة فلو عاد الى نية التجارة بنى على صبر ورة الما
 سجارة بالبينة وان لم يفارن الكتب وعدمه فان قلنا بعادة
 التجارة والافلا ومنها قصد لها فإسافة وهو معتبر في القدر فلو
 القصد لقطع الترخص فلو عاد اشتعلت المسافة من حيث ضرب
 في الارض بعد عود البينة ومنها لو لوى الابن التجارة فان كان سببا
 اشترع كالملتقط صار ضامنا بنية السجانة وان كان سببا بنية
 المالك كالوديعه والعارية والتجارة لا يفيين بحجة البينة ومنها

الغنى من الحج
 العبادات
 ان كان من وجه التجارة

اخبار الباع و سی ملک مع اخباره اخباره و لو نوى ولم يجر لم يملك قولوا
ولو عاز ولم يوفيه و جهان الا قرب تقا الملك و منها لو اجمي ارضا بنية
جعلها مسجد او ربا ط او مقبرة فيجعل صبر و رزها بالية الى تلك الغاية
لان نوى شيئا فيحصل له الا قرب اقتقاره الى التلفظ و حج فهل يملك
بتلك البنية فيه و جهان مبنيان على ان الملك الضمني مل هو كما يحققي
ام لا فلي الاول يملك و على الثاني لا يملك والاول اقرب منها ان
سائر صيغ العقود و الايقاعات بعين العقد الى ان لا يشا فيها سواء كانت
التصريح او بالكتابة عندنا في موضع جواز الكتابة كما في صيغ العقود
كالوديعه و العارية و البنية هنا المقصود الى التلفظ بالصيغة مرادها
فلو قصد التلفظ لا ارادة الغاية كما في المكره لم يقع العقد و لا الايقاع
فقد صدقنا بها كما لو قال بعتك و قصد الاخبار او قال باطن و قصد
لنذاره او يقصد شيئا ولو انتفى قصد التلفظ كما في الساسي و النائم و الغافل
بطل بطريق اولي و لا يكفي في اركان العقد الارادة اذا لم يتلفظ به كما لو قال
بعتك بائة و لو يا الله رايتهم او خالفتك بائة و رهم و اراد نقدا محصوا
وطاير شيخ ابي جعفر و من بعه لصحة و تتبع الارادة و يمكن القول ببناء
و في السبع اذا كانا قد تو اطباء على ذلك لانه كالتلفظ و البطلان ان نوى
و بركن العقد و منها ثابته البنية في تعيين الزوجة و المعنى كما لو قال حجتي

طالب و نوى نيبا و عدي و نوى نعلب و لو تجرد عن البنية في قول
و جهان فان قلنا بنية البنية من بعد و منها جريان البنية في الابان و
لنذور و لعمود و البنية الى محض نوع من الجنس و شبهه كما لو طلق لائل
و نوى اللحم و لا ياكل اللحم و نوى لحم الابل فنور و قلت في القصر على ما لو اكل
بجوز يقيد المطلق بالبنية كما ذكرناه يجوز تخصيص العام بها فلو قال لا دخل
الدار و نوى دخولا خاصا او موقفا صح و لو قال لا سلمت على زيد
على جماعة هو فيهم و نوى خروجه او تسليم على من عداه لم يثبت اياها
لفعل فان اقرب عدم جواز الاستثناء فيه كما لو قال لا دخلت على زيد فدخل
على جماعة هو فيهم و نوى الدخول على غيره و تشيخ جوزه كالا استثناء في
القول ان البنية مؤثرة في الافعال لا اعتبارا في العبادات و معظمها فاعل
فكون مؤثرة هنا وليس ذلك بعيب فان قيل لا ينظم دخل على العلاء
على قوم منهم و ينظم سلم عليهم الا على قوم منهم قلت لم لا يكون الباش
على الدخول متحصلا فان ابا حنيفة على الدخول منقبور كتحصيله بقوم
و ان قوم و يكون ذلك صالحا لخصيص الدخول و يمنع عدم نظامه
على هذا التقدير و لو اخرج عن ارادة خلاف الظاهر في البين المتعلقة بحجتي
الادمي فانه لا يقبل ظاهرا و لكنه يدين به باطنا كما قال والله لا و طينها
ثم قال قصدت في غير الثاني او شذرا او في التوفيق و يجعل القبول

لانه اخرها بحمله لفظه وهو يعرف لقصده ولو كان هناك قرينة تدل
 على التخصيص قبل قطعا واذ قد علم جواز طلاق اعمام وادارة الناحية فلو
 قال لا كلمت احدا ولو ي زيد فان قصد مع ذلك اخرج من عدائيد
 من سببه عدم التكميم فصر اللفظ على زيد وجاز تكليم غيره وان لم يواخر
 من عداه فالظاهر ان خارج اما على القول بمفهوم التلقب قطا به واما على
 لقول بعدمه فلان من عدائيد على اصل حكمه قبل البيان فلا يخرج عنه الا
 بمخرج واللفظ المنوي به مخصوص كالخاص على الخصوص فهو في قوة
 لا كلمت زيدا والاجماع على انه لا يحرم تكليم غيره في هذه الصورة فكذا
 ما هو في معناها وقال بعض المعجبين برأيه من اهل الرأي ان هذا اللفظ
 صالح لمن عدائيد بالقصد الثاني كما انه يتناول زيدا بالقصد الاول
 وذكر زيد كد كرفرد من افراد العام الذي ثبت في الاصول انه غير
 مختص بخبر شاه ميمونة مع جنس العموم في الاصل لان انضمام غير المستقل
 بنفسه الى المستقل بصير الاول في حكم غير مستقل كما في الاستثناء
 شرط والصفة والغاية مثل لا بئس ثوبا الا القطن وان كان غير القطن
 او قطننا او الى شرو لم يثبت مثله في البينة حتى يصير اللفظ بها غير مستقل
 في الالفاده بل البينة جارية مجرى انضمام مستقل الى مستقل وظاهره لا
 بغير حكمه كما لو قال له على عشرة ينقص ثغرة او قال له على عشرة حمت منها

ولو قال لا كلمت احدا ولا كلمت زيدا كان مقتضيا لتحريم كلام زيد بالعموم ناسا
 وخصوصا اخرى ومقتضيا لتحريم كلام غير زيد بالعموم فان حوز من قوله
 لا بئس ثوبا قطعا يتخصص به مع عدم المناقاة بين الثوب المطلق وبين
 لفظ الجيب فاذا ذكرناه من الاستقلال وعدمه فان قطعا غير مستقل فاما ان
 الى المستقل صبره غير مستقل بدونه ويخصص باللفظ بخلاف البينة فانها
 لم يثبت لها حكم اللفظ في الانضمام قلت وهذا لا يتحقق لان صلاحية اللفظ
 لمن عدائيد مع بنية زيدا كما ولا يلزم من صلاحية مع الاطلاق صلاحية مع البينة
 لان البينة بنا في الاطلاق من حيث انه اطلاق واما خبر شاه وجر العموم
 خبران مستقلان فذلك انك جميع بينهما لعدم التنافي واما في صورة الشراخ فانه
 كلام واحد تتبع مدلوله ولا يعلم ذلك الا من قصد اللفظ وان كان يحكم عليه
 من حيث الظاهر باجزاء اللفظ على ظاهره والتقدير ان اللفظ انما قصد العام
 جريانه فكيف يكون جميع الخبرات مفعولة واما كون البينة لم يثبت لها
 حكم اللفظ بالانضمام فهي جارية مجرى مستقل في انه لا يغير حكمه في الاول
 فوجه انضمام الاستثناء والشرط والصفة والغاية الى اللفظ انما يقتضي
 باعتبار اقتران ذلك بالبينة بخصوص اذ لو صدرت هذه المخصصات من
 لغافل وانما لم يكن اها اشر نعم لا يثبت حكم ذلك ظاهرا الا باللفظ
 لما كان حكم التباين انما ينفاد من المكلف لان غالبها قديين لم يستغنى

جزيان

عن اللفظ ولهذا لو استثنى في مبيته أو شرطه أو قيد ما بغاية كان ذلك مقبولا
 بالنسبة إلى كماله وإذا قبلت هذه بالنسبة إليه فالمؤثر في الحقيقة انما هو
 لنية فكما يحل اللفظ على مقتضاه مع تلك الالفاظ فكذلك مع نسبة التي هي اصل
 اعتبار تلك الالفاظ وجعلها محصورة على ما نقول لا تخم دلالة العام على أفراد
 حال نية بخصوص فليت النية هذه انضمت إلى اللفظ الدال على العموم بل
 لنية جامعة للفظ العام في معنى اللفظ الخاص فلا ينظم قوله ان انعام لنية
 كانعام المستقل إلى المستقل اذا استقلال بنها في اللفظ العام لعدم نية
 انعامه لول اللفظ بالنية ذلك الخاص ومنها ما يترتب لنية في الدفع عن
 الدين المربوب به ولو خالف المرئ من خلف الدافع لانه يعرف بقصده و
 لو لم يوافق الدافع ففي التقيد او مطابقة باناء لنية الان وجهان
الفائدة الحادية **في تفسير ما يورث نية المعصية عقابا** ولا فاعلم بلبس بها وقد بان
 الاجابة العفوية ولو لوى المعصية فلبس بآراء معصية فظهر سجلا فيها فني نية
 هذه النية نظر من انها لما لم تصادف المعنى فيه صارت كنية مجردة وهو غير
 مؤاخذ بها ومن دلائلها على انها كنية حرمانه على المعاصي وهذا ذكر بعض
 اصحابه لا نثر بالمباح بنار المكروه فعل حراما ولعله ليس بمجر نية بل
 انعام فعل الجوارح اليها ونقصه محل النظر في صورتها لو وجد امرأة في
 منزل غيره فظفها جنية فاصابها فظهرت انها زوجة او امه ومنها لو

النية في نية المعصية عقابا

وطي روجبة بظن حائضا فبان طاهرا ومنها لو سجد على طعام بيد غيره فاكل
 منه فبين انه ملك اكل وسجد لو سجد شاة بظن ملك العير بقصد العدو
 فظهرت ملكه ومنها ما اذا قتل نفسا بظن معصونه فبان محدرة وفا
 بعض العامة يحكم بفسق المنطاطي ذلك لدلالة على عدم المبالات بالمعاصي
 وبغاف في الآخرة ما لم يرب عقابا من عقاب الكبر والصغيرة **فلا**
 تحكم وتخرج على الغيب **الفائدة الثانية** **في تفسير ما يورث نية المؤثر**
 خبر من علمه ورجاه روى ان نية الكافر من علمه فورد عليه **سواء كان**
 احدهما انه روى ان افضل العباد احمدنا ولا ريب ان العمل احسن من
 فكيف يكون مفضولا وروى ايضا ان المؤمن اذا تم بحسنة كتبت لواءه
 واذا فعلها كتبت عنده هذا امر يحج في ان العمل افضل من النية وخبره ان
 انه روى ان النية المجردة لا عقاب فيها فكيف يكون شر من العمل
 باجوبة منها ان المراد ان نية المؤمن بغير عمل خير من عمله بغير نية حكاه
 ابنه المرفعي واجاب عنه بان الفعل التفضيل يقتضي المشاركة والعمل بغير
 نية لا خير فيه فكيف يكون وافلا في باب التفضيل ولهذا لا يقال العمل على
 من اكل ومنها انه عام مخصوص او مطلق متعبد اي نية بعض اعمال الكبر
 كنية الاجل خير من بعض الاعمال كحقيقة كسبه او تحمده او فراسة
 لما في تلك النية من تحمل النفس المشقة اشد بدة والتفرغ لله والتمس

في بيان ان نية المؤمن
 خير من عمله

لا يوزن ذلك الا فقال وبمعناه قال المرتضى داني بذلك لئلا يظن ان ثواب
 الجنة لا يجوز ان يساوي او يزيد على ثواب بعض الاعمال ثم اجاب بان خلو
 الظاهر لان فيه ادخال باده لبيت في الظاهر قلت المصير الى خلاف الظاهر
 متعين عند وجود ما يصرف اللفظ اليه وهو هنا حاصل وهو معارضة
 الخبرين السابقين فيجعل ذلك جمعا بين هذا الخبر وبينه ومنها ان خلو
 المؤمن في الجنة انما هو بنية الله لو عاش ابد الاطلاع الله ابد وخلود الكافر
 في النار بنية الله لو بقي ابد الكفر ابد اقاله بعض العلماء ومنها ان البنية يكرر
 فيها الدوام بخلاف العمل فانه يتعطل عنه المكلف احيانا فاذا استبنت
 البنية الدائمة الى العمل المنقطع كانت خيرا منه وكذا القول في بنية الكافر
 ومنها ان البنية لا يكاد يدخلها اتراب ولا العجب لانا نتكلم على تقدير البنية
 المعينة شرعا بخلاف العمل فانه بعرضه دينك وبرد عليه ان العمل
 ان كان معرضا لهما الا ان المراد به العمل السخاى عنها والالم يقع تفضيل
 ذلك ومنها ان المؤمن يراى به المؤمن السخاى كما المؤمن المعصوم
 اهل الخلاف فان غالب افعاله جارية على الشفقة وداراه اهل الباطل
 وهذه الاعمال المفعولة بنية منها ما يقع بقطع فيه بالثواب كالعبادات
 الواجبة ومنها ما لا ثواب فيه ولا عقاب كالباقي واما بنية فاعراضها
 عن الشفقة فهو وان اظهر موافقتهم باركانه وظن بهما سانه الا انه غير

معتقد لها سبحانه بل اب عنها ونا فر منها الى هذا الاشارة بقول ابي عبد الله
 وساد ابو عمرو وشام عن الغزو مع غير امام العادل ان الله سبحانه الناس على
 بنائهم يوم القيمة وروى مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله هذه الاجوبة الثلاثة من
 تواضع واجاب المرتضى ايضا باجوبة مختارة ان البنية لا يبراد بها التي مع
 العمل والمفضل عليه هو العمل السخاى من البنية وهذا الجواب يرد عليه نقض
 السالف مع انه قد ذكره كما حكينا عنه ومنها ان لفظه خير لبيت التي هي
 افضل التفضل بل هي الموصوفة لما فيه منفعة ويكون معنى الكلام ان بنية
 المؤمن ~~من~~ من جملة من يجزى من اعماله حتى لا يفقد مقدر ان البنية لا يدخلها
 الخيرة وشتر كما يدخل ذلك في الاعمال وكل من بعض الوزراء استخانة الله
 لا يرد عليه شي من الاعراضات ومنها ان لفظه فعل التفضيل قد يكون
 مجرورة عن الترجيح كما في قوله تعالى من كان في هذه عمية وهو في الآخرة عمية
 سبلا وقول المتنبي بعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني
 من ~~الظلم~~ قال ابن حنبل اراد انك اسود من جملة الظلم كما يقال حر من احوار و
 ليثم من لثم فيكون الكلام قد تم عند قوله لانت اسود ومثله قول الآخر
 من ماء الحدي كانه شهابية او الليل راجح عاكرة قول الآخر بالنبي مثلك
 في البياض ~~ابيض~~ من اخبى بياض ~~ابيض~~ من اخبى بياض من جلد احبى بياض ومن
 غيرهما فان قلت تفضيله مثل هذه الكلام ان يكون في قوة قوله البنية من جملة

علم والنية من افعال القلوب فكيف يكون عملا لانه يحفظ بالعلل فقلت جازان
 يسمى عملا كما جازان يسمى فعلا ويكون اطلاق العمل عليها مجازا فقلت في جواب
 البضا بان المؤمن ينوي الاشياء من ابواب الخير نحو الصدقة والصوم والحج
 ولعله يخرج عنها اي عن بعضها فيخرج على ذلك لانه معقود النية عليه وهذا جواب
 منسوب الى ابن دريد واجاب الغزالي بان النية سرا يطلع عليه الله وحده
 وترفض من عمل الظاهر واجيب بان وجه تفضيل النية على العمل انها تدور على
 آخر حقيقة او حكما واجزاء العمل لا يتصور فيها التوام بخبر من شيا **الفصل**
الثالثة والعشرون بعينه مفارقة النية لاول العمل فاسبق منه لا يعتد به
 وان سبقت النية سبقت عملا وهو غير معتد به ايضا على الاطلاق الا على القول
 بجواز تقديم نية شهر رمضان عليه وقد غنقرت النية المفارقة في الصيام فجاز
 تقديمها ونوطةها كما جاز مقارنتها وان كان فعلها في النهار اما جاز في
 مواضع الضرورة كسبيل النية او عدم العلم بتعلق التكليف بذلك اليوم
 او عدم حصول شرط الكمال عند طلوع فجره ثم اذا وقعت مؤثرة في صحة الصوم
 استفادوا بوجه سواء فعلها بعد الزوال اذا جازناه في الذنب وقبله وان
 وقعت على سبيل التمرين كنية الصبي الميمر اسحق امره اتوا بسخن يها
 لغرض وان وقعت على طريق التاديب كنية الكافر والمجنون والمعنى عليه
 والتصبي ببول اعداءهم في انشاء النهار اسحق ثوابا على ذلك العمل وان لم يتم

٢٣
 يعقبه مفارقة النية
 لا قبل العمل
 الح

النية والنية

صوابا **الفائدة التي بعينها ينبغي المحافظة على النية في كبر الاعمال وصغيرها** وتجذب
 اذا كانت واجبة فينوي عند قراءة القرآن العزيز قرائته وتدبره وسماعه
 وتهيأ وحفظه وتجربته وتربله وغير ذلك من لطايف المحبة فينوي ان يلقى الله
 العلم والحضور فيه ودخول المسجد والاستماع والتسول والتفهم والتفهم والتفهم
 لتعليم والتسبح والفكر والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله والرضا عن
 الصحابة والتابعين والترحم على العلماء المؤمنين وعيادة المريض والسجود
 والدعاء له وزبارة الاخوان والسلام عليهم ورد السلام وحضور الجنازة وزيارة
 المقابر واتباع في حاجته خيرة وفي حاجته بخار والمشفقة عليهم والدخول اليهم في
 عند الضيافة واجابة السؤل في الضيافة قبل ينوي عند المباحات كالاكل والشرب
 والنوم قاصدا حفظ نفسه الى السجدة الذي ضمن له من الاجل وقاصدا التقوى
 على عبادة الله والمؤمن المتقي خليفان يصرف جميع اعماله الى الطاعة فان التوسل
 الى الطاعة طاعة وكل ذلك يحصل بالنية وينوي عند المباحة والمفادات الخشن
 والخصين وحصيل الالفه المتقنية للمودة والرحمة والتعرض للنيل والنفط
 في ذلك كله ارادة الطاعة الواجبة والمسجبة تقربا الى الله تعالى وعن بعض العلماء
 لو قال اول نهاره اللهم ما علمت في يومي هذا من خير فهو لا يتقاه وجرمك و
 تركت فيه من شر فتركته نهيك عنه عدنا وباوان زهبل عن النية في بعض
 الاعمال والتزكوت وكذا يقول في اول ليلة وتجري نية اعمال مفصلة في اولها

تتعلم

ينبغي للشايق البصيرة
في المحيرات ان يستخرج
الوجوه الحاصلة في
تعمل الواحد

ولا يحتاج الى تجديدية لافرادا وان كان كل واحد منها مابا لصاحبه كالمتقيد
الواقع بعد الصلوة الفرض **الفائدة الخامسة** ينبغي للشايق البصيرة في المحيرات
ان يستخرج الوجوه الحاصلة في العمل الواحد ويقصد بقوله باجمعها المتفرقة كل واحد
منها بنفسه ونصير حسنة مستقلة جارية عن غيرها الى اصناف كثيرة وبحسب التوفيق
تكثر تلك الوجوه مثلا اكلوس في المسجد فانه يمكن ان يكون على نحو من خمسة وجوه
لانه في نفسه طاعة وهو بيت الله واخذ زائر الله ونظر للصلوة وشغل بالذكر
السلامة واستماع العلم ونحو ذلك من المعاصي والمباحات والمكرويات كونه فيه
لثواب كلف السمع والبصر والاحياء من الحركات في غير طاعة الله تعالى
عكوف الهممة على الله وروم الفكر في امر الله فانه حيث يملك عن الذكر وافادة
العلم واستفادته والمجاهدة في الجمل والاسماع له ومجته اهل الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر او المكروه وقد نبه عليه كلام امير المؤمنين عليه السلام من
اطل الى المساجد اصحاب احدى الثمان افاضت تقاد في الله او علما مستظلا
او آية محكمة او رحمة منيرة او سمع كلمة نزل على يدى او كلمة نزل عن ردى
نزلت ذبا حبة او حيا فافوا يستخرج العارف هذه الامور اجمالا او تفصيلا او
نقد بذلك محملة ونصاحف جزاءه فبلغ بذلك اعمال المتقين ونصاحف
درجات المقربين وعلى ذلك يحل شيائهم من الطاعات **الفائدة السادسة**
المتشبهين ينبغي ان ينوي في شياء المحملة للوجوب الوجوب كسلاوة القرآن

ينبغي ان ينوي في شياء
المحملة للوجوب
الوجوب

احفظ واجب على الكفاية وربما يقع على الاحتياط لحد من الدنيا وكلم
العلم فانه فريضة على كل مسلم وكذا الامر بالمعروف وان قام غيره مقامه
الجملة فوضع الكفاية كلها بحسب جهة الوجوب حيث يقع عليه وفي ترك
احكام بنوى الوجوب وفي فعل المستحب بنوى المكروه وترك المكروه
بنوى تركه **الفائدة السابعة** لما كانت الافعال تقع على وجوه
واعينها ان يمكن ان يكون الفعل الواحد واجبا ونهيا وحرما ومباحا
على البدل وانما يخص ذلك بالنسبة كسيرة السبي فانه يجب في تركه
ويستحب في نأديه ويجزأ منه وكما الاكل فانه مباح بالنظر في حبه ومستحب
او واجب اجابا وكما التطيب والجماع فانها من حظوظ النفس وقد ورد
في فضائل الاعمال ان لها ثوابا كثيرا وما ذلت انما يجب البتة فلا يقصد
والتطيب بذلك ابقاء خلق نفسه بل من الله في ذلك ولا فرق في خطا غير
ان يقصد بذلك مجرة اللذة والتعظيم واظهار التحمل بالطيب واللباس للنفاس
واقرباء والتجلب للمعاطين بل اذا تطيب المرء لغرض ففعلت حراما
وكذا اذا اخرجت من طيبته منقوصة للغير او مفدانة او قصد الرجل بذلك
التودد الى النساء المحرمات وكل ما فيه خطا يفتن منقوص فيه الاحكام كحسنة
ولا يفرق الى احد ما الا بالنسبة ومن المحرم ان يمين ان يجعل المباح حراما
فكيف الواجب والمستحب بل معدود من المحرم ان يفرق الزمان في

لما كانت الافعال تقع على وجوه
واعينها ان يمكن ان يكون الفعل الواحد واجبا ونهيا وحرما ومباحا
على البدل وانما يخص ذلك بالنسبة كسيرة السبي فانه يجب في تركه
ويستحب في نأديه ويجزأ منه وكما الاكل فانه مباح بالنظر في حبه ومستحب
او واجب اجابا وكما التطيب والجماع فانها من حظوظ النفس وقد ورد
في فضائل الاعمال ان لها ثوابا كثيرا وما ذلت انما يجب البتة فلا يقصد
والتطيب بذلك ابقاء خلق نفسه بل من الله في ذلك ولا فرق في خطا غير
ان يقصد بذلك مجرة اللذة والتعظيم واظهار التحمل بالطيب واللباس للنفاس
واقرباء والتجلب للمعاطين بل اذا تطيب المرء لغرض ففعلت حراما
وكذا اذا اخرجت من طيبته منقوصة للغير او مفدانة او قصد الرجل بذلك
التودد الى النساء المحرمات وكل ما فيه خطا يفتن منقوص فيه الاحكام كحسنة
ولا يفرق الى احد ما الا بالنسبة ومن المحرم ان يمين ان يجعل المباح حراما
فكيف الواجب والمستحب بل معدود من المحرم ان يفرق الزمان في

لمباح

وان قل لا يتقص من الثواب يخفف من الدرجات وما جيك خيرا بان يتقل
 ما يقى ويكثر زيادة فيقيم معنى من حق المتطلب يوم الجمعة ان يقصد امور احكام
 الناسى بالبنى هو داره واهل بيته او منها اكرام الملائكة الكائنين ومنها عظم
 المسجد واهرام ملائكة ومنها نزوح مجاوريه في الجلوس في المسجد ومنها
 دفع ما عساه يعرض من راحة كرهته عن نفسه وغيره ومنها حرم باب الغيبة
 عن المغتابين لو سبوه الى الراية الكريمة فالغرض للغيبة كالتكليف فيها
 قال الشيخ ولا يستوي الذين يستويون من دول الله فيستوي الله عدد الفهم
 ومنها زيادة عقل المتطلب كما جاء في الاخبار من تطلب اول نهاره صائما لم
 عظه ولا تظن ان البنية هي فقط التلطف بقولك اجلس في المسجد واسمع
 للعلم او ادرسه فربما الى الله تعالى فان ذلك لا عبرة به بل المراد جميع طمته على
 ذلك وبعث النفس في وجهها وميلها الى تحصيل ما فيه ثواب عاجل او اجل
 تلفظ بذلك اولاد لو قدر تلفظ بذلك والهمة غيره فهو لغو **الفائدة الثامنة**
والعشر من سجد الخبز عن الربا في الاحمال فانه يلحقها بالمعاصي وهو
 فثمان على يوحى فاحسبها ظاهره وكفى انما يطلق عليه اولو المكارفة والمعا
 لله كما يروى عن بعضهم انه طلب الغزو وقاتل نفسه اليه ففقد ما فاداه
 سجد المذبح بقولهم فلان غار فركه فقاتل نفسه اليه فاجل يعرض عن ذلك
 الربا حتى ازاله وايزل بفقد ما شابهه شئ حتى وجهه بالاخلاص مع بقاء

يجب التحذر عن الربا
 في الاعمال

الامنيات فانهم نفق وتفقدا حوالها فاذا هو سجد ان يقال فلان مات
 شهيد الحسن سمعته في الناس بعد موته وقد يكون البنية اخلاصا وفي الملائكة
 يحصل ارباء فيجب الخبز منه فانه مفيد للعمل نعم لا يكلف بضبط هو حرس
 لنفسه وخوفا بعد ايقاع البنية في الاستداه فالحق فان ذلك معقود كما
 جاء في الحديث **الفائدة التاسعة** في سجد بعض اصحاب البنية في الاستداه
 استوحا من ان سجد العدة في الوفاة من حين علم الرخصة لا من حين
 وبعضهم جعل العدة في ذلك ان حداد وربما حج الاول بان المرنة قد توجد
 الاحداد في هذه الموضع المدة مع انه غير كاف مع ان باقي العدة كانت
 فيها العفد فان لم تطلق العدة من حين لطلاق وان تأخر الخبز وكذا لم يكو
 بالفساد اذ الحقة الوجلي او طمست بشبهة وقد قيل ان مبدء عدة البنية
 لا من آخر الوجلي بل من حين انجلاء بها وهذا يمكن استناده الى اعتبار البنية
 والى انها في الظاهر في خصته التلحاح فلا يجتمع العدة **الفائدة العاشرة**
الثلثون ذهب العامة الى ان كل عبادة لا تلبس بعبادة لا يقدر على البنية
 كالانيمان بالله ورسوله واليوم الآخر ولتقويم الاجال لله والخوف
 والرجاء والتوكل والسجدة والمجته والمهابة فانها متميزة في نفسها
 التي لا يشركها فيها غيرا والحق بذلك ان ذكركلها والثناء على الله تعالى
 بما لا يشرك فيه والاذان والقلادة القرآن وهذا بالاعراض عنه حقيقة

استداه

اعتبر بعض الاعمال
 البنية في الاعتدال

بها
 في الحان
 في الاعمال

فان كثرة ما يمكن صدورنا على وجه الرياء والعبث واستحسان التبيان فلا
 يتخصص للعبادة الا بالنية اما التبيان المذكور فانه لا يقع الا على وجه واحد فلم
 يجب فيه النية على ان يستحضر اذلة التبيان في كل وقت يمكن ان يتصور فيه
 النية وكذلك في تحقيد القلب على ذلك والاسناد عليه وقد جاء في الحديث
 جدود اسلامكم بقول لا اله الا الله **الفائدة الحادية** **الاصل** ان النية فعل
 المكلف فلا اثر لنية غيره ويجوز نية عن غير الجاهل في العيني غير المبرور
 لمجنون اذ اخرج بها الولي وقد ياتر نية الانسان في فعل غير المكلف وصورها
 ان يأخذ الامام الزكوة فتر من المستعقبين ان يعرض عن نية فكل من قال
 يجب النية من الامام وان كان الدافع المكلف ومنها اذا اخذ من الماظر
 فانه يملك اخذها اذا نوى المقاصد وجو كان له على ما ظن ديان فالبعض
 مفوض الى الاخذ فلو اجبر لم يضره لو نوى فالتأرب ساعد ورجحه على نية الغير
 ومنها اذا استخلف الغير وكان اكلف مبطلا فان النية بنية المدعي فلا يخرج
 اكلف بالتوربة عن اثم الكذب وباليمين الكاذبة **الفائدة الثانية**
 المنفعة موجبة للغير لقوله نعم وما جعل عليكم في الدين من حرج **بريد** الله
 ليس ولا يبريدكم احمره قول النبي صلى الله عليه وآله بعثت بالرخيفة استخ
 تسهله وقوله هم لا ضرر ولا ضرار بكسر القاء وحذف الهزة وهذه
 لقاعدة بقود اليها جميع حرض الشرع كمال النية في المحضة ومخالفه كحي

الاصل ان النية فعل
 المكلف ولا اثر لنية
 غيره

في العسر والرجح

للنية فلا وفلا اعتقادا عند خوف على النفس او البضع او المال او العيب او لغير
 المؤمنين كما قال تعالى لا تجدوا المؤمنين الكافرين اولياء من دوننا
 المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تنفوا منهم نقاة بل ننجي
 اهلها بكلمة الكفر عند العقبة والا قربته عبر واجب هنا لما في قوله فقله من اغوار
 الاسلام ونوطه عقوبة المعوام ومن القاعدة شرعية التيمم عند خوف التلف من
 استعمال الماء او التيمم او تلف جوارحه او ما له ومنها بدل القيام عند التغذي في
 الغرضة ومطلقا في النافذة وصلاة الاحسينا طائبا ومنها فطر الصلوة واليوم
 وان كان فرض الفرس مطلقا في نفسه ومنها المسح على الرأس والرجلين بال
 مائه ومن ثم ارجح فطر جميع القبيل بعد ان كان حراما بعد تهوم وكل ذلك للشرع
 في العبادات وتجليها الى النفس ومن ارجح ما يخص كرخس السفر والمرض ولا
 والنية ومنها ما يتم كالفقود في النافذة واباحة النية عند المحضة بغير خدنا
 لغيره وهو من رخص السفر ترك الحجته ولفظه سقوط الغنم بين الزوجات
 لو رخص بمعنى عدم نقصاء بعد حوده وسقوط الفضا للمخالفات لو استعجز
 بعضهم وانما ان سقوط الغنم تابع لمطلق الفزدان لم يقصر فيه لقوله
 ومن ارجح اباحة كثر من محض راسا لا حرام مع الفدية واباحة فطر الحائض
 والمرضع وشيخ وشمخ وذو العطاء والندوى بالانجاسات والمرحات
 عند الاضطراب وشرب السكر لا ساعة للنية واباحة فطر عند الاكراه عليه

مع عدم قضاء سواء وجب في حلقه وخوف حتى افطر في الاصح ولو اكره على الكلام
 في الصلوة فوجهان مع القطع لعدم الاثم والقطع بالبطال لو اكره على
 سجدت اما الاستدبار وركت استتاره وانما النجاسة لو من الاستتار
 في الحج للمغصوب والمريض المأبوس من برئه وخالف العدة وجميع بين
 لصلوتين في الفرو المرحض والمطر والوحل والاذن لا يغير كرايمته ومنه با
 نظر المحلولة الجنبية للتكاح وابطا كل الغير مع بدل البقية مع الاستحسان ولا
 معها مع عدم أخذ الاشارة على الهلاك ومنه العفو عما لا يتم به الصلوة فيه
 منفردا مع نجاسة وعن دم الفروج والكروج التي لا ترفى وعدة منه تنسخ
 البراغيث بناء على نجاسته ولا بد من الطرف مع من الدم في الماء القليل و
 طرده بعض الاصحاب في كل نجاسة غير مرتبة ومنه قصر الصلوة في الخوف
 كنية وكيفية وفعلها مع كونها الكثرة المبجلة مع الاستدبار وقصر المرحض
 الكيفية ثم التحققت قد يكون لا الى بدل قصر الصلوة وان سجدت بكنية لا تنسخ
 تركت كنية وتظهر فرض قائم بنفسه وصلوة للربيع وقد يكون الى بدل كنية
 الصائم وبعض الناس في بعض المناسك كبدة خوفا وشاة المرد وقراءة
 ميتة معنى وعدة الشيخ من التحققت بحمل الزكوة المأبوسة قبل الحول والبدن
 قبل الهلاك والرحض قد سجدت كساول الميت عند خوف الهلاك والكبر عند الاظهار
 الى الناساء بروه وقصر الصلوة في الفرو والخوف وقصر الصيام في الفرو عند نافة

الخطبة

الصلوة ما كان
والتسليم

الاعمال

الشفقة الخبيثة
للتخفيف

وجها اشد

للتخفيف

وقد سجدت كنظر المخطوبة وقديما كالحق في ان ما كن الاربعة والاربعاد بالظهر
 في شد آخر تحمل الاستجاب الاباحة **وهنا** فائدة **الاولى** المشقة الموجبة هي
 ما تنفك عنه العبادة غالبا اما لا تنفك عنه فلا مشقة الوضوء والغسل في
 البرودات وافاته الصلوة في الطهارة والقنوم في شدة الحر وطول
 النهار وسفر الحج ومباشرة الجهاد او ذمى التكليف على المشقة او هو من
 من الكلفة فلو انتفى انتفى التكليف فبنتفي المصالح المصونة وقد روت
 نعي على القائلين لا تنفروا في البحر بقوله فلن يرحبتم اشد حر او منه
 المشاق التي تكون على جهة العقوبة على الجرم وان ادنا الى نف النفس كما
 لقصاص واحد ودبا استسبة الى المحل والفاعل وان كان قريباً يعظم
 المدة باستنفاء ذلك من قريبه لقوله نعم ولا تافدكم بهما ارفق في
 دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر والصابر في
 المشقة ما قدرة اشرار وقد ابا مع اشرار طعن المحرم للفعل كما في قصة كعب
 بن عجرة سبب نزول الآية واوله سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
 فليقار بها المناق في باقي محضورات الاحرام وباقي متوعات التيمم
 وليس مضبوطة ذلك بالجزء الثاني بل بآية تطبيق على النفس ومن ثم
 قصر الصلوة واجه الفطر في الفرو ولا يشترط فيه ولا عجزا بل بالحي
 بجزء الجاوس في الصلوة مع مشقة القيام وان لم يكن تحمله على عسر شديد

توفي

بأنه من ثم تحلل المصعد والمخض وان مكنتها المصاهرة لما في ذلك من
 بعد الثانية دفع التحفيف في العقود كما يقع في العبادات ومراعاة العرف
 ثلث احدا ما يحل اجتناب جميع الملاهي والمضامين وغيره فلهذا ورعنا على
 وهذا التحفيف فيه لانه اكل مال بالباطل وثابتها ما بعد اجتنابها وان
 من حكمة بمنفعة كسب البض في فترة والبطيخ والزمان قبل الاختيار
 وسبع الجدار وفيه الأسس وهذا يعني عنه تحفيضا وثابتها ما توسط بينهما كسب
 والتور في الفترة الاعلى وسبع الاحيان لاجابة بالوصف والظاهر صحة
 لما كن في المشقة ومنه الاكتفاء بظاهر البصرة المتألفة بظهور مبادئ
 في بدو القيلح وان لم يفته ومن التحفيف شرعية جبار المجلس لما كان العقد قد
 بفسنة فليقبحه لانه قد شرع ذلك ليرد في ثم لما كان مدة النزوي قد برز
 ذلك جواز شرطا بحسبه وان زاد على ثلثة ايام ليندارك فيه ما عساه يحسد
 فيه من بين مشتق حكمة ومنه شرعية المزارعة والمسافات والفروض وان
 كان معاملة على معدوم لكثرة الحاجة اليها ومنه اجارة الاحيان فان المتألف
 معدوم من حال العقد ومنه تزويج المرأة من غير نظر ولا وصف دفعا للفتنة
 اللا حقة لما قارب بذلك وابتار اللعناء وسد باب التبرج على النساء
 بخلاف البيع وان كان لانه لم يفتنه فيه ومن ذلك شرعية الطلاق
 واكسح دفعا للفتنة لمقام على الشقاق وسوا الا خلاف في شرعية الرجعة في

بالحق والعدل في التفسير

غالب البصرة كما قال الله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولم يشرع في
 على المرتين دفعا للفتنة عن الزوجات ومنه شرعية الكفارة في الطهار وكبح
 تيسر من الازام بالمشقة لاستغفار لهدم غالبا ومنه التحفيف عن الزوج
 بقوطا كثيرة من العبادات لئلا يجتمع عليه مع شغل العبودية لاصبر ومنه
 الدية بدلا عن الفضا مع الشراضي كما قال الله تعالى ذلك تحفيف من
 ورحمته فلهذا ورد ان العضاض كان حتما في شرع موسى كما ان الله
 حتما في شرع عيسى فاجتبت التحفيف بتدريج الامر من طلبا للتحفيف
 للاصار وصيانة للدماء عن ايدي الموسرين لاجتناب النال للتحفيف
 للجهل من اما اجتهد اجزئيا كما في الوفاء والقبلة والتوحي في الامير عبد
 لقوم وحسنه اذ يحج في الوفاء فيخطون بالناجزة دفعا للحر في
 ذلك وقيل بالفضاء اما لو غلطوا بالقديم فالفضاء لندوره اذ يند فيه
 السخاوة زورا في هلال رمضان بسلال ثوال وذلك قبل الوقوع واما
 اجتهد الكليات كالعلماء في الاحكام شرعية فلا اثم على غير المعص وان
 وكيفية نظر الغالب المسند الى اماره معبرة شرعا وذلك لتجمل
 اكفاء الاحكام بالخطأ الظنون في العدا والامانة الزابعة كاحضه
 تقوم سببا ببحا في الحرم لولا ما على كالمشقة كما قلنا في نظر لمخطوبة وحلة
 الوجه والكفان واجد من وراء التبايع نظر لمسانة من الامانة في

الفائدة الثالثة التحفيف على المجتهد

بالحق والعدل في التفسير

بالحق والعدل في التفسير

الى ابرى من لعيد وقبل ينظر الى ما بهد وحال المهنته وقبل يقتصر على الوجه والكفين
كما ذكره ويجوز النظر الى المنة لشهادة عليها والمعاملة اذا احتاج الى معرفتها
ويقتصر على الوجه والفرق بينه وبين النظر لمباح على الاطلاق من وجهين
احدهما سحر يمسك راسي ذلك بخلافه هنا فانه ينظر حتى يستب في حرم
الزائد والثاني ان ذلك قد يصدر من غير قصد حتى قبل يجر به مع قصد
بخلافه هنا ولو خاف الفتنة حرم مطلقا ومنه نظر لطبيب الفاضل الى
احتياج اليه بحيث لا يقد المتكف فيه من كالدمنة وبعد رقبته لاجل سبب
عاده وهو مطرد في جميع الاعضاء نعم في التواين مزيد فوكيد في مراعات
القدرة والظاهر جواز نظر اليهود الى العورين ليتمتعوا الشهادة على الزنا
والى فوج المنة المخل الولادة التي تحت الارض **القاعدة الثالثة**
قاعدة البقن وهي البناء على الاصل وهو استحباب سابق وهو رتبة
اقسام احدها استحباب البقن في الحكم بشرعي الى ان يرد لميل وهو المعبر
عنه بالبرائة الاصلية ثانيا استحباب حكم العموم الى ورود مخصوص
وحكم البقن الى مفردنا سحر وهو انما يتم بعد استقصاء البحث عن
المخصص والناسخ فانها استحباب حكم ثبت شرعا كالملك عند جود
سببه وتغل الذمة عند الخلاف والالتزام الى ان يثبت رافعه راجعا
استحباب حكم الاجماع في موضع التخاص كما يقول الخارج من غير تسليم

في غير هذه الوجوه

الوضوء للاجماع على انه منقطع قبل هذا الخارج فيمنع اذ الاصل في كل متحقق
دوامه حتى ثبت معارضه والاصل عدمه وكما نقول في المنة اذا وجد الماء
في اثناء الصلوة لا ينقص نيته للجماع على صحة صلوة قبل وجوده فيمنع
ثبت دليل بخبر عن التمسك به **وعرف** طهارة الماء لو شك في مكانه
وسجاسة لو دعت فيه سجاسة وشك في بلوغه الكربة لان الاصل عدم
وقبل بلوغها هو من تعارض الاصلين لان الاصل طهارة الماء وشك في
تأثره بالسجاسة ويضعف بان طافات السجاسة المخلوثة رفع حكم الاصل
لسان فتحتاج الى مانع اما لو كان كرا فوجد مستقبلا وشك في تغيره بالسجاسة
او بالاجون فالبناء على الطهارة لانها الاصل الذي لا يعارضه اصل
ومنها عدم الانتفاء لو يتيقن الطهارة وشك في اسحق وقال
بعض العامة ينظر لان الصلوة ثابتة في دمنه بقينا فلا تزول الا
الطهارة وبرد عليه اكد السابق في هذه القاعدة والا عادة لو انكس
والا عادة الصلوة بالاشك في الركعتين لا وليين او في الثانية او
لثالثة لانه محاط بالصلوة بقينا ولا يقين بالبرائة هنا الا بال
عادتها وزوم الاحسينا لو شك في غير ذلك فان فيه مراعاة
البناء على الاصل من عدم الابتنان بالزيادة وجوب داء الزكوة وان
لو شك في ادائها سقط الوجوب لو شك في بلوغ التصاب صحة الصلوة

ومن

لو كانت في حرم من المظهر وصحة الاحتكام لو كانت في حرم من المبطل وكذا التناك
في افعال الحج بعد الفراغ منها وعدم قتل القبيح الذي يكن بلوغه ودعوى المشتري
العيب او نقده ودعوى المقدم في القيمة وقد يعارض الاصلان كدخول الماء
في صلوة وثبت بل كان الامام راعيا اوراها ولكن ببناء الثاني بالاحسن
وكما انك في بقاء العبد الغائب فيجب فطرته اولاد ويجوز حقه في الكفارة اولاد
لاصح رجح البقاء على اصل البرائة وكذا خلاف الراي والمرح في تحريم العقم عند
راي او بعده لارادة المرنين فتح المبيع المشروط به فالاصل صحة البيع والاصل
عدم الغبن القبيح لكن الاول اقوى لتأبده بالظاهر من صحة الغبن وكذا لو كان
المبيع حصيرة او كذا لو اختلف البائع والمشتري في بغير المبيع وهو مما يجعل بغيره
فالاصل عدم البقرة وصحة البيع والاصل عدم معرفه المشتري بهذه الصفة
هو عليها الان فان حاصل دعوى البيع ان المشتري علمه على هذه الصفة وبناء
هذا باصالة عدم وجوب التمس على المشتري الا بما لوافق عليه ويعقوب اذا كان
دعوى المشتري حدوث عيب في البيع بعد الردية لان الاصل عدم تقدم
لعيب على الزمان الذي يدعي المشتري حدوثه فيه اذ لو ادعى المشتري شيئا
على صفة كمال حال الردية كما اتهم والصفة وهو مفقود الان وانكر البائع
اشتراكها فانه يرجح قول البائع لاصالة عدم تلك الصفة ولو سلم المشتري
العيب وادعى على الموجه انه تخلفها من يده وانكر الموجه فهذا اصلان عدم البقرة

وعدم الانتفاع وقوة الاول ان الاجرة مستحقة بالعقد والاصل بقاءها ولو
في وقوع الرضا بعد التحليل او قبله فارضا ورجح الفاضل اسكل ويحكم بالعلية
احكام على الاحكام عند البضائع وبندفع الاشكال لعدم يقين التحريم حسنا
ولو شك في جبهة المعذرة وبصحة فاضل فارضا ونقد بمصل الجبهة فوقي
وفى بعضهم بين كونها في كفن وشبهه وبين ثبات الاحياء وهو خالف
لان البت قد يصاحب ثبات الاحياء والحي قد يلبس ثياب الموتى
المحرم ومنه اختلاف الزوجين في التلبس والشوز او تقدم وضع كحل
على الطلاق في صور منتشرة وهنا فوائد سبع قد يستثنى من الغيب
على انك مسائل منها المحقرة تغفل عند اوقات الاحتمال والاصل عدم
الانقطاع ونحن قد بينا في الذكرى ضعف هذا ولو رمى القصد بما حرم
مع اصالة عدم حدوث سبب وجوب غسل جميع التوب البدن لو
علم اصالة موضع وجوب تعينها مع اصالة الطهارة في غير ذلك الموضع ولا
يلتفت انك بعد الفراغ من العبادة مع ان الاصل عدم لغفل ومن فاة
صلوة واحد يجب ثلث مع اصالة البرائة الثانية قد يعارض الاصل
الظاهر في رجح احدهما وجهان وصورة كثيرة ايقن كفاية احكام الحج
فيها ان اصحاب الظاهر وثاب مد من الحجر وشبهه وطعن الطريق ورجح
فيها ان اصحاب الطهارة وربما فرق بين طين الدور والطريق في الصحا

[illegible]

34

五

[illegible]

فصل

فانظر الى حكمة البارئ وفلت حفظها امامتها وكانت ثمينا عند ما كانت امينا
 نظما لقول بعض العلماء لما كانت امينة كانت تليقته فلما خانت خانت
 تذكير الثمن والابن باعتبار موصوف نذكر اى شيئا ومن جنال اخف
 لمفسدين صلح المتكبرين لان فيه اذ خال ضرر على المسلمين واعطاء المدينة
 في الدين لكن في تركه قتل المؤمنين والمؤمنات اللذين كانوا خاضعين كنه
 لا يعرفهم اكثر الصحابة كما قال الله تعالى ولولا رجال مؤمنون الآية وفي ذلك
 معقده عظيمة وموعظة على المسلمين وهي اشد من الاول ومنه الاساغرها
 انحر لان شرب الخمر معقده الا ان فوات النفس اعظم منه نظر الى عقوبتها
 وكذا فوات النفس اشد من اكل ميتة ومال العبد ومنه اذا اكره على قتل مسلم
 محقق الدم بحيث يقتل لوامتنع من قتله فانه يصير على القتل ولا يقتله لان **ممنوع**
 اخف من الاقدام على قتل المسلمين لان الاجتماع على تحريم يقتل يعجز
 والاختلاف في جواز الاسلام للقتل ولا كذا لو اكره على اخذ المال
 لان الامواف نفس اشد من اذات المال فالفساد فيه اكثر وكذا اشرب حرام
 شره لكثرة افساد في القتل فضل قد يقع الخيرة باعتبار ما دوى الضرر من
 اكره على اذ ذرهم يريد اذ ذرهم واو وجه في المحنة ديتين او حزين من **ممنوع**
 ولو كان احدهما قريبه قدم الاجنبى كما يكره قتل قريبه في الجهاد ومنه تحريم الامام
 في قتال احد العدوين من جهتين مع نواذيهما من كل وجه ويكس التوقف في

لو اكره على

في الواقع على اطفال مسلمين ان قام على واحد قتل وان تنقل الى اخر قتله وكذا لو مات
 البحر وجيء الى الفاء بعض المسلمين فلا اولوية ولو كان في السبقة مال **ممنوع**
 التي قطعوا ولو كان في الاطفال من ابواه حربيان قدم وان تقابلنا المصلحة **ممنوع**
 فان غلبت المعقده درست كالحمد وفاتها معقده بالنظر الى ان لم وفي تركها
 اعظم فبدر المعقده العظمى باستبقائها لان في ذلك مراعات الاصلح والبيد الاشارة
 لقولهم وسبيلك عن الخيرة لمصلحة الآية وان غلبت المصلحة قدمت **ممنوع**
 مع الخيرة اشد العورة فان فيه معقده لما فيه من الاخلال بعظيم التمسق **ممنوع**
 على تلك الاحوال لان ان تحصيل الصلوة اتم ومنه نكاح اكره الله قتل بناء الكفا
 وصبا بهم ونسب القصور عند الضرورة وتغزير الكفاي على دينه والنظر الى العورة
 عند الضرورة وقبيل منه قطع فلهذا من الفخمة لدفع الموت عن نفسه ما دفع الموت
 عن غيره فلا خلاف في عدم جوازه ومن القمار لمصلحة في حب المعقده فينقذ
 عينا لمصلحة رد شهادة لهمتهم وحكمة كانت به لنفسه واسحاكم لها لان **ممنوع**
 الداعي الطبعي فادح في القتل المستفاد من الواجح شرعي قد جاء ظاهر الايقني **ممنوع**
 الا ان ضعف لا يصلح الاعتماد عليه فالمصلحة اسحاكمه بالاشهاد **ممنوع**
 حكم محمود في جنب هذه المعقده واما شهادة لصديقه او معرفته **ممنوع**
 فانه لو منع لادى الى فوات المصلحة العامة من الشهادة للناس فانقرت هذه
 الزمة في جنب هذه المصلحة العامة ولا شبهة لان ان لا لمن يعرف علما

ومنه شئنا العقد على مقدة يترتب عليه ترتيبا قريبا كبيع المصحف او لعبد مسلم
من الكافر وبيع سلاح لاعداء الدين ويحمل البضا قطع الطريق وبيع الخبز
ليعمل خما او لعب ليحل خما وقد بدخل المسلم في ملك الكافر فيزال كالارث
والرجوع بالبيع فلاس المشتري الملك الضمني كقولهم نحن جددت على وفيما لو
كاتب الكافر عبده وملك عبده فاسلم فخرج المكاتب فخرج سببه الكافر فانه يدخل
العبد المسلم في ملك سببه الكافر ثم يزال وفي شراء من يبيع عليه ما باطنا كقوله
او ظاهرا كالمائة اذا اقر بخرجه فمعه ثم يراه فيكون شراؤه من جهة الباطن وقد اذن
جهته لمشتري وفيما اذا اسلم العبد صدا فاني بالذمتيه روجه الذمى ثم فسخ
لعيبا ورد منها قبل الدخول او طلاق او اسلامها قبل الدخول وفي تقويم العبد
لمسلم على الترتيب الكافر اذا ائتمن بعبده وفي طي الذمى المائنة المسلمة شبهة فانه
يقوم عليه ان فلانا بالغفار فاسع انه مسلم ولو تزوج مسلم انه الكافر الذميه
في موضع الجواز بشرط عليه رفق الولد فلنا يجوز في اسحق مسلم ففي جوازها
تردد فان جوزناه دخل في ملك الكافر ثم ازيل وفيما لو وهبه الكافر من مسلم
اقبضته فلنا يجوز ان يرجوعه في موضع جواز الرجوع ولا يبطل بيع العبد
باسلامه قبل قبض المشتري والكافر بل يزال ملكه عنه ويؤتى من قبضه
بأذن الحاكم القاعده الخامسة العادة كاعتبار الكيل والوزن والعدد وترجع
العادة على التمهيد في القول وفي قدر زمان قطع بصلة فان الكثرة ترجع

في البيع والملك
بشرط ان يكون
مكتوبا

الى العادة وكذا الكثرة الا فعال فيها وكذا ابتداء المأموه او علو المأموه وفي كيقية
وتسمية كحرز وفي الزوج بالتمسك الى استخدام سببه تمارا وفتح الباب وفي
لهديه وان كان المخبر امرأة او صبيا فتميزه او الاستخدام والصلوة في الصحا
واثر من السجود اول الانهار المملوك بحيث لا ضرر وباتة لئلا يضر الاعراض عنها
وهبة لالا على الله في عدم استغفار الثواب في العكس في تعقيب خذ بعض
صحاب في قدر الثواب عند بعض الاصحاب وفي ظروفا الهدايا التي لم
العادة بردها كالقومة فيها التمهيد وفي عدم وجوب رد الفاع الى المكاتب
وفي تسليم المبيع المأموه فيه على من المثل بقدر البلد الغالب كذا الحقوا
لمعاوضات وشره وبيع الكفوفى الوكالة ومراعات مهر المثل والتسمية وفي
تسمية المال في الوكالة في خلع من الجانيين والبقاء التمهيد الى وان اصرام
وحمل الودية على حوز المثل وسعى الدابة في غير المنزل اذا جرت العادة به وفي الزكاة
او اكمل في الاستعارة الزام بما يكمل مثلها مثله غالبا وفي احوال الوديعه
بحسب العادة فتفرق بين اسجابه واخطب الكجوان وفي اجرة المثل لمن
اربعيل لاجرة عادة وفي الصنائع فخطا ارفع غير خطا الكراس وفي
لغاطا الوقت والوصية كما لو اوصى لمسيح فانه يصرف الى عماره والوصية
للعلماء والقراء وفي لغاطا الايمان وفي اكل النصف عند احضار الطعام وان
لم يؤخذ من المضيف وفي حل الهدى المعظم فائلا بعينه التكرار في عادة كحسب

يعتبر التكاثر التكرار فانه
في عادة المضيف

ترتب عندنا على ما يتصور من الاستيفان وكذا في حجب البول في الفراش مع حال
 جوعه الى الكثرة العرفية اما المرض والابق فكل في المرة وفي اعتبار العرف
 الخاص نزهة كاعتقاد قوم قطع التمرة قبل الانتهاء واعتقاد قوم بحفظ
 زرعهم منها او تسريح مواشيهم ليلا ونسمة الزاد والحارس وجوب
 ارسال الامة اليه نهارا اما ما ذكره كاعتقاد النساء اخفاة في القرى فلا
 يربل بحجب النخلان وفي عطلة المدارس في اوقات العادة تردد وجوب
 من وافق لا يعلم العادة وحكم بعض العامة بجوازها من نصف شعبان
 الى عيد الفطر والظاهر انه لا فرق بين العادة القولية كاستعمال لفظ الله
 في الفرس والفعلية كاعتقاد قوم اكل طعام خاص لواوصى رجل بالصدقة
 بطعام وقطع بعض العامة بان العادة الفعلية لا تغاير في الوضع اللغوي
 والله لم يجد احد حل في خلافه الا ادى في الاحكام وبدل عليه ان اكر
 من العامة حمل في ارفق العلمون مما ياكلون والبسوم مما يلبسون
 على ما عتيد في زمن صاحب التشرع من ماكل الغريب المنقاربة الواقد بحج
 ضيق معانيهم وبنده عادة فعلية وحمله على الاستحباب فيمن يرفع في
 ذلك المانع **فان** ان الاول ما ذكره اذ شرعية الاحكام وههنا اذ
 اخذ لوقوع الاحكام ولتصرف احكام فادلة الوقوع مشتهرة جدا فان
 الدلوكت بسبب لوجوب صلوة الظهر ودليل حصول الدلوكت ودفعه

في بيان ما ذكره اذ شرعية
 الاحكام

في العالم متكررة كالاشتغال بالميزان وبيع الدائرة والاشخاص المأذون له شهادة
 بالبصر واعتقاده بالانوار وفي بعض الاحوال وصباح الدبكه على ماروي
 وكذا اجمع الاسباب الشرف والموانع لا يتوقف معرفة شيء منها على
 دليل قبل على وقوعها من جهة تشرع بل يكون بسبب سببها وانظر نظرا
 والمنازع مانعا فاما وقوعه في الوجود فهو كقول المكلفين بحجب بلعوفه
 موصلا الى ذلك واما ادلة تصرف احكام فمحصورة كالعلم وشهادة
 العدلين او الاربعة والعدل مع اليقين واخبار المرء عن جيبها
 واستمرار اليد على الملك والاستنطاق من اهل المحلة مما يستقر
 فيه والاستنطاق العام واليهين على المنكر وشهادة اربع نوة في بعض
 الصور واقل في مثل الوقية والاستحلال فيثبت الربيع بالواحدة
 وشهادة بصبيان في اسراج بشر وطه ووصف اللقطة بالايضا
 اخفية فانه مع الاعطاء والاستنفاضة في الملك المطلق
 او النكاح وبه اكله قد يسمى اسجاح وهو مخنف بالاحكام كات
 ادلة الشرعية بالمجتهدين الثانية يجوز تغيير الاحكام بتغير العا
 كما في التقود المتعارفة والاوزان المتداولة ونقعات الزوجات
 والاقارب فانها تتبع عادة ذلك الزمان الذي وقعت فيه
 تقدير العوارى بالعوايد ومنه الاختلاف بعد الدخول في قبض الصدة

تلك

في بيان ما ذكره اذ شرعية
 الاحكام

فالمراد بقدم قول الزوج علما بما كان عليه تسلف من تقديم المهر على الزوج
 حمله منه ما اذا قدم شيئا قبل الدخول كان مهر اذا لم يتم غيره بفعل تلك
 العادة فالآن ينبغي تقديم قول الزوج وحسب ذلك من مهر ال
 منه اعتبار به في الكسر والذراع في المسافة فانه معتبر بما تقدم لا بما
 هو الآن ان ثبت اختلاف المقادير كما هو الظاهر **قاعدة** الاصل
 في اللفظ الحمل على الحقيقة الواحدة فالمجاز والمشتك لدليل خارج
 والحقيقة ثلثة لغوية وعرفية وشرعية وكذا المجاز ولا مجاز في الحروف
 بل الكلام فيها في اصل الوضع واما الاسماء فمنها المبهيات كحطية كما
 سماء العبادات الخمس وهي حقاني شرعية ومن الاسماء المستقلة بال
 فعال كالصدر واسم الفاعل والمفعول واسم الفاعل مفعلة في الفاعل
 لطلاق عندنا ويجزى عبرة في الاصح ولا يجزى في البع والصلح والافاء
 على الظاهر والنكاح كانا بليكت او مصاحبات او موجرات ومنكحات
 او بايع منك وكفى في الثمنان والوديعه والعاربه والرتين وكذا
 اسم المفعول كانا ضامن او هذا مودع منك وفي العنق كيتق ومعق
 ويقرّب منه انت حر وانت كظها معي وكفى المصدر في الوديعه والعا
 والرتين والوصية واما الافعال فالماضي منها مفعول الى انشا في
 لعقود والفتوح والالباعثات في بعض مواردنا ويتبعان في اللغات

وهذه الاصول في اللفظ الحمل على الحقيقة الواحدة

وشهادة صيغة المستقبل فلو قال شحنت بكذا لم يقبل ولو قال انشأ بكذا فالتأخير
 القبول لمرأته ولا يجزى في البيع والنكاح مستقبل على الاصح ولا في الطلاق ولا في
 ويجزى في البين صيغة الماضي والآتي واما الامر فجاز في العقود كاجارة كالوديعه
 العارية وفي النكاح على قول ضعيف وفي المراجعة والمساواة في وجه وفي بل نخلع والمأ
 في مرضه هذا يجزى في خطاب شرع كذلك وشيوعها بين هذه الغفلة **قاعدة** لا يعمل
 اللفظ الصريح في غير ما لا يقرب فان اطلق حمل على موضع كاستعمال السلف في
 البيع بقرينة التبيين فلو لم يقين لقدم في موضعه واشترط استيفان اللفظ
 في الاطلاق بحقيقة فلو قال بعيتك قبل الشراء بمعناه ثم ادعى احداهما قصد
 حلف الاخر وقد زودا أصحاب في ارادة استحالة من الوكالة وبالعكس كما لا يستقر
 اللفظ في احداهما فيقدم دعوى المخالف من الاطلاق البهرانية واما انه وان استقر
 فيقصد اصل آخر ولو قد تناقروا في حقيقة اللفظ زال الاشكال ولو باع بشيء
 من البايع بعد قبضه وانفقا على الاقالة لم تقرا فانه لعدم استعماله فيه في انفا
 بيضا فطر لعدم قصد اليه مع جهل جعله فانه اذا صيغ لها محضه على المر
 ما دل على ذلك المعنى ونظر الغايه في الشفعة واستجار ولو تقابلما ولو باع لسبع فالا
 شكل اقوى ولو قال بعيتك بلاش من فمناه له منه واللفظ باه ولو قال بعيتك
 هو بالف فمن يكون جهة بعض او بعض الظاهر الاول ولو عقد لمسلم لفظ ان
 صحيحا ويجزى عليه حكاهم ان كان المورد غير عام الوجه عند العقد ولو كان

لا يستعمل اللفظ الصريح في غير ما لا يقرب

فلما

موجودا فانما قربا لغيره بعدا دحى بل يجب قبض احد الوضيين في المجلس الا قرب
 نعم يخرج عن بيع الدين بالدين ولو قال هو سلم وجب قبض الثمن فيه اما لو كان ثمن
 متبعا في العقد لم يجب قبضه في المجلس ان جعلناه بيعا والا وجب بل يكفي قبضه
 لو كان في الذمة عن قبض في المجلس ان جعلناه بيعا جمالا ولا يشترط في الاجارة
 على كل في الذمة لقبض في المجلس لمساغتها البيع عندنا ولو عبر عن الاجارة
 بالبيع او العارية ففي الانقضاء قولان افرها عدم الانقضاء ومن هذا الباب فاصلة
 والرجح الى اولك ففي الانقضاء بمحضه فيكون بضاعة او فرضا او بطلان العقد
 فيكون مضاربة فاسدة وجهان افرها ان في فالرجح للمالك في التصويت
 وعليه جرة العامل ويجعل سقوط الاجرة في الاقل لرضاه بالثمن لا بعوض منه
 تغليب البيع على الواقع او على ما هو شرط فيه والاصح الانقضاء مثل بيعك ان
 كان لي او بيعك ان قبلت ويجعل البطلان نظرا الى صيغة شرط المخبر عنها
 في البيع وفي قولان قبلت زيادة ثمنك فان الايجاب لا يكون الا بعد المولاة
 على القول وهو يمنع ثمنك ومنع بعد من نفسه ففي الانقضاء كمنهنا بوا
 منحو او بطل وجهه ولو وقف على غير المخبر كالعلويين صح عندنا لان المقصود
 الاجرة لا الاستغناء من منع نظر الى انه يملك لمجهره والوقف يملك ولو
 راجع بلفظ التكاح والترجيح ففي صحة الرجعة وجهان وبقوى بصحة ادا
 الرجعة ولو قصد حقيقة التكاح والترجيح ضعفت **قاعدة** لا يحل اللفظ

عنه لا يحل اللفظ الواحد
 على حقيقة في مجازة

الواحد على حقيقة ومجازه فله فف وادعى الاولاده لم يدخل كحفدة ولو جعلناهم
 حقيقة دخلوا ولا فرق بين اولاد السيدين واولاد البنات لقول النبي ٢٢٢ من كان
 ولداي وقوله من ابني هذا سيد منبر الى الحسن ولو علف السلطان على العرب
 تركه حل على الامر وانتهى فلو باشره بنفسه فلي القاعد لا يثبت والظن ان كنه
 ويجعل القرب للعقد المشترك بين صدور الفعل من ضاه او مباشرة زياه ومن جوة
 استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه فلا اشكال حمده ومنه ولمسم النساء في اكل
 على اكله والتمس بالبد ومنه فقد جعلنا لوليها سلطانا في اكله على القصاص او
 الذمة فان بطلان حقيقة في القصاص من هذا الضعيف والظاهر انه للعقد المشترك
 بين القصاص والذمة وهو المطالبة بحقه **باب** من فروع حل المشترك على معانية
 اعقن او الوصية او وقف على المولى وتعلقن لظهار على العين مثلا مثل ان
 رأت عينا فان قلنا با اكل على الجميع لم يقع لظهار حتى يرى جميع سميات العين
 وقال بعض العامة يعقن برؤية احدى فرد كان لان العقدة في التعلق بتعلق بواحد
 اذ لو كانا لو قال ان دخلت الدار فانهما تقع مظاهرة بدخولها شيئا من الدار وان
 لم يدخل جميع الدار وهو قياس فاسد فان الدخول متواطي **قاعدة** من فروع حقيقة
 اللقوية والعرفية لتعلق الظهار على تميزا لوى الكلت عن باكل او على خيالا
 بعد ما في التريانه من اكلت او ما في البيت من اكلت في اكل على الوضع والعرف
 مرة وفي الاول لو فرقت السوى كل واحدة على حدتها او عدت عدد تخفى

مستند
 في فروع حقه على معانية

في بيان فروع الحقيقة
 اللقوية والعرفية

فإنه لا يقص عنه ولا يزيد عليه تتخلصت من الظهار وعلى الثاني لا بد من اثنين أو
 شرطين أحدهما في **فائدة** المهادنات بحقيقة كالصلوة والوقوف وسائر العبادات لا تطلق
 على الفساد إلا بغير الوجوب المسمى فيه فلو حلف على ترك الصلوة والوقوف
 كمن سبى الصلوة وهو لا بد من قول فيها فلو لم يبد بما بعد ذلك لم يزل الحنك ويحتمل عدم
 لأنها لا تتم صلوة شرعا وصوما مع لغاها أما لو حرم في الصلوة أو فعل في الصلوة
 مع مانع من العمل لم يحتمل قطعا ومن فروع بحقيقة حمل اللطم على الملك فلو
 قال هذا الزيد فقد أو لم يملكه فلو قال أردت أن سببه عارية أو أجاره أو سبى لم
 يسمع لأنه خلاف الحقيقة فكذلك الأضافة بمعنى التام مثل وأريد ولو حلف لا بد
 وأريد فهي الملوكة ولو بالوقوف وعلى هذا لا يحتمل بالحلف على دونه بعد
 أصلا لعدم تصور الملك فيه على الأقوى لأن لا يقصد ما عرف به وشبهه وقال بعض الفقهاء
 لا يحتمل ولو قلنا بملكه لم يقصد باعتبار أنه في معنى التام أعني كل أن ورد عليه أن
 الملك يقع في التام والناقص حقيقة ألا أن يمنع نفسه المعنوية **فائدة** مما يشبه لغاها
 بحقيقة المرجوة والمجاري كالتكليف فانه حقيقة في العقد مجاز في الوطى أو التمس
 مع أن إطلاقه عليها في غير الثاني أو سورها منها لغاها في الأمانة لا فائدة إلا في
 مع الأول والثاني ففي كل منهما وجهان وجهان مفقود لأخر والأقرب ترجيح
 لا فائدة لأن ما فيه من الوجع يحجز عن نفس الصلوة ويبقى عليه زيادة المرجوة
 في المجتهدين المختلفين ومنها لغاها كغير العقبه والعقبه في صلوة سجدة

في بيان المهادنات المجلية
 كالصلوة والوقوف

في بيان ما يشبه لغاها
 الحقيقية المرجوة
 كالمجانة الزاوية

وقد تم إفاضل العقبه فان فضيلة كسابقة بخلاف كونه منها لغاها الصلوة
 في آخر الوقت فإحدى في أوله أو حاقه في القديم الثانية حتى وف فضلها وفراوى
 في أخرها إلى دف الفضيلة كما في أخر العصر إلى المثل والعاش إلى باب التفرغ لعل
 الجماعة شبهت عليها ومنها صحاب الله عذر كالمستبهم الربى الماء أو غير أراجى والعاش
 والاولى أن الثانية أفضل وأوجه لم تضي منها لو كان في الوضوء وأقيمت الجماعة
 فتعاضل سباعة وفوات الجماعة في البعض أو في الكل والاعلى ترجيح الجماعة لأن
 ابتداء المداينات من الوضوء ولو كان مدافعا للثنين وأخرج وجهان
 على صفة المداينة المغلطة باعتبار سلبه الخشوع الذي هو روح الصلوة ومنها لغاها
 المقصود الأول وفوات ركعة ففيها لضعف الأخرى لتخصيل الركعة الزائدة فصلا
 وجهان أما لو كان وصوله إلى الضعف الأول بعوض جميع العذوة فانه يصلي في
 قطعا ومنها لغاها الخطأ في التكليف كعبه خفيف عمل عالم وحر فاسن وعقبه
 عالم خشنى جاهل ومعيب لم يدر صحى فأن جاهل إذا كان لم يصب بوجبا للفتح فاعلاه
 المجاز لا يدخل في التصوم كسواء العدد أو ما يدخل في الظاهر فمنى أطلق العشرة فقال
 أردت سعة لم يقبل منه وبعد خطأ الغنة من أطلق العيوم وأراد كقصوم فهو
 لغاها لفظا لا يجوز دخول المجاز فيه لا يؤثر النية فيه في مرفوع موضوع فلو كان
 عن إطلاق روضة ثلثا وقال أردت اثنين لم يسمع منه ولو حلف على أن كل فقال
 أردت أن سبى سبع فاعلاه لضعف الزيادة في التصوم كسواء العدد أو ما يدخل في الظاهر فمنى أطلق العشرة فقال

المجانة الزاوية
 كالمجانة الزاوية

في بيان الصفة في ذلك
 للتوضيح نارة والتخصيص
 أخرى

الاختلاف في ملك العبد وعدمه فانه يمكن استناده الى قوله تعالى لا يعذر على شيء فان ذلك
 صفة لقوله عبدا فان قلنا انها للتوخيخ وليست على عدم ملكه قطعاً وان جعلنا بالتخصيص
 مفهومه الملك لان التخصيص الوصف لا يدل على نفيه عن غيره ومنها الاختلاف في
 العدة فانها عندنا لا تضمن الابدية وعند بعض العامة تضمن من غير شرط فان
 استعار من صفوان ابن ابي ميثم درعا فقال له خصيها بارسل الله فقال النبي عليه
 من صفة فالوصف للتوخيخ قلنا لا يكون للتخصيص او يكون ذلك شرطاً لضمها
 ومنها لو قال لو كلبه سنوف دني الذي على فلان فانت سنوفاه من ورائه لان
 الصفة تستويج والتلفيق قال بعضهم بالمتعبد على انها للتخصيص ومنها لو قال
 ان ظاهرت فلانة ان جنيته فانت كظها مني فان جعلنا ان جنيته للتوخيخ فظاهر منها
 تزويجها وفتح الظهار وان جعلنا بالتخصيص لم يقع لان التزويج يخرج جها
 كونها جنيته وهو الذي قواه اصحاب منها لو قلت ان لا يكلم بك ابنتي فصارت
 اولاً من لم يلم هذا كحل فصارت كسبا او لا كسبا به العبد فعن ذلك دابة وكسبا
 التوخيخ بحث على التخصيص لا بحث وبقر من يابره عنه لفظها باجتماع الاضافة
 والاشارة كقولها لا كسبت هذا عبداً زيداً هذه زوجة او زوجة هذه او عبداً
 فان الاضافة في معنى الصفة فان جعلنا بالتوخيخ فزال الملك والزوجية
 لبيان باقية وان جعلنا بالتخصيص كملت وكذا لو قال لا عطين فاطمة زوجة
 وسعيد عبداً ومنها لو ادعى لفلان من زيد فظهر من عذره وانما زيداً باللعن

فان قلنا الصفة للتوخيخ فالوصية باقية وان قلنا للتخصيص بطلت لو ظهر من عذره في صورة
 اللعان نظرياً من على قاعدة اجتناب مدلول اللفظ في الحال او اجتناب مدلول المستقر على الاول
 باخذ الوصية وعلى الثاني **لانا** في موضع بطلت لانها هل يكون بين بعض
 عن اهل البيت في المطلق على غير ستة توفي بن هذين ثم يقال له هل طلقت فلانة
 فاذا قال نعم نعمت حتى وفي جزمه يكون عن الصادق في الرجل يقال هل طلقت امرأتك
 فيقول نعم قال فطلقاها وفيه اتصال ان يقصد به الاشياء وكثير من الاصحاب ي
 على الاول واخرون يبدونه بقصد لاشياء والآجى على الاقرار لان الاقرار لا
 يتنافيان اذا قلنا راجعاً عن ما في الائمة احدثت لانا الاقرار يجعل الصديق
 للكذب بخلاف لانا وقد قطع بعض اصحابنا انها لو اختلفا في الزوجية وفي
 لعدة فادعانا تزويج فدم قوله ولا يجعل قوله اقراره بناءً وبقر من جزمه
 من فلان فقال نعم فيقبل الزوج فحمل كثير من اصحابنا على قصد لانا وهو محتمل لان
 مراد جعل لانا والسنة ان الاشياء المراد بها احدثت حل وحرمة ما يقع لارادة
 لمنشى ذلك والمخبر عن الوقوع في قوة الرضا بمصنوع كجدة والعمدة في العقود
 الرضا لباطن والاشياء وسببه الى معرفة فادعاهما حصل باجتماع جزمه بناءً وفي
 مستند الاطلاق ككتان احريان احدهما عدم استعمال لنبغة المحضصة والثانية
 ان المطلق قد يفرض فيه عدم ارادة الاطلاق لو علم فادعاهما الاول بالاجتماع
 ما يعلم عدمه كحل كلاس على انشاء صوناً عن الكذب في حجة ان يقال كل امر

الاقرار في موضع جعل
 لا اشاء هل يجوز
 اشاء ام لا الخ

لم يبق مضمون يجعل ثباته وكذا كل قرار مضمون للعالم بفساده وكل قرار سبق من
 مقتضى حقيقة لا تكون انشاء وعلى هذا يمكن حمل مسئلة المطلق على غير سببه الا ان في
 اطراف الحقيقة لا يترتب بالكلية نعم يمكن لغو هذه القاعدة في العقود المجازية او
 لا يصح لها خاصة **فان** سبب السبب قد يتحدان وقد يفترقان وقد يقع
 الاسباب قد يقع دفعة وقد يترتب ثم قد يدخل الاسباب في سببها
 وقد يباين فهنا مباحث الاول اتحادها كالقذف والحد الثاني ان يتعدى
 والسبب في احد كاسباب الممنوع الموجه له فخرى عنها ومنه واحد اذا نوى دفع
 المطلق وان نوى دفع واحد منها فالاصح ارتفاع الجميع الا ان يؤول رفع غيره لمطلق
 وان تعدت اسباب الفعل فانما قرب تلك وقيل لبعض الاصحاب بانه يحتمل
 المجزئة وعدم جزاء غيرها عنها وهو بعيد والا صل فيه ان المرفوع ليس نفس السبب
 بل المنع من العبادة المنوط به وهو قد يشترك بين الجميع ويخصه سبب طاعة
 وهذا يتم في داخل الاسباب في داخل سبب الاعمال المستمرة اذا لم
 واجبه لظهور الروايات المتداخلة ومنه داخل مرات الوطى بالمتابعة بسبب الواجب
 غير واحد وتداخل مرات الترتيب الواجب واحد ثالث ان يتعدى سببه الى مختلف
 الحكم لمرتبة عليها فان لم يكن الجميع جنهما بان يندرج احدهما في الآخر داخل كما اذا نوى
 داخل المسجد فليفته او ناله رابته فالظاهر جزاؤها عن صلوة الحجته وقد قيل في
 بكثرة الاحرام عنه وعن بكثرة الركوع اذا نواها اما اذا لم يكن الجميع كما لو قيل في

السبب في سبب
 ولا يتعدى

فان يشق قبل الاول كان للباقيين الدية على الاقرب ولو عفي عنه الاول اذ صرح على
 مال قبل ان ياتي وعلى هذا لو قتلهم دفعة بان القاهم في نار او دم عليهم جدار او حجر
 فانما جميعا قبل ما يجمع ويجعل قتل واحد بخلاف الفرقة او بعينه الا انهم اذ باءوا
 الدية ويجعل في الترتيب المساوات للتدفع وهو ظاهر لبعض الاصحاب لو اجمع سببا
 ارت و لم يبا فيها اعلاكم هو خال وان تناجنا قدم الاقوى كان هو اسرع وكذلك
 ميراث المحوس قد حكم بهت فداعنه اجمع الاسباب كنعراض اليقين على قول
 الرابع ان يتحد السبب بتعدد السبب لكن يندرج احدهما في الآخر كما انما لو
 احده ويجعل مع الملازمة وهي وجوبية للتفرقة فيبقى كحد عنه وكقطع الاطراف فانه
 بالترتيب الى النفس بدخلية الطرف في دية النفس واما القصاص فثبات الاول
 الداخل ان كان يفرقة واحدة وعدمه ان تعدت واما الترتيب المحض فيجوز ان
 عليه وان كان يتناجنا جميعا بين الجدة والرجم وان كان شابا فقبل الداخل لان
 عظم الامر من خصوصية الواجب احدهما بعمومه والجمع اقرب للفعل على سبب
 حيث قال جلدها بكتاب الله وجزئها بنبته رسول الله ومن اتحاد
 وتعدى سببه لاندخل المحض والنفاس ومن الامور والاشخاص مع
 الدم فانها بوجوب الممنوع والعرض عندنا ومنها الفضل بوجوب الدية والقذف
 والكفارة والعرض مع العمد والاطراف بالغير عند الواجب الضمان والتفريق
 فذوق المحض بوجوب الجدة والعرض والارتنا البكر بوجوب الجدة والرجم

جمع

والنفوس

المهر ويجامع الحق في سبب فاصداً واكثرت لا من سبب التحريم لقوله والطلاق
 وسجود سجود العزيمة على قول وسئل المصنف في حديثنا لذكر بزيه على ذلك فزانه العزيمة
 واللبث في المساجد على الاطلاق وايجاز في المسجد من تحريم المهر والوطى دا
 لطلاق في الجحش الى احكام كثيرة **فائدة** التكاثر يكون سبباً في ابتداء كبرية ففعلت
 بالوطى استقرار المهر المستحق كماله وجوب مهر مثل قبل اذ المهر مصلداً وجوب الفرض
 المحكوم به اذا كانت مفوضة المهر وجوب مهر مثل حيث لا يصح التفويض حيث
 تكون المهر فاسدة في التبريد وزنا الاكره وجوب النفقة ما دامت ملكة في
 الدائم ونوزع المستحق الايام في المنقطع وجوب الكفوة ويمكن في الدائم
 والتخادم اذا كانت من المهر وجوب نفقة التخدم وكسونها **فائدة** قد يفتى
 في الباب بالتمليك وبثبوت الخصص بكل منهما في الدائم وملك العيان ولو في الولاية
 وتحريم الغزل في الدائم بغير الاذن وجوب عدة الطلاق والتمتع عليها وتحريم
 غيرها عليه وجوب الغنمة ما ابتداء او اذا انتم لم يمتها والطاهر ان هذا لا يقع الوطى
 بل التملك وجوب العقضاء لها في الغنم اذا اظلمها وهذا كالمأول في تقرير معنى العقد
 في انكاح المريض لا ان يسير فيكفي العقد في التقرير ونزاعه في الرضا وصيرورة
 البنت محرماً وفي حكمها بنت ابنها وبنت بنتها فادراكا وبتناع فسخها بالعدة الطاهرة
 وتحقق الغنمة به في الابد او انقضاء وجوب الكفارة فيها ففي الظاهر بقية واما
 منعها من الحل التوم وكلما ينادى برأيتها واجباراً على الاستعداد وازالة الوسم كل

فائدة

التكاثر يكون سبباً في أشياء كثيرة

منفرد فيكفي فيه بدل المهر لها وجوب النفقة عليه اذا طلق رجعيها وجوب ذلك للمسلمين اذا
 كانت حلالاً واما وجوب المهر من دونه استيفاء كل ما يراد به الرأفة المهرية وجوب
 البتة والاكل والشرب والاذان بالمثل لو كانت منيرة ان وقفنا الاستماع عليه وجوب
 اجرة تكام مع الحاجة وكذا وجوب شئ من المهر على قول منعه من الخروج والرواد
 والعبادات المنقطع بها والاسفار البعيدة الواجبة ومجاورة النجاسة وكذا اذا كانت
 دنية فحكم بزيه على التملك وبعضه على مجرد العقد كما يثبت عليه بزيه من حلف
 ليزوج من دونه وحلف على زكركه واخرج عن العدة التي انتهى عنها وجازاً
 بالمادة والتفرد جميعاً بهما حتى العورة وبالعكس واستقرار المهر بموت صاحبه ما
 كان في مفوضة المهر وجبت النفقة وقبل مهر مثل وجوب النصف اذا طلق المهر
 للعنف قبل الدخول وكذا الواسم قبلها قبل الدخول واراد من غير فطرة اما عنها فالأمر
 بالجمع وجوب النفقة في مفوضة البضع اذا طلق قبل الدخول والعرض وتحريم الدائم
 والجمع بين الأخوين والعمة والخال وبنت الاخ والاخت لا برضاها وتحريمها
 ابيه تضاعفاً على ابنة خاله لا وتحريم العقد على غيرها ان كانت رابعة بالدائم واما
 حرة والزوج عبداً وثلاثة امه والزوج وملك طلاقها وخلعها او الايام منها
 طهارتها ولعائنها وبثبوت البضع لظهور عيب فيها وفيها وجوب نفقة ما بالتمكين
 وجواز مهرها وتحريم العقد على الأمه الا باذن المحكمة وعلى امه انية ان شرطها في
 لعنت عدم الطول اما بعد فلان ينزج الأمه على الحرة عند بعض العامة ولا ريب

لغيره

المنع وثبوت العدة بموتة والتوارث اذا لم يكن الدخول شرط في صحة العقد ولا لا جمل
 منه وجواز عملها وجوب كنفها اذا كانت دائما وحقاق الصلوة عليها وان
 معها في قربا وجواز ذلك لها اذا مات هو وان كان الرجل اولى وبصيرة والده
 وان علما او اهل محرماتها وبصيرة اهلها وان علنت محرما له وتلك نصف الصديق
 لو كان بجنا وطلق قبل الدخول وبعت احكام عند تنقاف والراها بالجل من
 عند الدخول ان حوت الوطى قبله وكذا الوكالت فنية والراها بالاسخا او
 بنوقف عليه كمال الاستمتاع للنية للدخول كما يجب في ذوات الشجر وفي
 قول الزوج في قدره صدق وفولها في عدم دفعه وانما خلفها اختلفا
 في غيبته ولا يفسخ العقد وتكررها على غيره ومنها من البين والمذود والعهد
 لأرضاع اذا شغل على منع حقة فائدة بنفسه الوطى بالنظام الاحكام تحت
 الى الزوجة فيجب بعد اربعة اشهر فلها الاستغناء عليه وان لم يكن مؤلها الا
 ان المؤا سحر عليه وعلى الطلاق وسنا بجمل ذلك ويجعل اجبارا على الطلاق
 ويجعل اجبارا على الوطى عينا ولو طلق اساء ومقط الوطى اذا كان باينا ولو كان
 رجعا فنية شكل من حيث انه واجب كونه استدر كذا وسر زوال جففة بعض
 فان قلنا اجبارا عليه وطبها فهو رجعة قطعا وانما عدم الاجبار ثم لو اجبر
 الاجبار زوال المانع بل يمكن لو زوجه بعد البيونة كما يقضي لها بالي الحو وكذا
 يجب الوطى بعد المرافعة في الالباء وبعد المرافعة بعد ثلثة في التفهار وقد يجب الوطى

ينقسم الوطى بانفساء
 الاحكام الخمسة

وهو مع الامكان ولا ضرر ولا مانع وقد بكرة في الاوقات والاحوال المخصوصة
 وقد جرم كالحبض والنفاس وشبهه الحبض قبلها وفي الاحرام منه ومنها في
 الواجب كذلك وعند تفتيق وقت الصلوة وفي الاعكاف الواجب في ان
 وفي الظاهر حتى يلف وفي العدة عن وطى شبهته من العذر وبعد الاضفاء الا
 يصلح ويتم فحل على قول اذا لم يتحل الوطى لعبانة وصغرنا وضمفها من
 الوطى بجاقيل وفي ليلة عزنا واذا امتعت قبل يوفية لصدق قبل وفي عدة
 الطلاق الرجعي ويشكل بما انه رجعة بنفسه وما عد ذلك مباح **قاعدة** يتعلق
 بغيبته بختم في الفرج او قدرنا من مقطوعها نقض الطهارة الا ان كان
 ملقونا على قول ضعيف وجوب العزل على القابل والفاعل وجوب التيمم
 عن الماء وتحریم الصلوة والطواف وسجود استهو قبل وسجود التلاوة وقراءة
 الغرابم والبعضها والمكث في المسجد والدخول الى المسجد وفناء الصلوة
 والصوم ان وقع عدا و فدا لثنا ان كان الصوم منه وطا فنية ذلك
 قضاء لهتوم ان كان واجبا وجوب الكفارة في المنع وفناء
 ووجوب قضاء ان وجب وجوب ثمانية ان كان قد شرط فنية لثنا
 السجدة والعمرة وجوب المصطفى في فاسدها وجوب قضائها وجوب البدنة
 بدنها مع العز وحي برة فان لم يجد فبيع شبهة ان جعلت الكفارة كالنذر
 ونفقة المدة التي جامعا في القضاء او التحلل للبدنة عنها سواء كان في موضع

يتعلق بنفسه بالختم
 اقلها الخمسة

اولا وهو يعلق بالوطى منع النكاح او منع فاسدين لغزو وجوب
 التفريق بين الزوجين اذا وصل موضع الخطبة الى ان يفضا المناكحة فيكون
 الحق اذا جامع في الاحرام والقوم الواجب والاعتكاف عالما بالتحريم ويزيد
 التعزيز على ذلك في استحباب الوضوء اذا اراد التوهم ولما يغسل فان تغذر فافهم
 وكفارة يحض وجوبا او استحبابا وجعل البكر ثيبا فيغير نطقها في النكاح وجوبا
 العدة باستبته اذا كانت ممن لها عدة وزوال الخصين في القذف اذا
 كان الوطى زنا لا كرمية وجوب بجلد والرجم والجزع والتعزير وتحريم الموطوءة
 واصله وبنه والاشارة بكفى هنا المباح البعض واخره عن حكم العدة والتحليل
 ثلثا حرة واشتد منه المحاق الولد من شبهته بالملك او بالزوجة اذا كانت
 الموطوءة خالية وتحرم نفق الولد الا مع الفطع يكون لبس منه ولا يكفى الظل الغائب
 والنكس من الرجعة في العدة الرجعية والتمكس من اللعان عند نفق الولد لا يفتى
 بالزنا فلا وجوب التعزير لو كانت الموطوءة زوجة بعد الموت وجوب القتل
 في اللواط اذا كانا بالعين عاقلين والتعزير في اتيان الشهية وتحريم وطى الاخت
 وطى اخوها بملك البهائم حتى تحرم بشي وطئها اولاد ونسب اخره بالهشبة والزنا
 على القول به وفي ابا حنيفة النافع المملوك مع الهشبة المملوكه من عزال اشكال للفقهاء
 وسقوط الاستماع من النكس لاجل الصداق بعده وسقوط حقها الولي بالطلاق لغيره
 وبثوث البعد واسته في الطلاق وبثوث المهر له على المكاتبه وبثوث بعضه بوطى

فيه وبين غيره وصيرة الامة زنا على رواية وقطع العدة اذا حلت من شبهة
 لفتح بوطى البائع والازالة بوطى المشتري وفتح الهشبة في الامة الموهوبة في موضع
 جواز الرجوع وفتح البيع فيما لو وجد البائع الثمن بجيبا بوطى الامة وفي كون بوطى البائع
 من اقل من المشتري استرد الامة وجه ضعيف يرجع الموصى به اذا لم يزل ولو
 بيان في حق من سلم على الزنم اربع وكذا في الطلاق لهم ولعن المهرم على احوال
 وتوقف التمسك على انقضاء العدة فيما لا ردت الزوجة مطلقا او الزوج من عرفة
 او اهل الزوجة مطلقا او الزوج وكانت الزوجة وثية ولمنع من الرد بالعب
 حبس كل وبدة نصف عشر قيمتها وسقوط خيار الامة اذا اعتقت تحت عهده على
 خلاف ذلك ومنك من عالمه يمكن ان يكون هذه الابل اطلاقا بالعبور لا بخصومة
 من الوطى وتحقق الرجعة في الرجعة ومنع من الرجوع بجماعة اذا سلم على اربع وثلاثين
 تنقضي العدة ومن على كفرين وكذا الاخت حتى تنقضي العدة مع ليل الاخت على الكفر
 من اختيار الامة لو اهلست مع اكره حتى تنقضي العدة وجوب مهر نكاح لو وطى المرأة
 وبقي على الردة اذا كان من فطرة وفي غير خلاف ودفع اقرار المعلن به الوطى
 عهده وفتح الهشبة الموطوءة المأكولة واخراجها وتغريم قيمتها وبيع عذراء وتغريم قيمتها
 البطل خيار الزوجين لو تجدد حبس بعده الا يجوز ومن الرجل وجوب سبته
 الامة اذا وطئها شبهة واراد تزويجها او بيعها فان كل هذه الاحكام مبنية على
 فيها القبل والتدبر والتحليل واخره من الاباء والاحصاء والاستنطاق في النكاح

كراهة الاحكام
 بقاها في غيرها
 الفصل والذب

فستنطق بالوطني في الفعل لان في الضرر وخروج المني من الذكر بعد الحمل فانه لا يوجب الفعل
 عليها بخلاف الفعل فان فيه كلاما ذكرناه في الذكرى وينعني بالذبح ابطال حصانة الموطوءة
 بالنسبة الى القذف كما يحصل للوطني بالنسبة الى ذلك ولو لم يكن للمفطع بعد زجره
 فغيبه فالظاهر عدم نطق الامام به الا يخرج من المفعول وحسنه ونبه **فاعلم** قد يعبر
 بسبب الفعل غير المنصوب بانه مقام لفعل المنصوب بانه كقيد لم يطعم الى ان
 فانه متع عن الاذن في الاصح ونسلم الهدى اليه وان لم يحصل القبول القوي
 في الظاهر من فعل السلف اختلف وكذلك صدقة النطوع وكوة القربى والصاب
 وجارية الملك من كوة وغرنا د علامته الهدى نفس الفعل في دمه جعله عليه كناية
 عنه والوطني في الرجعية وفي مدة ايجار من ذوى ايجار والقبيل للملك وكذلك
 واما المعاملات في المبيعات فيفيد اية الشرع للملك وان كان في كونه
 ولا يكتفى بنسب العوض في اخلع عن يدها او يوقها بعد ايجار ولا نسلم الذي في سقوط
 بل لا بد من التلفظ بالعقد او بمضاهاة الامام لبعض العائنين بامنه وقلنا يتوقف
 على اختيار الملك فلو وطى المكي كونه خيارا لان الوطني دليل الملك اذ لا يقع بها الا
 في الملك ومن الاسباب العقلية العقلية كالارادة والكراهية والمجته فلو علق عليها
 باختيارها بغضه فادعته صدق كدعوى كجفن فان انتهت اعلقها ان قلنا بين الله
 ولو علق عليها دخول النار او ستم او الاطعمة المرفضة فادعته المكي القبول لانه قد يغيبه
 سببا ولا يعلم انتمها وعدمه للمفطع بكتب معي ذلك ولو علق بغيرها فانما

قد يقع سبب الفعل
 غير المنصوب بانه
 مقام الفعل المنصوب
 ابتداء

الاحتياج الى التلفظ لان كلامه يستدعي جوابا على العادة فلا يكفي الارادة العقلية
 وقطر العادة لولا اذات القلب ولما يتلفظ ولو تلفظت مع كونها كارهة بالقلب
 وقع الظاهر ظاهرا وفيه وعربا بل بالنسبة اليها احتمالا لان نعم لان التعلق بلفظ
 المشية لا ينافي الباطل ولا كما لو علق بحبها وكانت كاذبة في الخارج عن ايجار
 فانه لا يقع باطنا ولو كانت صبيته فعلق على مشيتها او علق على مشيتها في الخارج
 الصحة مع التميز لانه اقضى لفظه وقد وقع ويجعل المنع كالمس للفظه بخلاف
 في الطلاق ولان في باقي العقود الملائمة ولو علق عليها على حبس فترتها فادعته
 انكر الزوج طلق لاصانته عدم كجفن ولانه يصديق في حق الفرة ويجعل قبولها
 لانه لا يعرف الا منها في لا يكلف لان الاتان لا يكلف بحكم لغيره **فاعلم**
 الوقت قد يكون سببا للحكم شرعي كاقوات القسوة وهو ايقظ طرف
 للمكلف بطلب سبب الدلوك مثلا ولا لم يجب النظر على من سلم وطغى في انشاء
 النهار بعد الدلوك بالخطأ بل كل فرة من الوقت سبب الوجوب وطرف للايقاظ
 وكذا اجزاء ايام الاضاح سبب للمار بالاصحجة وطرف لايضاها فيه ومن ثم
 احتج على من يحد اسلامه وبلوغه اما شهر رمضان فان كل يوم من ايامه سبب
 للشك في لمن استقبله جامع لثمة ابط وليس اجزاء اليوم سببا للوجوب من ثم
 لم يجب على البالغ والاسلم في الاشياء القنوم فان قلت فينبغي في المربع او المسافر
 ان لا يجب القنوم وقد زال العذر قلت المرض والسر ليا بالعين بسببه السبب

الوقت فلا يكون سببا
 للحكم الشرعي

ظاهرا

منها الحكم الوجوب فاذا زال المانع ظهر سبب ما علم ان الوقت قد بقى عن سببه وان كان
 لا يجرى عن التفرقة وهو واقع في بئر كالمندورات المتعلقة على اسباب مغارة لاد
 وكما استدل بها في قضاء شهر رمضان فانها طرف للارتفاع وليست سببا اما سبب
 هو القوات لما كان قد انقضى سبب الوجوب لاد فان موجب ادائه من رمضان
 بقية الهلال وموجب القضاء هو قوات المأداة وكذا جميع الحروف للموجبات الموصية
 بالنداء والكفارة وان كان سببا بها مغارة للزمان وكذا كانت شهرة العدد والماء
 فحرف للعدة وسبب التعلق بقاء سبب الفطرة دخول الهلال في قول على الاصح وهو
 البلية ونصف لهما طرف لا سبب فلا يجب على من كل بعد حول قول **فعلق** فعلق
 حكما على سبب متوقع وكان ذلك الحكم يختلف بحسب وقت التعلق ووقت الوقوع
 ففي اعتبارهما وجهان فاحد هما من الموصي بثلث ماله اهل بيعة يوم الوصية او يوم
 الوفاة والتمس هو عند الثاني لان الموت بملك الموصي ولو كان الفقة
 المعبرة في الموصي من قال باعتبار يوم الوصية اجراه مجرى ما لو كان الصدقة بثلث
 فانه معتبر عند النداء اذ كان متخرا ولو كان معلقا على شرط ففقد الوجهان وكذا لو اطلق
 العبد الوصية فخر ومات او نذر العن او الصدقة فخر او علق الظهار على سببه فخر
 وكان ناطقا في نفسه قبل بعينه الاشارة في حكمه لو كان احسن اياه او نذر عن حدة
 فخره في وقوعه فخره حال المرض ففيه الوجهان **فعلق** لو نكح في سبب حكم بني على اطلاق
 فهنا صورتان احدهما ان يكون الاصل المحرمه ونكح في سبب كل كالقيد المزدري

فعلق حكما على سبب متوقع

احدهما

لو نكح في سبب الحكم بني فخره في وقوعه فخره على الاصل

بعد ريبه كما اكله المطروح او اللحم مع عدم قيام قرينة معينة ويوطن بان سبب فخره
 فخره خارج عن الاصل كما لو كانت الكفرية قلنا ولم يورث سبب آخر ناهياها اصالة
 اكله وانكح في سبب المحرم كما الظاهر المقصود والظني المقطوع وقوى لا يجب
 التحريم اما لو علق احد رجلين ظهرا ربه وجهه يكون الظاهر عابا وعلقه الاخر يكون عونا
 فالاولى عدم وقوع الظهارين اذا امتنع استعلاء حاله عابا بالاصل وان كان
 احوط ولو كان في زوجين لواحد اجتنابا لانه قد علم تحريم احدهما في حق الآخر
 ولو غلب الظن على نية السبب بنى على التحريم كما لو بان كذب في الماء فوجد متغيرا
 اذ لو كان بعيدا فلا اثر وكذا هم المحرمه فيما في بياضه وان كان الورع تركه في
 من لا يجب المحارم وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني لا تجد المرأة سافرة على فراخي
 فالاولى اني اخشى ان يكون من لصدقها فاكلتها ولو نوى الاحمال كظن الطريق
 وشاب من من الحائض والميتة مع المتكلم غير المحصور والاخت مع من غير محصور
 فالاولى البناء على اكله وان كان تركه احوط مع وجهه غير مما لا يشبه فيه اما لو كان
 فالاولى المحرمه لانه من باب الباطن الواجب الا به ولو لم يلد اكرامه فخره بها كالا
 فالاولى التحريم مع الامكان ولو لم يكن تناول مالا بد منه من غير مطهارة اذا لم
 المالك ولو جعل فخره في الغرض المحسن فيمكن ان يقال من تناول منه متينا فخره
 لعائنه كل جاهل بالملك ولا يتوقع معرفته فهو لبيت المال وقد نظم بعضهم وجوه
 المال فقال جهات اموال بيت المال سبقتا في بيت شعروا فانه لافقه خمس



سبعها

وفي غير هذه وارتد مال قبل ما يظفر وظاهر كلام اصحابنا ان حصة من وجهه بينه
 المال في المأخوذ من الارض المفقودة عنوة فراجا او مفاصلة ويمكن الحاق سهم
 سبيل الله في الزكاة به على القول بعمومه وقد ذكرنا صاحبنا ان مصرف الحجية
 على الاسلام ولا يخلو اصله عندنا وارتد من لا وارث له الا امامه او المال العام
 من صاحبه ينفق به نعم قد نكث المرفق في ذنبه ايجابة على المسئلة انما البيت
 ويجوز في كلام بعض اصحابنا ان ميراث من لا وارث له لم يبيت المال اذ انما
 معروف عندنا **فأعلم** الشرط اذا دخل على سبب منع تخرجه لاسبية كغلق الظاهر
 على دخول الدار فانه لو لا التغلق وقع الظاهر في الحال وعند الحقيقة ويظهر من كلام
 الشيخ منع سببية البيت انه داخل على ذات السبب فلما بل دخل على حكم البيت هو
 نتيجة فخره ونظر الفادة في سبيل منها ان يبيع بفطره بخلاف سببية نقل الملك
 في الحال وانما اثر التزوم في تأخير حكم سبب وهو التزوم ومنها ان ايجار يورث
 فان الملك انقل الى الوارث الثابت له بالاجارة حتى يغني عن الامضاء وهما راجعان
 الى الغرض العقد ومنها بطلان تغلق الطلاق والظهار على النكاح وتغلق العتق
 على الملك لان السببية المستقلة سبب لوقوع الطلاق عند سببه والظهار عند نكاحه
 من كون المحل صالحا لا اتصال السببية به حتى يمكن تأخيره وقبل النكاح ليس صالحا **فأعلم**
 المانع ثلثة اقسام احدها ما يكون مانعا لا يستدانه كما لمعصية في السر والارادة يمنع
 صحة النكاح ابتداء وبطلان استدانه اذ في الحال قبل الدخول وكون الزوج عن فطره بعد

فمصرفه

فأعلم الشرط اذا دخل على السبب
 منع تغلب حكمه

المانع ثلثة اقسام

فأعلم

انقضاء العدة في غير ما ذكرنا وكذا في الزنا وطلى شبهة خلاف ومنه ان الملك
 يمنع من العقد ولو طرأ بعد النكاح البطله وفي منع الكفر من الجارية استدانه كالابتداء
 ولان بغيره منها بانها لم تجنس كراومه العتق في الفين والجنون في الرجل ابتداء يمنع
 لزوم العقد وكذا يمنع استدانه النكاح الثاني ما يكون مانعا ابتداء لا استدانه كالاحكام
 يمنع من ابتداء النكاح وطرياقه لا يبطله والاسلام يمنع من ابتداء يمتنع منها من كان
 من نكاح المائل منع من نكاح المقلوبة ولا استدانه في الاصح والدين لا يمنع منها الزوجه
 ويصح الاستدانه كما لو نكح مسلمة من فوطه رهن وقد صار دينا لانه ثبت في
 المسلف ولو سبي الذي لم يحكم به اسلام يمتنع ولو طرأ نكحت ما سباه لمسلم لم يخرج من
 الاسلام وكذا ما بعد العتق والجنه من الجيوب وعصف النكاح وجب القضاء لو كان
 لا استدانه والاسلام يمنع من نكحت الذي اياه ولو طرأ الاسلام لم يزل ملك الذي
 والارادة يمنع من ابتداء الاحرام وفي منع استدانه وجه ضعيف فلو سلم بعد
 بني على الاقوى كالمعصية وفي السر والمأخذ ان المؤمن لا يمكن كفره وقد بين في غير
 في الكلام ولو سلم لم يكن مما سخر فيه لان ذلك كينف عن سبق الكفر والاحرام يمنع
 في عقد النكاح ولو كان كسول لم يغزل لان استدانه لا يثبت الا بعد تحلل الموكل ولا فرق بين الكلام
 وغيره في ان احرامه يمنع من عقد النكاح وهل يمنع احرامه نوابه المحل من عقد النكاح
 فطره والامام الاعظم اوفى في عدم المنع لادائه الى تغيب الاحكام المأخوذ من السر
 والندى في السجدة شرط في الابتداء والادام ولو جنى المراهون على سببه الله ارحم

حظا

لم ثبت العقل ولو جنى على موث السبب فالأقرب أن لا العقل لأن العقل وقع أولاً والثالث
 الثالث يكون ما لا يتعداه لا ابتداء ولا انتهاء انتهى فان آمنه نرفع ضمان له
 على احتمال أنه لو تعدى في الاستدانة ضمن **فابعد** من فروع المجاز أن لا يتردد
 على الزوال بل له حكم الزايل وحكم نفسه وبشرط عليه دخول المكاتب في حقن حنجره
 وإذا كان مطلقاً أو مشروطاً أو أدى المطلق أجمعه الكلام في الباقي وكذا إذا كانت
 عليه بل هي مستبداً للمحاكم وجوازها على المشتري استجارته بعد استناده في النفس
 قبل الخلف وتغريم الغائب المنفل إذا بل المحطوط ويمكن منها بعض بحيث لا يرجع
 عوداً وكذا لو جعل منها بغيره أو حطباً أو دقيقاً وسماً أو أخذ منه حصيدة
 فان صبره إلى الهلاك لمن لا يبرده ويبيع لعبد الكافي بما لا يوجب القصاص في
 النفس وبيع المزدحم من فطرة ذر من بائع اليد له في قبل الأجل ولم
 يشترط بيعه وبيع من ثمنه ولا يحل بطلان راحة النفس كان يكون القيدون مساوياً لما
 إلا أن كسبه لا يفي بموته فانه منصرف على قصور ماله عن دونه وبمعكس فيما لو كان
 احوال الأقل لكن كسبه يزيد عن موته فهو منصرف على الغنى **فأعلة** الواجب لا بد من
 تاركه عالة إلى بدل وتعلق على الالة منه وان لم يتعقبه الذم ويمنى عليه بغيره
 في تربيته للوجوب وان استعمل في النظارة الكبرى بل يلحقه حكم الاستعمال وان طهره
 الواقعة في الصبي بغيره حتى بلغ لم يجب عاده بها وان صلواته في أول الوقت صححو
 بلغ لم يجدوا والافصح وجوب العادة في الموضعين وأنه لو دخل ميتاً أو مملوكاً عليه مل

من فروع المجاز أن المشتري
 على الزوال والاهل الحكم
 الزايل

العقود في ذم المشتري

الواجب ما يدين تاركه
 شرعاً

يقدره والافصح عدم الاعتدال **فصل** الواجب على الكفاية لا شبهة بالنقل من حيث
 يقطع عن البعض بفعل الباقي وقد يقطع بالتقصير في فرض العين كمن لا يرضى
 يقطع برضيه عن الجملة وان كان غيره من الاقارب قد يقوم مقامه ومن ثم
 عن المتأخرين ان الاثبات بغير الكفاية افضل من فرض العين من حيث انه يقطع
 بفعله يخرج عن نفسه وبغيره ويشكل بجواز استناد الافضلية الى زيادة الثواب والمصلحة
 لا الى استواء الذم انه لا يبرح فيه فانه يلزم انما عاينها كالاجهاد وصلوة الجبارة
 من ان فيه شبهة بالانذار على الاستجار عليه كالاستجار على الجهاد وبما جاز ان
 جرة على فرض العين كالبناء من الذم وا طعام المضطر او كان له مال فانه يطعم ويأخذ
 العوض **فأعلة** يصح الأمر بخير او يعلق بالقدرة لشرك وهو مفهوم احد ولا يخبر
 فيه وتعلق التخيير بخصوصيات لانه لا يجب عليه عين احد هما كما لا يخبره الا خلال
 جميعها وهل يصح التخيير منع منه بعضه لان منع منه هو مفهوم احد الذي هو
 مشترك بينهما فخرج جميع الاذونات لانه لو دخل فرداً الى الوجود لدخل في ضمنه
 وقد حرم بالذم لا يقال يتحقق بالاختيار والذم والبنت فانه منصرف عن التخيير
 باختياره فقول التخيير بما ليس على التخيير لانه انما يتعلق بالمجموع عبد الله
 بين الاذونات ولما كان المطلوب لانه حل محض المجموع في الوجه وعدم التخيير
 لعدم جزمه من اجزائها الى الاجزاء كان فاقى اجتهادها خرج عن جملة التخيير
 المجموع لانه من غير التخيير بل لان الخروج عن العدة اشتركت بل لان الخروج عن العدة المجموع كفى فيه فرد

الواجب الكافي له شبهة
 بالنقل

فيما الأمر التخيير

باعتبار

الذي

من اورد و ذلك المجموع و يخرج عن العدة واحدة لا بعينها وكذا القول في انحصار الكفاية
 لما وجب العذر لم يشترط حرم تركها بجميع الاستدراك لم يشترط فالحرم تركها بجميع
 لا واحدة بعينها من انحصار فلا يوجد معنى على هذه الصورة الا انه مقتضى المجموع
 لا بالاشترط كيف لا يكون ذلك كذلك ومن المحال العقل ان يفعل فردس او
 او خرق من كل شترت ولا يفعل ذلك لم يشترط للمنى لا شترت لا يجوزنى على النكاح
 بالضرورة و فاعل الاخص فاعل الاثم ولا يخرج عن العدة في النهى الا بشترت كل فرد
فما كان الاول يمكن التحريم بين الواجب والتدب اذا كان التحريم بين الواجب
 لا بين الواجب والتدب وذلك التحريم بين الواجب في قيام السبل بين الفلت والنقطة
 وتجزئة المسافر في الاماكن الاربع بين العدة والاثام وتجزئة المدين في انظار المعسر
 لقد قد الصدقة في هذا يقال المذهب فضل من الواجب الثاني قد يقع التحريم
 بين ما يخاف سوء عاقبة وبين ما خوف فيه كجزالة الاسراء وانه جزء بين اللين
 واخر فلنصار اللين فقال ارجع بل احترت العظة ولو احترت بحر لغوت اشترت
 وليس هذا تحريم بين الواجب واحكام لان سوء العاقبة يرجع الى اجتنابها عليه
فما كان من النبي على ان لا يتم الواجب الا به واجب الواجب على الواجب عند
 اشتباه الجائز منها ووجوب عادة ثلث صلوات او خمس عند اشتباه
 الفاشية ووجوب جرة الكمال والوزان على البائع في البيع وعلى المشتري في
 الثمن ووجوب الكفاية والحرام والزام والعيب على الموجه **فما كان** في ان جاز

يمكن التخيير بين الواجب والتدب

قد يقع التحريم بين الواجب وبين ما يخاف سوء عاقبة

البحس

فائدة من ابن عباس

عن النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله سبحانه وزى عن امتي الخطايا النسيان وما سكر
 عليه ورواها بن ماجه والدارقطني بسناد حسن وصححه احكام في المسند كرواية
 سخن عن اهل البيت عليهم السلام وفي حكم الخطاء الجهل ولا بد فيه من تقدير بعينه
 لمقتضى اما حكم او اثم او لزام او اجمع على خلاف بين الاصولين وعلى النبي صلى الله
 البهور وروى عنهم الشرح فاجوبوا واكفوا انما ههنا راه سلم وفيه لانه على اخبار
 جميع النقصات المتعلقة بالاشتماء في التحريم والامانة فوجب الذم على البيع وقد وقع
 في ان الحكم ارتفاع احكام من سبى صلوات مجمعة او حكم في الصلوة بالنسيان وقيل لم يطر
 في المسبب بالنسيان وخطا في غير طهارة صحيح او طهارة الماشي فطر او اكره على
 مال العذر وورد فيها ارتفاع الاثم من سبى صلوة لقوله او طهارة جهل بعينه فخطا في
 لا يرتفع احكام اذ يجب القضاء وانما يرتفع المؤخدة به والا ثم عليه ووجوب التدبر
 ههنا من امر جديد لقوله من نام عن صلوة او سبىها فليقضها اذا ذكرها وقد يقع
 النسيان والخطا في المهمات عنها لذواتها وههنا اقسام الاول لا يتعلق
 العذر من سبى فاعل طهارة او جهل كون هذا اخر افيه وهذا ايضا يرتفع فيه
 احكام والا ثم ثلث احكام مثلا للرجوع وذلك انما يكون مع الذكر الثاني بان يتعلق بالغير
 كمن اكل ما ودر سبانا ومخطا المرفوع ههنا الاثم والمؤخدة بالتدبر وان كان
 عليه الضمان ان لا يتعلق بحسب الله وحسب العباد كالقتل خطأ او سبانا او
 لا فطر في الصوم المتعين وهذا كله كالثاني فوجب الكفاية والدنية وربما جعل

نحوه

نحوه

من خطاب الوضع كجوب البغية على التام المتلف البصير والمجون وان لم يتصور فيهم تخلف
ومثلا لوجلي التهمة وبين الناس في حش الجاهل نظرا لو حلف على ترك شي في وقت معتز
فقطه جالدا ولا قرب لعدم الحديث ولو على الظاهر على فعله ففعله جالدا لا شكالا او في
في وقوع الظاهر وانفق انما صحاب على الجاهل والناسي لم يعتذر ان في فعل الصديق
ولان ترك شرط افضل من الفعل العباد المأمور بها الا ما ذكره من الجهر والاختفاء
والفقر والاعمال وبعضهم جعل هو من قبل ان الحلف في محرمات الاقوام لاحقا بالصديق
استدرك ولم ينظر وقيل ان الحلف في الحرم وقالوا بعد المحلف في دفع الزكاة الى من
عساه او شدة او جهده في قضاء التبتل مع المرات فيظهر خلده في دخول التبتل فيكون
ظنه ومن ذلك الصلوة حلف من بطلته اهلها فان عجز ذلك وتكلم في الحجة بان
من شرط صحتها انما يقع البطلان لو ظهر عدم الاهلية وكذا في العبد مع الوجوب لو
جميع اكله فوقعوا العشر فالاقرب الاجزاء للمنفقة العامة وكثرة وقوعه بخلاف
لنذر شهالة الرد مرتين في شهرين وبخلاف اذا اخطاه شدة فقله فوقعوا العشر
فان القربان منهم حيث لم يجزوا **فائدة** انكره ليقطرا انصرفوا في مواضع **المادة**
السلام الحركي والمراد عن ثمة والمراد مطلقا الا الذي في انما في الارضاح فبشرحه
هنا بانه بصورة ومعلوم اللبان الى الجوف بابا الصنف الثالث انكره على الفعل
لاكره على الحديث بالنسبة الى الصلوة والطواف اربع طواف المظاهر والمولى مع
الاستبانه بين الرضخين حيث تكلمنا بصحة الاكره اسما في الحقوق الواجبة

الاكره فيسقط الزكوة
الا في مواضع

الا به لاسر فبقي الزكوة وبالحسن فانه معتبر مع الاكره ان بيع اختيار من سلم على كثر
من التمسك لواجب الامر الى كراهته عليه ان من لو تولى الحجة القضاة لم يمتد
احدا الا بالاكراه واختلف في الاكره على فعل المنافي في الصلوة عند الحديث في
تحقق الاكره على زنا الرجل فالظاهر تحقيقه لان الانتفاء طبعي والاكراه انما هو
بالحج وهو منصوص **فائدة** الاكره التي مستغفها ان يكون مقبلا او مطلقا والمجان
انما ان يتجوزي الا الاول بشرط في الامر انما يستغاب لمن حلف على الصلوة
فلا يكفي البعض وفي التي يكفي الانتهاء عن البعض فلو حلف على ان ياكل خبثا او على
الظهار فلا بد من استغابه في تحقق الحث ولا يجتنب البعض لان المنهية المنة
لعدم عدم جزء منها وقال بعض العامة يحث في التي بمباشرة البعض فلو حلف
ان يخفف المحلوف على تركه حث لانه اذا اكل منه شيئا فقد اخرج عن معنى الخفيف
لان الحقيقة المركبة لعدم بعد اجرائها فلما توجه التي انما هو على المجموع اما انما
فلا فرق بين الامر والهي كما القتل لو حلف على فعله او تركه واما المطلق فهي الامر بخبر
عن العهدة بخبر من حرثاته وفي التي لابة من الاستماع من جميع حرثاته ولو
حلف على اكل برمان برهوا جده ولو حلف على تركه لم يبرأ ان تركه انما هو على
في جانب التي كالتكليف المنفقة في العدم مثل ما جعل عندنا **فائدة** على التي في العبادات
مفتر وان كان بوصف خارج كالتطاهرة بالماء لمغسوبا والصلوة في المكان
المغسوب وفي غير ما يفتر اذا كان عن نفس الهيئة بالامر خارج فابعد المشغل على الزيادة

في بيان متعلق الامر
بأنه

النهي في العبادات

تأخذه

فاسد لا يملك المساوي لا الزائد ولجميع وقت الذاء صحيح لان انتهى في الاول نفس جهة
 البيع وفي الثاني الوصف خارج وفي ربح الاصلحة والهدى كانه مضمون **فائدة** مما يشبه
 الامر الوارد بعد الخطر النظر الى الخطية بل هو مجرد الا باضه وسحب الامر في سنة
 الحق كذلك ورجوع الماسوم اذ سبق الامام بركن ظاهر الاصحاب في جوبه وكفيل الماسوم
 من اجتهاد والعقب في الصلوة وقدر الامر به مع ان الافعال الكثيرة في الصلوة حرة
 والقليلة مكرهة فهل يذاع لغيره محتاج مباح **فائدة** مما يجب على العزم من الاداء
 ببليل خارج دفع الزكوة واكسب الدين محمد المطالب لان لم يفسد من شريعة الزكوة
 واكسب سنة خلة الفقر وسعته الهامته في نأجيهما افرارهم لا يسمع نطق
 اطاعهم به والامر بالمعروف والنهي عن المنكر لان تأخرهما لا التفرع على المعينة
 والحكم على المحكوم لان المعنى منها لم ينجح كغيره على ظلمه كالامر بالمعروف
 ولان ظلمه مفسدة ناجزة وتأخر الحكم بحققها واقامته اكدود والتعزير لان
 في ناجزة لتقليل الزجر عن المفاسد المترتبة عليها الا ان يعرف بالوجوب التأخر كخوف
 لهلاكه والسرابة حيث لا يكون العقد المذلل النفس ومنها اجماع في فعل النفا
 لتلك المفسدة ومنها اكل عذبالدلالة الاجراء عليه ولان تأخره كالالتفت
 لخواصه من العاض اذ قد يتأخر ناجزة سنة الى سنة وبتكاته فيها من العواض
 مشكوك فيه ومنها الكفارات لانها كالالتوبة الواجبة على العزم من المعاصي
 اسلمهم لفاء لتعقيب قوله نعم فيجوز ايسر منها ولان اسلم يتوقف في الحال

في الجنب على الفور من الاوامر

جواب

فأجبه افرار به **فائدة** في العام والخاص حكم بانقرض من جميع في العموم حكم جميع
 جمعاء وجميعين ونوابها المشهورة كالكنع واخواته وسائر شملها جميع بالقي
 او للجميع على الاطلاق على اختلاف تغييرها وكذا معتد ومعاشر وعامة وكافة وقاية
 ومن الشريعة ومن الاستقهاية وفي الموصولة خلاف وقال بعضهم ما في الرأية للعو
 وان كانت حرة فامثل الاما امت عليه فاما وكذا المصدية اذا وصلت بفعل
 مستقبل مثل يعجنى بالنفع واي في الشريعة والاستقهاية وان اتصل بها مثل
 اتمامه لمحت لغيره اذن وصي وصيت وابن وكيف واذا الشريعة اذا وصلت بواحد
 منها ما ومما واتي واثان واذا قلنا باسميتها كما قاله المبرد وعلى قول كسيرة
 حرف فليست من الباب قبل حكم الاستقهاية وحكم اسم الجمع كالجوع كما ان في
 لقوم والرجل والاسماء الموصولة كالذي والشي اذا كان تعريفا للجنس
 وجمعها واسماء الناس في المجرى مثل قوله نعم او كنت هم الغار ذل ثم اتهم هؤلاء
 لقدنوا نفكم وكذا مثل لا يغادر صيغة ولا كبيرة فالا حجبها ولا تدع مع الله لها
 اخر وكذا الواقع في سياق الشرط مثل ليس له ولد بعد قوله ان امره ملك وقال كوفي
 في البر ان احد للعموم في قوله نعم وان احد من المشركين سجاك فاجره وكذا قبل
 في سياق الاستقهاية الذي هو لا تكار مثل قوله نعم هل تعلم بسميتا هل تحسن
 من احد واذ الكد الكلام بالابد او الدوام او استمرار او التردد او دهر الداهية
 او من وسط في النفي افاد العموم في الريان وهو بين الافادة كذلك قبل اسما

هذا في بيان الخاص

بالنسبة الى الفصل مثل ربيع وسهر والادس الخروج من ان كان له شبهة لعل
 ما يفتن **فالحق** شهرة ان العام لا يستقيم انما في المعين ويعنون في الله والكبر
 ومن ثم قالوا اذا وكله في بيع شئ في الشار في اللقطة من معين وانما في معين من
 العرف فان العرف من المثل بالمعين ولا النقصان وعرض عليهم بان مطلق
 لفعل اعم من المرة والمرات فوجوده يستلزم المرة ففعلان المرة ان وجدت فظاهر
 وان وجدت المرات وجدت المرة بالقرينة فاحاصل ان الحقيقة العامة ياف
 يقع في ترتيب مرتبة بالاقول والاكز والكل والجزء ونارة يقع في مراتب متباينة
 بالذات فالقسم الاكبر ينقسم في العام الخفى ولعمري الثاني لا ينقسم كما يجوز
 وهي سنة اوله لا ينقسم العام بالبيع مثل شئ يمكن الذي هو مطلق الثمن وهو لازم
 للفعل بمقتضى اللقطة ضرورة فاللقطة وال عليه بالانزاع فان قيل لا ثم ان هذا
 قبل العام بل من قبل الكل والجزء ولا ريب في وجوب الكل مستلزم لوجوب جزء فاف
 بالكل امر بالجزء فاجواب ان الاقل مع الاكز لهما مهيئة كلية مشتركة بينهما وذلك
 معنى العموم كقولنا نقد في مال فانه مشترك بين الاقل والاكثر فيكون اعم منهما اذ يحمل على
 الاقل وعلى الاكز كما يحمل الجوان على الانسان والدرس **فالحق** قسم بعض الاصولين ترك
 لا تستفصال في حكاية احوال الى اف ام الاوكل ان يعلم اطلق النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا ريب ان حكمه لا يقتضي العموم في كل الاحوال الذي يعم تلك الاحوال كلها كانت
 ان يشمل من الواقعة بخبراد دخلها في الوجه لا عينا رانها دفعت فهذا ايضا

استلزام العام لا يستلزم
 الخاص المعين

في بيان ترك الاستفصال

١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

بمقتضى الاسترسال على جميع الاف ام اني تنقسم عليها اذ لو كان احكم خاصا ببعضها
 لا تستفصل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم من بيع الرطب بالتمر تنقص الرطب اذ جفت قالوا
 نعم قال فلما اذن الرابع ان يكون الواقعة المستول عنها قد وقعت في الوجهة اطلاق
 سطلن فالانقفاة الى الفصل الوجهة يمنع بقضاء على الاحوال كلها والانتفاة الى
 لئول وارسل احكم من غير تفصيل بمقتضى استواء الاحوال في عرض المحجب في قول الجمهور
 لاجل ترك الاستفصال التفت الى هذا الوجه اقرب الى المقصود والارشاد والال لكان
 والفرق بين ترك الاستفصال وقضاء بالاحوال ان الاول لا كان فيه لفظا وحكم من
 بعد سؤالي عن قضية يحمل وقوعها على وجوه متعددة فيرسل احكم من غير تفصيل على
 كيفية الحقيقة كيف دفعت فان جوابه يكون شاملا لتلك الوجوه اذ لو كان محققا
 بعضها واحكم بخلاف النبوة وانما قضاء بالاحوال في الواقع النبي حكاهما الصحابي
 ليس فيها سواء مجرد فعله وفعل الذي ترتب احكم عليه ويحمل ذلك الفعل وقوة على وجه
 متعددة فلا عموم له في جميعها فيكفي حمله على صورة منها فمن ترك الاستفصال وقاية
 من اهل علم على اكثر من ربيع وخبره النبي صلى الله عليه وسلم كيطان بن سلمة وعيسى بن حارث وعروة
 ابن مسعود والشقي ونوفل بن معوية ومنه حديث فاطمة بنت ابى جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لهما قد ذكرت انهما استخارا ان دم يحيى اسود يعرف فاذا كان ذلك فاني
 من يسلوه واذا كان انصرف غشي وصلى ولم يستفصل حملها عادة قبل ذلك
 ام لا ورجع من قدم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من سؤل كثير من اصحاب النبي

عند محو في القديم يستخرج فيجب لا جرح الم منفصل ٢٢ عن العدد ١٢٠ وادخلوا العلم منه
 جوابه بنعم لانه التي سالت عن الحج عن المحل بعد موتها ولم يستفصل من وصفت ام لا ومن
 قضاياء الاحيان تريد ان ياتي بها في اربع مرات في اربع محاسن فيجعل ان يكون قد وقع
 اتفاقا لانه ينزها فيكون على اقل مراته وحدثت في بكر لما ركع وسئل الى الهف حتى
 فيه فقال النبي زادك الله حرصا فلا تفقد ان تجعل كونه الهف غير كونه عادة كما يجعل المنة
 فيجعل على بكر لا يكثر فيه فلا يبقى في محبة حجته على جواز النبي في الصلوة مطلقا ومنها
 صلوة النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اذا حملت على غير الله عاقبت يجعل ان يكون قد رفع له سريره
 حتى شاهده كما رفع له بيت المقدس حتى تصفد رءوسه بعد هذا الاحتمال ولو وقع لاجزائهم
 برهان فيه حرق عادة فتكون معجزة كما جازهم بقبضة بيت المقدس وحمل بعضهم على ان
 النجاشي لم يصل عليه كان يكتم ايمانه فلم يصل فونه عليه بصلوة النبي فم من قالوا لا يصل
 على الغائب الذي صلى عليه ذلك ان يقول لعل هذه خصوصية للنبي صلى الله عليه وسلم في المطلق
 ولم يقصد الاجود حمل المطلق على الحقيقة لان فيه عملا للبيان وليس منه في كل اربعين
 مع قوله في الغم ان من تركه حتى يجعل الاول على اليوم لان اكمل منها بوجوب تحقيق العام
 فلا يكون جامعا بين البيان بل هذا ارجح الى ان العام هل يخص بالمعقود الم لا وكذا
 ليس منه لا تعقودا فيه ولا تعقودا فيه كافر قبيحة للعموم فهو يخص بالاضداد والبيان
 عليه بخلاف المنة في سابق الامر فانها مطلقة لا عامة وكذا في النبي صلى الله عليه وسلم ان جعل
 المطلق على الحقيقة انما هو في الكلي كونه في الكلي كما استدل به في الحجج لونية بقدر استغناء

ما ذكره في المطلق والمقتصد

نعم لو قيل يقيد بنسبة
 فافظا

تساقطوا بقى المطلق على الظاهر الا ان بل ليل على احد العيدين كما ورد عن النبي اذا
 ولغ الكلب في الماء اعدكم فليغسل سبعا احدى بين بالتراب ويجعل عمل ابن ابي عمير
 ثلثا وروي العامة اخر بين بالتراب وروينا اولهن بالتراب فيبقى المطلق على الظاهر
 لكن رويانه او لمحق شهر فحجت بهذا الاحتمال فاعلم قد فعل النبي حجته كما ان قوله
 حجة ولو رد الفعل بين سبعا احدى فليغسل على الكلب لا صلاحة عدم التشرع على
 التشرع لانه ثبت لبيان الترحيمات وقد وقع ذلك في مواضع منها جلبة الاسراف
 ثابته من فقهه ونعم بعض العامة انه انما فعلها بعد ان يدل وحمل اللحم فتوهم انه ليجي
 منها ودخل في ثبته كما ورد من ثبته كذا قبل ذلك لانه تصادف طريقه لانه سنة
 ونظر الفاتنة في استحبابه لكل داخل ومنه ما روي بالمحصب لما تفرق في اخره بغيره
 لما بلغه ذلك فلهذا يطرأ في العبد ورجوعه باقوا لصحح حمل ذلك على التشرع
فاعلم ما فعله ويمكن فيه مشاركة الامام من غيره فان الظاهر انه على الامام كما كان عليه
 بقضي الديون من المولى لكونه اولى المؤمنين من انفسهم وهذا حاصل في الامام
 والردى عن الائمة ان على الامام ان يقضي عنه ولما اقر النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر على الائمة
 قال ذكركم على ما اقركم الله فجز ذلك ايضا للامام وقيل بالمنع لان المعنى الذي فعله النبي
 لاجله هو انتظار الرضى وهو لا يمكن في حق الامام **فاعلم** كل فعل ظهر منه قصد القربة
 ولم يعلم وجوبه اختلف فيه هل هو على الوجوب في حقا ام للعتب وذلك في مواضع
 منها الموالاة في الوضوء وانتم بل في الفعل او في الطواف وفي السعي وخبطه بحجة

افعال النبي حجة

ما فعله ٣

كل فعل ظهر منه قصد القربة ولم يعلم وجوبه اختلف فيه

لو تبادر الفعل
والترادف

تصرف النبي

وصلوها وكذلك العبد وعندنا يرجح ذلك حسب ما في الأحكام ومنها القيام بالخدمة
واحدها لم يشاء ولو لم يشأ بجزءه وكل ذلك صحيح عندنا وجوبه **فاعلة** لو تبادر الفعل
واوكلت كما نقل عنه انه أمر بالقيام بالخدمة وقام لها ثم قد فاعلة لان الثاني
لما دل **فاعلة** تعرف النبي تارة بالتمثيل وهو الفتوى وتارة بالامانة كما يجاهدوا
تصرف في باب المال وتارة بالقضاء كفضل المذبحين بين المذبحين بآبائهم
او الجاهل او انفراد كل تعرف في العبادات فانه من باب التلخيص وقد يقع التردد في بعض
الموارد بين القضاء والشروط التلخيص منه فورد من اجبي ارضاء من في الفعل
يتلخص واقفاء فيجوز الاجابة لكل احد ان الامام فيه اولاد او اخوة بعض الاصحاب قبل
تصرف بالخدمة لامانة فلا يجوز الاجابة الا باذن الامام وهو قول الاكره منه فورد له
بفت عينة تارة ابني سفيان حين قالت لانا ابنا سفيان نخرجنا لوطيني ولدي لا يقضي
فقال لها خذي لك ولولدت بكيفتك بالمعروف فيقول اقضاء فيجوز المقاضاة
للمسقط باذن الحاكم وبغير اذنه وقيل يعرف بالقضاء فلا يجوز الاخذ الا به بقضاء قاضي
ولا ريب ان محله على الاقضاء اولي لان تعرفه بالتلخيص اغلبها محمل على الغالب ولي من
قال قبل فلا يشترط اذن الامام في الاجابة فلما اشترط يعلم بليل من خارج لاسيما الدليل
ومنه فورد من قبل قبله فله سلبه فيقول فتوى فيقول هو قول ابن الجبلة وقيل تعرف
بالامام فليست تعرف على اذن الامام وهو اقوى من ان الامام في الحقيقة في بعض محروب في حقيقة
بها ولان الاصل في العينة ان تكون للعامة من لغوهم واعلموا انما عمنهم من شيء الاية

فخرج اليك منه في ظاهره لانه كان يودى الى حرصهم على قتل النبي الكلب من غيره فخرج
نظام المجاهدة ولانه رجا هذا الاطلاق المقصود من اجتهاده ولا يعارض بالاشترط باذن
الامام لان ذلك انما يكون عند مصلحته غالبية على هذه العوارض **فاعلة** لا اجماع وهو حجة
ولم يجز فيه قول المصنف عندنا وانما نظر الفائدة في اجماع الطائفة مع عدم تميز المصنف
بعينه فعلى هذا القول واحد والف معروفي ليشب بغيره بهم ولو كانوا اخر معروفيين قد
ذلك في اجماع وعند العامة خلاف في اجتهاد النادر وجعل المحل بجنبه او بغيره
ينفرد على ذلك طول مجلس السقا فدين بما يخرج به عن العادة فعندنا يبقى اجتهادنا
له بجنبه ولو انت بولد سنة اشهر الحق به وان ندره كذا سنة في الاصح ومن الاجماع
المستثنى بالكو في ولائنا له عندنا ولا يما يثبت عليه من حضور الملك عقد الفتوى
وسكوته ومن سكت البائع على وطى المشتري في مدة اسجاء ما خلق رأس المحل المحرم
سكوت فيه موجب الكفارة وكذا سكوت المحمل عن المجلس عن الفسخ من تمكن من
الكلام واعية بنبج سكوت فمن قال رجل هذا يعني الحق برببه **فاعلة** تنزع محملها
للمصالح فهي اما في محل الضرورة او في محل استحباب او التهمة او مستغنى عنها اما لغيرها
غيرها مقامها وانما لعدم ظهور اعتبارها فاشترط عدالة المفتي في محل الضرورة
للاحكام وحفظ دماء الناس واموالهم وابصارهم واوراقهم والمبلغ منه الامام
وكذا يثبت عدالة القاضي واهل احكام والوصي وناظر الواقف وبتاعى للقرابة
بالاخذ على الفاسق فيها وكذا في شهادة وادوية لان الضرورة تدعو الى حفظ

الاجماع

الشرع معلل بالمصالح

وصور في الكتب كل موضع يشترط فيه العدالة في غيره في نفس الامر وفي الظاهر وفيه كيف
 بالظاهر ان يقع غالبا في عوام الجواب والعري فاشترطوا العدالة في نفس الامر خرجوا من
 ودوام العدالة شرطا في الفاضل والمضني لا ما حتى يوجب الى دوام الاعتماد على قولهما ولا يتم
 الا بالعدالة وانما هو في محل الحاجة فلهذا لا يشترط في الولاية على الولد والموذن لا
 اصحاب الاشارة على قولنا في الاوقات في العلم بجماعة المبلغ لقوله الامامة ضمانا واما ما هو في
 محل التهمة فكان الولاية على العقد في عقد النكاح لان طبع الولي برده عن النجاسة والتعقير
 في حق الولي عليه الا انه لما كان بعض الفاسق من لا يبالى بذلك جعلت العدالة من الكمالات
 او بنقطة عند النكاح الفاسق من الاولاد وفيه لنا فية اني عند وجهها ومنه ولا يشترط
 الموت في ان شرط شفقة القريب بعبث على الاحتياط في ذلك ولكن مع العدالة يكون في
 كانت العدالة هنا بسبب اعتبارها واما المستغنى عنه لعدم ظهور اعتبارها بحاجتها الى
 الاقرار لان قضية الطبع حفظ النفس والمال من اللاتلاف فله يقر بما يقدره ومن اعتبر
 عدالة المقر في المرض فذلك المال قد صار في قوة ملك الغير فصار الاقرار كالمشاهدة
 التي تغير فيها العدالة في محل الضرورة واما المستغنى عنه لقيام غيره مقامه فكان التوكيل
 والايضاح او اصدار من المالك فانه يجوز له توكيل الفاسق في ايداع اذ اذن به اذ لم يملك
 من غيره ما له فيكون قلته في جوارحه فلو كان المالك سعيها فامر النظر لم يجز له التوقف
 ولو كان الموتى غير المالك لضروره اجتناب الودعي العدالة لوجوب الاحتياط عليه في كل
 بالواجب لغيره ولنه التوكيل فيما يحتاج الى الامانة فامسك السنه واهتد في غيرها انما في جود

فلا **قاعدة** عند كثير من اصحاب الاستفاضة بما يتاخم العلم وبعضهم يحصل العلم بهذه
 من الخبر المستفيض عند الأصوليين وفيه شبهة ووجه شبهة في نفسه فلهذا قال بعضهم
 ثبت الاستفاضة اثنان وعشرون النسب الى الابوين والموت والنكاح والولاية
 والفرز والولاء والرضاع ونظر الرزقة والوقوف والصدقات والملكات المطلق
 والتعديل والجرم والاسلام والكفر والرشد والفسق والحمل والولادة والوصاية والحرية
 واللعن قبل والعقب القديس وبعضهم **قاعدة** كما جازت به جاز خلاف
 عليه والافلا وخرج عن ذلك ما يحلف على تلك ما اشتراه من ذي اليد او قلنا لا يشترط
 بالملك وان جوزه فلا يخرج **قضية اخرى** ان اعتبارنا في الاستفاضة العلم جاز الحكم
 ان الحكم بعلمه المستفاد منها ولا فية نظر وقد نصوا على ان الحكم ان الحكم بعلمه
 لتعديل والجرم مع انه من الاستفاضة وقد يفرق بان التعديل كالرداية العامة
 لجميع الناس لانه نفسه لا يعلم كل شهود عليه فهو كالرداية التي لا يشترط في قولها
 سخا لباقي الاحكام الشائبة بالاستفاضة فانه احكام على استقام من غيرهم فاجتنبها
 العلم لفظي **قاعدة** يجوز الاعتماد على القرائن في مواضع وهذه مأخوذة من افادة الخبر
 المتحقق بالقرائن للعلم اما بجملة القرائن او بها وبالاخبار ولكن معظم هذه المواضع
 ظن غالب لا غير كالقبول من الميراث في الهدية وفتح الباب للوث وجواز كل نصيب
 بنقبة لم يعلم من غير اذن واهتد في الهدية من غير لفظ وشهادة بالاعيان
 عند صبره على الحجج والعري في الحلوه وشبهه **قاعدة** كل شرط في الراوي وشاهد

صبط كثير من الاصحاب
 الاستفاضة بما
 يتاخم العلم

يجوز الاعتماد على
 لقديس في
 مواضع

كل شرط في الراوي
 والشاهد

قاعدة

قضية
 قضية اخرى

قاعدة

قضية

معتبر عند الاول لا عند الحمل الا في الطلاق فلهذا في الرأى من صمان ايجزة على قول لا
 دوا قبل البلوغ وان صح تحريم من العائنة من اجزة ما دونهما عليه جواز بدونه وصحة
 والامة كافر او اسلامه ميمر **عليه** محمد يعني في الدماء خطاء مع نفس الاصحاب على
 وبجته واصطفاؤه مع ان ذنبت مشروطان بالقصد فكيف اجزة القصد هناك
 في الدماء وقد بنى الشيخ مباشرة لمخطو الا حرام على ان عمده خطأ وجميعا على
 لونه الكلام في الصلوة والافطار في الصوم لبطا وبه تبطل على ذلك تحريم لمصاة
 بوطية اخرجت او شبهها وايقاب ذكره المجهول العبد في اجزاء عمده وعجزه
 الاصحاب في الرأى محض او غير محض **فان** كلما توعد انزع عليه بخصوصه فانه كبره
 وقد ضبط ذلك بعضهم فقال بنى الشريك بالية او القتل بعينه والذوات والارزاد
 من الرخف اسحر والارزاد قد في المحصنات واكل الليمون بعينه بعينه واليه
 لغوس كشهادة الزور وشرب الخمر وسخايل الكعبة وسرفة ذلك الصنفه
 لغرب بعد الهجرة والياس من روح الله والاس من كرامة وعقوق الوالد بن وكل بداء
 في الحديث مسفوحا عليه بالية كبره ودره ايضا المقتدة ونزلت اسنة ومنع ابن اسيل
 فضل الماء وعدم الشتر من البول والنتيب الى شتم الوالدين والافار في الوصية
 عبارات اخرى في حد الكبره منها كل عصبه بوجوب الحد ومنها التي لم يجز صاحبها
 الوحيد التذنب بكتاب اسنة ومنها كل جريمة بعينه اكثر فاعلمها بالدين ومنها كل
 عصبه بوجوب في جنتها حد او هدره اللبائر المعدة وده حنة النامل جمع الى ما يفتن

والله
 عبد الصبي في الدماء
 خطاء

والله
 كلما توعد الشتر عليه
 بخصوصه فانه كبره

والرسول في الحلف

الا ان كان
 في الدماء
 ان كان في الدماء

الخمس التي بنى على الدين والنفس والعقول والافان والافان والافان
 ما يتعلق بالافان وهو ما كفر وهو انكر الله او ليس كفر وهو انكر الله او انكر الله
 الى الكفر ويدخل فيه مقالات المبتدع من الامة كالرجلة والخارج والمجته فذلك
 الافان في لغة خطا وان لم يسم كفر او بدعه كالاس من منكر الله والياس من منكر الله
 ويدخل فيه كل ما يشبهه كالسخط بقضاء الله والاغراض بحدسته وقد يكون من
 الطوبى بيز المسقية كالكره والكرد والعقل للمؤمنين ومن مصالح الدين
 ما يتعلق بالبدن اما فاضر كالا كالحاد في احرم فدخل فيه شبهه كاحافة المدينة
 المشرفة والاحاد فيها والكذب على النبي والائمة اما مسفوحا وقد نص بها
 على التهمة وسحر والقرار من الرخف ذلك الصنفه لان حرره مسفوحا وانا
 النفس كمال العقل بعينه ويدخل فيه جناية الطرف وانا العقل فرب تحريم
 فيه كل مسكر وكل الميتة وسائر الجائزاة في معناه لا شتم الخمر على الجائزاة
 وانا الافان في الرأى والذوات ويدخل فيه العبادات ومن الشتر عقوق الوالدين
 والافار في الوصية **فان** جاء في الحديث للصغيرة مع الاضرار والافار اما على
 وهو ولد او منه على نوع واحد من الصغار بالانوبة والاكثر من جنس الصغار
 بالانوبة وانا حكمي وهو العزم على فعل تلك الصغيرة بعد الفراغ منها اما من فعل الصغيرة
 ولم يحفل بالانوبة ولا عزم على فعلها فالظاهر انه غير متعقد لها بقدره الا
 ايضا من الوضوء والصلوة كما جاء في الاخبار **فان** التوبة فيه وطها بيز الدماء

والله
 والله
 والله

الفتن

فان

التوبة فيه وطها
 ينزل الكتاب

والصغار وهل ثبت ان سيرة مدة يظهر فيها نوبته وصلاح سيرته كما قال الله تعالى
 الذين يابسون بعد ذلك واصلي الظاهر ذلك لا يتحقق التوبة بدون ولا يفر
 تلك التوبة المدة وقد راعى بعض العامة بئس او يصفها وهو حكيم اذا لم يفر
 صدق في نوبته ويختلف ذلك بحسب اختلاف الاحوال المستفادة من الظاهر
 على ان بعض الذنوب يفي في التوبة منها كما يجوز من غير سيرة ولكن بعض عليه بعضا
 مع وجوده فاستمع ثم عاد او اوصى اليه وعلم بعد الموت فاستمع وعاد او ثبتت عليه
 ثم عاد فاستمع وعاد او حصل المنة عن التوبة ثم عاد ويطرس كلام شيخنا علم
 الاستبراء بالكلية لانه قال في المشهور بالحق يقول احكامكم بنسب قبل نها ذلك **فأعاده**
 كل مسلم اخبر عن ابن بعضه فالظاهر قوله وهذه محضة من قول قول الصحابي امرنا بذلك
 ولما استبني بكه لا نفي عن كذا لان الظاهر من حال الصحابي تبيينه ومعرفة القصة
 ولا يطلع ذلك لا بعد تحقيق ما هو امر او نفي وفي هذه القصة مسائل كما جازي لم يرد
 في بيع او وصية او بان ما يده طاهر او نجس او بانه طهر لثوب لما مؤثر في طهره **فبذلك**
 يشترط في بعض الامور من ذكر سبب عند اختلاف الاسباب كما لو اخبر نجاسة الماء
 فانه يمكن ان يتوهم بالبين سببا وان كانا عدلين اللهم الا ان يكون المجر فيها
 يوافي اختفاده بمقتضى المجر منه عدم قبول الشاهد بالسخف في بعضه او بان عليها
 رضا ما جرحا لتحقيق اختلاف في ذلك او با ولو ثبت شهر او بارت زبد من عمر او كبر
 لصور كبرية وبشكل منها لو شهد بانتقال الملك عن زبد الى عمر ولم يبين سبب الانتقال

كل مسلم اخبر عن امر دين
 بفعله فالظاهر قوله

او بان ما كان جازيا حكمكم بهذا ولم يبينه او شهد اعلى من باع عبدا من بئس عاده او بئس
 ولم يبينه فانما او بئس مثله بالاحكام لا ينبغي لنا ان نثبت احكام على اسبابها بل
 ان يغفل ما سمعته منها من اقرار او عقد بيع او غيره او يغفل رآه وانما نثبت المسببات
 ونطبق احكامها فانما سمعته واحكام مستقر **فأعاده** كلما كان هناك دليل من خارج
 على وجوب جرمي متعين في المبهة الكلية استمع ولو قلنا بان المطلق لا يتناول الجرم في
 المبتدئين كوجوب اخراج الزكوة عند الحصول كالحسن كالبيع شمس المنزل بقدا او بقيد البلد
 ويغيب من هذه القصة ان الاذن في الشيء اذن في اللوازم كالنوكيل في
 لشركات التي لا تقبضها اليد الواحدة فيقول في الزائد عن الممكن له وكذا اذن في
 الدين فان من لوازمه انبات **فأعاده** انتهى في غير العبادات قد يقضي الفان
 يكون الشيء عن شيء بعينه او بوصفه اللازم له فالاول كبيع المسببة والآخر كالحج والعمرة
 والى في كسب الملائمة والمنة والحق والربا ونكاح الشغار ومنه عدم جواز
 تزويج العاصي لغيره كفاطع الطربن والابق عن مولاه لان تزويجهم عليه بوصفه
 انشاء لا جدي فني اباة الرخص له بالفقر وشهد من حصل لغيره اعانة له على البيع
 فان قلت فيج العاصي لانه انتهى عنها لوصف اللازم وهو كونه ملكا لغيره
 الزكوة عليها قلت لوصف اللازم خارج عن البيع اذ البيع مستوفى بشرط اذ
 باقية على ملك ما لكها وهذا بخلاف الشيء عن فخر الذم فانه يحرم الذم او بالظن
 او بالحق او بغير احد به مع اسكانه فان هذا الشيء يرجع الى وصف اللازم للذم كما

التي في غير العبادات
 قد يقضي الفساد

في الانفس عن نفسه

في كلمة **فاعلة** هي لانسان عن جرح نفسه والافها وكفي في التحريم عدم علم ابا جرح
و اكل جواره فمن قبل لا تخفى لا تخفى لانه جرح مع الاشكال فلا يكون سباحا ووجه
على بصيرة العلة ولا يجوز خلق فيه لواز جوبه وبجيب عليه في الصلوة كالمراه
جعل عدم بطلان تلك في كونه امرأة وكجرح عليه لنظر على النساء والرجال كما يحرم على الصلي
لنظر اليه وهو في الشهادة كالمرة **فاعلة** الالف واللام يستعمل في معانيها
فالاصلين ثلثة لانه اما ان ينظر الى مقلها من حيث هو هو وهو حقيقة كقوله
شتر الخمر واخره لا يربينا بعينه او من حيث هو مستوفى تمام ما يدرج تحته
هو الجرح او من حيث هو خاص جرحي وهو الجرح في كماله فهو الجرح
لنوعه لا بعينه وان لم يكن معهود ولا فرقة معهود فالاصل انها مستوفى الجرح لان
الاعمال كرافدة فاعمل عليه اول فان قدر الجرح على حقيقة لقوله لا اكل الخمر ولا
شرب الماء ومنه قوله حكايه عن يعقوب و اخاف ان ياكل الخمر من قال
الجرح لا يعلم قال اشبا به بغيره حقيقة ويرد على العامة الاشكال في قولهم ان
يذكر في لم يوقع الثلث وان لم يثبت لان التعريف الجرحي يقتضي العموم في جميع
الاطلاق مستعد و اكل على الثلث ممكن فيجعل عليه واجب بعضهم بان الامان يثبت
العرفه عابا حول الاوضاع اللغوية وتقدم عليها عند التعارض وقد ينقل الكلام
با الحلف على الطلاق الى حقيقة الجرح ان استقر انه فلذلك كان كالحلف بله
الا الهية المشتركة فليزاد على الواحدة ووجه الحقيقة بانها لا تمنع حلفا على جميع الجرح

الالف واللام يستعمل في معانيها

الطلاق يعرف الى تعريف حقيقة الجرح فكانه قال است طالق لبعض من يطلق ذلك البعض
مجهول والواحد فيه معنى بغيره للفظ **فاعلة** الموالاة مستوفى في العقد كونه فهو
من اعتبار الاتصال بين الاستثناء والمستثنى منه وقال البعض العامة لا بغير قول الزوج
بجواب محرمة والصلوة على رجل الله قبلت كاحدا ومنه العورة في استثناء المرأة
في احوال وقيل الى ثلثة ايام ومنه سكوت في اثناء الاذان ان كان كثر البطله وكذا الكلام
عند طول الفصل ومنه سكوت الطويل في اثناء القراءة او قرأه غير اتم الا ان كان كذا
ومنه تحريم الماسومين في الحجته قبل الركوع فلو تعذر او ادوا حتى تركه فلا حجته
لعامة تحريمهم مع قبل الفاتحة ومنه الموالاة في التعريف بحيث لا يمتنع تكرار الموالاة
في سنة التعريف فلو رجع في اثناء المدة استوفيت لمتبوا الى الجرح وقيل هي **فاعلة**
الاستثناء المستوفى باطل اجماعا واختلف فيما لو عطف بعض العدد على بعض انا في المستثنى
او في المستثنى منه هل يجمع بينهما حتى يكونا كالكلام الواحد كقوله علي درهم ودرهم فلا درهم
فقال ابن السكيت من العامة لا يجمع لان الجملتين المعطوفتين بغير وان با الحكم وان لم يكن
الواحد للثبوت كما لو قال غير المدخول بها انت طالق وطالق لا يقع الا واحدة كذا
طالق اثنتين محذوم وينفرد على ذلك له على ثلثة او درهمين ودرهما وكذا انه على درهمين
ودرهم الا درهمه على ثلثة الا درهمها ودرهما **فاعلة** الاستثناء من النفي
اثبات وبشكل عليه والله لا اجماعت في سنة الآمرة فثبت السنة لم يجمع
اصلا فان فقه القاعدة انه بحيث لانه يقتضي اثبات المرة فيجب اجماع مرة ووجه

الموالاة معتبة في العقل

الاستثناء المستوفى باطل

الاستثناء من النفي اثبات

عدم كنهان المعصود بالعين ان لا يزيد على الواحد في جميع ذلك الى ان العرف يجعل الالف
 غير منه لو قال لا يثبت لولا الا كنهان ففقد عاربا فخذ العامة لا يميز كفاية في كل علم
 بما ذكرناه وجوابنا الثاني كنهان منفصل عن الثاني معنى الصفة مثل سوى غير كفاية قال
 لا يثبت لولا كنهان الكنهان فلا يكون الكنهان محلو فاعليه فلا يفرسبه ولا يركه ونه لو قال
 ليس على عشرة الا خمسة فانه قبل لا يميز بيني فان ينفى الاول يوجب الى مجموع المستثنى
 والمستثنى منه وذلك عشرة الا خمسة وهي خمسة ووجه الرد ان ينفى ليس لم ينفى الا
 في العشرة ثم الاستثناء بعد ذلك من النفي ليس فكان اثباتا للعشرة بتحقيق ان لا ينفى
 خمسة فلا يثبت وان في خمسة **فاعلة** الاستثناء المحمول بطل فيبطل في المبعات و
 العفو كقوله بعك القبة الآخرة منها في صحيح مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 ثبنا ورتبها في الابفاعات كقوله عبيد بن جراح الا واحد واحطوه على الكلمة
 ولو قال بعك القبة الاصا عامتها وهي منفردة وارادوا من المنفردة لم يثبت
 بطل البيع وكذا لو قال بعك صاعا من القبة منفردة لانه يجوز بهل اجزاء الا
 لعقد لم يجد مورد امعينا بطل عليه وان كانت القبة مجمعة قال بعك صاعا
 منها فان كانت مجمعة لكان البطل البيع لعدم معرفة قدر البيع وكذا لو قال بعك صاعا
 منها ان زلناه على الارض عدا لا صح اذا قل انما لها عليه وان كانت معلومة فاستثنى
 منها عدا امعينا صح فقلعا واختلف في تنزيهه فبطل هو بمثابة جزء من الجملة كالزيت
 ونحوه فلو كانت القبة اربعة اصواع فالزيت وعلى هذا حتى اذا اختلف منها شيء لم ينفذ

لأن صفة المعصود بالعين

الاستثناء المحمول بال

الطلق والمقيد
اقسام

بالسبب قبل بل البيع جز مشاع منها مقدر فلا يربط الاصلح بل البيع فيه وعليه خبره
 ابن موهبة عن الصادق عليه السلام والاول اخبار اكره العامة **فاعلة** المطلق والمقيد فقام
 الاول اختلاف الحكم وسبب لاصل فيه اتفاقا مثل فاطما سبتين مكنيا مع قولها
 دوى عدل منكم فانه لا يعترض بقيد المساكين بالعدالة الثاني ان يحد سبب الحكم
 المطلق على المقيد قطعاً مثل ومن كفر بالله ايمان فقد حبس على حد مع قوله ومن يرد منكم
 عن ديني فبنت فهو كافر وقوله كما ويحد اذا بنا يعتم مع قوله ومن رضون من شهد
 وقول النبي صلى الله عليه وسلم في بيعهم فابروا بالامانة وفي حديث آخر فابروا بالاسم بالزهر
 ومن ضمن فواسن يقتل في كل يوم ذكرا لولاب منها في حديث آخر بقيد الزهر
 بالابقع ومن استلها اتحادها وهما نقيان قوله لا ينفذ الذئب بالذئب الا
 بمثل مع قوله في الحديث الاخر الا يدايد ولا ينفذ منها شيئا غايبا باخر الثاني ان
 ان يخلط السبب في حد الحكم كخبر رقية في الظهار مطلقا مع بقية ثاني العقل نعم
 الرابع ان يحد السبب ويختلف في الثبوت مثل فاصحوا بوجهكم ولا يكمن منكم قوله
 في آية الوصوة وادبكم الى المرافق فان السبب فيها واحد وهو الظاهر للصوة بعد
 والحكم يختلف بالعلل في احوالها ومسح في الآخر **فاعلة** المطالبة بتغيير المهر على الفور
 ماخوذ من استحسان احوال البيان عن وقت الحاجة كن افرجهم انا ابتداء او عقيب
 وفيه اوجها امتنع من الفور يحسن حتى يجيب او جعله كالزهر والبيان او انه لا
 يعقب بهما امتنع من بيانه حسن ان اقردين بهما جعل كالحا وكذا اخيا ما را على

المطالبة بتفسي
المجهول

قوله

التأويل إنما يكون
في الظواهر دون
النصوص

الظن مهمل أو ادعى القاضي بما لم يثبت لا ولي له **فأعلا** لما قبل إنما يكون في الظواهر دون النصوص
ولا يقال تأويل لبيان المحل كما لم يثبت إذا حمل على أحد معنيين بغيره ولما قبل لربنا ما كان
اللفظ محتملا وكبره قوله في الكلام ولبه ما يكون احتماله فيه بعد كل يقوم قرينة تقتضي
ذلك وإن زاد البعد شكل القول الرد من جهة القرينة قوة وضعفها والبعده ما كان محتملا
اللفظ ولا يقوم عليه قرينة فرد وهذا رد في الآية ويجوز مثله في العاقل المكلفين
طلقك لا رجعية كقول الأئمة والظاهر فإذا ادعى الجواب قبل منه هذا في الحقيقة
أحد محتملي اللفظ لم يثبت وليس تأويل لو كان اسمها طلق أو قوة فنادا بذلك فإن قصد
فلا يجزئ أن قصد الإبطال حمل الوقوع وإن اطلق فالأقرب الحمل على الله للقرينة
تخصيص العلم بقصد المطلق بالنية كما يقع في الأيمان ومنه طلقك إذا أنت طلق وأد
سبب سانه من غير قصد وأنه أراد أن يقول طلقك ومنه لو صدقت الزوجه في
عدم الرجعة ثم رجعت إلى الصديق فهل يقبل أو لا ما كان اخبارا عن ظنهم ثم يبين
لها خلافا في كل التأويل بالمحرمة والصراع ثم يرجع فأنه لا يقبل مع قيام الاحتمال فيه
وفرق بينهما بأن المحرمية والصراع امران متبوعان وعدم الرجعة نفي والاحتمال في الترتيب
أقرب من النفي ومن ثم تأويله عليه الطلاق البائن فزاد اليقين عليها فخلقت ثم رجعت
لم يقبل منها استنادا إلى الإثبات ولو رجعت وقالت لم ارجع ثم رجعت قبل رجوع
إلى النفي لا تأويل كذا من الرجوع فخلعت إلى الصديق فقبل المحقة وقبل لا يقبل في
جميع هذه المواضع لأن النفي في أهلها كالأثبات ولهذا تخلف على القطع كالتأويل

الرجوع عن التأويل بعد اشتراك النسخ بشيء وكبد شبهة فيسمع دعواه ولو قال على شيء
لغيره أجبته حنيفة قبل يقبل لأنه شيء يحرم أخذه ويجب دة ولو أنه بدو يقبل لأن
عليه ردنا ويضمنها الوفاء ولفظ الوضوء بالعبادة ورد بهلم ولم يقبل البعد
ولو قال على حق أحصل قبول رد السلام وبشكل بأن الحق أحق بقبول الحق من قبل
لا يقبله الآخر ولو قبل بأن العرفاني ما قبله في الوجهين لكن ومنه دعوى تأويله
القبالة في الدين والرجوع **فأعلا** قد ثبت ضمنا ما لا يثبت أصلا وهو ما يؤخذ من
المقتضى في أصول الفقه وهي إذا كان المدلول ضمن الضرورة صدق المنكر في
خطأه أو لنوقف صحة اللفظ عليه كما سنل القرينة أو لاقتضاء منه ذلك مثل
حق عبدة حتى فأنه يقتضي تقدير سبق انتقال الملك إليه كما لو كان عبدا
والصوم بشهادة الواحد فأنهم يقرءون عند كل اثنين ضمنا وإن كان جلال
شأنه لا يثبت به وقيل لا أظن وينقر عليه طول الدين وتعليق الظهار عليه
ذلك أما لو شهد النساء على الولادة قبل ويثبت البتة أن كان لا يثبت لثب
بشهادتهن ولو وقف على الفقراء ثم صار فغيره فأنه دخل في الوقف وإن
لو وقف على نفسه بطل وكسب النعمة مع الأصل لا يثبت فيها مع الظهور بدوا
لتصلح لأنها في ضمن شجرة ولو تجد رات اللفظة الثانية قبل أحد التأويل
ترك الأثر للشرع وفلما لاخباره لحصول التملك ضمنا في الترك ذلك الوعد
مشرى العبد المسلم من الكافر للعيب فأنه يدخل المسلم في ملك الكافر ضمنا أو وجه

فلا يثبت ضمنا ما لا
يثبت أصلا

بأنه في الثمن المعين بحسب ما يقضى في هذا المهر ولو باع المهرين محاباة فالأزواج هبة ولا يشترط
 فيها القبض لانه في ضمن البيع ولو قال الحق عبدك لمناجرتي صح وان قلنا منع
 بيع الهين المستأجرة لان الملك منتهى وكذا لو عتق العبد المعضوب عنه ولا يقد
 الا اذا كان على استراة فانه يبيع وان لم يبيع معه لان الملك في ضمن العتق وكذا حب
 الرزق في المحطة بمنزلها وكذا اللباس في ثبته اذا باعها بحالها ولو قلنا بمنزلة
 ان الغسل عن الجناية اذا كان على البدن بجائته فقلنا بمنزلة رفع الجحدت ورايت
 فانه يكون قد نقصت ارادة الجحدت وكذا بدخل الاشجار في بيع الارض
 ضمنا وكذا ثبوت الجحار بغير المال وان كان الجحار وحده لا يورث **فاعد** فاستفاد
 من دلالة الاشارة احكام كقولهم وصد وصدان لثمن شهر اصح قوله وصدان
 في عاين فانه ينبر الى ان اقل الجحدت منه شهر وجها قول المصلي ادخلوا بسلام يمين
 وقصد التلاوة والامر فان صلواته لا يسلط لما روى ان النبي امرا يتابع في
 على من يرتج عليه من يقوم الاشارة مقام اللفظ على الاطلاق نظر الفائدة في
 الطال اشارة الاخرى بصلواته **فاعد** والعارضة الاشارة والعبارة فعي ترجم
 ابتداء جهان وبقرعة عليها مسائل مثل اصلي خلف هذا زيد وكان عمدا او على
 هذه المرة وكان رجلا ورويتك هذه العربية وهي مجتمة قوى العانة فقلت
 اشارة في الكل ومنه بعثك هذا الفرس فاذا هو مارد خلعتك على هذا الثوب
 تصوف فبان فقلنا في الامان مسائل من هذا ومنه على ان شهرت هذه

فصلها

فائدة

يستفاد من دلالة
 الاشارة احكام

اذا عارضتنا الاشارة
 والعبارة



جملتها ما هي فانه قبل المنة ان التعليق على تعليق معين لا يجوز بخلاف ما لو قال له على ان
 شاة وان صح لم يخر في الموضوعين **فاعد** فاشارة وارادة لانه كان في الجرح ومثله ان
 ان الجرح منه ان كان امرعا مالا يخرق معين فهو ارادة كقولهم لا تنفعني فانه قال
 لجميع الخلق اليوم العتق وان كان لمعين فهو له هبة كقوله عند احكام شهيد كذا الفلاني
 وقد يقع ليس بينهما في صور الا ان في الهلال فان الصوم مثلا لا يخرق معين فهو ارادة
 ومن اختصاصه بهذا العام من ما قبله وما بعده بل بهذا الشهر فهو كاشه هبة ومن ثم
 اختلف في القعد الثاني الميرج من احكام من حيث يصير عالما لخصه ومن اخباره ان
 معين وان فوي القعد في الموضوعين الثالث المعلوم من حيث انه منصوب ليعقوب
 كاشه لها فهو ارادة ومن ارادة لمعين ان ابي القاسم من حيث يقبل لكل فانه ومن
 حيث يقبل في كل قبضة كالحس المجز عن عدد الركعات والاشوا من انه لا يخر
 عن ارادهم حكم المحلوق بل الخالق نعم فهو كاشه ارادة ومن ارادة لمعين فلا يفسد
 بذلك المجزاة القهارة والنجاسة برده فيه يشبهان ويمكن الفرق بين قوله هل
 سجنه لا يستفاد الى الاصل هناك وظل في الجحار بالنجاسة اما لو كان ملكه فلا يملك
 في القبول السابق المجز عن دخوله الوقت ان من المجز عن القبول السابق المجز عن
 في مدة الاكتفاء بالواحد الثاني الاخبار بالنجاسة الا ان يكون مدة ثابته عليه ان
 المالك اما المعنى فلا خلاف في انه لا يعبر فيه القعد وكذا احكام لانه نازل عن استيعام
 الى المحلوق فهو كاشه الراوى دلالة ورايت النبي والامام الذي هو واحد والاقبول الواحد

من في بيان الفرق بين
 الشهادة والرواية

في الهدية وفي الاذن وفي دخول دار الغيب فليس حور وانه اذ هو حكم خاص لحكم عليه خاص على
 لكن الكسفي فيها بالواحد على ما بالقرآن المجيدة للقطع ولهذا قبل ان كان صليبا ومنه اخبار المروية
 في ابدله المروسي الى زوجها ولو قيل بان هذه الامور قسم ثالث خارج عن الشهادة والرواية
 وان كان منها الرواية كان قويا وليس اخبارا ولهذا لا يستجى لاعمى المخرج في هذا ولا يرد
 مع قبول قوله وصدقه كقولنا هذا مذكي ومثبت لما في يده وقول الوكيل بعت اولنا وكل اولنا
 ملكي ولا بد على الفرق ان من الشهادات ما يقتضي العموم كالوقف العام والتمسك بالمتصل اليه
 يوم القيمة وكون الارض مضمونة بحق او صلي او من الروايات ما يقتضي حكما خاصا كقول
 الصلوة باء فانها مخصوصة لان العموم هناك عارض في الحقيقة المتعين هو
 لمضمونة بالادوات فانها شهادة على الواقعة وهو شخص واحد وليس العموم من الروايات
 الوقوف وكذا التمسك المشهور عليه الحاق معين بمعين والعموم طرد عليه واما
 اوقات الصلوة وان كانت متحدة بحسب صلوة الا انها شرع عام على جميع المكلفين
فروع الاقوال لو روي احد المستأجرين رواية يقضي احكامه والعبد رواية يقضي
 حقه فالاقرب السماع لان العموم مع وازع العدالة يمنع التمسك في المخصوص **الثاني**
 معنى شهد حقه ومنه فمن شهد منكم الشهر فليصمه او جرد منه شهادة
 عند احكامه بمعنى علم كقولنا نعم على كل شئ شبيه اى عليهم وقولنا نعم شهد الله انه
 لا اله الا هو يجعل الاخبار والحكم ومعنى روي تحمل فراوى حديث بحقه عن شجرة
 من ثم سمي البعير رواية للحمد والماء والطين على المذلة للمجاورة وليس من باب روي

واضح بعد ان لم يعنى
 واقف العبد
 اى حقه
 لها

وروي والاقبال مروية ومروية **الثاني** روي الاصحاب في بعض صور شهادته بالعدل
 فالأكثر كمال الرواية ومنع بعضهم الامر من واخر من التزجج بالعدل لان احكامهم
 لم يرفعوا بحضرة وقطع المسألة عند ظهور فتح باب الكثرة لكن طلب الحكم الاحمال بخبر شهود
 الزور ولو رافاذا احضر المكن حظه طلب مثله فيما دى النزاع بخلاف العدل قال
 لعدالة لا ينفاد الا من احكامه فلا يمكن استعنى في زيادتها وهذا خيال واه لا مانع
 او لا بل بحكم احكام سبب كمال كما في ما كان الاحمال يودى الى هذا الاختلاف كمالا
 لكن المراد بان العدل ظاهره وديع البصافي في تحصيل العدل ظاهرا ولو رافاذا
 لعصمة اذا رقت الشئ المحال فالمحذور لازم ولان من القضاء بما يمكن فيها
 ويند بلها كاشهادة على بيع معين فانه يمكن ان يحضر جماعة في بيعهم ثم يتي
 لا كمال الباقي او على اقرار سماع الاقرار باننا ونا لناد ذلك لكن في الكثرة واما
 عدلية **قال** ان شاء هو القول الذي يوجد به مدلول في نفس الامر فيكون بوجده
 مدلول اخر من الجرح فانه تقرير لا يجاد وفولنا يوجد المراد به الصلاحية لا يجاد وفولنا
 ان شاء من صفة او نافي الالهية لم يخرج عن كونه ان شاء لصلاحية للقطع لذلك
 وانما امتنع بانه خارج وفولنا في نفس الامر لم يخرج به بعد المكر فانه قولنا لا يجاد
 مدلوله ظاهر ولا يستجى ان شاء لعدم الاجاد في نفس الامر ومن ثم قال بالكلية ان
 ان شاء سببية والشرعية والمالعية بل الاحكام المحنة فانه يذات نعم ثم ان شاء لما
 الكتاب الاعلى فام بذاذ في المحنة او متعلقة لان الكلام بنفسه لادان فيه لا مدلول

هذا في الفرق بين الا
 قضاء والاحكام
 فاعلم

وانما متعلق ومعلق ولكن الظاهر ان التيات نشاء وهي من افعال العقول في هذا كثر
 مما يوقع النذر والعهد بالتيات فالاول بان يقال لانه هو قول او عقول جبره مدلوله
 ولا حاجة الى نفس الامر لان الصيغة النافية لا تسمى لانه لا محذور استبعادا او لغيره
 وبما ان الجبر من افعال الله لانه سبب لمدلوله الجبر ليس سببا لثاني
 لانه يمتنع مدلوله والجبر يمتنع مدلوله والمراد بمتبعه الجبر لمدلوله انه تابع لمقتضى
 ما ضابطا كان او حاضرا او مستقبلا لانه تابع لمجبره في وجوده والآن لم يصدق الثاني لما صحت
 فان كان مفار فموسا في الوجود والمستقبل وجوده بعد الجبر فكان متوقفا على الثاني
 الثالث قبول الجبر للتصديق ومقابلته بخلافه لانه الرابع ان الجبر يكفي في الوضع
 صلى كما امر الله في فاهما بيننا لطلب الوضع الاول **فائدة** لانه فان لم يقم الامر
 والتميز الرباعي العرض والنداء وقبل هذه متفق على كونهما في الاسلام وبما ان
 وانما يصح العقود فالصواب بينهما وقال بعض العاصم بل جبار على الوضع لقوى
 قدم مدلولها منها قبل النطق بهما بان الضرورة تصديق المتكلم بها والاضمار اولى من النقل
 وهو يختلف **قاعدة** ممكنة لما سبق في الوضع لسبب هو ما يلزم من وجوده الوجود من
 عدمه لعدم لانه فالتمسك في الوجود يخرج بشرط فانه لا يلزم من وجوده الوجود
 يلزم من عدمه لعدم وبما التمسك في العدم يخرج للمانع لانه لا يلزم من عدمه عدم
 او انما يوزن وجوده في العدم وقوله لانه اخر ارجح من مقتضى وجوده بسبب عدم شرطه او
 وجوده للمانع فلا يلزم الوجود او قيام سبب اخر حادثة عدم الاول مقامه فلا يلزم العدم

فائدة
 الانشأ اصحاب

هذه في بيان الفرق بين
 السبب والشرط
 المانع

الشرط فهو الذي يلزم من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا العدم لانه ولا يشترط
 على شيء من المناسبة في ذاته بل في غيره فبالاول يخرج المانع وبالثاني بسبب التيات
 يخرج معنى عقارته وجوده لوجوده بسبب فيلزم الوجود ولكن ليس لانه بل لاجل السبب
 للمانع فيلزم العدم لاجل المانع لانه الشرط والعقد الرابع اخر من جزمه لانه فانه يلزم
 من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم الامة يشترط على جزمه للمناسبة فان
 جزمه المناسبة سبب المانع فهو الذي يلزم من وجوده لعدم ولا يلزم من عدمه وجود
 عدم لانه فبالاخر يخرج بسبب الثاني في الشرط والثالث اخر ارجح من مقتضى عدمه
 الشرط فيلزم الوجود بل بالنظر الى ذاته لا يلزم شيء من ذلك قطعا ان المتعبر من
 وجوده ومن الشرط عدمه ومن سبب وجوده وعدمه وفي جميعه في الزكوة فان
 سبب الكل شرط والمنع من التصرف تابع وفي الصلوة فان الله لو كان سبب في الوجود
 والبلوغ شرط او كجبري تابع والشرط قد يكون لغويا وقد يكون حقيقيا وقد يكون شرعا
 وقد يكون عقليا فالشرط اللغوي هو التعالين مثل تعلق الظاهر على الدخول في الصلاة
 مع المشروط في الوجود والعدم فهي اسباب في المعنى والعرفية كالتميز في صعود السطح والشرط
 كالظاهرة مع الصلوة والعقلية كالبحوث مع العلم فالطلاق اسم بشرط عليها انما
 الاشرارك او بطريق الحقيقة والمجاز بناء على ان المجاز خير من الاشرارك او بطريق
 والقدرة لشرط بينهما توقف الوجود على الوجود مع قطع النظر عما عد ذلك **قاعدة** فانه
 اشرط اللغوي وانه على الستة الافاضل فلنذكر ما حسبنا في رأينا وبما ان الشرط بعضهم يقول

حول

ما يقول الفقهاء اياه الله ولا نزال عند احسان في نفي علق الخطا انهم قبل ما قبله مضى

بغيره الله ولا زال عند احسان في نفي علق الخطا انهم قبل ما قبله مضى
عندنا في الظهار وفي النذر وشبهه ويمكن انشاء هذا البيت بما يندرج به بالقديم والتاخير
بشرط استعمال الالفاظ في حقايقها من مجازاتها مع بقاء الوزن ولو طرحنا مجازاتها
الحقيقة والوزن وطولنا البيت بمثلها نحل على سبعة وعشرين سطره فقهية ولا نعلم
ولا تتجيب من ذلك فان ههنا يتفق فيه بحسب التغير اربعون الف بيت وثلاثة
وعشرين بيتا وهو على امام جليل عظيم وفيه شجاع كريم علمت محاذاة القول بعض
العلماء بقلي حسب بلع ظريف بدع جميل شين لطيف وهو من بحر التتاربان
الاولين لهما صورتان فاذا ضربنا في مخرج الثالث صارت ستة فاذا ضربت في اربع
صارت اربعة وعشرين فاذا ضربت في تسعة فثلاثة آلاف واربعمائة ثم في مخرج الثامن
يلعب ما قلناه ومن هذا يعلم ان صور التمس في الوضوء مائة وعشرون ولو عجزنا التمس
بين الرجلين كانت سبعة وعشرين ومنه يعلم التمس في قضاء الفرائض على القول
بالوجوب والاختيار فاذا اردنا في بيت قول بكثرة فعنا في البيت ثمانية من لفظ قبل
من لفظ بعد فيجمع بين ستة فيخرج البيت عن الوزن فنقول قبل ما قبل قبل ما بعد
رمضان ثم لنا ان نؤي بكل قبل وكل بعد شهر من شهر سنة اي شهر كان
غير مجازة ولا التفات الى ما بينهما من عدة اشهر ويكون بالمجاز فان ايجاز
فيه ومن اشهر الذي نسبة اليها القلبية والبعدية علاقة من جهة من شهر
سنة معدا هو قبله من حيث الجملة او بعده من حيث الجملة او هو شبهه باليومية من جهة

شهر هو وصف القلبية او البعدية الى غير ذلك من ملابن المجاز ثم انما الغرض الى هذه الالفاظ
سنة فلفظ نسبة الى رمضان ويظهر من ذلك اشهر مستعمل عنه ثم نورد عليها
اخرى من لفظ قبل وبعد الى اخر سنة ومنى افغني الامر الى التداخل بين صورتين في شجر
نباية اخر من شهر سنة حتى تحصل المغايرة فيحصل من الالفاظ سنة ما ذكرناه وان
عليه لفظ قبل او بعد في الامر الى التناهي له وقال ابن اسحاق في ما يليه هذا البيت فلفظ على
ثمانية او جدلان ما بعد قبل الاول قد يكون قبلين وقد يكون بعدين وقد يكونا مختلفين
فهذه اربعة اوجه كل منها قد يكون قبله قبل وقد يكون بعده صارت ثمانية فاذا ضربنا
بينه عليه تغير اجمع وهو ان كل ما يجمع فيه منها قبل او بعد فالقوله لان كل شهر حال
بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده فلا يبقى من الاعداء رمضان فيكون شعبان
او قبله رمضان فيكون شوالا فلم يبق الا ما يجمع قبل او جميعه بعد فالاول هو شهر ربيع
من رمضان لان معنى قبل ما قبل قبله رمضان شهر تقدم رمضان قبل شهرين قبله
ذو الحجة والثاني هو الرابع ايضا ولكنه على العكس لان معنى بعد ما بعد بعده رمضان
تأخر رمضان بعد شهرين بعده وذلك جمادى الاخر فاذا فرق ذلك فقبل ما قبل قبله
رمضان ذو الحجة لان ما قبل قبله شوال وقبله رمضان فهو ذو الحجة وقبل ما بعد بعده
رمضان شعبان لان معنى بعده رمضان وذلك شعبان وقبل ما قبل بعده رمضان
شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال وقبل ما بعد قبله رمضان شوال لان المعنى
ايضا قبله رمضان وذلك شوال فهذه الاربعة الاول ثم تأخذ الاربعة الاخرى على ما تقدم

فان ما قبله قبله رمضان شوال لان المعنى قبله رمضان وذلك شوال وبعد ما بعده رمضان
 مجازي لان ما بعده شعبان وبعد رمضان فهو مجازي الاخر وبعد ما قبله بعد
 رمضان شعبان لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وبعد ما بعده رمضان شعبان
 لان المعنى بعده رمضان وذلك شعبان وقال بعض الفقهاء من حيث ما جازي لان المعنى
 في ثلثة اوجان يكون زائدة وموصولة وموصولة ولا يخلف الحكم مع شي من ذلك
 فالزائدة تكون قبل قبل قبل رمضان والموصولة نحو الذي استقر قبل قبل رمضان
 الاستقرار في القبل الذي بعد ما هو قبلها وتقدير النكرة للموصولة قبل شي
 قبل قبل رمضان فيكون الاستقرار الفاعل في ظرف الكاش بعد صفة لها
 ان هذه القبلات البعديات ظروف زمان منطوقها انها استقر بها في كل
 قبل او بعد شهر هو مستقر فيه مع ان اللغة تقبل غير هذه المنطوقات لان القاعدة
 انما اذا قلنا قبله رمضان اجعل ان يكون شوالا فان رمضان قبله اجعل ان يكون
 واحدا من شوال فان رمضان قبله بعد قولنا رمضان قبل العبد حقيقة لكن يجب
 ان يكون المنطوق شهر السباق وفردية الضمير في قبله العايد الى الشهر المستعمل عنه
 الا ان يجوز في الشهر بعبارة شبيهة للوجه باسم الكل الا ان الفتوى هي ما بينة على حقيقة
 هذا تقرير قبله الاخير بصحوب الضمير وانما قبل المتوسط فليس معه ضمير يضطر الى ذلك
 بل علمنا ان منطوقه شهر بالدليل العقلي لان رمضان اذا كان قبل قبل الشهر المستعمل
 وتعيين ان احد القبليين وهو الذي انبغى الى الضمير منطوقه شهر تعيين ان منطوقه قبل

القبليين

التي شرط شهر رمضان لانه تعيين شهرين من جميع شهور اقل من شهر فيصدق عليه قبل شهر
 وبعد شهر بل لا بد من شهرين من شهرين انما شهر فذلك تعيين ان منطوقه هذه الظروف
 مائة واما شهر رمضان لانما سمي شهرين من شهرين وثلاث اثنان لانما سمي
 بلفظ فيها ادنى ملابسة كقولنا ولا نكلم شيئا منه الله اخبر الله ما له الله لا قد سمي الله
 شاهدا وشهود عليه وكذلك دين الله وتعيينا فيه من رد صلاته على الناس حتى البت من
 استطاع اليه سبيلا ومنه قول احد صالحى الحنابلة قد ظركم وقال ان هو اذ اوكب المحرفا
 لاح بسجدة لانهما كانت تقوم عملها وقت طلوعه فالقدر المشترك بين هذه الاصلان
 المختلفة المعاني هو ادنى ملابسة كما قال صاحب المفصل اذا تقرر ذلك فهذه القبليان
 والبعديات المضاف بعضها الى بعض يجعل لغيره ان يكون طرف اضيف الى مجازية
 مجاور مجاورة فصا جدا فيكون شهر الذي قبل شهر رمضان هو رمضان معا قبل
 رمضان بالقرينة بل لو ما هذا قبل يوم القيمة وهذا كله حقيقة غير ان الظروف التي في
 البت حملت على المجاور الاول لانه لا سبق الى الفهم مع ان غير حقيقة ايضا انما
 تعلم انما اذا قلت قبل ما قبل قبل رمضان فالقبل الاول هو عين الشهر رمضان لانه مستقر
 في ذلك الظروف وكذلك بعد ما بعده رمضان فالبعد الاخير هو رمضان لانه مستقر فيه
 كان لقبل الاول هو رمضان فالقبليان الكائنان بعده شهر ان اخوان منته بان
 ان شهر المستعمل عنه وكذلك في بعد ما بعده رمضان البعدان الاخيران شهر ان
 متأخران عن شهر المستعمل عنه فالزائد انما في شهر اربع شهر المستعمل عنه ولفظ

غيره انما اذا قلنا قبل بعد بعده رمضان قبل تجعل هذه الظروف متجاوزة على ما
 بهما في اللفظ فتعني ان يكون شهر مسؤل عنه هو شهر رمضان فان كل شيء يفرس ^{بإحدى}
 كثيرة متاخرة عنه فهو قبل جميعها ورمضان قبل بعده وقبل بعد بعده وجميع ما يفرس من ذلك
 الى الابد هو قبل تلك الظروف كلها الموصوفة ببعده وان كانت غير متناهية وكذلك
 يصدق ايضا انه بعد قبله وقبل قبله الى الازل فيكون رمضان ايضا قال ^{في مثل ما قاله ابن}
 فانه عني في الاقل شوالا وفي الثاني شعبان ويصح ما ذكرناه ان يكون شهر الاول ^{المسؤل}
 عنه هو رمضان في المسئلتين او نقول مقتضى اللغة خلاف هذه التقدير وان لا يكون
 هذه الظروف المنطوق بها مترتبة على ما هي في اللفظ بل قولنا قبل ما بعده ببعده الاول
 المتوسط بين قبل بعد متاخرة في المعنى وقبل المتقدمة متوسط بين البعدين بمنطقة
 على بعد ان جبر ويكون بعدا لا خبره بعدا وبقلا معا وليس ذلك محال لانه بالذات الى شهرين
 وحجبا بين وتقر ذلك ان العرب اذا قالت غلام غلام غلامى فهو لاء الازاء متكون
 في المعنى فالغلام الاول هو الغلام الاخير الذي ملكه عبيد كغلام الغلام الاخير هو عبد الذي
 ملكه وهو ملك العبد الاخير فيملك ذلك الاخير العبد المتقدم ذكره وكذلك اذا قلت صاحب
 صاحب صاحبى فالمبدؤ به هو العبد المتكلم عنك والاقرب اليك هو الاخير المتوسط
 متوسطا او عرفت هذا فنقول قولنا قبل ما بعده رمضان وهو شعبان كما قاله
 صاحبان شعبان بعده رمضان وبعد قبل بعده شوال فنقول قبل مجازا وبعد الاخير
 لانه لم يقل قبل بعده بل قبل بعده فجعل له مصافا في المعنى الى بعد متاخرة عن بعد

يكون

البعد الثاني فيكون رمضان قبل البعد الثاني وهو شوال فالواقع فيكون رمضان وليس شهر
 بعده بعد ان رمضان قبل بعد الاخير لا شعبان فان قلت رمضان هو قبل البعد
 وهو بعد شوال باعتبار البعد الاول كما بينته فليزم ان يكون قبل بعده وهو محال لان البعد
 والبعد بعد ان والقدان لا يجتمعان في الشيء الواحد في الوجود قلت مسلم انها ضدان
 اجتماعي شي واحد وهو رمضان لكن باعتبار اوصافين فيكون رمضان قبل باعتبار
 وبعد باعتبار شعبان كما يكون المؤخر صدق للمؤخر عدد الكافر فيجمع فيه القدان ^{باعتبار}
 باعتبار فليبين اذ عرفت هذا فتبين انما لوردنا في لفظه بعد لفظه اخرى منه فقلنا قبل
 بعد بعده بغيره تعني ان يكون شهر مسؤل عنه جبا وان جعلنا بعدا بغيره كان ^{محال}
 وحسبنا كان جميدى الاول او سنة كان شهر ربيع الاول او سنة كان شهر ربيع الثاني
 وكذلك كلما زاد بعد زاده شهر قبل فان هذه شهر ظروف كما تقدم فيحصل على ذلك
 مسائل غير متناهية واذا وصلت الى اكثر من اثني عشر ظرفا فقد دارت سنة ممكنة فربما
 فان عكس الى غير شهر الذي كنت قلته في المسئلة ولكن من سنة اخرى وكذلك في اثنين
 كثر **مسئلة** فان عكسنا وقبل بعد ما قبل قبله رمضان مقتضى جعلنا الظروف متجاوزة
 على ما هي في اللفظ يكون شهر مسؤل عنه رمضان فان كل شيء يفرس ما هو قبله ^{باعتبار}
 قبله وان كثر وقال انه كما جيبه شوال بناء على ما تقدم وهو ان الاول متقدم
 على البعد الاول متوسط رمضان الى البعد الاخير المضاف الى التفسير العابد الى الشهر
 عنه ففرس شهر او هو شوال فبقدر رمضان وقبل رمضان شعبان وتساوي ذلك

سنة

بعد ذلك قبلين والقبيل الآخر بعده وليس لنا شهر قبله شهران الثاني منها رمضان الاشهر فبقين
 فيكون رمضان موصوفاً بأنه بعد باعتبار شعبان وبأنه قبل باعتبار شوال ولا تضاد كما تقدم
 وان زدنا في لفظة قبل لفظ آخرى قلنا بعد لفظ قبل قبله قبله رمضان كان في اللفظة
 فان رمضان اصيغ الى قبل قبل قبلين وهما شوال وده والفتحة فان جعلنا لفظ قبل
 كان ذوا كحة او محسناً كان المحرم وعلى هذا **مسئلة** فاذا قلنا بعد ما بعد بعده رمضان هو
 حبيبي الآخر لان السائل قد ظن ثبوت بعدات غير الشهر لسؤال عنه فوجب البعد الاول
 وشعبان البعد الثاني ورمضان البعد الثالث والراجح هو شهر لسؤال عنه لمقدم عليها
 وذلك حبيبي الآخر **مسئلة** فاذا قلنا قبل قبل قبل قبله رمضان بقين ذاك كحة لان ثبوت
 قد ظن ثبوت من لفظ قبل قبل قبل ذاك كحة وذو الفتحة وقبل في الفتحة سؤال وقبل
 سؤال رمضان وهو ما لا سائل الا قبل ما قبل بعده او بعد ما بعد قبله فقد تقدم ان كل
 شئ هو قبل ما هو بعده وبعد ما هو قبله واذا احدثت العين صار معنى الكلام بعده
 رمضان او قبل رمضان فيكون المسئول عنه شعبان في الاول وسؤال في الثاني
قوله جميع اجوبة البت منقولة في اربعة اشهر طر فان واسطان فالقر فان جميعها
 الآخرة وذو الكحة والواحدة شوال وشعبان وتقر بضمطها ان جميعها ان كان
 قبلها فاجواب ذاك كحة او بعد فاجواب جميعها في الآخرة او مركب من قبل
 فتي وجدت في الاخير قبل بعده او بعد قبله فاشهر محب ورمضان فان كل شئ
 هو قبل بعده وبعد قبله فالكلمة الاولى ان كانت هي قبلها فهو سؤال لان المعنى قبله

رمضان

كحة

شدة

جميع اجوبة البت منقولة
 في اربعة اشهر
 طر

المعنى

رمضان او بعد فهو شعبان لان الفتحة بعده رمضان هذا ان اجتمع آخر البيت قبل وبعد فان
 قبلان وبعدان قبلهما محال لهما ففي البدين شعبان وفي القبليين شوال فوالا شدة
 لكثرة هذه السنة هي الوسطة حميدة وذو كحة هذا كله على تقدير البيت على الزام حقيقة
 والوزن واما على خلافها من الزام المحبارة وعدم انظم بل يكون الكلام شراً فيضرب على
 سبعائة وخمسين سنة **قوله** طر بان الرفع لشئ من موطول او بيان لنهاية شئ
 من الشئ من موطول او رفع ومنفرد على ذلك سائل كما رد بالعيب والعين في شرح
 ورد لمسلم اليه العين بالعيب قد يعبر عنها بان الزايل العايد من هو كالذي لم يزل او
 كالذي لم يعد فان الغافل بانها كالذي لم يزل يجعل العود سبباً لا سبباً حكاه الاول في
 بانها كالذي لم يعد يقول برفع الحكم الاول بالزوال فلا يرجع حكمه بالعود وسئل
 المسحاة بعد الطهارة ولما تعلم انه لا بد لها منها بعد الطهارة فلو تركت ودام الانقطاع
 ففقت باصط بالطهارة التي تعقبها الانقطاع وان عاد الدم ففي الغضاء وجهان
 مبنيان على ان هذا العايد كشف عن ان الدم لم يزل فهو بمثابة الواقع او انه كالذي لم
 فيجب الغضاء وانه انما اذا دخت في الصلوة واهله يحى وجوب الطهارة اما مع عليها
 بانها مكففة باعادة الطهارة فانها تعقد فادخلتها فلا يكون صحيحاً ولو تعجل لغير
 الزكوة ثم ارتد في أثناء التحول وفسق وقلنا انها زكوة معجلة وعاد الى الاسلام فان
 الزايل العايد كانه لم يزل اجازات وان قلنا كالذي لم يعد لم يجز والاول في
 لوعاد الملك بعده والى يد المفسس فهل لغزمية الرجوع وكذا لو عاد الملك الى الزكوة

طر بان الرفع لشئ من موطول
 مبطله او بيان لنهاية
 وقد يعبر عنها بان الزايل
 العايد هو كالذي
 لم يزل او كالذي لم يعد

بعد ذلك والوقوف ان المتقرب غير مانع ومنه لو زال ملك المنة عن المهر ثم عاد وطلقها قبل الدخول
 ولو اصدقها محضاً ثم تخلف في بدائها ثم عاد خلا فهل يرجع الزوج لمطلق بنصفه لكونه في بدائها
 وانما تغيرت صفتها ولا يرجع بشئ لان حق الرجوع انما يثبت اذا كان لم يقوض بالامانة
 هنا حدثت في بدائها والزوج الرجوع ومنها لو تبرع بها ثم اراد ثم عاد الى الاسلام فهل
 المتبرع ولو جاز في العتق وطلقها ثم ترد بها فهل يجب عليه الفضا او فسخ الحاكم او حين
 او انما عليه ثم رأت لاسباب بل يقدح لانه الفاضل او جرح مسلمين ثم اراد المهر ثم
 عاد بعد حدوث سرية في زمان الردة او قبله **فأعلق** في جواب الاحكام قبل العلم كما
 علمها ما جود ان من قاعدة جواز استخ في الفعل وفرد كرجوع الموكل قبل علم الموكل
 وعزل الفاضل ولما يعلم ورجوع بغيره عن اذن الاحرام لعبد ولما يعلم حتى احرده ورجوع
 واهبة التكية ولما يعلم الردع وصلوة الامة كمنوفة الراس ولما تعلم بعقوبتها قبل
 اباحتها فكل بعد رجوعه ولما يعلم اذ رجوع المعيرة فاستعملها لم ينعج بها هذا ولا يصح
 ان لا اثر لهذا الكلام بل ينص الاحكام قبل العلم لاستلزام التكليف بالحال **فأعلق** في الحكم
 على خلاف الاصل لمعارضه دليل اني منكره الفصل عوفا عن بلين المعيرة وقول
 قول في البينة شره ما في يده من العيين للرجحة للمضاربة واجباته وطوبى وعامة
 زوجته والمهادن والكنانة وضع سببه للمعترف في مال العبد بغير الاستيفاء ولو
 جاز من الفلقة للدال مع انها غير معلومة ولا مفعولة على تسليمها وكذا يقبل
 قول ان زوجي طلقني وقول الامة بالعق انما لم يعلم لها مانع وان خالف الاصل

في بيان الاحكام
 قبل العلم

فليت الحكم على خلاف
 الاصل

فأعلق كلامه في الاتفاق على اصل اجريت فزوع عليه وقد تخلف فيها للعارض ثم قد كان
 الاختلاف بعد تعيين السعة كما الاتفاق على ان العتق في طوبى للماء هي طلاقه ثم
 خالف العاصم في التعيرة بالتراب المطروح فصد او بالماء المائي وهذا عجيب لان العتق
 اذا كانت قائمة كيف تخلف عنها المعلول فالواحدة تلب اسم الماء لان الطوبى
 اما لعتق لا يعقل معناه واما لاختصاصه بمزيد نظافة ورقة ونفوذ لان ركها
 سائر المباحات على التقديرين المناط الاسم فلان لكن التعيرة لم يزل الاسم بهذا
 نوع من التعيرة ولو زال فلا اشكال في زوال الطوبى وقد يكون الاختلاف بعد تعيين
 العتق والمرجع فيه الى العرف كالغرض في البيع فانه هي عنه مع الاختلاف في صحة بيع
 الاجام مع عدم انفسب شبهها من الاحكام فمن البطلان يقول لا يعني التعيرة معلومة
 في ضمنها كما يحل في بيع الدابة او شرها او مطلقا عند استخ و ابن ابراهيم وليس من
 بيع الغائب لان الوصف ان رج يزيل العزوف او مافات عن اللقطة بذكر كجاء
 الردية فلهذا لا يبيح عزوفه فاذا قد يكون الاختلاف بعد تعيين اعلقة والمرجع فيه
 الى المحكي كزوال بغير الماء بالتراب عند من قال من الاصحاب بطهارة الماء بزياد
 التعيرة كيف اتفق في قال التراب يزيل فهو كالماء في التطهير ومن قال بانه يزيل
 والخرنوب في عدم تطهيره في اصل الاختلاف راجع الى امر حتى ومنه ما يكون قبل تعيين
 اعلقة والراجح انما هو في العتق كما القول بعدم طوبى للماء المستعمل والاختلاف في
 ابا بدار الفرضي وبادا للعبادة **فأعلق** الحكم المعلق على اسم الجنب قد يعقل فيه معنى

فأعلق كلامه في الاتفاق
 على اصل اجريت
 فزوع عليه

الحكم المعلق على اسم
 الجنب

وقد يكون تعبد ونظر الفائدة في تعبد الحكم عند من قال بالقياس من العامة ونحو ذلك
 انزالهم وذلك مثل اختصاص الماء بالظهور بهل هو تعبد او لعله كما مر واختصاص
 الزايب بذلك تعبد واستعماله في الولوج للجمع بين الظهورين او تعبد او استظهار
 الفائدة في الاشتان والله جني فعلى الاولين لا يجريان من الثالث ونحو القول ان
 التعبدية خبر فكتة لانه اذا دار الامر بين احتمالين لا يمكن القطع باحدهما ليعتد في
 عدم التعبدية كماله وانما عدم تعيين الحجر في الاستحجار فما حذر عندنا من حصول الفكرة
 وعند العامة قد يؤخذ من معنى البهي ان يستتبي حدوث عظم فانه يعلم من الاستحجان
 الحجر والملك كان لا يستفاد هذين قاعدة وانما ذكرت الاستحجار لغيرها غالبا في كل موضع
 وانما الاستحجار في رمي الحجارة فلا يثبت في عدم التعبدية **قاعدة** الاستحجار خاصة اذ هو
 خارج عن ارادة النجاسة المعنوية ولكن التفتي الترخيع به تحقيقا للعلوم البلوية فلا بد
 فيه من النقاء وتعدد الحجارة جميعا بين النقص المعنى والعامة اصطفاها منها فثبت
 راي هذا لا على العفو فترك الاستحجار ثم عداه الى كل نجاسة بعد ذلك ثم
 مقدرا المبستر به لبيان منهم من اجبر النقاء ولو لواحدة نظر الى المعنى ولم يعد
 الحكم الى غيره ومنهم من حمل على النقص واخرج التعبد للبقاء واذا اجبرنا على
 المراد بالاجح استخف فخرى ذو الوجوه والمأخذ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ورواه فالتى الرواية لا تشمل الحجر فان الظاهر انه استعمل وجوبها **قاعدة**
 نحن لبعض العامة ان النجاسة بالماء بالترخيف قال لان الماء ان كان قليلا فأكبر الذي

الاستحجار خاصة

الحق بعض العامة ان النجاسة بالماء بالترخيف

في

على النجاسة من غير نجس المجاور له ثم المجاور حتى نجس جميع ما في النجاسة التي تعبد بها كل
 جزء من الماء الكثير ولو كان ماء البحر فانه منفصل في الحقيقة وان كان متصلا في الزمان
 فاذا لاقته نجاسة نجس ذلك الحجر فتجس ما يجاوره ويهلم جرائحه ارادة النجاسة من ماء
 فرخص الغرض منها انها هوز والاعيان عن الحجر وهذا الحكم باطل لان الظاهر ان
 نجاسة مكان شربان وقد جعلت في النجاسة علامات خاصة كالغير في الكثير
 واستنوا ليطرح او علو النجاسة في القليل فلا يمكن بالنجاسة بدون ما نصبه الشارع اشارة
 لها **قاعدة** الامور تحفة جرت عادة بشرح ان يجعل لها ضابطا ظاهرة ومنه
 لما كانت المسربة مخفية عن العيان وكانت الثلثة مما يزيل النجاسة عنها غالبا بالاضطراب
 بالثلثة والعقد لما كانت من الثلثة وهي مضطربة مختلفة باختلاف المساقط
 مضطربة بالمساقط التي هي مظنة للثقة غالبها والعقل الذي هو مناط التكليف
 يعلم يعلم ضبط الامور المعرفة للبلوغ وضبط الاراضي في العقود بصيغها النجاسة
 والاسلام بالثبوتين لان التعبد في القلب لا يطلع عليه وضبط العدة بالثبوتية
 بالاولى والاولى بغيره **قاعدة** الاول لوعلى الظاهر بمشبهها فقال شئت
 كما رتب ذلك بل يقع على هذه القاعدة بمعنى ان يقع لان الامور مضطربة بالظواهر
 ان في لواحق بيعا وشراء فاصدا الى خلاف مدلوله او غير مدلوله فهل ينفذ
 او لا ينفذ يحتمل النقص لان الشارع وضع ذلك سببا **قاعدة** اذا دار الوصف بين النجاسة
 لمعنى فان الظاهر ان الحكمي اولى لكونه اضبط ويترفع عليه تحريم انه لم ينفذ

في بيان الامور المحففة

اذا دار الوصف بين النجاسة والمعنى

درعان

عند

من المليون من مائة بطل ونبات مائة بطل من المليون لما نتي ضعيف واحد وحمل المقطع في
 الغنية وان كان هناك سوف ولا يجزى المكسورة وان كان غير متوزن في الهزال الخمد الذي
 يمنع الله من ركب البطل ان كان النفس من العز **فاعد** كل كانت العلة مركبة فوقف
 الحكم على اجماع اجزائها كالقفل عند اعد وانا في ثبوت القود وكما انكوت لا ينفذ
 او يقطع لا ينفذ المكوت في العلة لا ينفذ واجتماعها مبطل كل من ينفذ القدي والقفل
 في الودقة لا ينفذ وكلما هما ينفذ **في كج** لو راجع لقدران سنا وبان جازيع الوكيل
 بايها شاء وفي جازيع بهما وجهان **فاعد** كل حكم شرط فيه شرطه واستغدة كما انجف
 اكد في الفص في المسافة فانه ينفذ بقوات واحد منها **فاعد** المعارضة بيقضي المقصود
 وافق في مواضع كحيال الغافل من الازل واثبات الشفعة للشريك ومن ثم قال
 ابن ابي عمير يمنع قتل الخطا من الازل مطلقا لئلا يتوصل مدح الخطا الى استعمال
 الازل في القتل وتوغل العاصي في الاثام لو قتل مورثه حيا بالرجم او بالجماعة فذكر
 فيه وجهان ثلثة يفرق في الثالث بين بثوته بالينة او بالازل في الاول يمنع في
 الثاني لاسيما لعدم التهمة وفي قوله فضا صا خلاف مرتب واولي الاحكام عند عدم
 الترتيب بالنسبة كنعيب الميزاب وضع الحجر والشهادة على مورثه بما يوجب جاز
 او فضا صا او خلاص كجساج والرواق فيقع على مورثه ومنه ما اذا شرب سكر
 مرقد او الفى نفسه من شاهن فيجوز فانه يجب عليه فضا تلك الايام وفي الجوز
 يتجوز في قتل ام الولد سيد والدته مدبره ورب الدين والمؤجل مدبونه وجه بالمقابلة

كلما كانت العلة مركبة
 فوقف الحكم على اجزاء
 اجزائها

في المعارضة بيقضي المقصود

بعيد وبرز المطبق في من مائة بطلا والمزوجة في العدة عالما فانه يستعمل اكل فيل في
 فخور من ينفذ مفعوده والحق الجاهل مع الدخول لمؤلفه في الاستعمال في
 البقاء ولو جنت الزوج وقتلها ان كانت بغيره فنفذ ففقه ففقه ففقه ففقه ففقه
 اما هم لم يستأجر الدار فالاصح ان لا ينفذ فيه للمعاوضة ولانه سبب دخل ينفذ
 على نفسه ولو اوصى القائل قبل الجرح او بعده ففقه وجه والعرف يثبت اذا نفذ
 الجرح الوصية من العكس ولو قتل نفسه قبل الدخول لم ينفذ المهر بخلاف
 لو قتلها سببه **فاعد** قد وقع العقبة للحض في مواضع لا يكاد يهتدى فيها الى
 كالبداية بظاهر الدراع وباطنه في الوضوء وكما انجبه ان لم ينفذ برفع يده
 دامت خطرا او كرمي الجرح والتهنى حتى يبيع الطعام حتى يكال او يوزن فلو كان
 بين الكيال او قلنا ببقية اولن الواهب في يمين سيد الموهوب ومضى زمان
 اشترى والسرف في استعمال الماء على شاغلي نهر او بحر فانه مكره ودوجب للمالك
 وان علم عدم الماء ودوجب مرار الموصى على رأس الفرض او استجاب ولا يدخل فيه
 الصورة تحت قوله اذا امرتكم بشئ فانوامنه ما استطعتم اذ لم يات بشئ من الموهوب
 ودوجب العدة على الميتة في جرحها مع عدم الدخول ودوجبها على العقبة والينة
 عند الرضخ في من بغيره وعدم اجزاء اجزاء العتمة في الكفارة وفي الايام
 عند بعض الاصحاب مع ان شريعة الزكوة لشد هذا الفقراء وهو محال في العقبة
 وتخرج اربا مع شتمه على المخلصات المحصنة التي تجزى عن التخرج والنفذ

قد دفع التعبد للحض
 في مواضع

فانه

ما ثبت على خلاف الدليل
الحاجة فلا يقدر
يقدرها

13

[illegible]

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ
أَنَّ الْعَاقِلَ بْنَ مَرْثَدَةَ
الْقُضَيْمِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ
أَبِيهِ

العدد عن الاصل
المتفرع اليه الى الاصل
المعجوز في الخ

بين الركن وغيره وكما قيل موضع كل المسح بقية فانه صار اصلا مستقلا فلو مسح
 ففي الاجزاء احتمال في حكم بعض العامة ان الشاة في الابل يدل عن الابل الاصل كقول
 من جنس المخرج عنه وجوز ان يكون اصلا وبنوا عليه اجزاء البعير عن جنس شاة او
قلت اذا تردد الفرع بين اصلين وقع الاختيار وهو مناط الاشكال في مواضع منها
 ما هو داخل في القياس فذكره الرام ومنها جرح مثله جرحه بغيره من ذواته كونه لمقتضى
 كالقبضي لانه لمقتضى بل لحفظ المال حج العبد وتفرغ عليه لو كان الولي للقبضي في
 البعير هل سئل كالقبضي او يقع كالعبد وكذلك في عقد التكاثر والوصية ومنها كجوابه
 بالهبة الى الادمية وغيره تارة بفرق بالقرورة وتارة بفرق بالاختيار فالاول
 منه ما اذا الفاء في البحر فالتقسيم كحوت قبل وصول الماء فمن منع الضمان قال لان يكون
 ان يقطع مباشرة السبب والواقع الضمان لانه متلف على كل حال واذا فسخ عن طائر ففصا
 فطائر اخر بعضهم مباشرة الطائر وهو خطا بل بعضهم سواء طائر عقيب الفسخ او بعد
 ولو كسر الطائر في فرد جفارة او نحوها ففسخ الفسخ ايضا ولو فسخ جراب شاة لغيره فلما
 فسخ العينة دابة فالأقرب الضمان على الفسخ ولكن يرجع على صاحب الدابة ان فرط
 واما المختار فكتبه العبد المحر فانه لا فرق بينهما في الادمية ولكن المملوكة لمقتضى
 الادمية من الحيوان ولهذا لم يبيح بائعها فيما فيه مفعة وبالكجوات المملوكة فيما لم يفد
 فيه ويبي بعضهم حل العبد الابن على ذلك فيما لو ابني وفصل الاصحاب بعقده وجنونه
 خبيثا العاقل ومنه اللعان من ذواته بين الابان واهتهادات وشبهه الابان اقوى

اذا اقررت الفروع بين
 اصلين

فيجوز من الذم وحده العاقد من ذمة بين حق الله وحق الاادمي من جهة انه ينظر بالمر
 وان استغاثه باذن الامام فيشبه حق الله ومن توقف على مطالبه لم يفسخ ويحفظ
 وانه لا يسلط بالاجماع من المقتضى وانه لا يرتد وتفرغ عليه بنوته بالتهادة على
 والعدة من ذمة بين حق الله وحق الاادمي فيغلب فيها حق الله لوجوبها مع الوفا
 وان لم يدخل وذلك كان الاقرب عدم تدخل العديين وجناب الامة هل يفسخ بغيره
 ويكونه عصفوا من عضد الامة العدة اعتباره بغيره ولهذا يدخل عند تشيخ في البيع
 والتدبير والوصية فمن تم وجب فيه عشرة فتمت الامة وهذا كله اظهر للحكمة الا قال
 الى المصنوع منها واجب **قال** قد يتردد بين اصلين فيختلف الحكم فيه بحسب
 دليل الاصلين فتمت الاقالة في كونها فسخا او بيعا والاقوى انها فسخ وانما يفسخ
 من غير المتعاقدين وبغير ائتمن الاول وتفرغ على ذلك في ذمة كونه كالاقالة في ان
 بعد سلاسة والبائع كافر فعلى الفسخ يمكن الفسخ وبنوته جارية لمجس وتطو
 والشقة وجواز ما بعد التلف وجواز ما قبل الفسخ في المكمل والمؤتمن وعدم رة
 لمبيع لو تعقب في يد المشتري بعد الاقالة على قول الفسخ وعلى البيع بغيره البائع بين
 الاقالة والارش وبين الفسخ وقبل الارش وهو فسخه قول من قال من الشا
 بان العيب طادت بعد العقد قبل الفسخ لا ارش فيه ولو اطلع البائع على
 حدث في يده شري قبل الاقالة فلا رده على الفسخ وعلى البيع والا قرب الرد على
 لقول من ومن المرد بين اصلين الا براء هل هو سقاط او تخليك وتفرغ عليه

قد يتردد في الشيء بين
 اصلين

قد

جناية الى القول وعدمه فان عجزنا القول ردت بده وتولى المبراة العقد عن المبرتي
 لو كان جاز على الاسقاط وعلى التملك يعني على جواز تولى الطرفين ولا يرد على المجهول
 على الاسقاط ويطلب على التملك ولو قال لم ينعاه قد عجزت ولم يبين الغيبة فايراه
 يمكن القول بالصحة لانه مناسفا محض والا فرب المنع للاختلاف في الاوضاع والار
 بالجهول لا يمكن ولو كان له على جماعة دين فقال ابرئت اهلكم فعلى التملك لا يصح
 وعلى الاسقاط يمكن القول بالصحة ويطلب البطلان ومنه ان العمل به سني فاولا
 المحال عليه دعي اعني انما كان في ضمة المجهول بما في ضمة المحال عليه وله
 فروع كثيرة منها ما هو مردود بين العرض والهيئة كقولهم عني بعتك عني ولم يرد
 لعوض اذا قضى دعي ولم يذكر الرجوع فهل يرجع في الموضوعين بالعوض كالعرض
 او كالحياة ولو دفع عليه مالا او قال استخرني حاله في نفسك اذ بدو او قال ارزعه
 في ارضي لك فهو معبر للحاوت والارض وهل المال فرض او هيئة ولو دفع الى الغير
 وقال اشترها فبها لك فهل يكون فرضا او هيئة لقوى الهيئة مناسفا بالقرينة
 وليس للعدول الى شرط غير القبيح بها فاعلم ان يكون قوله على سبيل التخييل
 كيف شاء ولو دفع الى شاهد في موضع بلحقه لينة كجسوره اجرة دابة لهما
 فهل هو فرض او هيئة ومنه مردود العين المستعارة للرجس بين العارية وال
 فكان العرض من المال في عين ياد واستيفه مضمون عنه ويخرج عليه مودة
 اجنس والعقد لهصة على قول الضمان بل ومودة المرحون عنه ولو تلفت في

مشهورة

المسمى

المسمى فاعلم ان الضمان لا يثبت عليه ولا على الزمان وعلى قول العارية على الزمان ولو تلف
 في الزمان ضمن على الخولين **فروع** لو قال املكك العبد ضمنت الضمان عليك في فيه
 بعد قبل يصح على قول الضمان ويكون كالا عارة للرجس وبكل بعد قبول مضمون الا
 ان يقال قبول غير شرعا بل كفي الرضا ومنه ان الصدق قبل الدخول هل هو مضمون على الزمان
 ضمان عقد او ضمان بد فيه وجهان الاول انه مملوك بعقد معاوضة فهو كالبيع ويصح
 ان النكاح لا يفتسخ بلفظ ما لا يفتسخ بعقد بلفظ يكون مضمونا عليه ضمان البه كالموا
 المبيع بعد ضمة فانه مضمون عليه ضمان البه والاصل فيه ان في الصدق في مناهة العوض
 مناهة الخلة والحقبة من غير عوض فلا يكون مضمونا عليه ضمان العقد وحجة
 لمعاوضة ان الرد بده ردة بالعيب ضمن لفسه حتى يقضي والخلة لا تقضي للعقبة
 بل قيل هي للذين والشرقة سلمنا انها عطفة لكن عطفة من الله للزوجات وامان
 انفاق النكاح بلفظ فلان المهر ليس ركنا في عقد النكاح لهصة مع جوده علة فالزوج
 هما الركنان في النكاح كالعوضين في البيع ومن ثم وجب سميته الزوجان في العقد
 لو باشره الوكيل كما يجب سميته العوضين في البيع وفروع ذلك كثيرة منها اذا
 الصدق في بده فان قلنا ضمان عقد الفسخ عقد الصدق ولقد عود الملك
 لتلف فيكون لهما المهر مثل لان النكاح مستمرا والبيع كالتلف فيرجع الى عوضه ان
 قلنا ضمان البه لم يفتسخ العقد في الصدق بل تلف على ملك الزوج حتى لو كان عبدا
 وجب عليه ما مونة تجب له وبفس الزوج بدله مثلا او قيمته ومنه ان الضمان رتبة الطلاق

لو قال مالك العبد
 ضمنت ما اقلان

من حيث اشتراط اتيهين ولغيره والاشترار او يشبه اليهين من حيث لبقاء حقيقة الزوجية
 وحسبناج ليهونه الى الطلاق وقرع العامة عليه نوبت انظرها ر فعل الطلاق لا يجوز
 على اليهين يجوز ولو قال لا يبرح انتس على كظرا في فعل الطلاق لكل واحد كفارة وعلى الجاز
 كفارة واحدة كما لو طلق لا كلمت جماعة فكلهم ومنها جواز التعديل في انظرها على
 اليهين لا يجوز وعلى الطلاق يصح ولو كرر انظرها من واحدة فعل اليهين مرة بكل مرة
 كفارة فالو ان قصد التمس على الطلاق كفارة واحدة اذ لا يصح طلاق المطلقة
 ثانيا قبل الرجعة عندنا ومنها المطلقة اليهين مع اكل نجب نفقة بها بالنسب وهو
 للحامل او للحمل وقرع كزرة كوجوبها على العبد وسفوها ففانها اولاد وجوبها لو كانت
 ناشرة حال الطلاق وان تشرت بعده اذ اريدت بعد الطلاق وصحة ضمان المأكل
 منها واذا كان الزوج خرا و الزوجة امة ومعهما المولى من الليل وكذا لو كان فيقاع
 شرط واذا مات وبني حامل لا نفقة فان نفقة القريب بسقط بالموت وان فكتنا
 للحامل وجبت وروى اصحاب ان نفقة الحامل من نفيس الحمل وفي اخرى لا نفقة
 لها وهو يوجب ان النفقة للحامل وباليهين ترات نواج الزوجية ولو مات الزوج
 فلا نفقة ان فلنا للحامل قلعا وان فلنا للحمل وجبت في ماله ولو خلف ابا فان فلنا
 لها للحمل وجبت في ماله فلا نفقة الا وجبت على الجدة ويجعل ان لا نفقة على القوت
 ولو ابرانه عن النفقة كاحارة كما بعد طلوع الفجر من نفقة اليوم لم تسقط على الحمل ولو
 احتس ام ولده اكل من نفقة ان جعلنا للحمل ونقص من الزكوة وان

منعها

من فتر ان جعلنا للحمل وان فلنا لها فلانها في نفقة الزوج وهذا الزوج من كل ان الزوج
 اكل من النفقة واجبة عليه على التقديرين فان كان منسرا انا وان عمر كان هو القاتل
 نعم لو مات وكان كافر او لاسنة سنية فان كانت نفقة قبضت على التقديرين فان
 لمصرفا انها هو اليها والا فلا وجوب نفقة اكل عليها ولو سارت بغير اذنه فان فلنا
 للحمل وجبت والا فلا ويصح الاعيان عنها ان كانت لها ولو لم يجرى كفارة
 ان فلنا للحمل والا فلا ولو سلم اليها نفقة لبوسه فخرج الولد سبنا في اوله لم يبردان فلنا
 لها والا سرت ووجوب النفقة ان فلنا للملح من اكل وبنكل انها مستحق
 عليها حقيقة فكيف لا تجب فطرتهما ولو انفصلا سلف بعد قبضتها وجبت لها
 ان فلنا للحمل ولم نفقا ولو تشرت في النكاح وبني حامل المكن وجوب النفقة ان
 فقلنا فلنا انها للحمل وبنكل بانها غير مطلقة ولا معتدة ولو حملت لاسنة من فقي
 فان فلنا للحمل وجبت على السيد وان فلنا للحمل على العبد اذ القود سبنا بالولد
تنبيه لو كانت معتدة عن غير الطلاق فمنهم من بنا على اكل والحامل فيجب فلنا
 للحمل والا فلا كالمعتدة عن النكاح الفاسد او التبهنة والمعتدة في نكاحها لغيرها
 من قال ان نفقة الحامل اما تجب لكونها كالحاضنة وموتة كالحاضنة على الاب
 فلا يفرق في الحال بين المطلقة والمعتدة في نكاحها فيجب النفقة عليها على التقديرين
 فبذه يتف وتكون فرعا ومنه اذ زجادة كصلوة مثلا وطلعتها قبل قضاء
 الواجبة فنزل على قل واجب ونزل على قل ما يصح من الصلوة شرعا والاول اقرب

نفية

ويتفرع جوازها على الراحلة وصلواتها فاعدا وجوب التوبة بعد المحل كحد ولغلق الباب
 بها وسجودها فيها وجواز الانعام بها وفيها وجواز ركعة وجوب الشك في كل
 ركعتين لو نذر اربع ركعات متتالية كما لو نذر ركعتين فضلى اربعاً متتالية واحدة
 او اثنتين فان قلنا كما ايجاز شرعاً صحيح والافلا كما لو صلى الصبح اربعاً ولو نذر ركعة
 في الاستسقاء فان نزلناه على الواجب من جنسه وجب القيام وان نزلناه على الجائز
 شرعاً في الخطبة المطلقة لم يجز وجوب تبيين البنية مبني على ذلك فان جعلناه
 كاقول المجزى شرعاً فهو كالصوم لم يجرى فيه عدم تبيين ولو نذر لم يعصوب
 حجاباً وقلنا بجواز بنية الميمنة في الحج ليطوع وهو الظاهر فان نزلناه على الواجب
 من جنسه لم يجز استنابة وان قلنا ينزل على الجائز من جنسه اجزاء ولو نذر في
 رقبته فهل تجزى الكافرة ان قلنا بجواز عن الكافر ابتداء بنية على التبريل على العنق
 الواجب وعلى العنق الجائز ولو نذر ان يهدي بغير اذشارة فهل ينزل على
 الواجب فيشترط فيه شرطاً على الهدى الجائز شرعاً ولو نذر كسوة فقرا وسهم
 فان نزلناه على الكسوة الواجبة لم يجز غير المسلم والافلا جواز الذي قد ذكرنا
 صحاب جواز الاكل بل استحبابه في الاضحية المذكورة وفيه اشتراط ان ينزل
 ومنزلة الاضحية المستحبة لا الهدى الواجب ولو نذر ايمان اسجد فان نذر التذلل
 على الله الواجب بالشرع لم يمتد بانه ينسك وان نزلناه على الجائز شرعاً وكان
 ممن يجوز له دخول مكة بغير احرام لم يجب منه ان قاطع الطريق اذا قل فان يقبل

ففي هذا القتل معنى القصاص لانه قتل في مقابلة قتل وفيه معنى الهبة لانه لا يرفع ليعقوبه
 بل لو عصى قتل حدا سواء قلنا بالترتيب او بالتخيير فهل يغلب حق الله او جانب الذي فيه
 وجهان ونظير الغائبة في مواضع منها اذا قتل من لا يقادر كالا ب لده وحر لعبد ام
 والكافران غلبنا حق الله قتل به وان غلبنا حق الادمي قتل لانه ولو قتل جماعة فان غلبنا
 معنى القصاص قتل بواحد منهم ولذا بين الدية في وجه ذكره الاصحاب في قوله لا يرفع
 بالفرع ان لم يرفعوا وان غلبنا حق الله قتل بهم ولا دية ولو عصى الولي على مال فان غلبنا
 حق الادمي فلا قصاص ويجب الدية ويقبل حد الكفر منه وجب القصاص يعني عنه
 وان غلبنا حق الله لعن العوف ولو قتل المحارب اجنبى كمن يولى للمقتول بغير اذن الامام فان
 غلبنا القصاص فقلية الدية لا ورثة والاوجب عدم القصاص منه فان قلنا مخم ويجعل
 لانه معصوم بالنسبة اليه وان غلبنا حق الله فخذ فقط ولو كان مستحقاً القصاص
 صبياً او مجنوناً يعني ان يخرج عفو الولي على هذا الاختلاف فان غلبنا حق الله الاول
 لم يقص حتى يبلغ او يفيق ان اوجبا الرخص في قتله لانه يقب عليه المال لو اراده
 وان غلبنا حق الله فعفو لا يغتفر في حال ولو ناب قبل الظفر فان غلبنا حق الله
 لادمي لم يسقط القصاص ويسقط التي ثم وان غلبنا حق الله سقط ومنها الجاني
 على المدعي والواجبة بالنكول عليه هل هي كالانوار المدعي عليه او كالاليمة فيحمل
 لان المدعي عليه يكون له اصل الالبات حق الله المدعي فانه اراده وجه لتأني الاله
 صادرة من المديع حجة المدعي عليه وفيها فوائد **الاولى** لو اقام المدعي عليه ثلث بعد

وشيخنا فوالله

يمين المدعى عليه ان العيين ملكه وان ادعى القيد او ابرء منه فان قلنا كما ان قراره لم يسمع وان
 كما البينة سمعت **والثانية** فتقارر البينة الى الحكم على البينة حوز ان قرار **الثانية** هل للبايع
 مراجه اطلاق المشتري على نفي عليه بزيادة الثمن عما جزم به ان قلنا كما ان قراره ذلك جاز
 النكول ورد البهين يكون كما المصدقين له وان قلنا كما البينة فلا لعدم سماعه عليه على هذا الثمن
 الزائد **الثالثة** لو انكر الاصل دفع الثمن من قبل له اطلاق وان قلنا لو صدق بوجه عليه فلا ذلك
 فيحلف عما نفي العلم بالادفع وان قلنا لا يرجع عليه لو صدق لعدم انتفاعه بالادفع **والرابعة**
 انكار المستحق فان قلنا البهين كما ان قراره لم يلزمه بالكلف لان غايته النكول فيحلف المدعى
 فهو كما ان قراره وان قلنا كما البينة طالبه بالكلف طعنا في نكوله فيحلف ويرجع كما لو اقام
 بينة **الخامسة** لو ادعى كل من الاثنين على واحد من عبده وعنده واقباضاياه قصد
 احدهما فعنى به المصدق وهل للمكاتب اطلاقا لغير نعم كان لو صدق غرضه ولو قلنا
 لا يغرم بالتصدقين فهل له المطالبة بالبهين ان قلنا كما ان قراره وان قلنا كما البينة
 اجبت بيمينه بر العزم لا انتزاعه من الاول فان البينة هنا مجز على المتدعيين
 لا على غيره **السادسة** هل يطلب القيد بالبهين على نفي القيد الموجب للمال ان قلنا كما
 الاقرار فلان غايته النكول فيحلف المدعى فيكون كما ان قراره له فيه وهو غير صحيح
 سموع وان قلنا كما البينة طالبه بحلف المطالبة بالبهين ولو قلنا كما ان قراره
 قد يحلف فيقطع الخصومة وهو ادلى من بطلان **السابعة** لو ادعى على المقتل فأنكر حلف
 المدعى ان قلنا كما البينة شارك الغرماء وان قلنا كما ان قراره بني على المشاركة بالقرار

بينة المدعى عليه

بينة المدعى عليه

بينة المدعى عليه

وعلى قوله بان البينة انما يتعلق بالمتدعيين لا بالرك على التقديرين **الثانية** لو ادعى
 عليه قبل الخطأ وثبت بالبهين المروءة وجبت الدية على العاقلة ان جعلنا مالكا
 والا فعلى المدعى عليه ولا فرق بين بهين المقتل وغيره الا في مث ركة القربا وعنده
 ويجوز الكلام ان تلف الا ان يقال العاقلة ليست اجنبية ههنا ادعى فائمة مقام
 الكافي في الخطأ وهو بعيد **الثالثة** لو ادعى كل من الاثنين رجعية فصدق
 احدهما فهل للآخرى اطلاق الا ان نعم لان المقصود المهر وما انتكاح قد وقع
 بانكاح فان كل طعنت وسيطل نكاح حسنهما ان قلنا كما البينة وبه الكلام
الاول **الثانية** لو ادعى في عين بيده لاحد من اثنين ثم عيى زيدا فهل له امر اطلاقا فيه بين
الحادية عشر لو ادعى عليه عينا في يده فقال هي لفلان فصدقه فلان واحد
 للمدعى اطلاقا المصدق ان قلنا بالزعم فتم والافقية ما بين **الثانية عشر** لو ادعى
 احد الوليين رجل والاخر باخر او ادعى رجعية اثنتان فصدقت في التصويتين
 احدهما ثبت نكاحه وهل تخلف للاخر ان قلنا بالزعم حلفت بيمين على الوكيل
 واما اشتراعهما من الاول للثاني عند يمينه فغيره ما تقدم وكذا ان نزاع البهين
 من المصدق اولاً في مسئلة البينة **الثالثة عشر** اذا باع احد اثنتين كمين
 بينهما وهو وكيل في القبض فادعاه المشتري عليه وصدقه الشريك وانكر
 البايع حلف لهما فلو بكل ابايع عن البهين للشريك فحلف الشريك مستحق لغيره
 وللبايع المطالبة بتصديقه للمشتري بعد يمينه على عدم القبض ولو قلنا البهين

بينة المدعى عليه

بينة المدعى عليه

بينة المدعى عليه

بينة المدعى عليه

بينة المدعى عليه

بينة المدعى عليه

اليمن لشيء لا يكون
لا ثبات عليه
الحكم

كالبيت وانما جرت على سراج لم يكن له مطالبة لمشتري **فاملا** ليمن لشيء لا يكون
لا ثبات عليه ولها صوريته منها اذا اختلف البائع والمشتري في تقديم البع
البائع مع عدم البينة والقرينة ويجلف على القطع فلو اختلفا بعد ذلك في البين فلو
بالتحالف او كان الاختلاف في تعيين الثمن فان التحالف فيه هو الاقرب ففرض البيع
اما اكله او لجزءه على الاختلاف فيه فطلب البائع من المشتري ان يسحب الذي اختلفا
فيه ولا يباين عليه استقرانه عادت بين البائع لم يكن له ذلك لان بينه كانت لشيء الغرم
عنه او الرد فلا يصح لشغل دمه لمشتري بل يجلف لان المشتري على ان هذا يجب ليس
بجاء فان حلف برى ولا يثبت تقدمه بحيث يطالب المشتري برشه وان رد
ليمن لو سئل حلفا البائع لان على حدونه واستحق ارشه سواء فلنا بين الردك
او كالبينة ومنها لو قد فدا الرضا فلما دعاه لحد طلب منه بعلنا على نفي الرضا فلنا قول
ابن شريح يموت اليمن هنا فكل او رد على الفاد فحلف الفاد ان لا يخط
حد الفاد عنه ولا يجب على المقذوف حد الرضا سواء فلنا كالاقرار او لان هذه
اليمن كانت لدفع حد القذف لا لاثبات الرضا على المقذوف وليس هذا كالللعان
في ان نكول الرد فيه عنه بوجوب عليها الحد ومنها لو اقر الوكيل في البيع وبيع الثمن
بها وانكر الموكل العقب في حلف الوكيل لا يستأنه فلو حزره لم يبيع صحقا وبيع
لمشتري على الوكيل بالثمن لجله بالوكالة لم يكن للوكيل ان يرجع على الموكل بهذا الثمن
على الملك الثمن لان بينه كانت لشيء الغرم عنه لا لشغل دمه للوكيل بل القول ان قول

الموكل في عدم العقب مع بينه فلوردا على الوكيل انك القول بجلفه وبرائته سواء
بين الردك الاقرار او كالبينة **فاملا** لها ثلقن بما قبلها ظاهر الاصح بان
وصية باليمن وليس تعليقها للعقب على صفة الموت وربما يتجمل ذلك في بعض
ولها عند العامة فروع على يدن الاخذ من حوازي الرجوع فيه وعدده ليس كغيره
فعلى الصفة لا يصح وعلى الوصية يتجمل بطلان التدبير قبل لزوم البيع فلا يعود النكاح
لوضوح البيع وحمل المراتع ولو ربه انك الرجوع لانه عرضة لبيع وعدده لانه
ليس بجزيل للملكات وعلى الصفة لا بحث والغرض على البيع كالباع وبك عدم
لم يخرج عن الملكات اما الوطى فليس مرجوع قطعاً على الوجهين لانه مع كل بؤك النكاح
وفي المكاتبه وجهاً ويجعل انه ان قصد به المكاتبه الرجوع عن التدبير كان رجوعاً
على القول بالوصية والا فهو مدبر مكاتب لو ادعى العبد انه دبر ففي سماع الدعوى
تردد من توهم ان الانكار رجوع ولو حلفت بغيرها الولد اما على العقب قطاً واما
على الوصية فنشكك من حيث ان الوصية باسجارية لا تجس فيها اكمل المجهد قبل الوفاة
وهذا هو اهمه حتى يصفه لفقوى الاصحاب بان الولد مدبر والغوا في ذلك
منعوا من الرجوع في تدبره ولو رجع في تدبره وهو لو كد لصفة **فاملا** على
بالاصحاب المشافين واقع في كثر من المسائل واصلها اخذها بالاجتناب عاليا
وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في قضية عبد بن ربيعة هو ملك باجده
رسعة الولد للفراس واجتجى منه باسودة قبل قال له ذلك لما راي فيه نهايته

هذا اذا احتج ان التدبير
وصية بالقوة

العمل بالاصحاب المشافين
واقع في كثر من المسائل

تسمى
باجني

بناني وقاص فابتعد لغير شر حاجب سوده ام المؤمنين امرها بالاحتجاب من ذلك الظاهر
على الفرس لما روي عنهم في الذي وطأ منه ووطئها اجني فجزا وحصلت ايات
على كون الولد ليس منه فانه لا يبعد ولا نوارثه ميراث لا دلا ولا منها المجرى اذا
بالاحتساب فهي تعرف بالنسبة الى وجوب العادة طاهر او بالنسبة الى وجوب
دخول الوطى وجزاها حايضا ومنها بعض الاحمال مع عدم نقضا لعدة من صاحب
الحمل ومن عجزه الاقرب لان نقضا لو اشتبه موت العبد بالاجرة او بالمالا لم يقبل
في احد الوجهين ونفي حصص من اعزف بالولد من رجة ونفي طهارة
لمجنى به الولد ولا ثبت احصائه الا ان يتصور علوها من مائة نيز ولى قتلها ولو
ادعى المطلق انقضا عدتها وانكرت حلفت ويجب عليه الاغنى ولا الشرح
بالاحسان والاحسان في وجهه واليقظ في دار الاسلام لوافر بالرقية حكما فانه لا يملك
المستأقنين على ما اختاره بعض الاصحاب **فاعلة** التعليل باستقاء لمقتضى وجود
المانع مختلف فيه ويرجح انه انقضاء بالانصاف والثاني على خلاف الاصل
فروع منها ان الحكم بطلان ايسر الصادر عن المهر وشبهه كالاجابة بل
هو لانقضاء لمقتضى وهو لا يثبت لمقتضى لغيره وهو التكليف او لوجه
المانع وهو انفراد عى الولي وتظهر الفائدة لاذن له الولي فعلى الاول ان
سجادة وعلى الثاني ليقع **فاعلة** في الاحتياط واجتناب المصالح ودفع المفاسد
وقد تفرغ اثره في انك في فعل من افعال الصلوة فهو في محله فانه ياتي به اذا

التعليل بانقضاء المقتضى
وجود المانع

في بيان الاحتياط
اجتناب المصالح

في فعل الصلوة وهو في الوقت ياتي بها وانك في العدة تبطل في الشبهة والثالثة وهو
احتياط اذا اتصل عدم فعل المكوك فيه وفي الرابعة ياتي على الاكثر وهو ضد الاحتياط
لكنه يحجز التدارك وانك في عين الغاية يصلي جنب احتياط او اخر يوم ثم
يصام احتياط والصلوة على جميع انفسى ودفهم احتياط عند اشتباه المسلمين بالكلية
وذلك الترتيب بالمشبهة بالمحرمة في عدد محصور واصل هذه الاحاديث
في بعضها ومحمول قول النبي صلى الله عليه وسلم في ما يركب الى ما يركب اما اعاده لصلوة لو شك
الانقضاء في ركن او فعل او اعاده الصلوة لو شك في شئ واحد واعاده الركن
لو شك في استحقاق القابض واعاده السجدة لو شك في تمام الركعة بل اعاده جميع
العبادات عند زيادة الفقه بعد فعلها فلم تقف فيه بنفس على حصة صفة ولا
في نقل عن السلف وان كان متأخرا والاصحاب اولو الوريح يضعون كثر او قدرة
هذه القاعدة في كتاب تذكرى وبطرد ذلك لو شك في السجدة بعد شئ
او في دخول الوقت قبل الطهارة او في شئ من الصلوة واجبه ليقضى
الطهارة او كون الخابج مبقا او في تعيين المني من صاحبه التوب المشرى
الاحتياط لا يحصل بمجرد الفعل في سائر الاحداث او انك في الطهارة
يفنى ايجاد سبب البقي ثم الفعل لان الفعل مع البنية المكوك فيها كالفعل
بعض الاصحاب ويتوغل في ذلك الى الاحتياط طلاق الرزق مع شكك
ودفعه الى ابنتها بطلقة جديدة لو شك ومن شك بما اذا احرمت جميع احتياط

ومن شك في تلك شي فوصل الي المتيقن لا غير ذلك مما لا صابغة له وقد عسر بعض العلماء
 ما لم يود الى كثره شك فانه معتقده اما سارة احتجوا بالمره وجعل بين احوال الرجل
 والمره فالأقرب وجوبه لتاوي الاحتمالين ومن هذا الباب يجمع بين المره
 مما امكن في صحة العبادة والمعامله **في هذا فاعلم** على الاجتهاد وتوابعه **فاعلم** اذا لم
 يعتبر المجتهد على وجه يخرج لاحد الاحتمالات ففيه صدور ما ان يكون ذلك في
 الامارات ففيه وجهان التوقف والتخير وقبل بل الدليلان بن قطان ودرج
 لبراهمة الاصلية وثانيها ان يكون ذلك في الاول في فيض جهاد يستعمل غير ما انا نعم
 وثالثها ان يكون في الثابت فيصلي في كل واحد مرة ويريد على عدد الحسن لواءه قبل الصلوة
 عاريا ولا اعاده عندنا ورابعها ان يشك في الوقت فعليه الصبر حتى يتحقق وجوبه
 وخامسها انك في جهة بعدة فيصلي على اربع جهات وقبل يتخير ولا اعاده عندنا
 على كل حال وسادسها تحري لا يسير والمجوس في شهر رمضان فانه يتوضى قال
 او تاخر اجزء والا اعاد **فاعلم** القادر على اليقين لا يعمل بالظن الا ما ذكرنا كالذي
 من له قليل على شاطئ بحر او نهر عظيم وهذه القاعدة مأخوذة من اختلاف الامم
 في جواز الاجتهاد بحجة الرسول ٢ ودفعه ومن قال ان اصحاب بكونه يقيناً
 للقادر على الوقت فهو من النادر ووجه بعض العامة مواضع مدونة عندنا كالاجتهاد
 في التوبين مع وجود ظاهري يقيناً في دخول الوقت للقادر على العلم به في مستقبل
 كبحر قدرته على الكعبة بناءهم على ان يكون الاجر من الكعبة غير معلوم اذ اردوا

من اجتهاد
 وهذا فاعلم في
 الاجتهاد

القادر على اليقين
 لا يعمل بالظن

من البيت ورواه سبع اربع من ادوات او حسن وجوب الطواف ببدن اربعة
 الا ان يقال الطواف يجب به تاسبا وان لم يكن من البيت وهو بعيد **فاعلم**
 بتكرار الاجتهاد بتكرار الواقعة فيه خلاف اصولي وفي الفروع مسائل كطلب التيمم
 عند دخول الوقت الثانية او عند نصيبه والاجتهاد في القبلة للصلاة الثانية
 والثالثة وليس منه طلب التيمم فمن شك اولاً وان طالت للمدة **فاعلم** على وجه
 اختلافاً فيما يرجع الى الحسن كالقبلة وطهارة الاذان والنوب باياتهم اجماعاً
 وان اختلفا في فروع شرعية لاحقة بالصلوة كركن الوضوء من بعض جزئيات التيمم
 ومن من العزج والتيمم بركعة مع فاء اسقاط سورة والا جازاً بالذكر لمطلق وجوبه
 لغتوت وتكرار الركوع والتيمم لم يصح فذا لم يعتقد بطلان صلوة نفسه فوصل
 امامه ورجا قبل الصلوة وقرن بينهما بان الاول يعتقد للاموم بطلان صلوة بسبب
 ان كان واقفاً فهو جسامعي في البطلان بخلاف الثاني فان الواقعة ليس باجماعاً
 بل يجوز كون صلوة هي الفاسدة في بعض الصور ويشك بان الظن واقع في الطريق
 في بطلان الصلوة بالاجماع ليس كحاصل الاجتهاد في ظنه وكذب ظن صاحب قبل
 في الفرق ان ذلك يؤدي الى تعطيل الانجام لكثرة المخالفة في الفروع بخلاف مسئلة الاول
 والقبلة فانها نادرة **فاعلم** لا يجوز التقليد في العقليات ولا في الاصول الفردية
 من اسميات ويجوز التقليد في خبرها للعاجز عن درك الدليل اذا تعلق بعمل
 كل ما يتعلق بعمل فان كان المطلوب فيه العلم لا يجوز التقليد فيه كالنفاضل بين

في تكرار الاجتهاد بتكرار
 الواقعة

كل مجتهد اذا اختلفا
 فيما يرجع الى
 الحسن

الحجة العقلية
 لا التقليدية

الانبياء بالقرآن

في تعارض الامارين

عند المجتهد

الحق

الفرق بين الفتوى والحكم

الحكم

والاخبار كسيرة الانبياء التي لا يتعلل بها المسلم بتقديم عذرة على عذرة وانما يريد ان يعرف قاعدا لا يفتي
الامان عند المجتهد فان الحكم انما يخرج او الوقت وقد ذكر مواضع يقع فيها التعارض عند الفتوى
وقد يكون التعارض جوهريا كحصول المصلحة لا يتم الا به كتحجير المصلى داخل الكعبة اى جدرانها
وكيتم من ذلك ثلثين بين الحافق وبنات اللبون **فخرج** لو سئل عن خطا قبل الفجر وادخل
صاغا مستقنا وطرف خارج من فيه الاخر ملاصق للجحاشة لمعدة وحسنه وجوب حجاب
مثل فوتره وبين ان يغيب قبله من بطلان ثلث صلوات وهى النهاية وبين ان يتلعب
فيبذل صوته ويقتله فلذلك ذهبوا لمنعه للفتى فجعل التعارض ويجعل ابحاث **فصل** في
والتفتها على الصلوات ودرجات القدم من رده قبل الصلوة **فأما** الفرق بين الفتوى
والحكم مع ان كلاهما احكام حكم الله فمزمع لمكلف عنفاه من حيث ان الفتوى
مجرد خبر عن الله تعالى بان حكمه في هذه القضية كذا والحكم انما هو اطلاق او الزام في المبالغة
الاجتهادية ودرجاتها مع تفاوت مدارك فيها مما يتعارض فيه الاختصاص بمصالح المعاش
فيما لا تخرج الفتوى لانها خبر عن حكم الله تعالى ولا اطلاق ولا ازام لولا الحكم وعاد
الاحكام الزام وبيان لا اطلاق فيها الحكم اطلاق سيجل لعدم ثبوت كونه عليه وجوب
او صحتها شخصي ثم تعرض عنها وحظها واطلاق حر من بر من ادعى رده ولم يكن
بينة وبفارق مدارك في المسائل الاجتهادية يخرج ما ضعف مدركه جدا كالقول
في القصب قبل السلام الكاف فانه لو حكم به حاكم وجبت نفقة وبمصلحة المعاشي يخرج
العبادة فانه لا يحصل الحكم فيها فلو حكم الحاكم بصلوة زيد لم يلزم منه ما لا

مجتهد في نفس الامر كذلك والا فتوى فاسدة وكذا الحكم بان مال التجارة لا زكوة فيه وان الميراث
لا خمس فيه فان الحكم فيه لا يرفع الخلاف بل لما حكم غيره ان تجالض في ذلك فلو لم يصح
بها اخذ الحاكم من حكم عليه بالوجوب لم يلزم بغير نفقة فالحكم المجرد عن اتصال **فصل** في
اخبار كالتقوى واخذ الفقراء حكم بالسخطا لهم فلا ينقض اذا كان في محل لا يمتنع
ولو اشتملت الواقعة على امرين احدهما من مصالح المعاد والاخر من مصالح المعاش
لو حكم بصلوة حرج من ادرك اضطرار المشرع وكان تابعا فانه لا اثر له في براءة ذمته **فصل** في
في نفس الامر ولكن يورث في عدم رجوعهم عليه بالاجرة وبما يجدها الفتوى بين فيها منع
للعرض عن مخالفة مقتضى آمان المستفيدين ولا من مستفيدين آمان المستفيدين بل
وامان المستفيدين فلان المستفيدين ان ينفق آخره واذا اختلفا على
الا علم ثم الاويع ثم بتجربة مع الشاوي والحكم لما كان ثمة خاصا في وقته
خاصة وقع الخلاف في تلك الواقعة بحيث لا يجوز لغيره ان ينقضها لما لو حكم
حاكم بتوريت ابن العثم ومنع التملاب وفي المسئلة خال فانه لم يخصصه بغيره
منع حاكم آخر بتوريت التعم والخال في هذه المسئلة لانه لو جاز لنقضها لما جاز
نفق التابية وعلهم جوا في عدم استقرار الاحكام وهو مناف للمصلحة التي
لاجلها شرع نصب الحكام من قلم سوار اهل الاسلام ولا يكون ذلك فيا خلافا
في سائر الوفاية المستقلة على مثل هذه الواقعة **فأما** ما يفتى من الامور الكلية
لفروع الجزئية للضرورة او لئلا يحاجه صحة صلوة المستأخذه وادام كثر

ما يستثنى من الامور الكلية

وعدم الحكم بكون الماء مستحلاً ما دام على عضو الجني والالم برقع حدث اتصالاً وكما
 بان طافات النجاسة للماء لا تنجسه اذا كان كرا فضاء عاداً والاعتراف بالطهارة
 وطهارة لمية من غير ذى النفس البتة والى منه والعفو عن ماء الاستنجاء وما لا
 يدركه الطرف من الدم عند كبر من الاصحاب العفو عن سواد الهرة ونسبها وادكر
 فوما يزال العين غابت ولا والعفو عن محلي الاستنجاء وعن زيادة ركن مع العفو
 للحاجة الى الاقداء وعسر المناقضة في بعض الاحيان لبعد المأموم وغيره المكففة
 في صلوة كحائفة لمصلحة الجماعة والحاجة اليها والى حراسته المجاهدون ليس كبر
 لدفع القتل وللحارب اختصاص التكبير بعدم اكره ج منها بالمعذرة في
 العنق لما فيه من تحصيل اكره وتوفيق الشريعة اليها بسبل الترتيب الى الصلوة
 شريك وهل يصح اشتراط الوقوف في البيع نظر لقوله من العنق ومن قصوره عنه
 لعدم التقلب فيه والرتابة **قاعدة** الاصل يقتضي فراقكم على مدلول اللفظ
 لا يبرى الى غير مدلوله الا في مواضع منها العنق في الاستغفار في الاستنجاء في
 مذنب تشيخ من الترتابة الى اكل والعفو عن بعض التقصير في شقة على جمال
 وعن بعض القصاص في النفس على وجه الترتابة في بنة الصوم الا اولها ويجعل الترتابة
 لواب الصوم الى المصنعة والاستثاق اذا دوى عنه على الوجه لا بعد وضوء
 واحد ويمكن الفرق بنة وبين القوم ان بعض الصوم مرتباً ببعضه بخلاف الوضوء
 فانه لا يرتب بالمقدّمات ومن الترتابة بتسمية الاكل في الاثناء اذا قال على اذنه

الاصل يقتضي قصر الحكم
 على مدلول اللفظ
 الخ

واخره بعد سبيل التسمية ورتابة النظر لا تجزئ فيه وهذا من الغرائب ان يقتضي
 الى اكل من غير عكس كما لو قال انت كافر ومثله الايلاء يقتضي بالجماع قبل يبرى على
 احتمال **قاعدة** في ازدحام المحقق وجوه ثلثة الاول حقن الدم فيقدم
 الصلوة عند ضيق الوقت على الترتابة وعلى القضاء وعلى التوافل المطلقة مع
 الوقت ويقدم الازد سنة وفي صلوة التيسر عند ضيق الوقت ويقدم الازد سنة
 جبين على نقلها والظاهر ان ترتيب بين بصدقة الواجبة والمندوبة ويقدم
 الغسل الواجب على المسحبة بتقديم المندوبة بالماء المحب على البيت
 وقبل الميت اولى وتقديم المحب على المحايض وتقديم غسل النجاسة على رفع
 كحت وان قرب تقديم غسل الجمعة على الاعمال المندوبة لو جامع ولم يسبح
 الجميع اذ وقع بعفو الفضل استثنى الى المسجد مغسلاً وقد يتعارف امران
 فيقدم الاهم كما ان الصلوة بجماعة مستحبة وفي المسجد مستحبة فلو غارنا
 فالأقرب ان الجماعة اولى وان كان في البيت وصلوة النقل في المنزل افضل
 وان كان المسجد افضل من المنزل لانه العبد من الزيادة والاعجاب اذعى الى
 سخره والا خلاص ولولنا باستحباب الرمل في ادابل الطواف ولم يكن الا
 بالبعد من البيت فالأقرب ان البعد افضل لتحصيل الرمل وان كان الدنو في
 افضل ذلك الوادى الدنو الى امرأته فترى بغيره او غيره وقد ينسأوى حقن
 انه نعم فتجربة المكلف في عدم المرجح من عليه صوم فانت في رمضان ليس ويجعل

في اورد حاشا الحق

تقديم الثاني اما العذبة عن رمضان فالاقرب ان لا ترجح بين الرضا بين ومن عليه
نذران دفعه لتقديم ماشاء ولو نذر شائين بسببين دلهم على عذبة واحدة خفف بها
ماشاء ولو نذر حجا وحجرة دفعه قدم ماشاء وقد اختلف في مواضع كالصلوة في
التياب الخس عاريا وكفيل الغيل بالستر عند ما يستر العذبة بين جميعا وتقديم
لغيره او ناجزة مع الناس من الماء آخر الوقت او مع الطمع وتقديم الغائبة على الحاضرة
وتقديم جميع صحيح الا عذر في اول الوقت او ناجزة واختلف في هباتي
للتخفيف والاختيار بالناجزة لاجل الجماع مع بقية اذ مع ترجيح تقديم
في الصف الاول لو استلزم فوت ركعة فهل نصف الناجزة تحذف لفضل لفظة با
ركعة او الاول ففيه نظر واخفى في النظر ما لم يسم الى الاول لا ذكر الركعة
ان تحرم عذبة لا ذراك الركعة من اولها ولعل الاقرب السعي ولا اشكال ان
الصف الناجزة ولو استلزم سعي فوات الركعة الناجزة والاقتضار على ادراك
استجداد الشاهد لان ادراك فضيلة الجماعة هذين غير معلوم بخلاف
الركعة ولو وجد العارى لم يقطر او المختار لثوب في حرج وكس فني ترجيحهما جميعا
ولو زاحم ادراك عذبة وصلوة العصر في التقديم اوجه الاول تقديم الصلوة و
الاجتزاء بالاضطرار في شكل لو كان تردد الاحمال في الاضطرار وصلوة
على القول باستدائها الى الفجر الثاني تقديم الوقوف لان فوات الحج يستلزم
مشقة كبرة ولا يستدرك الا في السنة الغائبة وقد حدد ركعة الموت وتحقق

لنذر

في وقوف لشعره اذا كان قد فاته عرقا بالكلية ولم نقل بالاجزاء ^{بسطا} بالان
الشعر وكان المعارض له صلوة ليحج والثالث ان يصلي ماشاء اليه ^{بسطا} واما
لان فيه جميعا بين الامرين وقد شرعت الصلوة مع المشي لما هو سهل من
كالانحاف وغيره وثانيها حقوق العباد فقد تكون متساوية لقوية الاحكام
بين المخصوص والزوج بين المرأة في القسم والنفقة والغريب في نفقة المشا
في الدرجة وتخير المرأة في وكيل الاخيرين المتساويين في السن وهما والشركاء
في قيمة مالا ضر فيه البائع والمشتري في القبض معاد الشركاء في نقص
اما ابتداء على القول بغيرها مع الكثرة او استدامة كما لو رثوا شيئا او
الغناء في الزكاة وما لم يفسد مع العصور وقد نرجح بعضها كتقديم نفقة
على نفقة الزوجة ثم الزوجة على الاقارب وتقديم نفقة على الغناء في الامم
سجدة يوم نهيته وتقديم دى العين بها في المفلس مطلقا والميت مع الوفا
وتقديم المضطر في المحض على مالك الطعام المستغنى عنه وتقديم الرجل على
في الصلوة في المكان الضيق وفي الجنازة والدفن في الحد واحد عند الضرورة
وتقديم الاقارب فالافتقار في الجماعة وتقديم ابن في الجنازة في القصاص
احتمال ما تقدم صاحب الطراف المتقدم فلا ريب فيه والتقديم في السبق
لمساجدة والمباحات وتقديم الفاسخ على المجتر في اجتماع اخبارين في البيع
والكلام وتقديم المتبع على المشتري في المجلس والتقديم في الارت بالاقرب

سبب التقديم في كفاية من تقدم برط الفاجري لا عناق ولا ربح فيه على الحسن والاعلى
 على التقى فان العن احسان وكلما صادف احسان في الفاضل كان الفضل وكذا التقديم للرب
 على غيره لا جماع العن والصله ومن هو في سنة على غيره فانه يدفع عنه مع ذلك الرزق بدو
 الجهد بل شدة لثمة فيه فبواب عظيم ومنه في الله فاح يقدم عن النفس ثم العوض ثم البضع
 ثم المال ثم الربح كجمع دفع عن الانسان على الدفع عن باقي الحيوان اما لا شرفه والاشبه
 واما لا تحمل النفس المفسدة من كل الاعظم او مفسدة فوات النفس والعوض
 من مفسدة فوات البضع ومفسدة فوات البضع اعظم من مفسدة فوات المال فانهما
 جماع حتى الله فوات العباد ولا ريب في تقديم العبادات كلها على راحة البدن بالرفقة
 والانتفاع بالمال بحصول المصلحة العبد في الفوز ببواب الله ثم رضوانه وفتح العز في
 بيع فلا يقط برضا المنيان ووجوب حوائجنا بالاكراه وان سقط المرزق بها
 وان كان في ذلك دفع العواض عنهم ونحوهم وعلى الزوجة المخرجة في الجحيم وتقصيد العن
 عليها ما اراد الصيام من بابي عند من قال به من الاصحاب ولقد علم حتى تصيد في مثل
 لا عذر المخرجة للتمتع مع وجود الماء كوف الممن وتبين وزيادة للممن والماء عذر
 المخرجة ترك المخرجة المجرى في التلقا بكنة الكفر عنه الاكراه وكفهم فقل
 لقصاص على الفل بالارده ورجع من الفقر والعقر والبس كحرب كحكمة وا
 لنداء في النجاسات حتى يا المخرجة على قول وجواز الخسل بالعدة والاحصار وبيع
 تلك في مواضع كاجتماع حتى تراه العن والدين ووجوه ان المضطر مبيد وطعام الغير المحرم

اذا كان مستودعا صيدا فهل يرسله الى الله او يبقاه لنفسه الله اذا مر برسله ونفسه لا يملك
 ولو اصدفها صيدا وطلق وهو محرم فانه قيل بدو مثل يرا في ملكه لما كان فله على
 البصير وبل يرسل ونفسه لها يبقاها تغلبا لنفس الله او يبقاه ونفسه نصف
 بحر وان تلف عند يده او يكتنه محرم ولو مات وعليه دين وركوة وخمس او هي مح
 فالأقرب للتوزيع ونقل بعض الاصحاب بتقديم الزكوة لفعل النبي صلى الله عليه وسلم قد بين
 الله ان يفتني تقديم الدين لان حق الجسد مسمى على التفتين وحق الله على
 لماسخه وبذلك ان في الزكوة حق العباد فهي مشتملة على الجحيم وكذلك الحق في
 كانت الزكوة مرسله في المال ان يكتنه فله في النصاب حتى تلف وصارت في
 او كانت زكوة القطر اذ كان المحسن من المكاسب ان قلنا بيبوته في الذمة اما
 لو كان متعلقا بالمحسنة والزكوة باقيا فالأقرب لتقديمها على الدين بسبق تعلفها
 على متعلق الدين مسئلة لوزا فاع الذميان البنا فالأقرب تجيزا كما حكم بينكم
 والرد سواء كان في حق الله او في العبد لعموم الآية به اذا كان عندهم يستحق ولو
 كان الحق عندهم بهدرا كالكاح الآثم في المحبوس اذا قطا به لم يرد قطعا **عدهما**
 يبري الى الولد المجدد والتدبير والزمين في الأصح والضمان في الغاصب والأمانة
 في الودي والكاتب والوقف في وجه فوى والأضحية المندورة بعينها واخرية
 الا مع شرط الموت رقبته ولدها كحرة على قول والرفقة اذا كان الواعلى عالما بالانجيم
 ووله الأمانة المندورة عنقهما الوحدة بعد حصول الشرط وقبله تردد ذلك لم يشرى

مما يبري الى الولد المتجمل **عدهما**

في الاعتداد بالانثى
او باحدهما
لا

وان كان في زناها خیار البائع لو حملت فيه وفي ولد الانثى الموصى بها وجعل لغيره
لو جرد بعد الوفاة قبل القبول على العطف القول بالكشف **قاعدة** في الاعتداد
الابوين او باحدهما بالنسبة الى الولد وهو من احدى ما يفتد فيه بالابوين ولا يكتفى
احدهما كالاسهام في الجهاد للفرس للبعول والتمار وفي الكل والكر من في الظاهر
فيما يجري في الاصحية والهدى والعقيقة كذلك والركوة يمكن مراءات الدسم
هنا ومنه اختلف في المتولد بين وحشي وانسي او ما يكل ويجرم بالنسبة الى
لمحرم وتاثيرها ما يفتد فيه بالاب وهو النتب خلافا للمنفق وبتبعه اخفان
كمنع الوقف والوصية ومهر المثل معبر بفرقاء الاب والولاء يغلب فيه جانب
الاب ولو ضرب بالام على افراد قبل جنة وعلى افراد قبل اخر جنة مما لفت للناس
ثم قلده ولد بين رجل وامرأة من الفضيلين المكن احبهما جانب الاب لو تولد بين
وكنا بين فانظر ان وبتا بنبة على فائدة لافاره باكرية ان كان الاب كناية
ويمكن افاره بالام ايضا ما يحب الاخوة فالمعبر فيه جانب الاب سواء كانت
الام واحدة اولاد وانها ما يفتد فيه بالام وحدها وهو الجاني المملوك لغيره
فته اسم على رواية المشهور احبها بالاب والعامة بغيره في صورته
احدهما اكرية فتى كانت حرة كان ولدا حرا وبى عندنا معبرة باحد الابوين
وتاثيرها الرتبة فتى كانت الام رقا كان الولد بقا عنه هم الاتي مواضع فانه حرة
كوطى اكرية لظنهما رتبة اكرية ووطى المولى اكرية مملوكته ووطى اكرية الانثى

عين نكحها ووطى الاب جارية ابنه ونكاح مسلم حرة للشبهة ثم سرت بعد كمال
ولد له يسير في لانه سلم في الحكم والرجع ما يفتد فيه بالابينهما كان كالاسلام
وحرة لكل بجرته اى الابوين كان والخاصة بخاتمة ابها كان مع جنمال اعتبار
وضرب بجزيرة في وجهه والمنكحة منقعة او ملكت اليمن لو كانت امرأة وحسن الدم
اسلم احد ابوين حرة في قبل الطفرة ورد المبهدة الفاقدة للقيمة الى عاقبة انما
يرون من اى جهة كانت **قاعدة** الاغلب استواء الابين في الاحكام كما في حجب
النفقة عليها ولها واستكرها في الولاية في المال واستكاح على طريقه الاجبار
والاعتاقها في الملك وبيع مال الطفل من نفسه وبيعها على الطفل ونحو ذلك
بالابين وتبعيتها في جنة سلام احدهما حيا كان الاخر او ميتا والولد صغيرا
من تبعته السابق في الاسلام اذا كان الصغير مع احدهما وسببها في سفر الجوار
وسائر الاسفار اذا لم يحب كذا الاجداد ويختلفان في صورتهما ان الاب يحب
واحدة يشاركهم والنفقة بين الولد والام منه ما بين الاب وبينه اولاد
يجانب ابنا ما ذكره ابن الجني من جرائه مجرى الام وطرة الحكم في الاجداد والام
والاخرات ولو سلم الكافر قبل الاستيلاء اوز ولده الاصغر الظاهر انه حرة
اولاده ابنة الاصغر ويمكن ان يفتد بغيره ان يكون الام وسطا بينه فلو كان حيا لم يكن
الولد بـ **قاعدة** هل للابوين بالمنع من سفر طلب العلم الا قرب لا ان يكون
من فعله عندهما على حد تمكنه مع سفر نعم يحب ان يستدان ولو كان حيا لم يكن

الاغلب استواء الابين
في الاحكام

فائدة هل الابوين للمنع
من سفر طلب العلم لا

وتعدر لا بأسر فلا حرجا لو كان طالبا لدرجة الغنى وهو من مستحق ذلك فان لم يكن في
 البلد مستقل بها فهو ملحق بالواجب لو خرج لطلب الغنى وليس في البلد مستقل
 فخرج مع جماعة فهل لا يوجب المنع يمكن القول بان قلنا لهم منع من المستحق لان كل واحد
 منهم قد يقوم مقامه والادلى عندنا اذا خرج مع غيره فلا يحصل منهم الغنى التام ولا يجوز
 ان يسافر لتجارة اذا لم يكن متمكنا من تخصيصها في بلده وكذلك لو كان في سفر زيادة فخرج
 او ارفاق او زيادة فخرج او حذف اشياء بالنية الى طلب العلم ولهما منع من سفر
 لتجارة مع الخوف التام كما ستر في البوادى بخبرة وركوب البحر **قاعدة** يمنع التمسك
 احكام كولاية احكام المسبب كحضانة والارث واشغال الولاية واستحباب الوصية
 والعقل وولاية الزكاح والمال والمطالبة باكثر القصاص وسقوط القصاص في نفعه
 لبعض صورة وينسب على الارث استحقاق القصاص والنفقة والخبارة وينبغي الله
 لنفس وجوب النفقة والعنف وعدم قبول الشهادة في صورة شهادة الا ان على
 اسمه وعدم الدفع من الزكوة التي مثل الغرم وتجرى الموطوءة او المعقودة عليها بالنية
 الى الاتى ودولته وبشروط المحرمية **قاعدة** للبدل والبدل منه احوال اربعة احد
 تعيين المبدل للابتداء وهو الاكثر كالظهار الماتة والزانية وحضال المرتبة
 فانها بتعيين البدل كما يحكم ان جعلنا ما بدلا من يظهر وان قلنا رضى مستقل فلا
 وتاليا بتعيين الجميع بينهما كما عند شبهة المطلق بالمضاف ثم بران احدهما فانه يظهر
 بالاثبات ونسبهما ورابعها التحريم بينهما كحضانة الكفارة المحقرة ان جعلنا احدهما بدلا من

يتبع التمسك احكاما

والماء والحجارة في الاستنجاء ان قلنا بالبدلية وان جعلنا كلا اصلا مستقلا فلا قد يكون
 التحريم من الصلوة عاريا في الثوب الجنب **قاعدة** في البحر والرجل ونزولها كمثل المصلح
 والذبح عن المفقة وموضع البحر اعم بدليل لعلقه بالعمامة والناسي والمخطئ بخلاف
 الرجوع فانه للعمامة فيه مناهج م الاولى بحج العادة بالعلم البدني كما يحكم سجدة السهو
 والاحياط والثاني حرجا بالمال كالقضية في الصيام والبدنة في الحج الفاسد او صحيح
 لو اخطى وشبهه كالمغض من فوات قبل العروب كالنائتين والذراهم في الزكوة
 ما ينقلب عليه الا من كره التمسك والصوم عندنا ان جعلنا الهدي جبر الكافي
 من كلام الشيخ في ط حيث اسقط الله عن المحرم من غير ملة مع نذر جوده اليها وكذا
 المصداق قلنا بالرتيب وكقضاء الهضم عن الولي فانه جابر لصوم المولى عليه
 مع ان الصوم قد يجبر بالمال كالقضية للشيخين والمستمرضة الى رمضان حصة
 الرابع ما يجبر به من ايجار المال والبدن كالكفارة المحقرة في الاحرام ويحتمل في
 رمضان ان يحسم ما يجبر فيه من البدن والمال كمن مات وعليه شهران متتابعين
 فانه يصوم المولى شهر ويصدق عنه شهر وكذا اسما للرضع وفي العظام اذا رزق
 فانهم يقضون ويفدون **قاعدة** قد يكون لصلوة عن الميت جبر بدني للماتة
 كما قلنا في الصوم واحتمل انها ليسا من قبل الجبر لان العمل يقع للميت لا للجاني
 لا يسمى قضاء الصلوة والصيام في الحيوة من المكلف جبر وانما الرجوع فيهما
 احدهما ما يكون راجعا للفاعل عن الوفاء ونسبه عن الفعل كما كرهه في العزات و

هذا في بيان الجنب
 والرجو

والعصا في الديار ويجب على المكلف اعلام المستحق في القصاص والدية وحده القدر
 ونعزله وانما حقن الدم فالاولى لمسا طيبها سترها والنوبة لقول النبي صلى الله عليه وسلم من شرب
 من هذه الفادوراة فليست بأهراثة اكبر من دهره ان يجب عليه ايقال المال
 الا فرار بالسرقة واما ما يكون زاجرا عن الاضرار على البقيع كقتل المرنه والمجارب قتال
 الكفار والبغضاء والمنفعة عن الزكوة وقيل للمنفعين عن اقامته شعار الاسلام
 كالادان وزيار النبي صلى الله عليه وسلم والائمة ومنه زجر الدفع كالمتطلع الى حرم غيره
 الشتر وناديب الصبي المجنون وان لم ياتوا بحسب المنفعة عن الحق ومنه تحريم
 لمطلق ثلثا والملاحة زجرا عن ارتكاب منته **فائدة** هذه الزجر منها ما يجب على
 اسبابها كالكفارات الواجبة في الظهار والافطار وقيل العمد والخطا ان جعلنا
 زاجرة اذ لا اثم فيه ومنها ما يجب على غيره واما على اكل كحد الزنا والسرقة والمجارية
 والشرب والتعزير لحيي الله لا اكد للادامي والتعزير له اذا طلبها من اكل كدمها
 ما يجزى مستحق بين فعله وتركه كالقصاص وقوله من وجب عليه القصاص او اكل
 او التعزير مجازا عن وجوب اقامته ذلك عليه اعم وجوب تمكنه من اقامته ذلك
 عليه لانه يجب عليه فعله بنفسه **تقريب** قد يكون شئ جازرا زاجرا للمالك في
 سبب فانه مع جبره ليقض الصلوة بزجر الشيطان عن الوسوسة لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 كانت السجدة رنحان للشيطان وكذا الكفارة الغفارة والصوم والآفاد وقيل
 لعنه واما الكفارة الخطا فانها جبر محض **قاعدة** الامانة نسبة الى غير المالك

هذه الزواجر منها ما يجب

في سببها

في سببها

يقضي عدم الضمان وهي مركبة من المالك كالدابة والعارية وفديته من تشريع ديني بالامانة
 الشريعة والوجوب فيها المبادرة الى اعلام المالك فان يكن جاهل ضمن والامانة الظاهر عدم
 ولها ما هو كبره لا قدر لو طارت لم يرجع لولا ان كان فوجب الاعلام او اخذه ودره الى المالك
 لو استخرج لصيد من الحرم او من محل اخذه من اكرم الثالث لو استخرج لمقصود من الغائب
 اكله الرابع اخذ الدابة من صبي او مجنون خوف اقامتها ان كان له قطع الصيد من خارج
 ليدبره او من سبكه في اكرم لكان لو غاب الصبان باكل زصار في يد اهلها جاز
 راعلمه التي فانه يجب عليه رده الى ذي الامر ولو تلف في يد لصبي قبل علم الولي ضمن في مال
 ولا جبره لعلم غيره لو لم يأت اذ لا لئليس فيما عليه فلو اخذه احد هما بنية الرد على المالك
 امكن الحاقه بالامانة وكذا الكلام في السبق ولو كان احد الملاحين بالغا ضمن ما اخذه
 من بصبي وهل يقضي البقي المأخوذ من البالغ في نظر اقره بعدم الضمان لمصلحة
 الا انما يتبع لو تلفت فله المقاص بعين حقه فهل هو امانة شريعية حتى يباع
 وفي بعض انا صاحب الضمان ويضعف ضمان الزام من قدر حقه او لم يكن النوصل
 الاحقة لالتكس كان له امانة فلم يجبه الاذانة وفي ثبني **قاعدة** منفع الاموال
 تقضي بالقوات والتقويت ومنفعة البضع بالتقويت لا بعرو في ضمان منفعه
 اكله لوجبه مدقه بما الضمان ومنعقوه من حيث عدم دخول تحت اليد ويقوي
 الضمان فيما لو استأجره ثم حبه وحضره مع كون الاجرة خاصا لان المنافع بقصد الاجر
 فدرت موجودة شرعا مستقرت لاجرة في مقابلتها والذي يدل على ملكها انفقها

هذه في بيان ضمان الاموال بالتقويت

في بيان اعتبار
القسمان يوم
القبض

ذلك ومن ثم جاز ان يوجه غيره **قاعدة** المعبر في الضمان يوم التلف مطلقا وفي قول غيرهم ان
لما صلب غيره فيضمن الناصب الاربع من حين القبض الى حين التلف وغيره يوم التلف وفي
قول الكل لذلك وفي وجهه يبعد ان حين الرد وهو منصرف نعم في المثل بين وجه الاحتمالات لو
عند الناصب المثل موجود لم يرد حتى تلف والناظر بان المعبر القيمة يوم الرد وقد
من الضمان يوم التلف ضمان ولذا لا يمتد الى العقد او وجبت قيمته على الاب فانهما لغية
عند الولادة لا حين الاحبال وان كان قصتها قصبة الاصل ان الاطلاق انما هو حين
القضاء النطقة فانه لا بد لهذا المعارض كانت رقا لمولا الامة فانتقلت الى الولد كما قيل
والله فيه ان النطقة هي القيمة لها لئلا كانت محالة بدم امه وكان يكون حينها ما
لغوى التي ادعها الله في الرجم صد كالتمة المحلولة من اشجرة فهو من كسب امه فلا بد
قدرة الانكاف متأخر الى حين الوضع فكانه رقيق الى حين الوضع ومن ثم يمنع الولادة
في احكام كثيرة فان قلت لم يقال ان الوجه في ذلك ان الولد كالجرح من الام فهو ملك
لما لكما حتى يتفصل فهناك ثقل الى ملك الوالد قلت باني ذلك الحكم بافقاده
نعم ذكر في بعض المولود انه رقيق والله يجب على الاب فكل عند الولادة وعلى هذا لا يكون التلف
الا حين الولادة وفيه نية على اعتبار ارفع القيمة فانه من المعلوم ان قيمته عند الولادة
ارفع غالبا ولكن ان نقول ان كل على انفقائه فيقال اوله ويجعل قولهم العقد ارفع
اوله الى ذلك لا محالة وهو محاربه شهيرة وفيه توافق بين الكلامين وجوز على قاعدة
الضمان يوم التلف **قاعدة** صابط العهد وشمبه ان الفاعل اما ان يقصد الفعل او لا

في بيان صابط العهد
وشمبه

والثاني انكشافه والاول اما ان يقصد الفعل او لا والثاني السببه والاول العهد **قاعدة**
لما انتفث فيه الى الالة بحيث يقتل غالبا او لا يقتل غالبا ولم يعبر فيه قصد المجرم
والقصد لا يمتد منه وقبل اما ان لا يقصد اصل الفعل او يقصده والاول انكشافه كمن رتب
قتل غيره والثاني اما ان لا يقصد المجرم عليه او يقصده فان لم يقصده فهو يخطئ كمن
رمى صيدا فاصاب انسانا او رمى انسانا فاصاب غيره فان قصد المجرم عليه او الفعل
فاما ان يكون بما يقصد غالبا او لا الاول هو العهد والثاني هو شبهة وهذا لم يعبر فيه
قصد القتل ولا عده بل الالة اللهم ان يقال قصد الفعل وقصد القتل في مجمل القيمة
لان القرب للناصب يقتضي الموت خارج منه وقيل ان القرب اما ان يكون بالقتل
غالبا او لا الاول العهد سواء كان جارحا او مثقلا كما سبق والعصا والثاني
اما ان يقتل كثيرا او نادرا والثاني لا قصاص فيه والاول اما ان يكون جارحا او مثقلا
فان كان جارحا كالساكنين الصغير فهو عهد وان كان مثقلا كالصوت والعصا
فشمبه والفرق بين الجارح والمنقل ان الجارح لها ما يترت حقيقه بعلة الوقوف
عليها وقد يهلك بجرح الصغير ولا يهلك الكبره ولان الجرح يفعل من يقصد ان
غالبا فيناط به لقصاص واما المنقل فليس طريقا غالبا فيعبر ان يتحقق في مثله
كونه مهلكا لمثل هذا الشخص غالبا وهو يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال
وهذا ليس فيه الا بيان العهد على ان الفرق بين الجارح وغيره غير واضح فيه وقيل
طرح الموت بفعله فهو عهد سواء قصد التلف او لا وسواء كان مسلطا غالبا او لا

كقطع الاصل وكما نك في حصول الموت فهو شبه وفي هذا ضعف او القضاة بالثبوت مع ذلك بعد
 وكثير من العامة يجعلون ضابط العبد هو القصد في الفعل بما يقبل له من سواه كان قصد
 انما في الروح ام لا **قاعدة** كلما ضمن الطرف من المحمي عليه ضمن النفس الثاني فهو جنة
 وهو ما اذا جنى السيد على النفس المكاتب المنزلة او المظن انما على الاذ او فانه لا يضمنه
 الكتاب بطلت بموته فيموت على ملك السيد ولو جنى عليه على طرفه ضمنه لبقاء الكتاب
 والارث للكتاب **قاعدة** لقمان فيكون بالقدرة وقد يكون بالفعل فالاول هو
 حكم لقمان ما يجب ضمانه عند تلفه وانه يستعد له الذمة لذلك وهو العبد المستلف
 لو كانت القيمة العليا قبله لضممان بالفعل ما في بعد تلف العبد ولا ريب انه مبرى للذمة
 الضامن ويكون من باب المعاملة على ما في الذم بالاختيار وهو نوع من التصرف في العبد
 العبد لتعذر رد ما وجوه ضمان في معاملة العبد لم يضمنه لانها التي يجب رد ما وضمن
 بدل ضمانت العبد فيمنه والعامة انما هو لهبة والعرف والضمن بالفعل انما
 هو من التمسك بالفعل ونظر القابضة في الظرف فيما بعد فعل التملك ثم ان على الثاني
 لا في قال بعض العامة لو كان المضمون قريب القاص من عبيد ولو علوا في ذلك حتى
 ملكوا فاصب ما غير صفته كالطير والحيوان والرجل وانه لو جنى على العبد بما فيه فبمنه ملكه
 ولو لم يات له ليقض من القيمة لا يملك النفس **قاعدة** الملك قد يكون للرفقة وقد يكون للشفقة
 وقد يكون للاستفاعة وقد يكون للملك وهو لم يضمن لغيره ملك ان يملك في الاول لان
 ما يملك انما ملك الاستفاعة فلما اوقف على احوال العامة محمد بن قال ينقل الى الله

قوله
 كلما ضمن الطرف من المحمي
 عليه ضمن النفس

قوله
 في بيان القضاة فوق في فعلا

قوله
 هذا في بيان اقتصاص
 الملك

فان الرفوف عليه بملك الاستفاعة كما المدارس والارياط والسكنى بنفسه والارثان ليس
 له الاجارة ومنه ملك الرفوف ببيع فانه انما يملك الاستفاعة ولهذا لو طردت به
 كان مثل لهما ان كانت حرة والسيد ان كانت امه وليس للرفق منه شي ومنه ملك التصرف
 الاستفاعة بان كل الماكرل فليس له التصرف في الطعام لغيره الاكل اما الرفوف الخاصة فانه
 يملك المنفعة فقط فله الاجارة والاعارة وملك المنفعة والصوف اللابن واما
 الاقطاع فانه يجرى بدل على انه ملك كارض الزبر وحقيق بلال بن اسحارث نعم لو ائتم
 للاجارة لم يملك الرفقة كذا الموضع الامام بالعمرى والرفقة ليس للمقطع اجارة
 الارض المقطعة كما ليس للملك ان يوجر الارض الا مع تفريق الامام به ذلك وتعميم
 الاستفاعة ولو جرح عرف بملكه كان له المقتضى وجوز بعض متأخرى العامة
 الاجارة مطلقا وعارضة متاخرة منهم بالبيع الا مع اعرف وملك الملك جاني
 لمواضع المعروفة وخاصة زواله بالاعراض وتوقفه على نية التملك اذا اراد ملكه
 محقق **قاعدة** الغالب في التملكيات تراخي اثنين وقد يكفي الواحد في موضع
 كما انما يشق وللفاقصة والمضطر في المحضة الى طعام لغيره للفقرة والفاصل بطلقة
 والولى باسرة فان حال الكفار كما اذا اخذوا بعد تقضي الحرب والقيمة وبترقة من
 وار الحرب واحياء الموات والاختيار في المباهات وبسط لغاين في المالك
 والعطف وحقق المحمي عليه او ارش على مال ان قلنا يقول ابن اسجد ان الواجب
 في قتل العبد احد الاثنين اما الاب او اسجد المتولين نظر في العقد فان الاستقلال

قوله

قوله
 الغالب في التملكيات
 تراخي اثنين

لا ينفذ
النفقة على الأعمش
لأنه لا ينفذ
أو يحكمه

هذا في بيان أنه هل
يجب على الولي مراعاة
المصلحة في مال المولى
عليه

بعض
لا يجوز البناء على فعل
الغير في العبادات إلا
في بعض مواضع الحج
الغلاء

بعض
لا يجوز البناء على فعل
الغير في العبادات إلا
في بعض مواضع الحج
الغلاء

في الحقيقة قائم مقام **فائدة** لا ينفذ النفقة على الأعمش لأنك ملكك وحكمك وحكمك
الآب بجدة الوكيل والوصي والحاكم والأب والعم والمقام في مظهر الوقف والمنطق إذا
خاف هلاك النقطة وتعد الحاكم والوصي كذلك وللعنف المؤمن في مال المولى
عند تعدد الولد واحد البدن مدينه وتعد زيارتها أو حرمانها وتعد زيارتها على احتمال جواز
البيع **فائدة** هل يجب على الولي مراعات المصلحة في مال المولى عليه أكتفي بنفي النفقة
تحتل الأول لأنه منصوب لها ولا صالة بقائه للملك على حاله وإن لم ينفذ ولا منع
لأنه لها من غايه والعدييات لا تشارك في غايه وعلى هذا هل تجزى الأصل أو كفي
بمطلق المصلحة فيه وجرمان نعم لمثل ما قلناه ولأن ذلك لا يتناهي على كل تقدير ولو لم
في الحال الأصل والمصلحة لم تجز بعدول عن الأصل ونسبت على ذلك أخذ الولي بالشفقة
للمولى عليه حيث لا مصلحة ولا منفعة وتزويج المحزون حيث لا منفعة وغير ذلك
فائدة لا يجوز البناء على فعل الغير في العبادات إلا في مواضع أفعال الحج لبقاء
للبنية كالاستسابة في الطواف والرمي والذبح الآن فنقول هذه عبادات
مستقلة نعم يعني السائب على ما سعى المنسوب من الطوائف ولكن يسعى لغير عبادات
مقصودة وإنما هو سبيل إلى المقصود وفي الأقدم أن جواز البناء على الثاني البناء
على قرابة الأول ويحتمل في الخطبة والذان والافاقه وأما العقود فلا بناء فيها
فلومات البناء قبل القبول فليس للمشتري القبول بحقة الوارث ولكن اختيار المأ
ورث شبه بناء الوارث على خيار لم يثبت لأنه خليفة **فائدة** الأصل عدم تحمل الثاني

عن غيره ما لم يأن في رغبة أو في راحة تحمل الواجب لم يثبت قضاء النفقة ولا تصيام ولا اعتكاف
وتحمل الثام الفراق من المأموم مطلقا وعند بعض العامة إذا ذكر ركعا وحكمه بحقه
عن المأمومين في وجبه وتحمل الفارق لا صلاح ذات البين ولهذا يعرف الزكوة إليه ولا
في زكوة الفطرة عن الزوجة واجب النفقة والمملوك بناء على طاعات الزوج الأول
أولا وتحمل عنهم بعده وبعده في العبد والفرق في الزوجة والمعدة لأنهم لو تزوجوا لم ينفق
عليهم لما وجب عليهم شيء فليفت تحمل ما لم يجب ويمكن نفق التحمل مطلقا لأن المحل
هذا المنفق والأصل عدم تعدد نفقة فإذا قلنا بالتحمل فهو كالقائم الذي لا يملك فيه المحل
عنه بحال ويتفرع على ذلك لو حصر الزوج والزوجة مؤسرة أو سيدة الأنثى المستزوجة مؤسرة
فعل التحمل يجب على الزوجة وسيدتها لو أخرج الذي وجب لأجله عن نفسه وفي الكافر
أو أعال مسلمين وفيما إذا ألبس العقب بعد الهلل قبل الأخراج وفيما إذا أسلمت زوجته
أهل الهلل ففي التحمل زوجه إذا أخرج عنها وتحمل المكروه زوجته أو ألبسته على الفور
على الجماع في الصوم للمعتكفين وفيه الوجه سالف والأصح لفظ بعدم التحمل جهتها
أكرها على الولي في الأعلام لأنه إنما يحمل ما يمكن فيه الوجوب على التحمل عنه وهو غير ممكن
والظاهر التحمل على هذا مجاز على أن الأقرب في جميع هذه المواضع عدم حقيقة التحمل وتحمل
الآب المزوج ولده الصغير لله في مال فان قلنا بملقات الأب فلو لم يطلبها لطلبها
وهذا يتم على القول بأنه ضمان وأن الضمان غير ناقل إنما قلنا حكم حكم كونه أو قلنا بأن
الضمان ناقل كما هو مذموب الأصحاب فليس لها مطالبات الأبين على التقديرين والتحمل في

هذا الوجه راجع إلى كون الأعمش
سبيلهم فيه ولا يحل
أحد سجدة لفت قطعاً

زوجه عبده ضعيف

لأن الجدل ليس إلا للملأفات الوجوب لأن يقول بقليل برتبة أو يقع به بعد عطفه وكل العاقلة
 عن نفسها وعلى قول الشيخ المصنف بضمها للعاقلة ثم لهم الرجوع على الجاني بكون الوجوب
 قد لا في الجاني نفسه لا زمام كل منصف بجانيته ويردول شناعة الشيخ ابن ادریس على الشيخ
 الا عظم المصنف ونسبه الى خلاف لامة فان كثر من علماء العاقلة يجعلون الوجوب ملأفا
 للجاني اولاً ثم تجعل العاقلة ويقرعون عليه اذا انتهى التحمل الى بيت المال وهو حال ينفذ
 من الجاني وانه لو اقر الجاني بجانيته اخطأ ولم يصدقه العاقلة وحلفوا على نفي الحكم جعل
 ان لا ينفذ باقراره بناء على ان الجاني في اخطأه يجب على العاقلة ابتداء فكله مقرر على
 غيره فلا يلزمه شيء وان قلنا بملأفة الوجوب نفذ اقراره على نفسه وانه لو عزم
 لجاني ثم اعترف العاقلة فان قلنا بملأفة الوجوب جرح على العاقلة ولا يرد الى
 ما قبض وان قلنا بعد رد الولي ما قبض ثم يرجع على العاقلة **فاحذر** ان يصل ان كل
 احد لا يملك اجبار غيره الا في مواضع جبراً رتبة رتبة على النكاح وليس رتبة
 اجبار هذه عندنا والاب واجد للفقيرة والمجنونة والفقيرة مطلقاً والمجنون انكر اذا
 كان له نكاح صالحاً لا يظهر امارته التوفيق او برهانه بشفاء المستند الى ان طلقاً ولو
 طلبت البالغة بكرة النكاح جبراً والاب واجد على تزويجها ان قلنا لاولاد لها اوبالان
 وهل يجبر الولي على تزويج الصغير من عند ظهور الغبطة لها نظر وكذا الجبر الولي على تزويج
 الصغير والا فرب ان اجبار الصغير من الغبطة والمضطر يجبر صاحب الطعام وصاحب
 الطعام يجبره اذا امتنع من الاكل وشرف على التلف **فاحذر** ولادة النكاح بالقرابة

اصل كل امر لا يملك
 اجبار غيره الا في مواضع

تزويج
 الصغير من
 الغبطة

والملك والحكم والوصاية وكل منهم يتزوج بالولاية لا المالك فانه يزوج بالملك لا بالملك
 المبيع قد تقلد الى غيره بطريقه وربما جعل كونه بالولاية لما ورد في تزويج امثلة من شخص
 منعة فانه من غير ذلك ولانه لا يجوز ان يزوجه لامة بجنون الارضا ما عدا بعض العاقلة
 فلها حق في نفسها وينفزع على ذلك محمد بن ابراهيم شرطه عدالة المولى على الولاية من الملك
 وتزويج المكاتب امتنان قلنا بالملك وتزويج الكافر امنه لمصلحة اذا كانت ام ولد
 وقلنا بعدم سبب جاز على الملك وعلى الولاية لا يجوز **فاحذر** التوفيق بالالفاظ
 المشتركة ولا قرينة تعين المدا بطل مع القرينة كرمح وحميدى والقرينة اول الشهود
 والجنس والعبد فان قرينة كالحاكم تملك على الاول فيلزمه قبل بالبطالان استضعافاً
 للقرينة ويقرب منه الخلق على ما هو في حيز الاستماع ظاهر او يقرب من التنازل
 ويجبر مكننا كما لو علق لفظاً على حيضها حيضه فظاهره يقضي صدوراً بحضه
 منها ويمنع فليكون تعليقاً على المنع فلا يقع وما يدلها ان حاضت كل منهما
 حيضه فلو لم كمالا ابر حجبته اي كل واحد **فاحذر** الاحكام بالقرينة المستبينة
 الاصل ان يباطل بجهل عام مسخى كما ابر فانه علق على وضوءه لعدة فبشرط خروجه
 بنماه والارت المعلى على وضعه جيباً ولكن الوصية فبشرط خروجه باجود جيباً
 بعضه وكلت ذنبه الجاني ان اغرة او المقتدر المشهور والله تعالى اعلم بما لا يعلم عدم
 قبوله كجوده بعد ذلك وهو كما اخراج فلو ماتت الام بعد خروجه بعضه حسب الذنب
 لعلمنا بوجهه اما الحاق الولد بالنكاح فالتام شرطه سنة الا شهر فلا يلحق الولد

في التوفيق بالالفاظ
 المشتركة

في بيان الاحكام
 المستبينة

والتعليقات بالاحكام

انما تحرر الذي يكون في حبس دينها اما الولد الناقض فليجوز بالاولى في الزمان المكنى ونظير القارة
في اخذ دينه لوجبي عليه وفي وجوب ثوبته بجذبه لوقض عن سنته شهر في اطلاق الولد لا
يلحق بابه فانقض عن سنته مفقدا بالناقض مما علق بالانام اجلاء كالحج امامات المحرم
بعد وجوب الحرم بشرط دخول جميعه والقلوب خارج البيت بشرط حرمه جميعه **فاعلم**
في التعليقات بالاحكام وهي كثيرة وان كان بعضها ينسبك في قدر شريك فالحج
يكفي في المبانيه فبها تعلق الدين بالزمن وتعلق الزكوة بالانصاب اختلاف شبهة
وتعلق الارش بالاجاني خطأ وعقد وتعلق حق البائع بالمسح فيجوز في بيوت النسي وتعلق
الدين بالزكوة وتعلق المال المضمون بالاحكام المنه وطة وتعلق الضمان بما يجب حصان
من الاحكام يشبه الاستئناف على اداء الدين والعرض والعقود ما يبرأ وان لم يكن الاشياء
والجواهر المتوقفة بحبس الجاني حتى يبلغ التيمم او بعض المحزون على القول به ومثلا المتوقف للعقاب
حتى يقدم والمتوقف بالحبس في موضع على المحزون وبالحجاء لربان المدعي عليه وبين العين
بعد شهادة شاهدين مستورين حتى يزكيا وفي منكر حبس المدعي عليه اذا شهد عليه ستران
بين وكجاده فصاعدا على احوال ومنه المتوقف بزل العيب كالحمل اذا اريد منه الزكوة ويزول
الدين لو مات المضمون عنه قبل الاجل **فاعلم** الغالب في المفردة است الزعينة المحقق كافي
بحسب الزكوة واعتبار الزكوة في الوضوء والميتين في غسل النجاسة وكتاب الروايات
الاكثر كونه ولا ريب ان المسلم فيه اذا ذكر سنة الاول كسل اذا وكل في شراء جديوان
مخصوصين بشرط عدم زيادة من تلك السن ليعطى حتى لو شتر في التيمم المحقق عند وجهه

التعاني المفصلة بالاشياء
الحقق

الى تلك الصفات وفي جواز نقضه باليوم والتسبيع حتى يصدق ان سم وعدم النافذات
الى جواز النقض بالبر وكل من مفارقة الوالد لانه في التسبيع والاصح اعتبار التحقير في اطلاق
الكفر مسافة الفقد ومن البلوغ **فاعلم** قد ندرت احكام على سبب يمكن اعتبارها في
والمال ويقع لذلك بشكل وصور كثيرة الاول لو طلق على الكل هذا الطعام في الغد
فانقض في الحال قبل بزم الكفان معجلا ان اعتبرنا المال وهو الاصح فلاحش والاحكام
ونظير القارة في التكفير لان كل من هو محرم لاحسن لو كفر بالصوم اكل جزء الغد من الصوم
اذا نواه الثاني لو بين انقطاع المسلم فيه قبل المحل في تجزئة سجدة واحدة او
الاخرى المنع الثالث لو كان دين الغارم مؤجلا ففقد اخذ من الزكوة قبل الاجل
وجهاً والاخرى سحارة وقد نص بعض الاصحاب على ان المحدث لو صح عنه ثم زال
عذره وجب فعله نفسه وهو يعطى ان يحال مراعى بالمال الرابع لو قطع دم مستحقة
وظنت عوده قبل وقت نزع عطماره والصلوة فنظرت وصليت فانقض انه لم يعده
وجهاً الخامس لو قلنا بعدم العقاب نذر الاصححة بالمعيب فنذر ثم زال العيب فان
عجزنا عن احوال بطل النذر فان عجزنا المال صح ولكن الظاهر نفي النذر وان كان معيبا
حال النذر لعدم وجوب الوفاء بالنذر نعم لو نذر صحة مطلقة بشرط فيها سلامة
من العيب فلو عجزها في معيب ثم زال العيب جاء الوجهاً له ان لا يشرى عيبا ولم
يشرى زال العيب في الوجهاً وكذا كناية الكافر عبدة المسلم كناية مطلقة لانها قول الى
لنقض والاخرى عدم الكفاءة بها نظر الى احوال السابق لو عاقب المسلم موصفا فخر بطلان

قد ندرت احكاما سببا
يمكن اعتبارها في
الحال والمال

العقد قرب من غير ان يحل المبتاعان منه فبعضه الو جهان وتعيينه فوي نظر الى احوال التامين
 من لو لم يتم وطى في زمان الرقيق ثم اتممت فالتظاهر عدم وجوب المهر وعلى اعتبار احوال
 بكن وجوب وهو بعيد لا ينافي حكم الردية اما المعتد برجعية ولو طهرها بنبهه ثم خرج فهل
 يجب المهر ونظر الفرق ان يحل العايد بالرجعة غير كل الاول والعايد بالاسلام هو الاول
 التاسع لو اراد الرقيق لاسن فطرة ثم طهرها ورجع في العدة فهل ماذكر ولو لم يرجع وجب المهر
 عند النسخ لا يابننا البيوت حين الوطى ورجع ولو لم تسلم الردية ولم يرجع في المطلقة يمكن
 بناء على احوال المال ويقال بها في حكم الردية ما دامت العدة فلا مهر وان لم ينفذ
 المطلق على اطلاقه ويقاد ما على كبرنا كنف البيوت وهو ضعيف الفهر الموسر في الكفا
 حال الوجوب لا يستقر عليه بل المعبر حال الاداء احوال غير طريان العين في العدة
 بفعل في عدة الحركة ان كان الطلاق جعيا لا يابننا وفي عدة الوفاة بفعل ويجعل في
 لطلاق البان ذلك تغليبا للاجسنا ما ولعدم بفعل الفرق بينه وبين عدة الوفاة
 الثاني عشر المعبر في التقاط المهر باي يوم لا يوافق يوم لثلاث الثالث
 سبب المنقط اولى باللفظ لو عتقه اعتبار يوم للفظ الرابع عشر لو عتقه
 تحت مجدد لم نعلم حتى عتق في ثبوت النجاء وجهان ولو قلنا بالفسخ تحت كبر
 فلا تحت النجاس عشر في جوارح الدين نجس الوجهان ان قلنا بغيره لغيره
 اما الماء فقال لها ولو تم بعضهم ان تطهير الماء لا يقع بالمكاشرة بل باستحائه من
 من صفه انجاسته الى صفه لطهارة فعلى هذا لا يقع بيع قبل تطهيره كما لا يقع بيع آخر

وان رجي اطلاقها نظر الى احوال الناس عشر بيع سباع جازر متفاح يجلد ثمانية عشر
 مال السبع عشر بيع ثلث الدواب الرصاص المتقدم في صحته وجهان اولاه متفاحها
 في احوال ويجعل الجواز ان تحت من جوارح نفيس لا يباع مقصودة في نفسها بخلاف تحت فان
 فصد ما بعد النجاس عشر بيع الثاني بتطهيره الى احوال فلا يبيع بدون التطهير وكذا النصال ولو لم
 لشري على تحصيله غير المال في الفسخ وكذا بيع ما بعد رد البعوضة كما استكت في الماء
 المشارة اذ لا يمكن تحصيلها الا بعد غسلها كما لم يرد له بيع كذلك ولو خرج خبيثه ورجع
 وفي الغسل مع خبثه كذا التاسع عشر يبيع مع المرتد ورجع في عدة الوفاة فطهره على احوال
 ولو كان الارتداد من غير فطرة فافوى في الفسخ اما اسبغة المدة ولها قيد في احوال حرام
 باطنها ففي صحته يبيعها نظر الى قول الفرض والتحليل بعيد لغرض لو شري جبار فرعه
 او بصفافا فرعه خذته ثم فليس فاصحاب المال هنا اقوى فلا يرجع اليها كاحكام
 لو شري لها فادراكها بعض الصوم بلا بطن لعدم ولا تقطاع فصادف نفى صحته لنبه
 الوجهان الثاني عشر لو قلنا بان الاثر للوارث في المص من الثلث فهل المعبر
 بمن هو وارث في احوال والمال حاله الموت الوجهان له اعتبار الثلث فقد نص
 الاصحاب على اعتبار عدة الوفاة الثاني عشر من اختلاف احوال بين احوال الفل
 بطريان الاسلام او الردية من هذا الباب وكذا الحوية حال انجاسته اذا اسلمت ثم ثلث
 جنيته فانما وقف يحكم فليكون وقف انتقال وقد يكون وقف ثلث وقف فلفظ
 يحل الامر من فدا بقوى فيه الكف قبول الوصية ونحو ال ملك المرتد عن غير فطرة اذ

وقف الحكم فليكون
 وقفا انتقالا وقل
 يكون وقف انكشاف

مرته قبل قبينا رة البرارة وعن الحصة سار الى بها الحق واظهر منه في الحنف سبيل
 سورة لظنة حيا فان ميتا وسبها لظنة فظنوا فظنوا كيدان فلما لا توقف الوفا
 على القول لا على العلم وكذا الزوج امنه ايده فظنوه وكذا الوفا على العبد وظهر الاذن له
 لو شئت من الاذن او سئل الوكيل عن الوفا فانه وكذا فظنوه الاذن والوكالة وهو شكل
 بما ان العقد موقوف برحمته وكذا في الكرامة فظنوا بالانفسد بالعقد قطع للملك وكذا الزوج
 امره لم يقف فظنوا ميتا اذا كانت قد اخذت بخبر ضعيف ثم تزوجت براد حتى فرق
 سورة ثم بان ملكه و ابراه ولا يعلم ان عليه ما لا فظنوا اشتغال و منه ابراه من مل يسه
 حذره ثم ظهر موت ابيه وكذا الوفا ان ابتك من مل سورة ويكون ذكر الابوة والمورثه وصف
 لغريف لا يشرط ولو جعلناه لا يشرط ما بطل الا براد وكذا الوفا مال ابيه بعبارة الاب او
 لموت اما لو قال بعت هذه الدار ثم ظهر موت ابيه فانه اظهر في الصحة ولو ظن في
 خيشن فظنوا جليين المكن الصحة او جندور من لظنة فاسقا فظنوا عدلا ويشكان في العلم
 بالاحكام لعدم قصده الى طلاق صحيح و طلاق العبد زوجته لمعقبة يحل فيه الوقف وكذا
 اخبار الملمات للفسخ وقد تخلف النصاب كذا في الواجبات المعقبة لظنوا
 العقد حبل الوقف ولو علمت انه تحت عهد ففقت واختارت لفسخ ثم سلم ملك
 نفقه لفسخ ولو خلت مرته ثم عادت بنينا للصحة والابن بين البطلان لا نأمننا
 زوال ملكها عن العين لم يذوله ولو قد تزوجته مرته بعد ادخل ولا من فان امر
 ظهر بطلان وان سلم بنينا صحة ولو ادعى العبد المكاتب فاسدا ادباه ولا يعلم بفسادها

و

فنية الرجحان وهو كثره جده موجبه في لصا عفيف ابواب لفقه وهذا وقف الحنف يدبر
 في الطلاق كما في طلاق لمعقبة وكما لو طلق الوثن لمعقبة في العدة وسلم بعين وكذا الظاهر
 والاباء مع ان يطلقوا خذنا لا يقبل لعلمين وذلك لكون هذا العتق مفقدا محققا وقد
 يعبر عنه بان لعلمين كنف لا لعلمين لعقلا لا لو خال وكبل الزوج بدون مهر مثل فلان
 عنه فلا اعتبار رضى الزوج في صحة الطلاق بل ينفقه باطلا وربما قيل اذا قلنا بان لا ي
 كاشف لم لا يفسخ فلان ذلك فبا يقبل الا جارة كالعقوبة لا بايعات فلان لا يفسخ
 الفصول مع الاجارة وليس كل من الذي نفس عليه الاصحاب ان الطلاق لا يكون
 معقفا على شرط ولا يلزم منه بطلان طلاق الفضل او قبل بالخوف فان اخذ بقوله
 لا طلاق الا فيما ملك فلان بعض الزم لانه قد جاء لا يفسخ وليس خذت مع انما يكون
 بوقوفه على الاجارة وقول النبي عن ابي سبيح الا ازم اي لا يفسخ بغيره لما ليس خذت الا
 لا نعلم فاما من الاصحاب بصحة الطلاق مع الاجارة فحججهم ان يستنبط منه ان الا
 في موضعها سبب نكاح كاشف اسند لا باقتناع لمعقولة على تفقاع العدة لا ما اسند
 على بطلان كنف بطلان بطلان المجاز والاسند لال الاول على صحة الطلاق المجاز يكون
 كاشف في العتق فان قال واحد من ركان السقينة لا حذره سحابة الى الالف
 منعك واهل السقينة صنفنا فالقاه فاجازو جعل كونه من باب العتق لموقوفه
 هو من باب الضمان الا انه ضمان مالم يحجب او هو معاوضة على الملقى ببدله وكلاهما
 للوقف واحصل البطلان لانه معاملة محالة لا لصل شرحت للفرقة فبقتصر فيها على

لوقال من كان
 السقينة
 الم

المعزولة فكان من جهة سواهم قبل الانفا **فان** كل فعل في في حال ينك حينما فليطهر الاجزاء في
 من الباب حتى في العبادات كالطهارة والصلوات وقد ظهر اثره في صاير آخر شجبان والمزودة
 في شبه الزكوة بل والمزودة في آخر شجبان وحكم بالاجلة **فان** ما علة انكر يشاء بسبب في استهزاء يكون
 كلفى معزولة لم يخرج وقد يكون في صوره كبره وقيل قد يكون ذكر بسبب في حال استهزاء
 كما لو قال حقتان هذا ملكه للاستصحاب وان كان في الحقيقة مستند الى الاستصحاب وكذا
 لو صرح بان هذا ملكه على الاستفادته وهو ضعيف لان الشرح جعل الاستفادته من سبب
 بغير ذكرها وانما بغير ذكر الاستصحاب ان فلان لا يكون بغيره في البقاء ولو جعل ذكره وانى
 اجزم زوال الوهم ولو قبل بعدم بغيره كان قيدا وكذا الكلام لو قال هو ملك لاني ربيت
 عليه وراية يتعرف فيه بغيره بالغاية بالقبال ان بت ليس بغيره بغيره بسبب
 الانسباب انما بسبب بهما يعلم وانما هو بغيره بحكام فلان اذا كان بغيره بغيره بحكام
 يشاء قد قد على صوره الواقع فكيف يرد به انه بما هو مستند في الحقيقة **مسئلة** لو شأ به
 فابغيره بحري على سطح آخر اذ في ساحة مده طويلة بغيره بغيره قبل يشاء به استهزاء بالاستفاد
 انما هو لا مخرج بذلك اذ لا قال الحق العامة بحركه بسبب التتمه ولو صرح بردد استهزاء
 وهو من انما هو الاول ودرجتها هذا لما خذ بان يشاء به بالاضاع لا يكفي قوله شأ به مستندا
 للذي بحركه شغبته ثم حلفه وان كان مستند استهزاء به بالاضاع ذلك فلما هو المانع
 من صحة هذه استهزاء على هذا الوجه ليس الزاع الا فيهما وحين لم يخرج ان بت به اذ انكر بسبب
 وقد ظهر عليه لم يسمع شهادته لان هذه الاسباب انما تقع استهزاء بها اذ افان من يشاء

ذكر الشاهد السبب في
 الشهادة فلا يكون
 مستندا

لو شأ به الفير بحري على
 سطح آخر

القطع ولم يتوضى بشأ به منا وان ذكر بسبب قال ما شهد بصوره القطع لم يفر بسبب
 ذكره الوترج وقال مستند شهادتي بسبب المعين الذي حصل منه لقطع او الذي يجوز
 استهزاء به وكان من اهل المدة فانه يسمع شهادته في القصور **فان** لو قال لو جاز
 انكن فاصت فصولها على كذا فقلت احد من حضرت وصدقتها وقطع لفظها
 بالاشبه اليه ويكفي ان قولها لا يقبل في حق من واحدا منها غير ممكن قطع الزوج بذلك
 ولعله الوترج بالمشهد قال لم اعلم حصنها الا بقولها عند محظا الامع فريه بحال الحقيقة
 ولعل الاقرب ان خبره يعلم صدقها بالقرين وقع لفظها فان اطلق المكن ذلك
 لا صدق له صدق في خبر المسلم ولا في حاله قال على انما لفظها ان فيقبل اقرار
فان لا نظر في باب الدعاء الى حال المدعى او لم يكره في الامور بغيره كلها
 الا الى الممكن وان كان لفظها بغيره فاستبعاد بعض العامة صحة الدعوى على
 الترفع من الكناس انما استباح لخاصة كتنس وراضة لعبد لا مكانه وحمله على
 دعوى القاص بتمه لعبد ورجا او بتمه لرجس جنة ثم ولو شأ باب العرف
 ببيع دعوى القاص على الكناس استجاره على الكناس بغيره لانه معار غالبا
 دعوى التفرق على المشهور بالعضف واحدا الاسوال وانكاره انما خصصت
 ولم يحلف لم يكره لرد دعوى الفاجر شفى على التفرق المشهور بالامانة ونصدق
 كل ذلك لم يثبت بل بحكم الشرائع بطرد **فان** الباب في الدعوى ضد امن
 الا منظر اب والكل احدان بغير الامانة في نفسه ولغيره على حصة ولو ان بغيره

لا نظر في باب الدعوى
 الى حال المدعى والتكر

الباقى الدعوى على
 من الاصل

الحق كان فكذلك استند على التقرب لاصحانه عدم الزناد ليعطى بالاشبهه ونشوق بشاره
 يشبهه ودره كحد فقلب الاصل على الظاهر ومنه تغيب المال العظيم ويشبهه باقل معمول
 وان كان خلاف الظاهر لان لفظة و اجلا له و امثالهما من الامور الاضافية يختلف
 باختلاف الاضافات بالاشبهه الى اليسار واليسر والزيد والبرخيه ونحو ذلك
 فلما اخذ لفظة طو فاحمل على ما يقتضيه لغة وهو انه محتمل بالاشبهه الى ما وراءه او حمل
 لغو على المعنى طائل او خالص من شبهه وان كان ذلك محال فاللفظ **فائدة** قال
 له انت انى الناس وانى من ثلاثة فلا حد على الفاعل حتى يقول فى الناس زادة وان
 انى منه وهذا ايضا خلاف الظاهر لان الظاهر من قوله هو علم الناس انه علم علمهم
 وشجع الناس انه شجع شجعانهم وكل هذا مجازى لا يعارض مقتضى الحقيقة لغوية
 وهى لا يستدعى تحقق لما ذكره من المفضل لمقتضى عليه وتقديره انما من يشاء
 فيصير اللفظ كالمجمل ولا تلتقى الالفاظ الجمل على شئ بعينه وبهنا توعد منعقة
 بالمناكحات وهى اربعة عشرة **الاشبهه** اما فى لفظة طائفة من علمه الاقدام
 على ما يخالف ما فى نفس الامر والكلام هناك فى على اشبهه وتكون ثلثة انواع بالاشبهه الى
 لفظ على كما لو وجد المرأة على فراشه فظن بها زوجة او امته او تزوج امرأة فظن بها زوجة
 عليه بالاشبهه الى القابل بان يكون للواحد فيها ملك او شبهه ملك كالامه المشتركة
 وامته مكاتبه او ولده بالاشبهه الى ما خذ الحكم بان يكون مختلفا فيها كالمخلوق من الزنا
 ذرا وبعضهم ان يكون اختلاف معتبرا فقول عطاء باحة اعان الخالة الاما للوطى يمكن

لولا الدانت انى الناس

انما

ان لا يكون شبهة او حتى انه شبهة لمن يمكن فى حقيقة قوله ذلك ويسترب على شبهة
 حصة الاقل معقودا كمن اشبهه عليه منها من الاخر وشبهه الملك بشبهه فيها
 لونه كمن والاخر يغيب صاحبها فى لونه فليكن بالاشبهه بها من العالم
 وان جهده حتى بها الثالث العدة وهى واجبة مع حمل الواطى عبارة طائفة على الاشبهه
 وجميع حملها على عده ومع حملها خاصة نظر وقطع لعامة بان لادة الامم بالاشبهه على
 لواطى الرابع لمر وهو معتبرا بالاشبهه على المدة قلوم بالاشبهه عليها فلا مرد ولو كان
 مشبهها عليه ان حرق لمصاهرة وهى ثابتة لكل واحد من الرجل والمرأة مع
 بالاشبهه بالاشبهه الى واية الاخر وقد توقفت فيه بعض الاصحاب فلو خضعت
 اشبهه باحد ما تقتضيه الدليل بنوت اشبهه بالاشبهه به فخرم عليها ومنها فخرم
 على ابيه وابنه لو كان واشبهه ولا يحرم حتى ابوه ولا ابنة بالاشبهه لهما ولو انعكس
 ويمكن عموم التحريم من ابناءين **فمجمع** وطى اشبهه وان نشر اشبهه فلا يفيد المحرمية
 لشرتها على النكاح لصح المسح الى الاختلاف ولله اعله وذلك متفق
 فى وطى اشبهه فليس له انحولة بام الموطوءة بالاشبهه ولا غيرها لانه كل خصوص
 النظر اليه بحرمته ولا يعكس فان وجه الاجنبية يجوز النظر اليه مرة وبحرمته
 وقد يجوز للمس اجامعا ويكره النظر وهو الغرض من الزوجة المملوكة وحرم النظر بها
 بعض العامة ان ينظر الى المخارم فلا شك فيه وكذا يجوز للمس عندنا بغية شهوة
 بعض الناس مثل وحرمه بعض العامة الا فى مثل الزنى وغيره مما ليس بعورة فيجوز عندنا

على الحرة ان
 المحرم فلا يفيد المحرمية

من قبل ان يتم بانها قد فرجها ونفسيل وجهها الثالثة ينقسم النكاح بحسب النكاح بانقسام الحكم
 انحره فالواجب عند التوفيق وحرف الوقوع في الحمل لم يستحب اذا فقد شرط الثاني
 مع القدرة على النفقة والمهر ومع العجز ولو كان ينفسر والمكره وهو عند عدم التوفيق
 وله ذلك بما قبل لا يكره والزيادة على الوحدة عند الشيخ وحرام وهو الزيادة على الاربع
 بالنسبة الى احراز الامانة والعيب وهو ما عداه وكذا انقسم بحسب المصلحة الى خمسة
 الاول حرام وثاني مباح وحرام عينا وهي الاربع عشرة المذكورة في الكتاب وهي يرضح
 لغيره بالنسبة للمصاهرة والرضاع وحرام جميعا مطلقا وهو بين الاثنين وحرام جميعا
 الا مع اذن كسب البهائم واكالة الميتة ونسب النكاح ونسب النكاح ودين الكفرة والامانة وحرام
 بحسب العار من كتمان النكاح ونكاح المعتقة والمكره والثنية والمكره والمكره والمكره
 بالادام وشبهه وحرام بالاشباه كاختلاط محرم له بشيء محضرات ان في مكره
 وهو نكاح العقيم وفي الاوقات المكره منه ونكاح المحلل والنكاح على خطية المحاب
 الثالث مستحب وهو النكاح بين الاقارب لما فيه من الجمع بين القسمة وفضيلة
 النكاح قبل بحسب البناء على الرابع حبيب وهو مستحب في الوطى في النكاح
 لمطهر والمولى وبعد اربعة أشهر مطلقا وقد يكون في الامانة والزوجة او اعلى طقة على ذوق
 لها حاشة لولاه اما في العقد بحسب المحل فتصوّر بعد الا ان يعلم وقوع الزنا من جهة
 ويعلم انه لو تزوجها منع منها ولا ضرر فيه فيمكن وجوب كفارة عند قيام حجة انما من مباح
 ما عد ذلك الرابع بحرام وعلى الزوجة مع بقاء الزوجية بالمرور بحسب النفاس والقدوم

اما المتعين او مطلقا على جهل الاحرام والاحتكاف الواجب الا بالظاهر قبل التكليف
 وبعده عن فعل الشبهة والمقتضاة قبل التسليم ونفسيل يخرج من جهله ولو برأت قبل حلت
 والعاجزة عن حمل الوطى لم يرض او صغر او عجزا عنه وعند ضيق وقت القعدة الواجب
 بعد الاغتسال بها قبل وفي ليلة عجزا عنها اذا امتنع من تسليم نفسه بالاصل القصد وفي
 لمسا جرد كغيره الناس وتقاتل ان يقول قد عدت في الواجب على المولى والمطهر فكيف عدت
 في السحر فمسلما اما في المطهر فالأمر لا يختلف لاخبار فانه حرام قبل التكليف بحسب
 بعده ولما في المولى فيوصف بالاحتكام من حيث البهائم لمقتضيتها لغيره ولو وصف بالواجب
 من حيث حق الزوجة ويجوز بحسب الكفاية واليه الاشارة بقوله قال فاولا فان الله عفو
 الرحيم انما منه نزلت على البكارة والنيوينة حكاهم كالأولانية وكما سجناب نزلت بحسب
 والاكتفاء منها بالهكتة عند عرض النكاح عليها والوصية بحجابه بكره والوكالة في
 شأه بكره والفرقة في تخفيف النفس بثلاث وسبع وشراط البكارة والنيوينة في
 واطلق لنيوينة الصبا على الاحصان والمعتبر في الزجر ونزول البكارة وتفضل النيوينة
 بالوطى والسجاية ولطفره الوثنية والمرضى وقد يزول بالتفليس ولا ريب في نيل زوال
 الزنا احكام البكارة على مطلق لنيوينة ونفس الاصحاب على ان العبرة في التصغير بالتصغير
 لا البكارة سواء زالت بحجابه وعجزه وهيل يزول البهتان بزوالها بغير السجاء وكذا قد
 على ثبوت في ابتداء الدخول بها جهل وبعض العامة يروى ان الله اهنه بكارتها بغير
 لا تدخل تحت البكر ولا الثيب انما سنة ينصف للمهر بالفرقة قبل الدخول من الزوجة

او انك لا اسلام من استسببه ولا يفتصف بالفسخ من قبل المدة الا في الغيبة وفي اسلامها قبل
 على رواية لان الاسلام لم يرد ما اذا خاها من حجة بتجليل الاسلام والاساءة منسوبة اليه
 اذ كان من حقه سبها الى ذلك وهو قول من قول لبعض العامة فقبضه الاصل فيفتق
 عدم لهم الفسخ قبل الدخول مطلقا فان فيه تراويعا بين سلبين فكما يرجح
 لضعفها البها سالما فليجمع اليه صدها سالما ولكن خولف بها بالطلاق خبر المائل
 لها من الخبر لا بد من حملها فيه واخرجه ما علقناه واما الغيبة فلان غالب الفسخ
 كونه بعد طلاقه على ظاهر ما واطنها وحسب ما طرأ بها خلافا لادراج فيه ذلك بالفتق
 فقد قال الشيخ علي بن بابويه في المحقق اذ ادس نفسه بغير في غيرها وبوجه ظهره وخيل
 نصف الصدق ولا عدة ونحوه انبه في المقتنع ولو اشترى احد الزوجين الآخر فافا
 لظاهر عدم التفتيق اما اذا اشترته فلصدور الفسخ عنها واما اذا اشترى اياها فلعدة
 المالك الذي هو مستحق للمهر وللفاضل احتمال في ثبوت نصف المهر في ثبوتها
 وبطلانها بطريق الاول بثبوت في شرائها ولوروق الكتابي ابنه الصغيرة من كتابي
 وسلم صراحتها قبل الدخول فالأقرب بسقوط ثبوتها للعقل الذي منزله فعلها ويجعل
 لتفتيق اذ لا يمنع لها على الرواية بسالفه لا اشكال في التفتيق بها فوجب مجاز
 لمسمى بدخل الزوج في القبل او الدبر وان كان حبسا اذ كان التكاح صحيحا ومهره قبل
 يجب في موضع في موقوفه لضعف او المهر مع الدخول وموت الحاكم ولو كان قد تم
 او فرض في موقوفه لضعف وجب وفي موقوفه المهر اذ اتم التكاح قبل الدخول على قول

وحيثما في تعيين المهر او استحلافه في غيره لفتق في ميعا فتفتق في سبب ويجعل ويجوز
 وقيمة صحيحا ولو احدثت اشارة في ثلث الصدق المعين قبل الفسخ ولا يعلم
 وفي الصدق الفاسد وله حساب الاول بحاله ليعبد بههم او ثوب الثاني عند قبول الملك
 كما ذكره في خبره والتاثير الثالث ان يكون مفعولا مع احكام الفسخ ولو جهلا فلهما او
 ويجعل مهر المثل ايضا الرابع ان يشترط شرط غير شرطه فان ذلك يوجب في الفسخ
 والرجوع الى مهر المثل الخامس ان يتغير جنس الفسخ كما اذا ولد امثلي غير ملكه من كاح او غيره
 ثم اشترى ما ثم تزوج ابنه منها امرأة وصدها امته فيفقد المهر لانه يفتق من دخول امثلي
 فيفتق فلا يكون صدقا فالتاسع ان يفتق على المولود دون مهر المثل بان يكون لغيره لانه
 بزيادة على مهر المثل لان الفتوى بضمان الاب للزوجة وبشكل لغيره لانه لا بد من ملك
 فليس لابي التزوج بالتاسع محالفة الامر فزوجة محالفة الزوجة او يفتق محالفة الزوجة
 ويجعل في الاول ثبوت التجار للزوج في الفسخ لا بمعنى خيار من عقد له لضعف النظر
 لعادة لو سكنت فانه يبتل خياره ويلزم العقد بخلاف عقد لضعف فانه يفتق في
 لفظه بالاجازة التاسع ان ياول الولي الصغيرة فزوجه من مهر المثل بدخل بها فانه يجب
 مثل سواء فلما يفتق التكاح فباده لعاشر محالفة شرط في الصدق كما يفتق على ثوب
 يساوي ما في نظر مبادي خبرين ويجعل الرجوع الى ما ظن الحال شرطه اخبار في
 فتفتق الفسخ فيه هذا يمكن ان لا يفتق صدقا فاسد الثاني عشرة لوعده التبيان على فاسد
 وثالثا بعد ان اسلام وقبل التقا ايضا فانه قبل بوجوب الغيبة عندهم ويجعل مهر المثل

وكذا الوراء فاحتمل قبل بعض الناس ثلث عشرة لوقال زوجه قلت متى كان تزوجني فقلت يكون
رقبة الامة هذا قال قلت فاذن بعض العقد ان اولاته كانت بكت فبما رده عليه العقد وقت مهر المثل
الرابع عشر لو تزوج عبده بامره وجعل فيه صداقها لها وقلنا بعض العقد انكاح فانه يقيد المستحق
يجب مهر المثل وغيب ايضا لو طي تشبهت كما تقدم ذكرنا فانه ومنها على المهر المثل
الاباضه ولو طي الاكراه وقيل لو طي الامة لم يغيره ولو طي الامة لم يغيره فاسد او غيب فيما اذا
ارفعت الكبره ضررها الصغرة فان النكاح ينقضي وتزعم الكبره للزوج ما هو للصغيرة
من المهر كذا ونقصه ولو لم يكن سمي شيئا فمهر المثل يرجع بمهر المثل على المهر المثل ويحمل
ضمان لم ينقص لها مهر المثل ابدا وكذا الوشيد اعليه لطلاق زوجته ثم رجعا
قبل الدخول حمل ضمانها مهر المثل بل بعد الدخول وكذا الوشيد لبرضام محرم ثم رجعا وكذا
بغيره من الاسباب المحترمة ورجعان ومنها صورته كذا الاول اذا عار جهتها ايمان
فصدقت امرها فلا خراصا لها فلو كانت حلفت وحلف قبل نفيها مهر المثل الثاني لو
ادعى عليها بعد زواجهما بغيره انه راجع في العدة فاقرت لم يقبل منها وغيب على
جهل الثالث لو ادعت بتمتة قدر وقال الزوج لا علم وكان قدره وجهته وكيله وقال
النسب حلف على نفي العلم وغيب مهر المثل ويحمل ما ادعته اذا سمار من لها وكذا الوشيد
وقت على الوارث واجاب بنفي العلم الرابع لو سار عا في قدره قبل تقديم قول الزوج به
لمشهور وقيل خالفان فمهر المثل فلا كان دعواها ان زيد من مهر المثل المكن تقديم قول
ويحمل بثبوت مهر المثل وكذا لو نقصت دعواها عنه حمل تقديم قولها وحمل مهر المثل

الذي يبيد عقدة
النكاح عن نياها
لاب والحد
للعفو

وهذه الاسباب مذكرا لبعض الاصحاب والاصح فيها تقديم قول الزوج فاقلة الذي يبيد
عقدة النكاح عند ما هو الالب واجبه وقد يكون ايضا يبيد في مهر امته ليس هو الزوج
لان المحقق حقيقته في الاستحاط لا الترام ما سقط بالطلاق اذ لا يسمى ذلك بالعفو ولا
اقامته لظاهر مقام المهر مع الاستحاط بالمهر خلاف الاصل ولو اريد الزوج ليقبل او
حما اتحق لكم ولان المهر موم من قولنا بیده عقدة النكاح نفقة الزوج لا ينفق في
عقدة النكاح انما كان نفقة في الوطى دائما ينفق في العقد الا ان الوطى فان قلت
ان الزوج كان بیده عقدة النكاح حال العقد قلت هذا العار من بالاولى فانه كان
له ذلك فها نرا وليقت ولما لا ان وثبوت بیده خالينه عن المهر من ذلك
استند المهر العفو او لا الرشيدات فيجب ذكر غير الرشيدات ليس في القيمة
ولان قوله نعم الا ان يعفون شيئا من الالبات فيكون نفيها وحمل على الوطى يقتضيه
ذلك فنبه على القاعدة الاستثناء ولو حمل على الزوج لكان شيئا فبشي من الالبات
ثبات وهو خلاف القاعدة ولان فقيته العطف القسرية د على قلنا المعطوف
ولم يعطوف عليه بشئ كان في النفي ولو اريد الزوج لكان شيئا فلا يقع بالاشارة
فان قلت بعارض بما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك بالقرع وبان فقيته
الاصل عدم تسلط الالبان على مال غيره قلت الرواية لا تنفرض حجة لعدم كونها من
لصالح مع امكان الحمل على ان للزوج ان يفعل ذلك لانه يكون نفقة الالبات والمال
هنا وان دخل على الزوجة بعوانه نقص الامة معرض لرجوع الزوج او غيره في تزويجها

فيستثنى

فغير ذلك التقصير في المنة لا يمكن عوا وطى مباح عن مهر الثاني تزويج مجده بامنه ولو
 جتمها فوجهان ان كان قبل الدخول وان كان بعده فقد وجب المهر بالعقد قبل وفيما اذا
 فوضعت بينهما وهاجرتا وان لم يقدرا ذلك كما عاظم سلاسله ليس او قبله لا بد سبق
 استحقاق طى بلا مهر ولو تزوجت بغيره اذن ولية جارية هذا ودخل بها فانه قبل لا طى
 والناصح الوجوب لم لو كانت عالمة سقط على الاقرب وهي مقتدر ان يكون مباحا كما
 بالفتنة البه اذا كان جازلا وليطرد في كل موضع تكون شبهة من جانب الوطى مع علمها
 ويجعل في التخيير وجوب مهر مثلها لا يستأده الى العقد ولو قد منه امان في الحال او بعد
 انجر لانه كما انجبا في وجوب قبل متمول **تدبير** هل يسقط المهر بعد وجوبه في تزويج
 رقيق بالكتاب ولم يسه الوجوب المأزب الثاني لا يستل ان يستحق على ما لا يالا
 ولو خرج بعد تنقيد بعض بضع منه صح العقد فلو امن قبل الدخول في رجل بها فاني لا
 لا شئ عليه على الاخر يجب ان يسقط المهر المثل بالوطى في المفوضة لا بالعقد وهو حر
 ويجعل ان لا شئ لان التعديك لتفويض كلا طرفي اذ زوج الامة بها لا كونه الا فانيا
 عن مهر ولو قلنا ان العقد باجته سقط هذا البحث **في زوج** لو زوج رفقة ثم باع الامة قبل
 ليس فاجاز المشتري العقد ففي وجوب مهر لم يشل جواز نظر من استأده الى العقد
 ان لم يوجب مهر او قد استحق الوطى بلا مهر والاصل بقاء ما كان ومن ان الاصل
 كالعقد المتأنف ويمكن بناؤه على ان الاجارة كانت او جزء من سبب في الاول
 لا يجب عليه شئ وعلى الثاني يجب التنازل لا يجب بالوطى الواحد الا مهر واحد وما وضح

هل يسقط المهر بعد
 وجوبه

لو زوج رفقة ثم باع الامة
 قبل المسيل فلجاء المشتري
 العقد ففي وجوب مهرها
 لشل

أريد في صورة الاول لو وطى امته بشبهة وفي الثاني الوطى باجها المولى فكان تمام الوطى
 اشترى الثاني فيجمل ويجب مهر واحد لغيره منها او يختص به الاول ويجعل وجوبه
 لان الوطى صادق للملكين ولو انفرد ذلك العقد لا وجب مهر الا طاهرا ولو وطى في
 احد هما ونزع في ملك الاخر فالظاهر انه لا شئ للثاني لانه لا يستحق وطيا وعلى هذا
 نقد المهر بقدر الملاك مع دوام الوطى الثاني اذا قلنا بضمح منقذ البضع
 لغوات لو وطى الاب روجة ابنة بشبهة فعليه مهر لها ومهر لانه لا نفاس في النكاح
 الثالث اذا تزوج الاب بامرة وابنة بائنه تسبقت امرة كل منهما الى اخر خطا
 ووطئها انفسح النكاحان وعلى البادي منهما مهر للموطونة بائنه ونصف مهر
 لزوجته لانفساح عقد ما قبل المسيل بسبب من جهة وعلى الاخر مهر للموطونة وثلث
 شئ لزوجته التي سبق وطؤها من غير زوجها فيجمل وجوب نصفه لان الفرقه ليست
 من جهتها في الجدة في يرجع به على البادي فيغرم البادي على هذا الوطى واحد مهر ونصف
 مهر الرابع لو تزوج امرأتين في عقدين ووطى احدهما ثم طهرت احدهما ام الاخرى
 كان الوطى المتأخر في العقد فانه يجب لها مهر للشبهة ويجب للمقدمة نصف
 لمسي لان البضع بيده ولو سبق وطى سابقته في العقد فلا شك لبطول العقد
 خرى الخامس لو وطى الصغيرة او الياسة في حال الزوجية وطلق حال الوطى ولم
 بالشرع وجب لوطى واحد لامرأة واحدة مهران الاول في المنجبه مهر لمسي والثاني
 مهر لمسل ولو قدر انه عقد عقد اجد يداه وجب مسميان وهكذا وقد تنازع في

ملك

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عقد

عدة بل يرجع الى عدة الاولى وهذا يتم ان لم نقل بالانستفاف وان قلنا بمرجع بعدة فجاب
 بان استعقابه العدة ليست بسبب الطلاق بل بسبب عن الوطء السابق على هذه العدة واور
 ايضا من طلق الرجعة رجعة وعاشر في العدة معاشرة الزوج فانها لا تنقض عدتها
 عند كثر من العدة ومع ذلك لا رجعة له ولو طلقها لمحقها الطلاق وهذا الحكم صنف لانه ان
 منها مدة المدد لمس او تقبل او على فهو رجعة والاطلاق جرة بالعاشرة واور على حكمه
 اذا تزوج امرأة وطلقها بعد المسيس فابت بولد لا قدر من سنة اشهر من حين العقد لم
 عدتها به وله رجعتها بعد وضع الحمل وهو واه لان الرجعة هيها ليست بعد العدة في طلاق
 جبر او وضع الحمل لا تنقض العقد هنا لعدم كونه سنة فالرجعة واقعة في العدة واور
 ايضا اذا ادعى امرأة بشبهة فحملت ثم تزوجها واصلها ثم طلقها ووضعت حمل بشبهة
 فان عدة البشبهة قد انقضت وله الرجعة وكذا لو وطئ امته بالملك فحملت ثم طلقها
 وتزوجها ثم طلقها فوطئها فوضعت حمل تلك البهيمن من البعد وله الرجعة بعد الوضع
 في الوضعين وجب بمنع الرجعة هنا كيف وهما داخلان تحت قوله واولات الطهر
 اجلس ان يفتنهن حملن وهما فوهمس متعلقان بالانفصال **قاعلي** فخط ما يحتاج الى احكام
 كل قضية وقع التراجع فيها بين اثنين فضا عدان في ابيات بنى لاحدهم او لغيره او كغيره وكل
 امر مجمع على ثبوتها وتعلق الحق فيه ولا يوهى الى استراعدة الى سنة يجوز استراعاة من دون احكام
 ولو لم ينعين جاز في صورة المفاد من المرفوع الى احكام كل امر فيه اختلاف بين العلماء
 كثرت اشقة مع الكثرة او حسب ما قيل في التقديم كالارسل وقدير لشفقات

في ضبط ما يحتاج الى احكام

اول من المدة كالانكاح والظهار او الى الالقاء كالانكاح وكما انقضاء نفس او طرفا
 واحده وروى المغزيرات مطلقا وقد يقيد لهضام بخوف سنة او فساد او حفظ مال
 لغيب كالودائع واللفظ **فانكح** يجوز عزل اسماكم في مواضع الاقل اذا اريد
 بالاسام فانه يزيله لمصلحة خشيته للعدة مع بغاة الثاني اذا وجد من هو المكل منه
 للمصلحة على المصلحة قبل النبي ٣٣ من دلي من هو الملهين شيئا ثم لم يجد لهم لم
 ينسحب لم يدخل الحجة معهم الثالث مع كراهية الرجعة له ونفيا بهم الى غيره وان لم يكن
 لكل منه اذا كان املا لان نفسه لمصلحة فكلما كان له صلاح انتم كان اولى ولا يجوز
 عزله لمصلحة الا انفسا لما فانه للمصلحة وفي جواره بالمساوي وجهان نعم كلما يتخير فيها
 ابتداء ولاد هو الاقرب لما فيه من ادخال لقصاصة عليه بغير سبب ولا عار
 بان فيه نفعا للمولى لان دفع الضرر اقدم من جلب النفع وحفظ الموجد اولى من
 المنقصه اولى بالمنع جواز عزل امرأه مع قطع النظر عن لهدل لان ولانية ثبتت
 فلا يزل تشبها **قاعلي** يجوز للأحد مع البر والفقور وقوله في جود له بعد ما كان
 لعبد في عون خفيه وقوله كل معروف صدقة وهبل يجوز اخذ الزكوات والاحسان
 من الممتنع وتفرقها في اربابها وكذا البقية وظانف احكام غير ما يتعلق بالله عار
 فيه وجهان ووجه آخر ما ذكرناه ولانه لو منع ذلك لكانت مصلحة صرف تلك
 الاموال وهي مطلوبة لانه قال بعض متأخري العامة لا شك ان اقيام هذه
 المصالح انتم من ترك هذه الاموال بايدي الظلمة بالكلية بغية حقها وقهر

في حكم الحاكم في مواضع

في حكم الحاكم في مواضع

يجوز للأحد مع فعله
 الحكم قولية احاد
 الضرورات

في بيان معنى الدعوى
لمنكر

الغير مستحقها فان وقع امامه صرف ذلك في وجهه حفظ المنكح تلك الاموال الى حين
تلك من غير انما اليه وان يس من ذلك كما في هذا الزمان فحين صرف على الفور في مصادر فلما
في ابعادها من التبريد وحان تحقيقه من اجل اخذه مع سبب حاجتهم اليه ولو ظفروا
مقصود حفظها لا ياربها حتى يعمل اليهم ومع لها من تصديق بها عنهم وبغض عند العاقبة
يصرف في المسألة العائنة **فاعلى** تحقيق المدعى منكر وفيها عبارات لطيفة
يرجع لان المدعى من مرجع يدعى خلاف الظاهر والادعوى تارة تكون في خصوص
والمنكر بآراءه وقد يتفق في صورة كثيرة اجتماع الدعوى والادعوى في كل من المدعىين ويتفق
لغيره ان في كثير من الصور ليس ادعى على غيره دينا او حيا وقد يتجافان في صور منها قول
لزوج سلمنا معا فلي المسس فالت المدعى على المتعاقب فلا تكاح بنا فلي الظاهر الزوج
هو المدعى لانه يتجافه والادعى المدعى لانه لو سكت تركت وانهما تكاح بحدوث الزوج
لو سكت لم ترك لانه سجد لو سكت بهتداء التكاح والتمزاج واقع في الانفصال ولو قال
لزوج هنا سلمت فلي فلا تكاح ولا مهر فالت سلمنا معا هذا الزوج بقوله في العدة
والا لمهر فان سلمنا بالظاهر فلي المدعى فلي الزوج والا فهو المدعى فلي الزوج
ببعض الزوج في الرد والتلف مع انه مخالف للظاهر وجب ان هنا اهلاوه بوجاهة
لانما فان المودع ائتمنه ثم ادعى عليه بحسب اية قبضه المودع منك اقدم قوله ورتب
الاصطحري من العائنة على الظهور والحفاة عدم سماع دعوته رجل من سعة على عظيم
ما بعد وقوعه كما اذا ادعى شخص انه اقر من ملكا مالا او كج ثبته او استأجره لبيان دابة

في تقسيم الدعوى

فالدعوى

ورده ان كسر ان فيه ثمة من انواع فلا تعبر عليه وقد مر مثله **فاعلى** في تقسيم الدعوى
وهي تنقسم الى التسليمية والفاسدة والكاذبة والجملة والراية والثالثة اما
استحقاق عين او منفعة او شيء في الذمة واما دعوى معارضة بما يضر المدعى ويطلب
وتجمل في دعوى الاستحقاق دعوى القضاء في المحرر كالتكاح والرد بالعب
والفاسدة فلي المدعى كما اذا ادعى الكافر ابتداء تكاح مسلمة او لم
وثبته وقد يعبر الى المدعى به كدعوى المحرم والمثنية وما لا يتحول والاقرب
قبوله دعوى المحرم للمثنية وقد يعبر الى سبب المدعى كدعوى الكافر شر
جسد سلم او صحف واما الكاذبة فلي المدعى معاملته مثبت او جناية او ادعى جرمه
انه تزوج سر فلانة بالكوفة واما الدعوى الجملة فلي المدعى عليه شيء وان سمعنا
بالجملة لان المدعى مقدر في حق نفسه والمقر مقدر في حق غيره فلي المدعى بالبيان
بجميع الدعوى الجملة في الوصية والافرار له وفرع المهر المفوضة ونواب الهبة المطلقة
لان ذلك يمكن تقديره والمطلوب تقديره واما الزيادة فقد يكون الزيادة منفعة
كقوله له عليه مائة درهم من ثمن خمر وقد يكون لغيره كقوله اشترت مائة درهم من ثمن
له ان يقبلني اذا استقبلته وقد يكون موكدة كقوله لي عليه مائة من ثمن سبع صنفه
وقد يسمى الذي فيها ايضا موكدة ويكون الا عينة مثل قوله اشترت مائة من ثمن
لذلك ان الغل في اوجهه ثوب ببيض واما ان قصة فاما في الصفة كقوله لي
دابة ولم يصرفها فلي المدعى احكام من الصفة ولو فاسد له عليه الف درهم لم يحل على غا

ليس بين شرعية الأحكام
وبين قبول الأقراء
قلا نمر

وقال تعالى في حق قاتل ليس بين شرعية الأحكام وبين قبول الأقراء
ولا يقبل أقراء يقتل بالبلوغ ولا يمينه لأنه لو أدى إلى القيد ويقبل يمين المسحر في نفي
العبودية ولا يقبل أقراء به بعد دعوته المحررة فإن قلت طلب الأحكام لموقع الأقراء
فإنه انتفى انتفى الأحكام لعدم فائدة قلت العادة في الأحكام ألجم من ذلك لأنه قد ينكر
فيحلف المدعي على رقيقه فيغرمه بقيمة إن قلنا البين المروءة كالأقراء وإن قلنا كالبينة
ثبت رفقاً أصل فيه أن من نوت ما لا ادعوه على آخر ثم رجع فإن كان مما لا يندرك
العتق والغسل والطلاق وخم وإن كان مما يندرك كالأقراء بالعتق وشهادة بآ
الملك الأقرب الغرمه للجلود **قاعلة** يحلف دأما على القطع وهو يقسم إلى أيمان
ونفي وكلاهما أيمان فله أو نفي غيره فالأقسام أربعة يحلف على نفي العلم في هذه صحا
وهي يحلف على نفي خبره والباقى على إسنه المبتد وهما سؤل وهو أن ينفي المحذور بخبر
شهادة به كما لو شهد أنه باع فلأنا في ساعة كذا أو شهد آخر أن يات المشتري
في تلك الساعة كان ساكناً أو شهد أنه فعل فلأنا في وقت كذا أو شهد أنه فعل فلأنا
كان في تلك الساعة ساكناً أو شهد أنه فعل فلأنا في وقت كذا أو شهد أنه فعل فلأنا
وَصِدْق كثره وشهادته وإن لم يكن المبلغ من البين فلا أقل من المساواة وجوابه إذا قدر
أن انتفى المحذور يمكن العلم بالرضا لحلف الثاني لفعل غيره على استنباطها وجهها
مسائل الأولى لو ادعى عليه جنابة بهيمة أو كسر حلف على البت لأن البهيمه طارئة لها
المالك لها ليس بخبر فله بالبقية وفي حفظها وهو من أفعال نفسه التي لا يندرك

جنابة بعده قيل يحلف على نفي العلم جراً على القاعدة وربما جنى بها على أن جنابة بعد ما
بمحض الرقة أو بهما والله أعلم جميعاً بمعنى أنه يمنع بعد العتق فعلى الأول يحلف المولى على البت
البهيمه لأنه نجاس من نفسه وعلى الثاني وهو ظاهر لأصحاب يحلف على نفي العلم لأن المعبود
دونه يتعلم بها كحقوق الرقبة كما المرئيه بها التناهي لئلا يدع عليه موت مودة ثم يصف
في موضع استماع فلما نكر حلف على نفي العلم أن ادعاه عليه كما يحلف على نفي خصبة المرأة
ويحلف يحلف على البت لكثرة اطلاع الوارث على ذلك ويحلف الفرق بين حفرة وعيشة
عند الموت المدعى به والأصحاب على الأول الرأى لوقال المشتري من الكليل أنت تعلم
المالك أن كنت تسليم المسح قبل قبض الثمن فالظاهر أنه يحلف على نفي العلم بحمل
حلفه على البت لأنه ثبت لنفسه سخفاً في ثبوت البت على المسح حتى يقبض الثمن ويصدق
بأن ذلك ثابت له بحكم اليد فلا يحتاج إلى إثباته استحسانه لو ادعى البائع حدوث عجز
عن تسليم المسح وحسم المشتري به قبل يحلف المشتري على البت لأن يمينه يميني جوب
تسليم المسح إليه لها كونه لومات عن ابن فادحي آخر خبر البتة وعلم جنابة كحلف
على نفي العلم وقيل على البت لأن الأخوة را بطه بجميع ثبوتها فهو صال على فعل نفسه البت
لو أنكر أحد الزوجين الرضا المدعى به حلف على نفي العلم فإن نكل حلف الآخر على البت
لأنها بين مبنية وقيل يحلف الزوج على البت بخلاف الزوجة والفرق في أن بين الزوجين
تعصم العقد في الماضي وأما استباحته في المستقبل فكانت على البت فعليه أداء البت
لبقاء حتى ثبت بالعقد ظاهر فيقتنع فيه نفي العلم وهذا فرق ضعيف ويمكن فيها

كلما جازت الشهادة
جاء الحلف عليه

لا يجوز الحلف لابن مال
الغير

القاعدة الأولى
يقسم القتل بانقضاء
الاحكام الخمسة

لو ثبت بغير حجة المدعى فحلف على البت **قاعدة** كلما جازت الشهادة جاز الحلف
وما فلا العدم فلو لم يثبت ولا نقف بالبس لك به علم ودرهم بعضهم ان مجال البين اوسع
لا سيما في الغائب مستندة الى التقى لاصل فيعقد به فحلف على بارة حقا بانه
في دفتره اذا غلب على ظنه وكذا الوجهة ثقة تقبل طلاق اباه او غيبه منه وان لم يجر له
الشهادة رد وهو مردود **قاعدة** لا يجوز الحلف لاثبات مال الغير وحلف في موضع
آ لو منع المفسس من حلف مع شهادة شاهد بدين له قبل بحلف الغرض **قاعدة** لو مات
مديون فقام له شاهد بدين فلو حلف فلو استوفوا قبل بحلف الغريم ومنهم من فرق
بان يكون المفسس عن البين بورثه بغيره لا بغيره المستحق بالاصالة لا بغيره المستحق في كل
لباس من حلف المبت كحلل وزعم المفسس فانه في مقام الرجاء الصدوقان بكلامها ولكن لا
شك هناك بل كقول الغريم ولو لم يدعي المفسس ولا الورث فالأقرب ان الغناه الذموي
وان لم يكن لهم الحلف لو أجل الراهن الجارية وادعى اذن المرتهن فنكح حلف الراهن
فان نكل فوجب خلاف لانه لا حق في الجارية لو ادعى اذنى لأم ولده لعبد فوجب تصدق
بعد الوفاة وهناك لو حلف الورثة فان نكلوا ففي حلفها وجهان **قاعدة** سجانيات اعيان
منع الاولى يقسم القتل بانقضاء الاحكام الخمسة فالوجه قبل الجرحي اذا لم يسلم والذموي
اذا لم يسلم ولم يسلم والمرتهن عن فطرة مطلقا وخبر غيرنا اذا اصر والمجارب اذا لم يثبت قبل
لعذرة عليه وفي شرا ما قبل البزخلاف والرائي المحض والرائي بالانكراه والمجارب واللائق
وصحاب الجارية بعد الغزوات والرائس اذا لم يكن القيد الآبه وان كانا غير مستحقين

الحكم

وكرام قتل مسلم بغير حق والدمى والمعادى مستان وناه اهل الحرب وصبيانهم لا
مع الهزوة وقل الا سيرة لما حلف بعد انقضاء الحرب والمكره قتل الغازي اباه وا
لمستحب قتل الصائل اذا كان الدفوع اولى من الاستسلام عندهم ولا قرب وجوب حلفنا
ولو كان الدفوع عن بعض بضع محرم او عن قتل مؤمن عدا اطلاقا فهو واجب المدعى
القتل قصاصا ولو خيف من استيفائه ادنى امكن جعله مستحبا ومن الجاهل من ان
ما كرهه بالقصاص في الطرف ما قتل الخطاة فلا يوصف بشيء من الاحكام لانه ليس
بمقصود وانما يشبه العمد فقد يوصف بالحكمة فيما اذا اقر به عدوانا لا يقصد القتل لا
بما قتل غالبا وقد لا يوصف كالقرب لانه واجب على ان الضارب عدوانا لا يوصف
في الحقيقة لغيره لا للقتل المستندة **القاعدة الثانية** يقسم القتل باعتبار سببه الى اقسام
أ اما لا يوجب دية ولا قصاصا ولا كفارة ولا اثم وهو القتل الجبيل
قتل مسلم عن الرشد فانه يجب به الكفارة **قاعدة** ما لا يوجب له ثلثة الاول ولكنه
بأثم وهو قتل الا سيرة اذا عجز عن امشي وقل الرائي المحض وشبهه بغير اذن
قاعدة ما يوجب العصاص والكفارة وهو قتل الكافي من المسلمين عدا وعدوانا **قاعدة** ما يوجب
الدية والكفارة وهو شبه العمد والخطاء وقل الوالد ولده **قاعدة** ما يوجب الدية ولا
يوجب الكفارة وهو قتل **قاعدة** ما يوجب الكفارة لا الدية وهو قتل جدي فقه اذا كان
مسلم وقل ان نكح نفسه ما قتل الذموي المرتهن فان اقرب انه يوجب العصاص وعده
فانه معصوم الدم بالاشبه اليه **القاعدة الثالثة** يقسم في العصاص ثلثا وطرفا الماتل لانه

القاعدة الثانية
يقسم القتل باعتبار
سببه الى اقسام

على ثلثة
القاعدة الثالثة

أ
ب
ج
د
هـ
و

الثالثة

وجعل في الاسلام واكثر ما يكون الرقية في الفعل وحسنه ويمنع من الاقوة
ولا يحسنه الثاني في الاوصاف لمصلحة كالعلم والجمال والقدرة والضعف والشم
والهزال ونحوها والاسباب القصاص ومن ثم قيل الجماعة بالواحد وقضى في اطماعهم
مع الرد عندنا حسبنا نوا على الجماعة على قتل هذا وقطع طرفة **الاجنب** مشهور بين
اصحابنا ان الواجب في قتل الغير بالاصالة القصاص وان الدية لا تجب ان اصلا
وقال ابن الجوزي لو لم يقتل عمدا بخيار بين ان يستفيد او ياخذ الدية او يعفو ويبيع
ذلك من كلام ابن ابي عمير وهذا يجعل امرين احدهما ان الواجب هو القصاص والله
لا يطلع عنه لقوله كتب عليكم القصاص في القتلى والثاني ان الواجب احدى الامرين من
القصاص والدية وكل منهما اصل كما الواجب المحرم لفعل النبي فمن قتل قبل فهو محررا
لنظرين اما ردى واما بقاءى ويخرج وروح اذا عفى الولي عن القتل مطلقا على
مشهور يقطع القود والدية وعلى التفسير الثاني للقول الثاني يجب وعلى التفسير
الاول يجعل سقوط الدية لان الدية باختيار ولم يذكرها ويجعل وجوبها لان عفو
مستحق كعفو الشاة فانه كل موضع عفى تشرع عن القصاص لعدم الكفارة و
الدية الثاني اذا قال عفو عتقا وجب لي بهذه الجملة او عفى عنها او عفا
استغفر ونشهد فلي مشهور سقطت المطالبة بغيره مطلقا اصلا وراسا على الدية
ان اقرب ذلك ايضا شمول القفظة ويجعل على التفسير الاول بقاء الدية لانها
انما تجب اذا استبدل بها عن القود ولم يستبدل فهو كالعفو عما لم يجب انك

لوقال عفو عن القصاص والدية هذا كما الذي قبله واولى في سقوطها للتصريح وبوجه
فيه لا احتمال الاخر الا ان لو قال عفو عن القصاص الى الدية فلي المشهور بغيره حتى
يجان فان رضى والا فالقصاص بجماله وعلى الاخر يجب الدية حتما انما لو قال عفو
عن الدية فلي المشهور لا اثر لهذا العفو وعلى الاخر ان فسرنا بالدية صح العفو عن الدية
القصاص فلو مات بجان قبل القصاص والعفو عنه فهل للمشتري طلب الدية بجماله
لعفو عنها ولشوت لقوت القصاص بغير خياره فليدله وهذا يتوجه على القول المشهور
ايضا بمنع ما عفى عن الدية ثم مات المشتري بجماله على ما قاله بعض الاصحاب
ولكنهم لم يذكروا العفو عن الدية وهذا يعني على ان عفى الدية لغو اما لو قلنا هو راعى صح العفو
اذا امضى الحق اليه وهو بعيد وانفسر القول الثاني باحد الامرين وقد عفى عن الدية قبل
الرجوع لهما والعفو عن القصاص فيه حتم لان احدهما هو الاصح لمصلحة كما انه لو
عن القصاص لم يكن له الرجوع اليه وثانها انما لو لم ينفذ من استيفاء نفس الجاني
والرفق به تهاون اذ عفى على الراجح فصر الدية وشروط رضى الجاني فان رضى فلا
كلام على القول المشهور واما الاخر فلي لبدلية ثبت المال وعلى احد الامرين
ذلك انما يتابع لو قال عفو عتقا عتقا وكنت فلي مشهور وتفسير الدية
ان اقرب صرفه الى القصاص لانه الواجب ويغنى في الدية ما سبق وعلى احد الامرين ان
صرفه الى القصاص اذ هو المعاد في العفو والاين به والا قرب استفساره فانه قال
بن علي كرامه وان قال لم يفسد شيئا جعل الفرق الى القصاص وان يقال لم يفسد

الامانة الثامن لو قال خربت انقصا في المشهور زاده تاكيد او على البدلية على الترتيب كما لو مر
بالهفوف في الترتيب في الرجوع الى الترتيب لو عني عن انقصا في الوجود على هذا الامر من اجل
الرجوع الى الترتيب كما لو مر بالهفوف في الترتيب على الترتيب انما كان في الرجوع الى الترتيب على
انقصا سقطوا ما الترتيب في المشهور لا ينبغي وعلى البدلية ان عني على ما ثبت في المتن
الغرض وان عني مطلقا او على ان لا مال فلا مال فان قلنا سقطت الهفوف وجب الترتيب وجب منها
الاطلاق ما تعلق الهفوف مع نفي المال فلا ضرب صحة لان طلب المال مكتسب لا يجب عليه
لكتسب على القول به واما على هذا الامر من اذ عني عن انقصا في الترتيب سواء مرر به بانها
او نفيها او اطلاق المشهور في الترتيب من الجاني عما عني على الترتيب على غير ما في الحقيقة كلام لا
صاحب صحة لهفوف وقال الفاضل هو كلف المحرر يعني المخلص وقد سبق في الترتيب في الحقيقة
بان المخلص لا يكلف بتغيير انقصا في الهفوف ليس في المال الى الغرض لان ذلك كتاب
وهو غير واجب عليه والرايين يجبر على انقصا في الهفوف على ان يكون له من على ثبت
من امره ومنهم من بناء على ان الواجب ان كان الهفوف حيا لم يجبر وان كان هذا الامر
جبر على استيفاء فقله استيفاء الترتيب فيقتل حقوق الغرض بها واما
ختم ان يتعين عليه الترتيب لبقية هافي الدين اسما لغيره لا ريب ان المخلص على الترتيب
لديته من جنسها او غير جنسها جابر على القول المشهور وعلى البدلية وجهان نعم لعل
بحسبنا السخني فجازت الزيادة والمفارقة كعموم الخلع والثاني لان العدل
عن انقصا في وجب الترتيب فلا يجوز الزيادة عليها واما على هذا الامر من فقد نطقا بالمنع

زيادة على الهفوف وجب فكانهم يجعلونه باو وهو سخي على اطراد الرأى المعاد صلات فيهما
الاول اذا عني الى الترتيب في الترتيب في الهفوف لان العاني احياء الهفوف باستقاط حقه من
ومن جباية به بدل سخي بدل الهفوف لمن اعطى مضطرا في صحة فانه يسحق عليه
بدل الطعام الثاني ولومات السجاني قبل الهفوف وانقصا في قتل ظلم او سخي وادحيا الترتيب
في تركه في النقص وانه الهفوف لا يوجب الهفوف لانه الهفوف على الترتيب على الترتيب بالاصالة
اسم من قد عرض باليمن لامن اخذ الترتيب كمن عني عن انقصا في الهفوف على المذهبين ولم
صورة الاول لو قطع من السجاني ما فيه دية كالبدين او الترتيبين فيكون مضطرا عليه
بالترتيب فليس له انقصا في النفس حتى يودي اليه الترتيب ولو عني عن انقصا في الهفوف
اخذ الترتيب لاستيفاء ما يوازيها الثاني لو قطع يد رجل فقطع يد الفاعل فقصا
ثم سري القطع في المقتضى فالتدلي في السجاني ولو عني لم يكن له دية لا يستيفاء
ما يوافق لها الثالث الصورة سجاليا ولكنه اخذ دية الهفوف ثم سرت فالتدلي فله
فصا ما سيجر الرقبة ولو عني فلا دية لان دية الطرف تدخل في دية النفس وقد استوفى
ما المحبى عليه كالمدة الرابع لو قطع ذمى يدي مسلم فاقص منه ثم سرت الى المسلم فله
انقصا وان عني الى الترتيب فله دية نقص دية الذمى وقال بعضهم لاديه وبقصه بعد
استيفاء ما قابل دية المسلم انقصا لو قطعت امرأة يدي رجل فاقص منها ثم سرت
اليها فليس له مع الهفوف سوى نصف الترتيب ولسا لاس لو قطع يد يفسر في قطع اليد
يدي الجاني فلم يثبت فله فله تخفيفا للممانعة فلو مات قبل جرة الترتيب لم يؤخذ من تركه

التي

شي لا تامة الحفل ثبت له دية وهدية وقد استوفى ما فابلها وقد ورد المحقق بنجيم الدين
 على هذه الاحكام ان للسفن دية بانفرادها وما استوفى في دفع نقصا عن السجاية فلا
 يكون منسبا من نقصا ولا دية السابغ لو قطع يدي عبد سادى له دية ثمانية مائة
 شهيد فللورثة النقصا عن دفعه عنه مما لا لان ارش السجاية كان في ملك السبيد فلو كان
 له لم يكن لغده بقدر المستحقين فليس لهم مال منها **الثانية** كل من لم يشتر
 افضل لم يقنع منه الا في سوا لغيره طعام لم يسموم الى الضيف وامره بالاكل منه
 او سكوته وكذا الودعا الى تبر لا يعلمها وكذا الوشهاد عليه بالقتل فقتل ثم جاع
 وقال لا تغرنا فان لم يقنع منها وكذا الوثبت انها شهد انوراد فالى لغده **الثالثة**
 عن بعضهم في لغده كما في الجعي عليه و السجاني في جميع ارضه الجعي الى الموت
 فلو تخطى ردة بين المسلمين فلا نقصا ولا تخا شجعة وفصل الشيخ في
 لم يوطئ ما ان كان لم يحصل سرية في زمان الردة فالقود وان حصلت فلا
 فو كان وجوب مستند الى سجاية وكل السراية وبعضها ابد رد فوى المحقق بنجيم
 الدين بنعازان الجعيد والشيخ في اختلاف بنوت النقصا لان الاعتناء في
 سجاية بحال استقرارها و هو حرم مسلم قلت ربما حصلت المناقشة في التفسير
 لان ارضه السجاية الغافل لا تنفك عن سرية غالبا وان خفيت وكذا يعنى في
 اكل شهيد ذلك حتى لو رمى الى جسد فارتد ثم سلم ثم صاب لا يكل لان الاصل في
 لينات الحزمة وكذا في تحمل العاقلة بعينه لغيره فان والوسطه لانها جارية على خلاف

تبارك

سجاية

من حيث انها اقدت سجاية بعينها فاحيط فيها بطريق الاولى كما احتج في الفتوى وفيها الكلام
 استلحق عن الشيخين وفتح المحقق بنجيم لعاقلة ولم يفصل وكذا حاله على ما ذكره
 في العمل وقد قيل ان ارى في حال اسلامه طابرا ثم ارتد ثم سلم ثم صاب
 انما ان الدية على عاقلة المسلمين ويكتفى باسلامه في الطرفين وهذا بناء على ان
 لم يرتد برث بيت المال وحسبنا ان ميراثه لورثة المسلمين وعلى هذا الواجب من
 بعقله للمسلمين من افرائة ما الدية فلا حسب ارعها حال التفت فلورمى حرمها
 او مرتد ثم سلم فاصابه استهم حال اسلامه وحسب الدية **الثانية** كل سجاية لم
 جانبها الا في ضمان الخطاء على العاقلة وضمان سجاية لصبي لا لنفس مطلقا لان
 خطاءه وقيل في الاصح كذلك ولم ثبت والاعاقلة يعقبي على جسد في الاحرام او فعل بعض
 محظورات فانها تدرم الولى **الثالثة** كل سجاية لا مقدار لها ففيها الارش تحقيقا كما
 في الرقيق وتقدر كما في الحر وتقدر غالبا كانه يبيع لغيره ففي جميع ما في الدية
 منه وهد عينا كان او منققة الدية ونوع الدية على ما زاد بالهوية غالبا ففي الاثنين
 الدية وفي الثلاثة والاربعة والعشرة واشتثنى من الاثنين الى الاحزاب والارث
 ومن عشرة الاطفال وروى الشيخ في الراس والوجه من عشرة الدية الى الشها وفي البدن
 بنيتها الى الراس وفي كسر عظم من عضو من خمسة لعضو فان صلح بغير عيب فاربعة
 اخماس دية كسره وفي مؤخره ربع دية كسره وفي رضة ثلث دية لعضو فان بر بغير عيب
 فاربعة اخماس دية رضة وفي ثلث من العضو بحيث يعطل لعضو ثلث دية لعضو فان صلح بغير

الارث

الارث

ففي كيفية تضامها الوجهان وكذا الوزاد كمالا واضرب جماعة واحد اضربا متفادوا في العدد
 فاما وجوهه المشهورة بين اصحاب التساوي منها ولا اعتبار بعدد الهزات وبجرائها
 ويمكن الفرق بين استنباط مسبوطة باعتبارها وفيها على ظاهره سبب من اجزاء غير متفاد
 لانها ذات غور وكما ترى الباطن لا يعلم قدره **فقد** اذا تعدد كمال الاجزاء وزرع المسمى نسبة
 لمستوفى الى الباقي بحسب الغسمة وقد يشكل بعضها في صنفه بحسب كمالها واستاخره
 ثمر عشرة فزرع طولها ومثلها عرضا ومثلها عمقا فخر ضمن الزرع في ضمنه فقدر كمال
 لعدد لمؤنة مع بقية في العدد والعلامة لا فرق فان نسبة المحفور الى المستاجر نسبة
 وذلك لان ثروبا لا والى الف وزرع ومضروب الثانية مائة وخصم حشرون
 وزاعا بحسب العدد فان فرق ما في الاذرع في الاجرة كان الواجب من الاجرة والواجب
 التوزيع بحسب القيمة ايضا **القائمة** المتكافؤ من متفاد من استخرج يقف راجعا
 على اذن استخرج كما استغنى حصولها منه والمتفق عليه عند لامة طالق فليست عليها
 وفوقها على المتفق ومتى كما اصل المحل وكل واحد من اختلاف عظيم وضبطا كبر في اعادة
 هذه القيمة حتى ان في قوله بنت حلام جد عشره فولا فقال ابن عباس على ما نقل عنه
 بين من قلته وابن جبير عن قوله بنت حلام لا شئ في لاله لا شئ في لاله ففكر
 لا تخرتوا طيبات اهل الله لكم وقال سحى كفارة طهار قبل الوطى والا وراعى له
 ما نوى والا فبين بكفر وسفينة ان نوى واحدة فبانه او اثلاث او اثلاث فالثلاث او
 ليهين فالله بين او لا فرق ولا يمين فلهذا لا شئ فيها او حيفة ان نوى الطلاق في

قائمة
 القائمة
 القائمة الثانية

وان نوى اثنين والثلاث فاحدة فبانه وان لم ينو فكفارة يمين وهو قول مالك في المدة
 بمجالته وما ينوي في غير المدخل بها ومثاقني لا يلزم شئ حتى ينوي واحدة فكون
 وان نوى تحريمها بغير طلاق لزمه كفارة يمين ولا يكون موبيا قال بعض متأخر المالكية
 مع التحريم لغة الجمع فقول بنت حلام خبر عن كونها ممنوعة فهو كذب بل لم يثبت
 في الاطراف والتعريف في الظاهر كسائر انواع الكذب ليس في مقتضاها لغة الا ذلك
 ضمنية معناه لغة الاخبار عن اخلاقها فافترق وليس في اللفظ لغيره من المعنى فافترق
 وكذلك بين معناه لغة الفقهاء في التزاما والمكان وليس فيه تعرض لزمان ليعينه
 في اخبارات صرفه ليس فيها تعرض للطلاق ابته من جهة اللغة فهي اما كاذبة وهو
 الغالب او صادقة ان كانت مفارقة له في المكان ولا يلزم بذلك طلاق كماله
 وقال ابن تيمية في مكان غير مكاني وحملك على غار بك معناه الاخبار بذلك واصله
 في الرعي اذا قصد التوسعة على المرحبة جعل جملها على غار بها وهو كتمان حتى تغفل
 كيف شئت ثم ذكر بعد ذلك لانه راجع الى البتة والغرف بناء منهم على صحة
 الكفريات عن الطلاق وليس بشئ لان الكناية من باب المجاز واللفظ كحل على
 حقيقة لا على مجازة وكل على يمين كذلك لعدم حقيقتها بشرعية وعن النبي
 الطلاق والعتاق ايمان الختان **الثالثة** كل معلن على شرط فانه يتوقف التأثير
 او الموجه عليه كالمظهر المعلن على الدخول بشرط تقدم تدخل يبيع لظهار وقد يكون
 شرط على شرط ايضا الى سائر اشياء بشرط وجوه تلك اشياء يملك في قوله نعم وامرأة مؤمنة

القائمة الثالثة

من حيث انفسها لئلا يبيد ان اراد ان يستعملها او يولد له ولا يفكر في ان اراد ان
 لكم ان كان الله يريد ان يخلقكم وسمي الخافه من شرطه على شرطه وخلق اولاد من وديان
 عشت بعد ان وملت نفسي منها فاعل لا لا فقال اخوه بنشد بعض الخافه ان يستغوا
 بنا ان يدعوا سجودا منا معا فعدوا منها الكرم المشهور بين الخافه ولفظها ان كل شرط
 فان فانه شرط في السان فيجب تقديمه على الايمان فيشرع في ذلك وان كان في الآية الا
 يظهر ان يكون الارادة متأخرة لانها لا يكون لها ان يكون متأخر عن الاستيجاب فيكون
 يقال ان ارادة النبي تعطف بارادة الهية منها لعل ذلك من قصد ما قلنا ان ان
 ان وعدت ان سالتني فانت على نظري ان شرطان يتبدى بالاسول ثم بعد ان ثم
 كانه قال سالتني فوعدتك فاعطيتك فعلى هذا ان تقدم شرط الاول في الوقوع على الثاني
 لم يكن ظاهرة وحده بعضهم انه لا ياتي بذلك اذ المقصود هو جملة شرطين وحرف
 لعطف مراد هناك هو مراد في جاء زيد جاء عمرو ولوانه اني بالارادة وان العرض مطلق
 الاطلاع وروا ان التقدير طواف الاصل بشرط القوة سباب يلزم من وجودها وجود
 من هذا لعدم بخلاف بشرط العقلية كالحياة مع العلم بشرعية كالحياة مع العلم
 والعادة كنصب العلم مع صفة سطح فانه لا يلزم من وجودها وجود شيء وان كان
 عليه لا يلزم مع الحياة العلم ولا من الطهارة لعلوه ولا من نصب العلم لصفه العلم
 متلازمة في العلم واذا كانت الشرط القوة سبابا في ضرورة انها تقدم على سبابها
 وظاهر ان قد جعل الظاهر معلقا على الاعطاء فيجب تقدم الاعطاء عليه وانه قد جعل الاعطاء

معلقا على الوجود فيجب تقدم الوجود عليه وجعل الوجود معلقا على اسول فيجب تقدم اسول عليه
 فان شأن الاسباب ذلك كما ان لو كانت في الصلوة **الرابعة** من تكبيل اسبق الفرق
 بين سبب الشرط مع توقف حكم عليها كما في جنبا لنصب السجود مع ان
 سبب سبب اسول يسمى شرطا هو ان بشرطه اذا ثبت الحكم عقيب اوصاف فان
 كلها سبب في انها قلنا ان جميع علمه فلا يجعل جنبا بعضها شرط وبعضها علة
 كترتب القصاص على القتل بعد العدوان لان جميع مناسب في ذاته وان كان بعض
 مناسب في ذاته والآخر مناسب في غيره سبب في الثاني سبب في شرط كالنصب
 فانه مثل على العين والغير للملكية في نفسه واسول محل لنعم للملكية بالتمسك من التمسك
 طوبى **الثامنة** في بين جزاء العلة والعلة لعل المجتهد ان الحكم اذا ورد بعد اوصاف
 ترتب على كل وصف منها بالفرادة في علة كاسباب الوضوء وجها لغيره لغيره
 فان بعضه كاف لجماعه والبقية كافية على قول جماعة من الاصحاب ان كان يرتب
 على الجميع لا على كل واحدة فاعلة واحدة مركبة وذلك ان جنبا اخر اذا كان الفصل
 بعد العدوان مع ان كان في الفرق بين جزاء العلة وجزء بشرط يعرف مما سبق
 النصب وكذا اسول **الثانية** فرض العين شرعية للملكية في تكراره كالمكسوة فان
 سئلها ان يخفض الله عز وجل وتغيره وسما جانه وهند لعل في القول بين يدية لفهم
 بخلاف الثاني بادا به وكلما تكررت من الصلوة تكررت هذه الصلوة كالمكسوة
 فرض الكفاية فالعرض ابرار لعل لا يوجد ما بعده حال عن الحكمة كالتفاد لغيره

القاعدة البراءة
 في الفرق بين السبب
 والشروط

الثامنة في بيان الفرق
 بين اجزاء العلة
 لعل المجتهد

فيحقق بصلوة سجادة لأن العزم منه الدعاء لا والمدة تحصل فإن الاجابة والقطع غير لازم
 فلا يبقى حكمه الدعاء بعد ذلك فخصيصه هذا المبدأ وانما قيدنا بالخصوصية لأن الاجابة
 على الدعاء يدعون للموت لا على وجه الصلوة **الاستغفار** جعل سجودهم لصنم كقوله يجعل
 للآب ومن يراد به تعظيمه من لادسيان كقولهم استغفروا لآبهم ليعظمهم يجعل على وجه الجسادة
 له بخلاف آباء غيره لا يراد به تعظيمهم فان قلت فقد قالوا انما تعبدونهم لا لتعبدوا لآبهم الذي
 هو القرب إلى الله تعظيم الآب قلت هذا حكايه عن قوم فليس بعضهم يعبد غير الله
 فان قلت فهو لا كفارة قطعاً وهم قائلون بالانتمى إلى الله قلت جاز ان يكونوا يعبدون
 على عبادة الأصنام لهذه الخيانة ولوان عباد جعل صلاتهم وصيامهم لتعظيم آدمي كان مثله
 ولان انتمى إلى الله بمعنى ان يكون بالاطمئنان الذي يعبد الله نعم المتقرب ولم يصب
 نعم عبادة الأصنام طريقاً للتقرب وجعل تعظيم الآب والعالم طريقاً للتقرب ان
 كان غير جازية تعظيم هذه النوع من تعظيم الآب لا يقول الى الكفر باعتبار انهم
 تعظيمهم في الجمل **الاستغفار** كل من عظم في الكواكب انما مبدرة لهذا العالم وموجودة
 ما فيه فلا ريب ان كافر وان عظمها انما تفعل آثار المنسوبة اليها والله تعالى
 هو الموتر الأعظم كما يقولون اهل العدل فهو محط اول الاجابة لهذا الكواكب فاستغفروا
 ليس محطاً ولا تقى وبعض الاشعة يكفرون هذا كما يكفرون الأول وادودوا
 على أنفسهم عدم كفار لمعتزلة وكل من قال بفعل العبد وفرقوا بان الآب ان وغير
 من يحملون بوجود فعله مع ان التذلل والعبودية ظاهرة عليه فلا يحصل منه جنساً

كل من عظم في الكواكب انما
 مبدرة لهذا العالم فلا ريب
 في ذلك

سبحانه الربوبية بخلاف الكواكب فانها غاية عنده فتماهى ذلك الى عتقادهم بخلقها
 وفتح باب الكفر انما يقال ان استناد الخال اليها كاستناد الخالق الى النار وغيره
 من العاديات بمعنى ان الله تعالى اجري عادة انما اذا كانت على شكل مخصوص وضع
 مخصوص يفعل ما يشاء اليها ويكون ربطاً لسيئات بها كربط سيئات لادوية
 والاضحية بها مجازاً باعتبار الربط العاديه لا الفعل الحقيقي وهذا لا يكفر معقده ولكنه
 محض الباطل وان كان ذلك في خطأ من الأول لأن وقوع هذه الآثار عند الناس
 ولا اكثر في **فائدة** الفرق بين المطلق والمطلق والمطلق والمطلق والمطلق والمطلق
 ان السبع المطلق هو السبع العام فخصه للام بحسبه ووصفه بالاطلاق بقيد انه لم
 يماثل في العموم من شرطاً وصفه او غير ذلك من لوجن العموم ومطلق السبع هو السبع
 مشترك بين افراد السبع وهو سمي السبع لصادق بقره من افراده ثم ينفى الى السبع
 ليمتدح في المطلق كطلق الاجابة ومطلق التكاح ومطلق جميع اشخاص
 فان اضافة التسمية فقط فعلي هذا يصدق ان مطلق السبع طلال اجماعاً ولا يصدق ان
 السبع المطلق طلال اجماعاً لأن بعض افراده حرام اجماعاً ولا يصدق ان مطلق الماء
 ولا يصدق ان كل المال المطلق في هذا نظر بين **فائدة** كل الاعمال صالحة لله فلم يما
 في الجسد كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه الى انا اجري به مع قوله فضل اعمال الصلوة
 وكتب عمر الى حماد ان اثم امر كعندي الصلوة وجب لوجه من انما انما انما
 استهوت والملا في الفرج والبطن وذلك ان عظم بوجوب التشرع وجب للمعاري

الفرق بين المطلق والمطلق
 ومطلق الماء

كل الاعمال صالحة لله
 فلم يما في الجسد كل عمل
 ابن آدم له الا الصوم

بالاجتهاد فان فيه ترك الحجة فضلا عن الشهادة وما اخرج اذ فيه الاصل وانه كانه
 ومنها انه حتى لا يمكن اطلاع عليه فذلك شرف بخلاف لمصلحة الاجتهاد وغيرهما
 وجيب بان الايمان والاطلاع والفعال لقلب الحجة خفية مع تناول الحديث بانها
 ومنها ان خلاص الجوف تشبه بصفة بصدية واجيب بان طلب العلم فيه تشبه باهل
 صفات الربوبية وهو العلم الذاتي وكذلك احسان الى المفقدين من وعظم الامور
 وليا والتعاليق في ذلك فيه التخلي تشبها بصفات الله تعالى ومنها ان جميع
 لعبادات وقع لتقرب بها الى غير الله تعالى الا الصوم فانه لم يقرب لاداء وحده
 وجيب بان الصوم يغلط صاحب استخدام الكواكب ومنها ان الصوم واجب صفا
 العقل لظهور وجوب حصول المعارف الربانية التي هي شرف احوال النفس
 الانسانية وجيب بان سائر لعبادات اذا اوجب عليها او رتب ذلك خصوص
 لمصلحة فالله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقال الله تعالى
 لنهدينهم سبلنا برسولهم فوكلهم كفلا من رحمته ويجعل لكم نورا تمشون به وقال بعضهم
 لم ارفقه فراقا تقرب العين ويسكن اليه لقلب والقابل ان يقول وجب ان كل واحد
 من هذه الاجوبة مدخل بما ذكر فلم لا يكون مجموعها هو الفارق فانه لا يجمع هذه
 الامور المذكورة بغير الصوم وهذا واضح **قاعدة** اللفظ الدال على الكلي لا يدل على جزئي
 معين فكيف في الخروج من هذه الايمان بخبري منها في طرف النبوت وفي
 طرف النفي لا بد من الاستماع الكلي واللفظ الدال على الكل لا يكفي في طرف النبوت

اللفظ الدال على
 الكلي لا يدل على
 جزئي معين
 ص

الانسان بخبر منه مثل من شهد منكم بشهادة فليصدق بالحقية بخلاف وخبر فيه
 فان الخبر لا يثبت فيه كاشفات بالماصور به وبخبره على ذلك حواء النبي ما اخرج
 لقوله نعم صديقا طبيا وصدق في ذلك على اقل مراتبه وقصر كاشفاته على من المرسل من الرسل
 لان قوله نعم انت الحق به بالمسكن في نفسه مطلق الاحقية فكيف اقل مراتبه ولا يجعل على
 الاعلاء هو البلوغ ولا ياتي الاطلاق بغيره احكام بعدم الاحتجاج لانه يشار بهذه العلة
 الى المانع اي ان كاشفها مانع من رتب حكم على سنة والمانع وعده لا يدخلها
 في رتب الاحكام بل في عدم رتبها لان مانع المانع منحصر في ان وجوده يورث العلم
 لاعدائه في الوجود فيبقى فبقية لفظ الاحقية بحالها في اقتضاها اقل ما يطلق عليه
 وقصر تحريم الهرة ايضا على من يصبي لان قوله نعم لا يورث والده على ولدنا وان كان
 عاماني والاداء باختيار الكوفة في سياق النفي عاماني المولودين باختياره
 على راي القائلين بعمومه وعام في الازمنة لان النفي الاستقبال على طريق العموم
 كقولنا لا يموت فيها ولا يحيى فهو بالنسبة الى احوال الولد مطلق لان العام في
 الاشخاص والازمان لا يلزم ان يكون عاماني الاحوال والاكتفاء في الرتبة
 المال جملا على اقل مراتبه وهذا يظهر في الدلالة مما قبله لا قرآن بكت مما جرح الى الجواب
 عنه وبما يستدل بعض العامة على الافتقار في حكاية الادان على حكاية الشاهد فان
 قوله اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول مطلق فكل على مطلق لما لا يورث
 على التمسك فيكون كافيا قلت هذا ايضا فنقول لكم العموم لم يرد له مضاف ومن

فائدة قد يستثنى من هذه القاعدة ما يجمع على غير ما على المذهب فيه وهو ما نسب إليه تعالى
 ليعبدوا الله ما من دينة ولا كفارة فيه اقل المذهب وكانا في نصيبه يجمع
 فانه على اقل من رتبة والفرق ان السبل تعظم جانب الربوبية بالقدرة الممكنة والاصل في
 دينة لم يفرق الله تعالى ما قدره والحق في هذه وقال النبي لا احصى ثناء عليك يا ذا
 الجلال والإكرام ولكن ان تقول محل الزمان هو الجارية على الأصل وذلك انما هو
 وانما تعظم الله تعالى هذا ليس من خارج للفظ فلا يخرج القاعدة من حقيقة ما قلنا قد تقدم
 نفهم الحق في رتبة من ان المراتب هي الله تعالى اما امره الذي على طاعة
 نفس طاعة بناء على ان لا اله الا الله ما صدق على عباده انها حق الله او بناء على
 الامانة فليكن بها في نفسها حق الله تعالى وعليه منه في احد حيث يصح عن رسول
 وعن اهل بيته عني حتى الله تعالى على عباده ان يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وينفخ على
 عتباتهم الامم جوق الله ان حقون لعباده والماسور بادانها اياهم شتمه على حق الله
 لاجل الامر الوارد لهم معاملة او امانة او صدا او قضا او دية او غير ذلك فليكن هذا
 وجوب حق الله تعالى من حق اعباده لاجل ما في الامر في الصلوة والواجب من العبد في
 حق الله تعالى **والقضا** فانه كلما للعبد به فاطم فهو للعبد وما لا فلا كتحريم ولا غير فانه لما
 ايمان على ذلك لم يخرج عن بحر من تغلق حتى الله تعالى به فان الله تعالى انما هو صفا
 لئلا يجاد عليهم حفظا عن الضياع فلا يحصل المصلحة بالمعقود عليه او يحصل مضارة
 لمرقة وبانها معقود كبرى من ثم منع العبد من ان ينفذ نفسه وما له ولا اعتبار بها

قد تقدم

فانما فصل ان فصلا
 لو اخرج من اثنان
 الى الاثنان وليس هناك
 ما فضل عن احد فادام
 واجب التقفة

في ذلك وكذلك حرم السرقة والغصب صونا لما له ولقدف صونا لغيره والاصل
 لنفسه والغصب والسرقة والاحتياج صونا لنفسه ولا يغير ما رضى العبد **فائدة** لو جتمع مضطربان
 الى الاثنان وليس هناك ما يفضل عن احد فادام واجب التقفة فان وجبت
 الكل قدم الاقرب فالاقرب فان شاد باقالا قرب لغيره ولو كان الكل غير واجبي
 لتفقد في الاصل ما الاقرب بتقديم لمخشي لغيره فان شاد باقالا تقدم الافضل ولا يباين
 الامام بسببه ولو كان عنه ما لم يطعم احد المضطربين لعاشقوا ولو قسمته بينهما لغير
 يوما ولو قسمته كل منهما نصف يوم فالظاهر لغيره لعدم قوله تعالى ان الله تعالى بما
 العدل والاحسان ولتفقد في جميع حياته كل منها ما بهل لغيره في موضعها على الزيادة
 او سدة حلة يجمع جنمال ويرجع الثاني انه ادخل في العدل ويجب عليه مع القدرة
 شيئا مع اختلاف قدر كلهما فليكن كذلك مع الجور فليكن هذا لو كان عنه خفيفا
 ولان ذلك نصف شيئا واحد بها ولانها نصف شيئا الاخر فترد عليها الامانة على
 الزيادة نصفين ولو كان نصف شيئا واحد بها ونصف نصف شيئا الاخر قسم لغيرها
 الامانة والقضا لغيره على شيئا معا ونف من رتبة حلة يجمع الذي لا يغير عليه الا شيئا
 ودية على ذلك فتمت لغيره من ضعف الزايل بعينه حاجته وحاجته فدية
 انظر لغيره في نفقة الزوجة انها غير معقودة بل الواجب سد احتجته كان اقرب
 للقول بغيره لانه قد يملكك وولدت بالمعروف ولم يقدر بالمعروف او
 والتقدير ما يجب وموتة العظم والاصلاح رد الى جهالة لان الموتة مجهولة فيغير الجور

فائدة في بيان تقدر
 نفقة الزوجة من

قد تقدم

قد تقدم

مجولا فالنفقة باراء ملك البضع فيكون مسددة لاصالة التقدير في الاعراض فلما منع ذلك
 بل هي باراء التكاليف ولهذا سقط البعده وانما قال البضع المهر فانفق فيها كنفقة العبد
 لمشي في المشي باراء نفقة وبسبب ملكه قال بعض العامة رد على نفقة العبد
 بالنفقة لم يعيد في نفقة ولاني اخلف ان احد النفق يحب على زوجته مع مودة صلا
 فالقول برؤي الى ان كل من بات مشغول الدمنة بنفقة الزوجة لان المعافضة على الحب
 الذي اوجب مما اكله الزوجة من الحبس والتم وغيرهما رباء ولو جاز كونه موصفا
 لم يبرأ من النفقة الا بعد صلح او تراضي من ايجابين وما بلغنا ان احد اطم زوجته
 على العادة ثم ادعى نفقةها نفقة حاجتها من مال ولا حكم حاكم بذلك على احد من الازواج
فاعلة ينقل بحقوق الوالدين لارسان كل مجرم ويجب للأجانب مجرم ويجب
 للابوين وبغيره ان يأمروا الاول بحرم سفرها مع غير ذنبا وكذا سفرها لندوب
 وقيل بجواز سفر التجارة وطلب العلم اذا لم يكن سيقا التجارة والعلم في بلدها
 كما ذكرناه فيما رتب قال بعضهم يجب طاعتها في كل فعل وان كان شبهة فلو امره
 بالاكل معها من مال بعنف شبهة الكفر لان طاعتها واجبة وتركها شبهة منجبة
 ترك لودعواه الى فعل وقد حضرت العترة فليتة بصلوة وليطعمها لما قلناه في كل
 لها منة من بصلوة جماعة الاقرب ان ليس لها منة مطلقا بل في بعض الاحوال
 بما شق عليها مخالفة كالتسلي الى العشاء والبيع كذا لها منة من سحابة
 عدم تعيين لما صح ان رجلا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهرة واجماد فقال

في بيان حقوق
 الوالدين

قال
 من رتب له منة قال نعم كلاهما قال فبقى اجر من الله قال نعم فارجع الى والديك خسر
 معجزة هذا الاقرب ان لها منة من ذمة الكفاية اذا علم قيام غيرها وقل لا
 يكون حج كما يجامد بالمنع منه وقال بعض العلماء لودعواه في صلوة لها فله فطعمها المأكل
 عن رسول الله ان امرأة نادت ابنتها وهو في صومعة فالت باجر حج فقال اللهم امي صلا
 فقال لا يموت حتى ينظر وجه المؤمنين اكسبت وفي بعض الروايات انه قال
 لو كان حج ففيتها لعلم ان اجابة امه فصل من صلاته وهذا كسبت نزل على قطع
 لما فله لاجلها وذل بطريق الاول بحرم سفره لان غيبته الوجه فيه عظم وهي كانت
 نوبة منه لينظر بها والاقبال عليها حج كف لادى عنهما وان كان قليلا بحيث
 لا يوصله الولد اليها يمنع غيره من اصابه بحب طافته تركت لصدوم نبال الا
 يذن الآب ولم تقف على نص في التام حتى تركت اليمن ولجهد الاباء في العلم بالمال
 في فعل واجب او ترك محرم ولم تقف في المدة على نص خاص الا ان يقال يهيئ
 تدخل في انتهى عن ليمان الاباء **تقيد** بر الوالدين لا ينفذ على الاسلام لغيره
 ووجهنا ان ان لوالديه حسنا وان جاهدت على ان تركت اليمن لك به علم فلا تطعها
 وصاحبها في الدنيا سر وفاد هو نفس فيه ولانه على مخالفتها في الامر بالمعصية وهو
 كقولهم لا طاعة لمخلوف في معصية اسخا لن فان قلت ما نفق بغيره ولا
 تغضبو من ان يكون ارضا حرم وهو مثل الآب وهذا صنع في المباح فلا يكون
 او منع من المسح فلا يجب طاعة في ترك المسح قلت لا في الآراء

بر الوالدين لا ينفذ
 على الاسلام

ولو سلم انهم لم يثبتوا في ذلك فخرجهم بعضنا فالوجه فيه ان للزوم حقيقة الانحفاظ
 ولهمون ودفع ضرر مدافعة استهوانه وانكف من الوقوع في محرم وفتح وسيله
 عنهم بالانكاح وتركه عن غير رضى او بغيره ومنه ان لا يجب طاعة الابوين فيه **فأما**
 كل من لم يصل الكتاب وسنة والاشباع على الرغب في صلة الارحام والكلام فيها
 في مواضع ما اترجم لفظه من المعروف بنسبه وان بعد وان كان بعضه اكد من بعض
 ذكرنا كان ادنى وفقره بعض العامة على المحرم الذين تحرم المستاك منهم ان كانوا
 ذكورا وانما ما اذا كانوا من قبل بعد احداهما ذكر او انثى فان حرم المستاك لهم
 رجم وخرج بان تحريم الاثنين انما كان لما يتبع من قطيعه الرجم وكذا تحريم خذ
 اجمع بين السنة واحالة وابنة الاخ والاخت مع عدم الرضا عندنا وطلقا
 عندهم وهذا بالاعراض عنه حقيق فان الرضا يعفى ما قلناه ولف
 ايضا والاخبار دللت عليه وفيها بيان عندنا بانكنا وقلنا نعم فهل عسى ان
 نؤمن ان نضدوا في الارض ويقطعوا ارحامكم وعن علي ع انها نزلت في بني نسيه
 اوردته على ابن ابراهيم في تفسيره وهو يدل على ستمه لهذا السباغة رحمانا
 الرضلة وهي التي تخرج بها عن القطيعه واحباب المرجع في ذلك الى العرف
 لانه ليس بحقيقة شرعية ولا لقوية وهو يختلف باختلاف العادات وبعد
 لما نزل وفيها **ع** بمصلحة واحباب قال صلوا ارحامكم ولو باسلاام وفيه
 فيه على ان اسلم صلة ولا ريب ان مع فقر بعض الارحام وهما الامور ان يجب لصله

هذه في بيان صلة الانساب

بالمال ويوجب لها في الاقارب ويتأكد في الوارث وهو قدر النفقة ومع النسي فبالهبة
 في النسيان بنفسه او برسوله وعظم لصلته ما كان بالنفس وفيه خبر كثيرة ثم دفع بعض
 عنها ثم تجلب النفع اليها ثم يصل من يجب ان لم يكن رجلا لوصول كزوجة الاب
 ومولاها وانه اسلم بنفسه ثم برسوله والدعاء بغيره لغيب والثناء في المحرم **فصل**
 وجية او سجنه واحباب انها تنقسم الى الواجب وهو ما يخرج عن القطعة
 قطعة ارحم معصية بل قبل من الكبار والمستحب ما زاد على ذلك وتفاوت الاخبار
 صلوا ارحامكم يزيد في العسر فاشكل على كثير من الناس باعتبار ان المقدار من
 نزل والمكوبات في التوضيح لم يبق الا يغيب بالزيادة ونقصان لا سحابة
 الله ثم قد سبق لعلم بوجه كل ممكن اراده وجهه وعدم كل ممكن اراده بقائه على حاله
 الاصل او اعداء بعد ايجاد فكيف يمكن الحكم بزيادة العير ونقصانه بسبب من الاسباب
 وهو نظرا في اجواب قارة يقولون هذا على سبيل الرغب فان لم اجد فيه ثناء
 يحيل بعد موت وقال شاعر الوالطوب المنى ذكر لفتى عمره الثاني وغايته ما فاته
 فنقول العيش اشغال وقال ما كنا نغاشوا الحسن الذكر بعدهم ونحو قصيدة الاله
 اموت وقيل بل المراد بزيادة البركة في الاجل اما في نفس الاجل فلا وهذا الاشكال ليس
 بشئ اما اوله فلو روده في كل رغب مذكور في القول وسنة حتى الوعد بالجنة
 انهم على الانجاب وان يجوز لهم اوطا وكور والولدان وكذلك التواعدات بالانزاع
 وكيفية العذاب لانا نقول ان الله ثم علم ارتباط الاسباب بالسيئات في الازل

وكتب في التوضيح المحفوظ من علمه من مؤلفه من اقر بالابان اول بعث اليه حتى اول
 ومن علم كافر افر كافر على التقديرات وهذا لا يربطه بكنهه في بعثه الانبياء والاداء
 بشره عنه والتمسحي ومختلفاتها وفي ذلك مدم الادبان وبها حسن من الجميع واحد
 ان الله نعم كما علم كنهه بعلم رباطه بسبب المحضوس وكما علم من زيد وجول
 اجتهت جعل من رباطه بسببه المحضوس من اسجاده وظن العقل به وبعث الانبياء بغير
 الانطاف وحسن الاختيار والعمل بموجب الشرع فالواجب كما على كل مكلف الانبياء
 بما امر فيه ولا يشك على العلم فانه مما صدر منه فهو لمعلوم بعينه فاذا قال الصادق
 ان زيدا اذا وصل رحمة زاد الله في عمره ثلثين سنة ففعل كان ذلك اخبارا بان الله
 نعم علم ان زيدا يفعل ما يصير به عمره زائد ثلثين سنة كما ان زيدا اجبر ان زيدا اذا
 قال لا اله الا الله دخل الجنة بفضل بيتنا ان الله نعم علم ان يقول ويدخل الجنة
 بقوله وبما اكمله جميع ما سجدت في العالم معلوم لله نعم على ما هو عليه واقع من شدة
 او سبب وليس نصب صله الرحم زيادة في العمر الا لنصب الانبياء سببا في دخول
 الجنة والعمل بالصالحات في رفع الدرجات والدعوات في تخفيف المدحوبة وقد جاء
 في الحديث ان المؤمن من الدعاء فانكم لا تدرون مني استجاب لكم وفي هذا
 وهو ان المكلف عليه الاجتهاد ففي كل درجة من الاجتهاد اسكان سببه لغير علم
 نعم كما قال تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والعجب كيف نصب
 التكامل في صفة الرتم ولم يذكر في جميع النسخات ان يكون مع انه اورد فيها عند

من لا يقطن المخرج منه فان قلت قد خلا سلم ولكن قد قال الله نعم وكل من الله جل اذا جاء علمه
 ساعدوا لا يستقدسون وقال نعم ولين يوتر الله نعم اذا جاء اجلها قلت لا اجل صاوي
 على كل ما يستحق اجلا موحيا او اجلا مسبيا فبحر ذلك على الموحى ويكون ونسبه وفاء
 الحق للفظ كما تقدم في قاعدة البحر في الاجرة وسجابه ليق بان الاجل جبان على يحصل
 الموت لا محالة سواء كان بعد العلم الموحى او المستبني ونحن نقول كذلك لانه عند حضور
 اجل الموت لا يقع التأخير وليس المراد بالعلم اذ الاجل مجرد الوقت وبقية على
 قبول العلم للزيادة والقصان بعد ما دلت عليه الاخبار الكثيرة فلو لم يكن وما يترتب من
 ولا ينقص من عمره الا في كتاب **فائدة** فسئل جاء في كبريت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 رجل يا رسول الله من احق الناس بحسن صحابتي قال انك قال نعم من قال انك قال
 من قال انك ذكر الله مرتين وفي رواية اخرى ثلثا فقال بعض العلماء هذا يدل على ان
 للام انما تلي البر على الرواية الاولى او اولى ثلثة ارباع على الرواية الثانية وللانبياء على
 ثلث او اربع فاعترض بعض المستطعين بان هذا سؤالات ان يسئل باين عن
 مراتب البر فرفرت الرتبة العالية ثم سئل عن الرتبة التي يليها بصيغة ثم اتى بها
 للراعي الدالة على نقص رتبة لفرق الثاني عن الفرقين الاول في البر فلا بد ان يكون
 الرتبة الثانية خفض من الاولى وكذا الثالثة خفض من الثانية فلا يكون رتبة
 ثاب شمله على ثلث البر وان كانت لربيب مستوية وقد ثبت انها مختلفة
 فتصيب اقل من ثلث قطع او اقل من الربع قطع فلا يكون ذلك الحكم صوابا

هذا في ما جرت به سنة
 من

ب ان حرف العطف يعقني المقابلة لا استباح عطف انتهى على نفسه فذ عطف الامم
 ان هذا بل انما سئل ما يباح غير الامم فكيف يجاب بالامم والجواب بشرطه بل ما يقدر
 اجاب عن الذين بان العطف هنا محمول على المعنى كانه لما جيب ولما بالامم قال فلين الوجه
 يرى بعد فاعلم منها فقبل الامم وهي مرتبة ثالثة من الاولى كما ذكرنا في الامم
 لمذكورنا يباح المذكور او لا بحسب الذات وان كانت غير ما يحجب العطف وهو كونه
 في المرتبة لثالثة من اربعة فاذا انفارت لا اعتبارات جاز العطف مثل زيد فقلت
 وصاحبك فقلت اعلم من عن الاول كانه يرى ان الجواب عنه ثم يتحقق قلت
 فاذ سئل اجوب ليس عن الزايم من اخفا فاجوب بصحابة بل عن اعلم من بحسب
 فالجواب الى المبرور على نفسه من بصحابة بالبر لا الى نفس الزايم ان قوله
 بنقص رتبة العرفين الثاني عن العرفين الاول من ان الكلام الاول ان اراد بالعرفين
 المبرورين وان اراد بالعرفين من البرور عليه الاعراض الاول وقوله الرتبة
 لثالثة خفض من الاول سمى على امرين فيها منع جدهما ان حق هنا للزيادة على
 فضل عليه لانها للزيادة مطلقا كما نقر في العربية من جنمال عنيين والثاني ان
 نعم اني بها اسأل للترخيص كانت في الكلام يعني الترخي ومن اجاب ان يكون
 للزيادة المطلقة بل هذا ارجح بحسب المقام لانه لا يجب بر الناس باجمعهم بل لا يجب
 لان منهم من هو اقل من سؤل من حق في البر فاجيب بالامم ثم سئل عن من
 حق لعبد فاجيب بها ثانيا على انه لم يفرغ من بر بعد لان قوله ثم من صريح في انه

اذا فرغ من حقها في البر لم يفرغ من بر بعد فانها بحقيقة بالبر
 واعادة الكلام لثاني الامر ببر ما كما افادة الكلام الاول مرتين ولا يلزم من ابقاء
 اسأل بشم اللهاته على الزايم كون البر الثاني اقل من الاول لانه بناء على معتقد
 من الفراغ من البر ثم لم يفرغ من البر فاجيب بانك لم يفرغ من بعد بل عليك
 ببر ما فانها حقيقة بك كانه امره ببر ما مرتين وببر الاب مرة في الرواية وانه ببر
 ثلثا وببر الاب مرة في الرواية لثالثة وذلك بقصفي ان يكون للاب مرة من ثلث
 او مرة من اربع وظاهر ان تلك الثلث او اربع وبهذا انبسط هو الاول
 خبر ان لانه عطف هنا في الكلام سائل سلمنا ان الحق لا فضلية على من ضيف اليه
 وان من جملة من ضيف اليه الاب لكن يمنع ان التحقبة الثانية فانقصه عن
 الاولى لانه انما استفد انقصها من اتيان سائل بشم معتقد ان هناك رتبة
 حول هذه فتال عنها فاجاب النبي بقوله انك وكلامه في قوة حق الثاني من حق
 انك وظاهر ان هذه العبارة لا يفيد لا محذور انك لثالثة في خفض من الاول
 فاحاصل على التقدير من الامر ببر الامم مرتين او ثلثا والامر ببر الاب واحدة
 سواء قلنا ان الحق بالمعنى الاول او المعنى الثاني فاعلم اني عن البرور اجابانه
 كما جاء في الخبر من نبيه عليه السلام عن البرور وعن بيع المحول في فضيلة كلام الامم
 محقق بالمعاوضات المحضة كالبيع فيها فقام ثلثة آ يعرف موجب لثالثة
 وتخصيها بآراء وعن محقق مفسر بالذات كالبيع بافاسه واصلح على الاولى

٢ وانها حقيقة
 بالبر

هذا في بيان الترخي والجملة الخ

ولا جارة منفقة وموصافى الا قرب وهذا يجوز فيها اجماله بان جاز محض في قصد فيه
 الى غنية المال ولا تحصيله كماله كماله واليه والابراء وهذا لا يقدر فيه اجماله
 او لا ضرر في نفسه ولا في زيادته **بصرف** الغرض لا يتم فيه امر ورأه المعاوضات
 كالتكليف فان المقصود فيه انه لا يكون له في المدة المحققة المحققة **بمقتضى**
 الخصم من الغرض وكثيره التسل ولكن قد جعل بشرط في موصافى القدر **بمقتضى**
 باموالكم واذا انشاء مدقاتهن مخرجا منها النظر الى الاول جاز تجديده عن المهر
 قدره وبالنظر الى الثاني منع فيه الغرض لكثرة كالتزويج على عبد آتني غير معلوم او غير
 شار وغير معلوم ومن ثم قال ان اصحاب التزويجها على فادام او بنت كان لها او
 لفقة الغرض فيه وكذلك التخلع ويكفي في ماله انشاء هذه لان البضع ليس عوضا محضا
 ولهذا كان لها الب التزول عنه بغير عوض كالمطلان **فمخرج** كود بهيه المجرى المطلق
 كشيء وسخوة لم يفسح وكذا الود بهيه دابة من دوابه او دهماس كلبه من غيره
 فبين ولكن اجماله في البطل والوزن او الوصف لا يضر **فاحالة** لا ريب ان
 الطهارة والاستقبال بشرط معدودة من الوجبات في البصولة مع الاتفاق
 على جواز فعلها قبل الوقت والاتفاق في الاصول ان غير الوجوب لا يجزى
 الوجوب فاستحسنا سؤل وهو ان يقال احد التبرين لازم وهو ان يقال
 الوجوب هذه الاسرار على الاطلاق ولم يقل به احد او يقال باجرا غير الوجوب
 عن الوجوب هو باطل لان الغرض انما يجزى عن غيره مع تدبيرهما في المصلحة

هذا في باب
 سنو

جاز

لا المطلقة ومحال شأى الوجوب وغير الوجوب في المصلحة وجوابه ان قد بينا ان
 يقسم الى خطاب التكليف وخطاب الوضع **بمقتضى** الخطاب بغير الاستيجاب ولا بشرط
 ولا القدر ولا عهدهما ولا التكليف لان معناه قول الشارع علموا انه متى وجد كذا فقد وجب
 كذا او حر كذا او اوجب كذا او نذر ومن ثم حكم بغيره البني والمجوز ما انشاء مع عدم
 وقد يكون خطاب الوضع المانع **بمقتضى** كما يقول عدم كذا عند وجود المانع او عند عدم
 اذا تعدر ذلك فالطهارة من باب خطاب الوضع ادنى شرط في صحة البصولة **بمقتضى**
 الاستقبال **بمقتضى** وذلك فان بشرطه شرطا للتكليف من بقاء على الوجه **بمقتضى**
 فان دخل الوقت على المكلف وهو موصوف بهذا الاوصاف ثم غرض وصحة البصولة
 وان لم يشصف بها او ببعضها اوجب عليه حينئذ خطاب التكليف وخطاب الوضع
 وصارت صح وحيثه ولا استبعاد في وجوب الطهارة في حاله من حاله لان شأن
 بشرط تخفيض الوجوب ببعض الاحالات **بمقتضى** وبعض الارضنة **بمقتضى**
 لبعض فان قلت اليس ينوي في الطهارة قبل دخول الوقت الاستحباب **بمقتضى**
 خطاب التكليف فكيف جعلها من خطاب الوضع قلت ذلك وان اخرج
 في الطهارة فهو غير محتاج اليه في الاستقبال **بمقتضى** ولهذا الاتفاق كونه قائما
 الى البصولة وقد ليس سائر العورة حياء من لباس او البسة غير كرا اخره ذلك
 في البصولة واما وقوع الطهارة بنية الاستحباب فهي باعتبار انها في نفسها مستحبة
 لا سحاب لادام على الطهارة ولا استباح في كون شيئ من خطاب الوضع **بمقتضى**

ومن خطاب التكليف باعتبار فاذا وجد سبب الوجوب كدخول الوقت مثلا على منظره
 فقد حطت بالصلوة من غير ان يجزى به طهارة لا امتناع يحصل اكمل وان كان محذورا
 اجتماعا اجتمع عليه خطاب التكليف بفعل الطهارة وجوبا وخطاب الوضع ومن قبل كان عليه
 خطاب التكليف باستحباب الطهارة فلا امتناع في ذلك وهذا الاشكال البسيط هو الذي
 ايجاب بعض العلماء الى تخفاه وجوب الوضوء وغيره من الطهارة لنفسه بخلافه
 من سبب قبل الوقت وفي الوقت وجوبا متصفا بحد آخر الوقت وجوب الى ذلك لقا
 ابو بكر بن عمر بن داود وهو وحده الرأى في التغير عن جماعة وصار بعض اصحاب
 الى وجوب العمل بهذه المثابة **فاعلم** ان الحج والعسرة اتمتع بها مباحات بحسب
 الزمان ومباحات بحسب المكان وانفق اصحاب على انه لا يجوز تعديها على المباحات
 الزمانية ولا اكثر على جواز تقديم الاحرام على المباحات المكاني بالهترة او اصادف الزمان
 ولذلك جوزه لتقديم الاحرام على المباحات المكاني في العمرة المفردة والجمعة اذا
 خيف خروجه قبل ادراك المباحات فبطل عن يعرف بين الزمان والمكان مع
 استزائها في التوقيت واجيب بان مباحات الزمان مستفاد من قوله تعالى **الحج أشهر**
 معلولات وقد نقر في العربية والاصول ان الهترة يجب اخصاره في الحج والجمعة
 لا يجب اخصاره في الهترة كقولهم **ع** حجهم بالهترة وتخليها تسليم وبتقفة فيالم
 نقيم فالحجهم مخفون في الهترة من غير عكس والتحليل مخفون في تسليم كذلك وكذلك
 الشفقة مخفون في المقيم من العكس في زمان الحج مخفون في الشهر فلا يوجد

هذا في ما يتعلق بالعمرة والحج
 الزمان والمكان

في غير ما ونا سبقات المكان فاقود من قوله تعالى **فما عدا** فثبت من الهترة ومن اتى
 عليهم من غير الهترة والتغير في بين راجع الى الموقوت وهو الهترة وفي بعض
 الى اهل الموقوت فاقترعوا بالوقوت لا محل هذه المباحات فيجب اخصار احرام هذه
 المباحات في الموقوت فثبتت القاعدة وجوب ايضا بان الاحرام قبل الزمان يفرض الى
 طول التكليف فلا ياب من الحلف من الوقوع في محظورات الاحرام بخلاف المكان
 وبان المباحات المكاني سرخ الاحرام عليه للضرورة فكله البوع قبل للضرورة او الهترة
 بخلاف الزمان فان الاحرام لا يبعث بعدة للتكيد ولا الضرورة ولا غير فثبت الفرق
 بين تملك المنفعة وملك الانتفاع فالانتفاع من باب تملك الانتفاع اذا
 الى الردية واجما كان او متوجلا اذا نسب الى الامة فهو من باب تملك المنفعة
 فالقسم الاول لا يجوز تملكه لغيره بخلاف الثاني الا ان الثاني انما ملكت المنفعة
 فيه بغير العين ومما يشبه ملك الانتفاع الوكالة بغير عوض فليس للموكل تملك
 انتفاعا بالوكيل لغيره انا لو وكله بغير عوض في معنى التجارة فيكون مالك المنفعة
 فله فعلها في موضع تصح النقل كالوكالة في بيع وشراء شرا مثلا بخلاف
 الوكالة في بيع سلعة معينة او في تزويج امرأة معينة والفرق والمراد من الهترة
 من قبل تملك الانتفاع بالهترة الى المالك اما العامل فالحصة استأجره بملكها
 ملك عين لا منفعة **فراج** لو قال وقفت هذا على العتبة ليكون ابنه فالظاهر
 انه ليس لهم الاجارة لانه تملك الانتفاع لا الانتفعة بخلاف ما اذا طلق ولو

فالله في الفرق بين تملك
 المنفعة وملك الانتفاع

شكلا في تبادل اللفظ المنفصل لم يحصل ان يفرقة عادية او مادية اما يمكن ان يفرق
 يتصور فيها تلك المنفعة بل ان تنفصل فليس لان يكون غيره بخلاف الوضعية بالمنفعة
 كما لو اوصى بالمنفعة الدار ولو اوصى لان يكون الدار فهو تملك لان منفعة البقاء ويجوز
 ان يكون يمكن معه من جرت العادة بفضيلة للعرف وان يدخل اليه ضيفا عند
 المنفعة وكذا الكلام في بيوت المدارس والربط انما يستعمل فيما وقع وقت
 فلا يجوز استعمالها في غيره من غرض او ابداع متاع الا مع قدر الزمان او جرت العادة
 به ذلك لا يستعمل حجر المسجد في غيره ولا فيه في لفظا مثلا لانها لم توضع للملك
 بعين ولا بالمنفعة بل ان منفعا على الوجه المخصوص **قاعدة** فان اذن لعمام لا ينافي
 المنع الخاص لان الله تعالى وهب لعباده ما لا يوفى امره بهم تملكه كاد سقاطا
 وجد سبب من غير جهتهم في اموالهم لا يكون قادرا في زوال حقوقهم الا ان يكون
 على طريق المعاوضة فمن ذلك الماخوذ بالمقاصد من غير قصد الحق مع عدم الظفر
 بغيره لو تلف فيه وجهان والاقرب الضمان لان اذن تشيخ فيه عام والمنع
 من تصرف غير المالك فيه حق للمالك ومنه المأكل في المحفظة مضمون على
 ناهل وان كان ناهية على الاقرب ولقابل ان يقول ليس لاذن من الله
 مطلقا بل اذن بعوض فيكون من باب المعاوضات القدرية لان المالك
 امتنع في موضع ليس له الا متناع نعم ذكر بعض العامة لهذه القاعدة منابيل
 في الوديفة والعارية انه لا يدخل الوديفة من مكان الى غيره بمصلحة المالك او منفعة

اذن العا لا ينافي المنع الخاص

منه

او عارية لمصلحة ونفقت لم يضمن ولو سقط من يده نقي عليها فلما اوعاها لم يضمن لان نفقت
 انما تملك في اليد وان كان جارية الله انما يضمن عام وصاحب الوديفة والعارية لم يضمن
 النقل لان منفعا وهذا لا يضمن عندنا لان المسترابط فاذا سقط من يده
 ضمن والافلا **قاعدة** كحجر على القبي وسفينة لا تؤثر في الاسباب الفعلية كالاسباب
 وانما تشا فيما كان بها بخلاف الاسباب الفعلية كالبيع وحسبه لان الاسباب
 الفعلية فانه محتمة غالبا بخلاف الاسباب الفعلية فانه من باب المكابسة والمغالب
 وعملها فاصره عن ذلك وعلى هذا الوطء سفينة امته فاجابها صارت ام ولد
 وكله وطوه مباحا وان يستعقب الحق ولو عتقها باللفظ لم يرجع لان البيع
 شخصين الفرج بعوجه الى الوطء فلا يمنع خوفا من نقص الثمن او البدن فاذا ابيع الوطء
 ترتب عليه سببه ولهذا قيل سبب الفعلي اقوى لنفوقه من سببه بخلاف القول
 وقيل بل القولية اقوى لان سببها يتحققها بالافضل كما في العتق بخلاف الفعل
قاعدة اذا جتمع امران احدهما جنس والاخر محتم فقدم الاحتمل كما لو وجد المظهر
 المحرم صيدا وميته فانه باكل لصيده لان تحريمه خاص وتحريمه بميته عام ولو اضطر
 الى لبس حرير وسخن جنم ايضا لبس الحرير لان تحريم الحرير عام بالرجوع والحرير عام
 ومنهم من قال لا حق اولي بالاحتمال وان لصيد جنس لا المحرم فيجنس وبان
 الميتة وما قد لان لا صاحب وتفضل بعضهم بالقدرة على القضاء فباكل الصيد والافلا
 الميتة والجنس يحجب لان تحريمه كسبب لا يشتمل على المصطفى وغيره بخلاف الجنس

الحجر على الصبي كسلبه لا يؤثر في الاسباب الفعلية

اذا جتمع امران احدهما جنس والاخر محتم

منه

منه

التشابه المعتبر للعقل
ان يعيب عنه الحق

خاص بالمعاني ومن هذا لو ثبت سكره فثبت في محله احد اركانها كان اوليها من حيث
السببية لان حوزة حق من حوزة صاحب السببية لان حوزة السببية يشتمل هذا حوزة حوزة
سببية يختص **قاعدة** المتناول المعبر للعقل اما ان يغيب بعد كونها الخمس اوله الاول
المردف الثاني اما ان يحصل معه شذو و سرور وقوة نفس عند غالب المتناولين له
اوله الاول السكر الثاني المفسد للعقل كالسجج والشكران والنبات المعروف
بالخشنة ليقن علماء عصرنا ما قبله من تصور التي ظهرت فيها على نحوها من اجل
الفساد فيعزرها فاعلموا اوله سكرنا فبجد قال بعض العلماء الى الفساد او بلبان
فعلها اثبات وزوال العقل بغير عريضة حتى يصير شارها شبهة في باب السببية وقال
ان يقول لا سلم ان السجج منوطا بالعبادة والاشوة بل يكفي فيه زوال العقل قد استمر
زوال العقل مما في نفسه عليه كسند وهو خيار لفواصل في القواعد وقد قد بعض
سكراته فخلال الكلام المنظوم وظهور السكر المنكسوم وفي المشهور ان هذا حاصلها
وقال بعضهم ان اثره اثاره اخلط الغالب لصاحب البلغم بحيث لا يثبت سكره
ولصحت وصاحب السوراء البكاء والخرج وصاحب الدم سكره وبعد جيل
وصاحب الصفراء سكره بخلاف سكره فانها لا ينقل عن الشوة وبعد عن
ولصحت وهذا ان صح فلا ياتي في زوال العقل بل هو من موكدا انه واما لجانسة فلا
ربب انها معلقة على السكر المائع بالاصالة فلا يحكم بجانسة سكره من النبات
ولو جده سكره نجاستها لو كان بالعاو قال بعضهم السكر والجانسة مثلا فان

المعنى

فلا يكون ذلك سببا في
شكك

سكارا حكم نجاستها علما بالعمومات الدالة على نجاسته السكر والا فهو حرام قطعا
لانها اوله وليست نجاسته **قاعدة** فلا يكون انك سببا في حكم شرعي فلا يكون
اما ان يكون الحكم وجوبا او تحريما فالواجب كمن شك هل يظهر ام لا ومن شك في
الصلوة في وقتها هل فعلها ام لا ومن شك في اخراج الزكاة فانه يجب
والثاني كمن شك في اشارة المذكات والمبسة او شك في جنبية وخبرها
او سبادا ان بعد من شك في النيب ففي الواجب يكون النادى جاريا بوجوب
الشكوك فيه وقاطعا بالقرتب بالبارية للقطع بسببه ومن ثم اذا سبى
ولم يعلمها وقتها بوجوب كمن وثلاث لا نقول بان النادى مردود في السببية
نيتة بل هو خارج يحصل سبب الوجوب وهو شكك وهذا ينبغي قل من كان
استنبه في النظر الاول الذي يعلم به وجهه لبيان بان بنوى مع شكك كما نوى في
المواضع لان شكك من غير ما سئل للجرم بوجه سببه وان كنا لا نقول بان جميع
فان شكك سبب في ان يجاب لان منها ما يلغى قطعا كمن شك هل يطلع ام لا
هل سبى في صلواته ام لا ولغايل ان يقول لان ان شكك سبب في شئ مما ذكرنا
انك في الطهارة فالواجب مستند الى السكوت بشرط وجوب الصلوة والاصل
عدم فعلها فذلك الصلوة والزكاة واما التحريم فبسبب ان جناب الحكم واجب
ولا يتم الا باجتنابها وكذا القول في الصلوة لم يتبين فلا يكون انك سببا في وجوب
مما ذكرنا واما عند المعروف للوجوب فليس له قبله اصل يرجع اليه فيكون سببا في

الوقت على طهر فلهذا الزيادة نعم قد عرفت من وجبات سجدة في التسهيلات بين التاريخ ونحو
 ومن وجبات الاحسان ان لا تعدوا المشورة وربت على ذلك فقلت وجوب
 لقول الصادق ع اذ لم يدر اربع اصلية او خسارت او نقصت فستجد تسليما وسجدة
 سجدة في تسهوه ولقوله ع اذ لم يدر اثنان اصلية او اربعة او دفع زائلك على التاريخ فسلم
 وانصرف وصل ركعتين وانت جالس في خبر آخر عنه اذا اعتدل الوهم بين الثلث
 والاربع فهو بخيار ان شاء صلى ركعة وهو قائم وان شاء صلى ركعتين واربع سجدة
 ولعلنا ان يقول الاحسان طالع من هذا الباب لئن اصاب عدم فعل ما شك فيه فيكون
 فيكون الوجوب مستند الى هذا الأصل فيجانب بانه لو كان الاستناد الى هذا المبدأ
 عن الصلوة فيته وتكرره وتشهد وتسلم وجاز فيه بأكمله **قاعدة** فاعرف الواقع لا ريب
 في استعادة قد يقال في نسخ العقد عند التحالف بل انفسخ من صلاد من جنة ويزيد
 على ذلك التمايز ههنا سؤل وهو ان العقد واقع بالفرد في الزمان الماضي واخرجه
 ما تضمنه الزمان الماضي من الوقوع محال فان قلت المراد رفع آثاره حوله قلت لا
 ايضا من جهة الواقع وقد تضمنها الزمان الماضي فيكون رفعها محالا وجيب عن ذلك
 بان هذا من باب اعطاء الموجه حكم المحدث فالآن قد عرفت معدوما في عقد حكم عقد
 لم يوجد ومن هذا الباب تاثير البطلان لشيء في اثناء العبارة بالشيء الى ما مضى في
 نحو الصلوة والقيام على اختلاف فانه تضمن رفع الواقع ويجاب عنه بانه من
 تقدير الموجه كالمعدوم كما قلناه وهو مرفى بانه لو صح تاثيره لعزم ههنا لا يترتب

بطلان ما تقدم من أعمال الصلوة من ادل عمره الى آخره فيصير عينا في تقدير غير الواقع
 بل من منه صفة الغرض الى البطلان لأعمال الصلوة كلها اذ لا دليل على اعتبار العزم المتجدد
 فيها ذكرتم بالحقوق ولا فارق قال بعض العامة وهذا متجدد لم يجد له رافعا وجواب
 لفرق واقع بين العزم في اثناء العبادة وبلية بعد انان الصلوة وهو صوم مثلا لا يثبت
 كل جزء منها عبادة الاخذ بالبيان بالمجموع والنية كما هي مشرطة في العبادة في
 مشرطة في اجزائها فاذا وقع العزم على البطلان نية او العزم على ما ينافيها بقي الجزء
 في تلك الحال ما بعد ما بقية نية فيبطل في نفسه وبطل ما قبله باعتبار شدة كل
 منها بصاحبه بشرط معينته فيصير ما مضى وان كان واقعا في تقدير غير واقع
 او نقول بطل ما مضى كما يبطل كحدث الصلوة والافطار بتقديم قبل ولا تجلوها
 من ابواب الفقه عن التقدير **قاعدة** التجاسة ما حرم استعماله في الصلوة والاعذية
 للاستقرار او للتوصل الى الفراق فبالاستقرار يخرج بهتموم الغائلة والاعذية
 المرفضة وبالتوصل الى الفراق ليدخل الحزم والعصر فانهما غير مستغفرين ولكن
 من احكم نجاسة ما يزيد بها العبادة من النقص لانها مطلوبة بالفراق عنها
 وبالتجاسة يزداد الفراق ويثبت بغير ذكر الاعذية مستند كما الا ان يذكر
 لزيادة البيان وبيان موضوع التحريم فان في الصلوة فيها على الطواف
 وعلى دخول المساجد وفي الاعذية فيها على الاشتربة وبغلبها اظهار وهو
 يرجع ملازمة في الصلوة خييارا يرجع التجاسة الى التحريم ويرجع اظهاره الى

التجاسة ما حرم استعماله
 في الصلوة والاعذية

الاشارة بها الى ان شئ محال ان يكون له عين المجردة والظواهر ليس احكاما وانما هي متعلق
 لحكم من حيث استعمال المكلف فهو صانع الحكم هو فعل المكلف في الجس و الظاهر و
 قبل المجردة بمعنى فاعلم ان الجسم لا يكون نجسا الا لعملة المجردة لا لجسام بل بمعنى فاعلم
 من قدرة او ابعاد عن احكام و قوله لعينه احراز من الايمان بالمعصية فانه يجب
 بها في الصلوة لكن لا يعينها بل باعتبار ان يعلق من غير مجاز و عطف التناول تحقيقا للمعصية
 لان الغافل ان يقول ان حرمان الصلوة حرمت بعينها كالكلامة و احداث و لفعل
 و الاستعداد فيكون كتحريم طرفة العين و لا يحرم في تناول الكلام و ذكرها
 لبيان محل ايجاب الابطال **قوله** احداث هو المانع من الصلوة لم يقع
 الظواهر و يطلق على نفس سبب الموجب للوضوء و المراد بقوله لم يجرى رفع
 لحدث المعنى الاول لان الثاني واقع و الواقع لا يرفع و المانع وان كان و انما ان
 المقصود بالرفع منع استمراره كما ان عقد الذكاة يرفع استمراره مع الوطى في
 الاستبراء و هذا بين قوة قول من قال برفع الجسم كحدث لان المانع متعلق بال
 المكلف و قد استباح الصلوة بالانتماء اجماعا و احداث مانع من الصلوة اجماعا و قد
 لحسن لما يتم و صلى الناس اصليت باصحابك و انت يجب الاستعداد فقهيا
 قال ليعاد بهم حكم و اما وجوب استعمال الماء عند نكته منه فلان الغافل بانه برفع الحدث
 بعينه كما ينبغي لبيان احداث حكم احداث متعلق بالمكلف لان احداث هو المانع

الحدث هو المانع من الصلوة
 المانع بالظواهر

المانع

بشئ في فاعلم ان المكلف فاعلم ان متعلق بالاعضاء بعد نظر لغاية في
 الحكم بالرفع كحدث عن العضو فبذلك و قد اذ العضو لا يقال انه ممنوع ولا يجب ان
 يمنع من الصلوة بان يغير من لحيته كونه العضو فاعلم ان لا يجوز له لمس لمصغف
 لفعل قبل تمام الغسل و لمس فان قلت بالقول في وضوءه يجب للتم فانه قد روي
 بالسنن الى انتم قلت في اليس مما نحن فيه اذ لا نقول برفع الحدث عن العضو
 من اني ليدن ولا يرفع من حقيقة و انما هو نسيب محض او لرفع ليقوم على الوجه
 لغسل بذه العضو و الظاهر ان نقب ربح او بول لا يقضه اذ لم يجعل رافعا
 الاضغ فيقال فيه ان معنى وضوءه لا يقضه كحدث **قوله** يجب انحصار
 في خبره كونه كان او موقفا او انحصار لا يجوز ان يكون مختصا بواو او اتم و ليس
 منحصر في ساوية و لا مختص منحصر في الاتم فان قلت قد تفرقا ففرقا بين زيد عالم
 و زيد لعمري فاعلم الثاني للحملة الاول فكيف بنحو الاطلاق قلت كحدث
 ثبتناه على ان طلاق هو حمرة يقضي نفى ليقبض و الذي نفوه عن الشك
 هو احمر الذي ينفى مع ليقبض لصد و المخالف لان قولنا زيد عالم يقضي حمرة
 زيد في مفهوم عالم لا يخرج من اللفظ لانه عالما مطلق في العلم فهو قوة
 موجبة جنسية في وقت واحد فبقضيه سالبية كلية و انما اسي لا يكون زيد عالم في زمان
 ماض و لا حال و لا استقبال و هذا المفهوم ينفى بقولنا زيد عالم في وقت ما خلا
 ما اذا كان انحصار معرفة فانه ينفى كلاما خالفه و يفرغ عليه حكم مما قوله ان يحجب

يجب انحصار البتة
 في خبره

تشكر فانه يقيد انحصار دخولها في حصة لقوله بالتكسر من نفقة الذي هو عدم
 تشكر وصدة الذي هو الحزل والقب والنوم وضلوا الذي هو خروج والتعظيم
 فلو قلنا لصدده لم تجزم بالصلوة ومنها قوله وتخليها التسليم بقبض انحصار
 المحلل في التسليم من نفقة الذي هو عمره وهو من صدة وهي احد التكسرون خلا
 الذي هو احد ثبوت وخبر ذلك والمراد بالحلل هنا ما كان مباحا آخر لقوله لخرج
 سائر مبطلات لصلوة ونقض التسليم اذا وقع في شاتها وكما نقض احقر في
 تشكر فنقض في لقبقة المعهودة وهي التبرك لان الامام فيه للعهد والمعهد من فعل
 لبني ذلك فلا ينفق بمعناه ولا بتعريف الجهر ولا بتقديره ولا بتعريفه لا مع الجهر
 وكذا الكلام في التسليم ومنها قول النبي ما ذكاة ابحين ذكاة امه بقبض حصر
 ذكاته في ذكاة امه فلا تجلب الى ذكاة اخرى لا يقال هذا مجاز لان ذكاة الام
 فرى لا اعضاء المحضومة وهو غير مسل هنا فكيف بقبض ان يكون عين
 ذكاة ابحين عين ذكاة امه فنقول اضافة المصادر بخلاف استناد الافعال فكيف
 فكيف فيها ادنى ملابسة ويكون ذلك حقيقة لقوله نعم والله على التنا
 حج البيت وكقولنا صوم رمضان ويمنع ان يقال ولست حج البيت او صام
 فاعلمين وكذا يمنع ذكيت ابحين هنا ويجوز ذكاة ابحين حيثما ذكيت
 بالرفع ومن رواه بالفتح فالتقدير ذكاة امه اي اذله في ذكاة امه فحذف
 حرف الجر ونصب على انه مفعول كقولنا دخلت الدار وقال الموجهون لذكاة امه بقبض

١٥٠

هذه في الخارج بعضهم الجواب
غرفه في المنهج

بالصلوة على آل إبراهيم نظيفا بين مسجدين والآخرين فكل نسبة على صفة فلا تؤخذ من أحد
 للآخر وجيب أن يشبه أنما هو في صلوة الله على آل محمد وفي صلوة على إبراهيم وآله
 فقوله اللهم صل على محمد وآل محمد هذا مقتطع عن نسبة وفيه استحباب من جزم قال
 محمد بن وهب قال السبل على فضيلة على عليه السلام على كل الأنبياء وهو واحد من آل
 فيكون ينزل عند الامامية باقيا سجادة جيب أن يشبه لا يصل للصلوة
 بالصلوة لا للكنية بالكنية كما في قوله نعم كتب عليكم لصلواتكم كما كتب على الذين
 من قبلكم فالمراد في صلواتي قدره وودته ويشكل بأن الكاف للتشبيه وهو
 صفة مصدر محذوف أي صلوة مماثلة للصلوة على إبراهيم وظاهر أن هذا يقتضيه
 المساواة والمثلان هما المساواة في الوجوه الممكنة وجيب أن يقال إن الصلوة
 بهذا اللفظ جارية في كل صلوة على كل من يصل إلى القضاء التكليف فيكون استحباب
 المحمدي بالنسبة إلى مجموع الصلوات ضعا فاضحا خفيا ويشكل بأن التشبيه واقع
 في كل صلوة يذكر في حال كونها واحدة والأشكال قائم وقد يجب أن يطلب
 كل من يصل المساواة لإبراهيم في الصلوة فكل منهم طالب صلوة مساوية للصلوة
 على إبراهيم وإذا اجتمعت هذه المطلوبات كانت زايدة على الصلوة على إبراهيم
 فثبت كل هذا بناء على أن صلواتنا عليه صلاة تفيد زيادة في رفع الدرجة وزيادة
 الثواب وقد انكره جماعة من المتكلمين وخصوصا أصحابنا وجعلوا هذا
 من قبل الدعاء بما هو واقع امتثالاً لأمر الله نعم والمآل أن النبي قد عطاها الله

في الصلاة

من الفضل والأجر والفضل بالانوار فيه صلوة مسجلة ومثبتة أو عدمه وفان
 هذه الامتثال إنما يعرف على المكلف فيستفيد به ثوابا كما جاء في الحديث من صلى
 على واحد صلوات الله عليه بها عشرة أضعاف الجواب الآخر من طلب الثواب
 في المستقبل فإن هذه كلمة في قوة الاخبار عن عطاء الله نعم وحسنه يكون جواب التشبيه
 كما حصل إذا صل بسبب أو بغيره لمساواة في الصلوات ولكن تلك الأمور موجبة فياز
 ثوابها فيها وإن تفاوت في الأمور كنسبة الفضيلة للزيادة فإن الأجر في
 هو الذي يتفاضل فيه العمل للموجب التي يجوز نسبتها إلى كل واحد تفصيلا
 خصوصاً على قاعدة الحديث ويجب أن يجزأ كلمة تفضل كما يقول الأشعرية الآن
 للصلوة هنا موجبة محضة ليست باعتبار أجره فالذي يسمى جلاؤه عند العمل وإن
 لم يكن سببا عن العمل هو الذي يتفاضل فيه وهذا واضح فاعلم يظهر من
 كلامهم لم ينصوا إلى قبول العبادة وإجراؤه ما يجزئ ملازمين فيوجد المآثر من
 من القول من العكس وهو قول بعض العامة لأن المجزئ ما وقع على الوجه المتأخر
 به شرعا به يخرج عن العدة ونسبة الذمة ويسمى فاعله مطيعا والقول ما
 يرتب عليه الثواب والذي يدل على انفكاكه منه سؤال إبراهيم وسبعين
 عليه السلام لتقبل مع أنهم لا يفعلون إلا فعلا صحيحا مجزئا وفيه نظر لأن العمل
 قد يكون للواقع كما سلف وكالذي بعده يباه جعلنا مسلمين لك وقد كانوا مسلمين
 وقوله نعم فتقبل من أحد هذا لم يقبل من الآخر مع أنها معارف باطلو كان عمله خيرا من

هذه في بيان النسبة بين فرد
 القول والأجزاء
 الج

كحجة تابعة لرفع المنكر وترك المعروف في أي وقت تفتق وزمانها يفهم ويطلع
 التكليف بالتحجيج يمنع الاستطاعة وحصول الرقعة فان قلت يلزم ان يكون
 رمضان الفائت في سنة لغوات موصوفا بالآلاء لان الله تعالى قد جعل روقا
 موسعا محمدا بالاربعين الثاني قلت لما كان يصدق عليه انه فعل في
 وقته لمجدد في الجملة كان اداء واجبه بالهسته امر بقضائه الامر الثاني
 بالقضاء لا على معنى انه لله الهسته يخرج وقت بل بمعنى وجوب المبادرة فيها
 والافقته بحسب الاجراء لهم وهذا هو معنى غير المحذور **فائدة** لقضاء بطلان على
 معناه خمسة الاول بمعنى الفعل والاثبات به ومنه قوله نعم فاذا قضيت
 الصلوة فاذا قضيت مناسككم الثاني بمعنى اسباب التمسك بالثبات بالثبات وقته
 انما يشترع فيه كالاختلاف والوجوب ثوريا كالتحجيج اذا اخذ فانه يطلع
 على الماتى به ثانيا قضاء وان لم يذبح لقضاء الرابع ما دفع مخالفا لبعض
 الاوضاع المتغيرة فيه كما يقال فيمن ادركت كفتين مع اناسم يقضي كفتين
 بعد تسليم ولو حل هذا على المعنى الاول امكن وليكن انما يتأتى على الردية الحقيقية
 لصيرورة اخر لصلوة اولها بحيث ياتي بالركعتين الاخيزتين من السنة الا
 جدها فان وضع بشر بعد ان يكون الجهر قبل الاخفات وكما يقال في سجدة
 ونسبه يقضى بعد التحريم لتسليم الخامس ما كان بصورة لقضاء المصطلح
 عليه انه يفعل بعد خروج الوقت المحدود ومنه قوله في الجملة تقضي ظهر ادوم

قضا

في بيان اقسام لقضاء

من حلا على المعنى الاول لان المعنى لغوي محض وانما قد افيد مناسبه للمعنى الشرعي
 خصوصاً عند من قال بالجملة من مفسورة **فائدة** لا يجمع الاداء والا ثم فيه وما ورد
 من ان ما جهر لقنوات الى آخر الوقت انما يجوز لذو العذر فيما تم غيرهم
 فيجعل على تعليلها وكذا ما ورد من اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله
 وان سلم فمضى الاثم **فائدة** قسم بعضهم الوجوب الى الكلي على الاطلاق والخاص
 الكلي الذي يقال فيه انه واجب فيه او به او عليه او عنده او منه او عنه او سلم
 او اليه وذلك لان خطاب الله عز وجل يتطابق في ذلك فكل واحد من هذه
 لمشتك بين اوله جنس من خصوصية الاوله ولتعلق بجزئية كالارباب
 بشهادتين والتوجه الى الكعبة فالوجوب الكلي مطلقا هو الوجوب والواجب
 فيه هو الموضع والوجوب به ينقسم الى سبب الوجوب والى الفعل مثال اريد
 الاول مطلق الزوال سبب وجوب الظاهر في أي وقت كان وطلق الماحية
 ثانيا سبب وجوب الضمان وطلق ملك التخصيص سبب وجوب الزكوة
 اولا خصوصية للذهب والفضة مثلاً في ذلك فالحق منصوب سيما انما هو ان
 الذر هو قد مشتك بين التخصيص مثال لالة مطلق الماء في الوضوء والفعل
 وطلق الزاب في التيمم وطلق تبارك في التيمم والجماع في الرمي وشاة في الذبح
 والرقبة في الحق وهذا سبب من مخالطة وهي ان يقال المدعى ان الوضوء من
 الاناء وجب لان الوضوء واجب بالاجماع ولا يجب من عبادة بالاجماع فيجب

في تقسيم بعضهم
الواجب

ثاني

ثاني

والا تنفي الوجوب وبغال يستلزم هذا الثوب وجب في الصلوة لان يستلزم في الصلوة
 وجب الاجماع الى آخره وبجواب قولكم الرضوخ وجب الاجماع مسلم ولكنه وجب
 بمطلق الماء وهو لغيره لم يشترط بين هذا الايمان وبين غيره فاذا اتفق الوجوب
 بخبر ذلك الايمان بالاجماع لا يتعين ذلك الايمان للوجوب بل يتعين لغيره
 لم يشترط بين هذا الايمان وبين غيره وبخبره قبيات سافط من الدين ومثال ذلك
 عليه فرض الكفاية فانه وجب على سطلن المكلفين ومثال الوجوب عند
 دوران السؤل في الزكوة وعدم يحض في الصلوة فان الوجوب ليس بسبب عدم
 يحض وغيره من المانع وكذا عدم الماء فان التيمم يجب عنده لانه كذلك الاكل
 عند عدم المباح او بسبب وجوب الاكل حفظا لنفسه عند عدم المباح وعدم
 محضه الا ان من خصال الوجوب المترتب كالظهور فان سبب هو الظهور
 فيجب الصوم عند عدم الغنى ومثال الوجوب منه كالحبس المحرر منه الزكوة
 غنا او ابل او لقد اذوقته في الفطرة وكفارة ومثال الوجوب عنه وهو وجب
 لمعول في آخر شهر رمضان اي ولد كان وابنه زوجة كانت واي صغير كان
 ومثال الوجوب مثله كل متلف لمثل مضمون وجلا ليهيبه والوجوب اليه
 كالليل في الصوم والمغير جنس الغروب ودخول الليل في اي ليلة تفق وكا
 لوصول الى شاهدة اكلها او سماع الاذان للمساقر وكما انها في العدد فانه
 عشرة شتركت كلها في نفي الوجوب بمعنى كل واحد منها بخبره

قاعدة في الخبرات بخبره محض شهوة وخبره الايمان بين هذا والاخر فان
 ولهم في الايمان بين الفصل والصلب ويقطع مخالفا بخبره الصلح للمسلمين وكذا في
 لتقربات والتقرب ان الخبره شدة المحبوس من هذا القبيل وكذا خبره لانه
 لانه يستبعدوا كانت متحدة مع ان ظاهر الحساب انه يجب استشهاده وكذا
 تخبره لمكلف في التحاق وبنات اللبون في موضع امكان الاخر لا في دفع
 لغيره بين المباحات والمستحبات **قاعدة** الوجوب افضل من الندب غالبا
 بمصلحة زائدة ولقد روي في السكينة القسمة بالتقرب الى تحدي سئل او ما
 فتركت عليه وقد تحلف ذلك في صور كالان براء من الدين وانظار المهر الواجب
 واعادة المنفرد صلوة جماعة فان الجماعة مطلقا افضل صلوة المنفرد بجمع خبرين
 درجة فعله الجماعة مستحبة وهي افضل من الصلوة التي سبقت وهي واجبة
 وكذلك الصلوة في البقاء فانه بقاها مستحبة وهي افضل من غيرها من باء الف
 الى اني تحته صلوة والصلوة بالهواك وانخفض في الصلوة مستحبة وبيرك
 لا بد سرعة المبادرة الى الجمعة وان فات بعضها مع انها وجبة لانه اذا شئت
 شغلها لانها زعن خشوع وكل ذلك في الحقيقة خبره معارض لاصل الوجوب
 زيا ولة لا شغاله على مصلحة ازيد من فعل الوجوب لانه لك اقبه هذا السلام
 مندوب ورده وجب والابناء افضل من الزرع **قاعدة** الا غلب ان التوابع في
 ولقد تابع للعمل في الزيادة والنقصان لان الشقة هل تكليف المودعي الى التوابع

في بيان انفسا التعبد

في ما فضل الوجوب
 على الندب

الاغلب ان التوابع في
 الزيادة والنقصان
 للمعول في الزيادة والنقصان

فكأنما غطت غلظت وقد تحلف ذلك في صورته فتميز بين أحدهما إمران مستأيدان وثوابا
 كمشة كلبية لا حرام مع باقي الكلبية وكذا سجدة الجدي والاشجيرة والتصفية كالصلوة في
 مسجد واحد أكثر جماعة فربما لم يبعد واحد أو كمجدة التلاوة مع سجدة الصلوة
 كعنى الثالثة مع ركني الفريضة وهي كبرة الثاني إمران متفادان والآخر منها أكثر
 فربما كسب الرجل عليه السلام مع ضعا من الشجرات وكما لصيام نبي في الحفرة وسفر
 وقد ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشهر الأول فله ما في حنة ومن قبلها في
 الثانية فله سبعون حنة فالأولان الذين قد حيوان ضعيف فحمة الذين يقضى قبلها بغير
 واحدة فإن لم يحصل دل على صحة ضعف الغرم **فائدة** كلما كان في الثالثة وجه ترجيح
 على الفريضة جازان يترتب عليه حكم زائد على الفريضة فلا يلزم من ذلك إفضليتها عليها
 لا سيما في الفريضة على المزايا بغير تلك المزية في جعلها ليست حاصلة في التوافل من
 ما يترتب بقبول الأبياء على الملائكة وان كان للملائكة فريضة وإم العباد بغير فريضة
 وكما ورد في الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أذن المؤذن أو بر شيطان يقول ولله عاقبة
 فأذا أحرمت الصلوة جاءه شيطان فيقول لا أدركها أدركها حتى يقضى الصلاة
 فلم يدركه صلى الله عليه وسلم إلا أذان والأقامة من وسائل الصلوة لمسجدة ولها بعد فضل
 من الوسائل وحسنها الوجهة **فائدة** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وبعث
 من شوال فكأنما صام الدهر وفيه ما حلت قال رمضان وقد قال ثم شهر رمضان
 وفي الحديث لا تقولوا رمضان وجوابه إنما قيل للتبعية على جواز ذلك للفظ وان كان

مجتبى في قبيل الأنبياء
 على الملائكة

عن النبي من صام
 رمضان وأشهره
 من شوال

غيره أولى منه الثاني من هذه السنة مترتبة على صيام مجموع أشهر أو كبر صوم شيء من أولها
 يترتب أصلا وجوابه أن الظاهر ترجيحاً على مجموع أشهر منه لما ذكره في عدل صيام الله
 ويجعل عدم تترتب أصلا لا تخالف أيام معينة للصوم ولا يختلف فيها أحوال الثالث لم
 قال ثبت في الأيام مذكورة وجوابه للجري على عدة الكلام العربي في قلب الليالي على الأيام
 كقولهم وعشرة أو لقوله ان لقيم الأيام ما بعد قوله ان لقيم الأيام على الأيام
 قال من شوال وسئل من فريضة على غيره من أشهر وجوابه لعله رغب في التكلف واختار
 أنه حديث حميد بالصوم يكون دوامه على الصوم سهل من ابتدائه بعد إقطاعه من الشهر
 هل من بعد العيد بغير نص ولو أخرنا عن العيد هل ياتي بها أولا وجوابه أن الفضل
 عندنا أن في العيد صحيح ان يكون بعد العيد بغير فصل لما قلناه ولو أخرنا فالظاهر بقاء الأثر
 لشمول اللفظ به من لم يصوم بعد بستان غيره وجوابه لقوله ثم من جاء بها
 لحنة فله عشرة أمثالها فيكون مع رمضان ثمانمائة وستين يوماً وذلك سنة كاملة
 استأنى لم قال فكأنما ولم يقدركا وجوابه لأن المراد من الشهرية الصوم بالصوم لو
 قال فكأنما تشبه الصيام بالصوم وليس مجرد التماس كيف يتصور ان يكون هذا
 لقد مر عاد الله عز وجل وهو حجة منه وكيف يماثل الكل وجوابه ان صيام هذه مثل
 ثواب صيام الدهر مجردا عن لمصاحفة أي صفات هذه مثل استحقاق صوم الدهر
 والمراد ان لو كان في غيره هذه الميزة فإن الأضغاف إنما جازت في هذه الميزة إنما سعى
 من الميزة به كيف اتفق أو كونه على حاله محض صوم وجوابه بل المراد صوم الدهر حصة

كان

بدس فرض سدس كل كان لشيء بهذه البنية فلا يا احسن عشرتها لخاص من الوجبة بحسنة
 عشرتها لخاص من الهدوب العاشر من الهدوب لخاص من الهدوب لخاص من الهدوب لخاص من الهدوب
 فلما قال دهره وان كان اثنا فلا يبرحه اجواب عن تبارك من اجواب ان المراد دهره لخاص
 والى عن من يضاف اليه الواحد عشر من فرق بين هذا البنية وبين ستة الايام
 في الثانية الاخرى وجواب نعم لان هذه البنية قد ثبتت كلها واما ستة اشحن فيقول لان البنية
 اول عمل تام ونفسي بالهدوء است بالهدوء جمعت بخله بيقوم منها ذلك العدد كما
 يتصرف واثبت وهدس قد يكون الهدوء انفسا وهو الذي اذ جمعت بخله بيقوم منها ذلك العدد كما
 يتصرف عنه كالأربعة فان لها نصفها وربعها يتصرف عنها وقد يكون زايده وهو الذي
 تزيد بخله كالأشياء عشر وهدوء التام حسن لعدد كان خلق سواها ان نفس
 كان خلقا فانفس العضو والزايده كان خلق سيدة زايده **فائدة** لصلوة
 فضل الأعمال البدنية لان تصرفات العباد اربعة حتى الله تعالى لم يفرقها كالمعرفة حتى
 لعبده هو ما يكون من سقاطه والافضل حتى لعبده فهو حق الله عز وجل كما داء الدين
 ورده لخصب والوديع وحققها والمطلب فيه جانب العبد كالزوجة والصدقة
 والكفارة والهدوء والهدوء والهدوء والهدوء والهدوء والهدوء والهدوء والهدوء والهدوء
 تعالى رسول ولها دكا الاذان والصلوة شاملة على الجميع خلق الله كالبنية
 والاذكار والكف عن الكلام والحنانيات وحسن الرسول وآله عليهم السلام وهي الصلوة
 عليهم واشهادة لرسول الله بالرسالة ولهم بالامانة وحسن المكلف وهو عا

التي خلق الله فيها العالم

المصلح افضل الاعمال
 البدنية

عينة

لنفسه ولهم بالهداية وفي القنوت وعسيرة ويجوز ان عا دوا لهداية في
 استم بلم عليهم بعد السلام على النبي وآله عليهم ومن ثم وهدوء وهدوء فضل
 من عشر من حجة وفي خبر آخر ان الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علموا ان
 خبر اعمالكم لصلوة رواد العسيرة والامانة وما في الاذان والافاق من حجة على
 خبر العمل لصلوة رواد العسيرة والامانة وما في الاذان والافاق من حجة على
 خبر العمل لصلوة رواد العسيرة والامانة وما في الاذان والافاق من حجة على
 وان النبي كما سئل اي الاعمال افضل فقال الايمان بالله قبل ثم ما افاض
 جهاد في سبيل الله قبل ثم ما افاض خيبر ورومن ليعبد كونه لصلوة
 افضل من حجة لهدوء لصلوة لصلوة لصلوة لصلوة لصلوة لصلوة لصلوة لصلوة
 سنونة وابعده لصلوة التي لا يكثر تحمل عمل فيها على سبيلها والهدوء في ذلك
 لنفس في سبيل الله قلت اما الايمان فخرج بقولنا الاعمال البدنية فلا كلام
 فيه ولهذا قالوا عليهم السلام ما تقرب لعبد الى الله تعالى بعد المعرفة افضل
 من لصلوة واما الحج فلعل المعارضة بين لصلوة الوجبة والحج لهدوء او
 بين المتفضل به في لصلوة وبين المستحق في الحج مع قطع النظر عن المتفضل به
 في الحج او لهدوء ان لو حج في بلد غير هذه البلد واما لصلوة لهدوء فبطلان ان لا
 براد ان لو اعادة لفضل من الحج او ليس في كبريت الا لفرقة واما احديث
 خبر اعمالكم لصلوة فيمكن حمله على اليهودية وهي الفرائض وهدوء الاذان والافاق
 لا تشاء بعد القول لو عرف زمان الحج والهدوء في لصلوة لهدوء لكان ان

او يختلف بحسب الاحوال والاشخاص كما نقل انه سئل اي الاعمال افضل فقال براء
 والدين وسئل اي الاعمال افضل فقال الصلوة لاول وقتها وسئل ايضا اي
 الاعمال افضل فقال حج مبرور فخص بياطين ياتون من الاعمال فيكون ذلك
 سائلا والادان محتاجان الى بركة والحجاب بالصلوة يكون عاجزا عن الحج والجهاد
 والحجاب بالاحكام في الحجية سائلا يكون قادر عليه كذا ذكره بعض علماء العامة
 وقالوا لست اتفق عن بين الاخبار **فائدة** مذهب الاصحاب ان مكة مشرفة
 الله تعالى افضل البقاع وهو مذهب اكثر الجمهور وخالف فيه بعضهم لما روي
 الحج والعمرة اليها وتكفي ثوابا كالحج والمعمرة قال النبي صلى الله عليه وسلم من حج بغير
 علم يرفث ولم يقين خرج من ذنوبه كيوم ولدته امته وقال الشيخ المبرور ليس
 له جزاء الا السجدة وقال اهل البيت عليهم السلام من اراد دنيا و آخره فليؤتم
 بهذا البيت ولو كان الملك دارا ان فالزم عبيده ورجسته بقصد اصابها حتما
 ووعدهم على ذلك جزاء عظيم الف قطع كل عاقل بان تلك الدار اثر عهده من
 لاخرى ولا ختمها من الكعبة شرفا بقبيل الازكان والاستسلام وذلك
 يدل على الاحرام والتعظيم والحديث ارحم الراحمين المائة والعشرة بن القطان
 ومصلين والناظرين ولان الله تعالى جعلها حراما متناهي في الجاهلية والاسلام وان
 مبدء الاسلام فيها رسول الله وامير المؤمنين عليهما السلام واعاظم الصفات
 بها والكعبة شرفا بقبيل الازكان المصطفى اليها واقام النبي بها ليلة مشرفة

من الاعمال ان مكة مشرفة
 الله افضل البقاع

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 في الصلوة وموضع العبادة وسيدنا والاشراف عنها عند التبرؤ لا يعارضها
 بيت المقدس لانه كان مدة قبله ونقطع وان سجد لا بد وان يكون كثر مصلية
 من المصطفى غاليا ولان هذا العمل لا باا ان حرام ولا يجوز بها صيدا وشجرا وحشيشا ومن
 دخله كان آثما وانها مبدوءا برسم وسميل وبانة يحرمها كل سنة ستارة الف
 حرم تموت من الملائكة وبان الله حرمها يوم خلق السموات والارض ولما تبت لم
 الا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وحول من ترك البها للقول نعم فلا تقربوا المسجد الحرام
 بعد عامهم هذا وبنا لك بفضل ان الله تعالى جعلها بالمسجد الحرام فحرمها كلها
 ولان البيت الحرام اول بيت وضع للناس في موضع البركة والهدى للقول
 مكة حرم الله وحرم رسوله والصلوة فيها بانه لله والذكر بهم فيها بانه لله
 روي بشرة الف والحج الاخر وان المدينة موضع استقرار الدين و
 مهاجر سيد المرسلين وظهور دعوة الايمان وبها وفي سيد المرسلين فالأخرون
 وكل الدين ووضع اليقين والمقول من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثبت المنقولات و
 لقائمة اعظم الصغائر بها وموت جماعة منهم ومن الائمة فيها ولما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة خير من مكة ولان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لها بمثل ما دعا ابراهيم
 لقوله صلى الله عليه وسلم اللهم انهم اخرون من حبي البقاع الى فاسكني في حب البقاع
 اليك والاحب الي الله عز وجل الفضل والابدية مستجابا بالدعوة ولقوله صلى الله عليه وسلم

الاولين

على اذانها وشدها احد لا كنت لشيئا او شهيدا الى يوم القيمة ولقد علم ان الاناس
 لا يبرز الى المدينة كما نازحوا الى حجة الوداع في ذي وقته ان المدينة لتبقى خبيثا كما
 تبقى الكبر حيث اكبره وقوله ما بين قري ومكة من روضة من رايين حجة
 و اجواب ذكرناه اوضح دلالة الوجه الاول فيها دلالة على التعظيم اما على الفضيلة
 فلاننا انما نخرج من مطلقه فمحل الحجة في سعة الرزق والمخرج او سعة المخرج
 اذ في ساكني هذه وساكني تلك واما ما بين قري ومكة على المخرج به فيه وهو انها
 ولله والملايك احب البقاع ليك بعد مكة لانه كان قد ينس من دخولها في ذلك
 الوقت فلم ير الا مكانا يروحوا ودخلوا اليه ويخرجون ان يكون معنى الا حجة بها
 الا حجة فلا يهلها باختيار شيئا لها عليهم وقد كان اذ ذاك رسول الله فيها
 يرشد خلقه الى الله ثم فاقضى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
 وان كان قد نهى الحجة اليها والملايك اهلها كقولنا الارض لمهدة امي من فيها
 او الودع لمهدة امي قد نشر فيها فانه للملائكة والكليم ثم ولصبر على الاذى
 دليل الفضل والكلام في الافضل ولانه مطلق بحج الزمان فيحل على امانه
 والكون معه لغيره ولولده خروج الكابر لصحابة الى البلاد كلها واما
 لانه فهو حجارة عن زرد المسلمين في حال حيوانته وجماعهم وفضايلهم
 فلا نقاب لهذه الفضيلة بعد موته كما وكذا احد بيت الكبر مخصوص برأيه علم
 لخروج الكابر لصحابة منها واما الروضة فقد يلزم بانها افضل من سائر اجزاء

في حجة الوداع
 في حجة الوداع

المدينة ولا يلزم من ذلك فضيلتها على مكة لان مكة كلها رايين حجة نفي الحجة عن
 اهل البيت كما الركن الثاني على زرعة من نزع الحجة قلت ولا ادرى لهذه الاختلاف
 لانه فانه فان فضيلة البقاع لا يكاد يتحقق المعنى المشهور من كثرة الثواب وفضايله
 ان يجعل العدل فيه كغيره لوانه من غيره وقد تظاهرت الاخبار بافضلية اهل البيت
 في مكة على المدينة وغيره من البلدان ولا ريب في اختصاصها باعمال الحج فيها
 اطلاق الذي هو من فضل الاعمال وقد روي الاحزاب انهم فضيلة
 لصدقة فيها على غير ما حكي ان الدرهم مائة الف درهم فيها راحة طلب العباد
 عن الصادق في حجة الوداع في مكة لانه اهل مكة لاهل مكة لاهل مكة لاهل مكة
 المدينة لاهل مكة لاهل مكة لاهل مكة لاهل مكة لاهل مكة لاهل مكة لاهل مكة
 زين العابدين عليه السلام حجة مكة افضل من خلاص اوراقين يتفق في سبل الله
 ومن ختم القرآن بمكة لم يميت حتى يرى رسول الله ويرى منزله في الحجة
 وفي هذه الايام الى ان تاتي الاعمال بتضاعف فيها وقد جاءت الرواية بغير
 الدنس ايضا في مكة حتى قيل من الاكاد فيها شتم اسخادم وكل من ايدل على
 شرف لبقعة بحيث ينزاه فيها ثواب الاعمال على الاعمال وحجم
 بعض مغاربة لعامة ان الامة اجتمعت على ان لبقعة التي دفن فيها رسول الله
 افضل البقاع وانه بعض لعامة في تحقيق الفضيلة هنا واما في دعوى
 ان جماع ثانيا ما عدا وغيره مكة والمدينة مواقع متفاوتة بالفضيلة كالقوة

قاله

في حجة الوداع
 في حجة الوداع
 في حجة الوداع

وبيت المقدس المشاهد بشريعة مخصوصا اسما لمقدس على اسمها الف صلوة وسلام
 حتى قد جاء في محرم بن عيسى في كعبته لولا بقعة تسمى لربلا ما خلقت
 فلما اتهمت كربلا قال لها فري كربلا لولا من بدفن فيك لما خلقتك
 بعد ذلك المساجد وبقعات بكثرة بجماعات وما صلى فيه نبي او وصي
 نبي فضل من عسيرة ثم لتغور وفضلها شدة ما خطر انتم المحاسن الذكر
 ولعلم ذلك باعتبار شرف الطاعة لمفعول فيها لا باعتبار اخلها
 او اخرها في فائدها وكذلك قد وقع لتفصيل بين الارثمة كشهر رمضان
 والجمع والايام الاربعة والتسالي الاربعة وارثمة الاعتقال **فانما حر**
 بعض اصحاب اخذ الاجرة على القضاء والامانة والاذان وجوزوا
 الرزق من بيت المال فيسأل عن الفرق بينهما وكلاهما عوض عن تلك الا
 فقال فيجاب بان الرزق حسان ومعروف واعانة من الامام على قيام
 بمصلحة عامة فليس فيه معاوضة وتفارق الاجرة بان الارزاق جازر
 والا جازا لارثمة وبانه يجوز زيادته ونقصه بحسب المصلحة بخلاف
 لاجارة ويجوز ايضا تغيير نفسه وتبديله بخلاف مال الاجارة بانه يقرر
 في الاثم من المصلح فالاثم ولان مال الاجارة يورث بخلاف الرزق
 ولو قيل بانه معاوضة للمسلمين انما العمل للمسلمين ولعوض منهم
 انما يجعل اجارة لها بقاء على الجواز وقداء بالهلف **فانما كل عبادة** يريد

هذه في بيان حرمه الاجرة
 على القضاء

كل عبادة اراد بها عبادة
 الله ليراه الناس
 في متصلا
 على الربا

بها غير الله ليراه الناس في اشتد على الربا سواء اراد مع ذلك التعلق
 بها اولادها لو كان العمل غاية ونبوة شرعية او اخر وية فارادة الانسان
 لغرة فانه لا يسمي براء كطلب الغنى او الجهاد في الله والغنية وقراءة الايام
 للصلوة لتفخيم وتلاوة آية من القرآن بقصد لفرائه وتقصير وتحيين
 من المقتدى به ليقدي به الناس ومنه صلوة لفرضة في المسجد واظهاره
 لزكوة الوجه وكذا يريد الحج والعبادة والصلوة ليقطع عنه شهوة
 او ليصير جميعه فان العبد ذال عليها ومنه الوضوء للبرء مع لفرته او لتنظيف
 فان الصلابة كل ضمنية يقصد بها العبد منفعة للعبادة لا يريد بها جلباب
 من الناس ولا دفع ضرر عنه لاس حيث لعبادة فلو قصد دفع ضرر لعبادة كعبادة
 للفقيرة تهقبة لم يكن رياء وكذا لو قصد دفع الضرر بترك الصلوة والقيام **فانما**
 الحكمة في اباحة الاربع من ما راد في الدوام والاباحة مطلقا في غيره من المتعة
 وملك اليقين وقد كان في شرع موسى جازر البغير حصص مراعاة لمصلحة الربا
 وفي شرع عيسى لا يحل سوى الواحدة مراعاة لمصلحة النساء فجاءت
 هذه تشرية لمصلحة مراعية للمصلحين والشرع يوجب الدائم منقطة للضرر
 بالاشتماء والعبادة بسبب المناقشة الدائمة وكان من غايته صبر المرء
 على ذلك ليعود فلهذا اختلفت الاراء اما الاماء فانهم للخدمة غالبا والوطى
 بالبيعة وذل الرق بمنع من المناقشة لمولد للشيخاء والسحر اير وان اخذ

تعليم

الحكمة في اباحة الاربع

ان ان اخذته فيهن بالنسبة وانفة احرية يمنع من يقصر على المناقصة واما
 فلو خال الى اجل مخصوص هل فيه الخطب ان كفا من الزوجين فينظره فلا يعظم فيه
 اشتحاء من اجمع حرم ان النفاق والمساكنة الذين هما منار آخر للشقاء واما
 زاد على منار الاستمتاع او قارباه واما ما يحل للبيبي على الله عليه وانه الزيادة الخطا
 المستحرم في شرفه ومرتبة على امته او للوثوق بعدله والهام امر واجبه بصبر
 عن لوانم يقصر انكره **قاعدة** يحرم على الرجل نساء اصوله وفصوله وقصود
 اول اصوله واول فصول في كل اصل ويحرم حمله مثله رضاعا وبالخصا
 بهما زوجة مطلقا وفصولها مع الدخول وجمعا الاختان مطلقا ولعمه واما
 لحالة مع لهبت النسوبة لهما بالوصفين الا مع رضاهما وعلى المرأة ما حرم على
 رجل عينا اذ من ذكر او على الختي المشكل الزوج مطلقا ويحرم الزنا
 سابق ووطي الشهوة ما حرمه الصحيح واللواط اثم لموطوء فعالية والنية
 ففائدة والاخت فحب واللعان وشبهته وطلاق التسع للعدة والوثنية
 يحرم على المسلم مطلقا والكتابة واما ابتداء واستحاش في الدوام على
 من اسحر او والثالثة من الاماء عليه وينعكس في العبد في البعض عداية
 الى اسحر او حر النسبة الى الاماء والمبغضة كذلك والافشاء ما دام من غير
 صلاحه فاذا اصلحت فغيره قولان **قاعدة** يجوز اجمع بين عقدين مختلفين
 اما في الزوم واما جواز البيع واما جواز الشراكة او في المكاتبه

في بيان ما يخرج من محرم على
 الرجل من النساء

يجوز الجمع بين عقدين
 مختلفين

دلهام

واما ما كان البيع والطلاق او في الشبهة واستناع بحجارة وجوزة كالبيع والطلاق او في
 وعدمة كالبيع والطلاق والمسافات ومنع لعقدهم من جواز هذه السنة ويجوز اكل
 ايمانهم في شدة منق عتبار ايمانها وجوزة واستناع البيع والافشاء لا شدة
 في الزوم لما ان ذلك في قوة عقدين فيعطى كل منهما حكمه **قاعدة** كلما جازت
 الوكالة فيه فترجع لنفسه فان كان فعلا دفع موقفة كذا الوديعه والعصب قضاء
 الدين وتنفقة الزوجة والا قارب واليهام امر استحج ويقوم بصلوة عن بيت
 والزوجة محرم وان كان عقدا وقف على الاجازة كسائر العقود والفسوخ
 من الافعال باليقض اي على الاجازة كقبض دين الغنيم من المديون وقبض احد
 شركين من الغنيم وقبض لمبيع غير المشتري الثمن عن البائع وقبض الزهر من الزهر
 على احتمال وكذا قبض الموهوب عن المتهب وان كان ليقا عا بطل كالطلاق وال
 لعن وكل لا يجوز التوكيد فيه لا يجوز جري من المسترح كالإيمان والطهارة
 لقسم الغنيم **قاعدة** كل عدة لا شدة طبعها العلم بانها عدة الا في المتوفى عنها زوجها
 وفي المسيرة بعد بعد سقاية شهر انا في المتوفى عنها زوجها فليحد واما احدا
 هو المقصود واما في المسيرة فلا يفعل الا في الاول كان لغاية الاستبراء من محمل
 الاخذ ولان الغالب في العدة لينتد المحض كاحد او لصغيرة والبيان
 وغير الدخول بها عدة الوفاة ولكن غاب عن زوجة سنين فحضر ثم طلقها قبل
 تسعين وقال بعض العامة انما وجب ثلثة اشهر بعد الترتيق لانا نعلم بانها قد

كلما جازت الوكالة فيه
 فتدفع به

وقد قال نعم واللاتي من لم يحض آتية رتبنا لاخذ له على الباس فلا يحصل
 كسائر افعال الاسباب والهيئات وبغير منقسم لانه لا يعلم بمعنى هذا لغيره
 المرة كيف قد يعنى سببين بغير حيز ثم يحض **فائدة** الفرق بين تعين
 والاشتباه ان لعدة سماع اجلم ببراءة الرحم بخلاف الاشتباه ومن ثم
 لم يثبت له الصغيرة ولا الباشرة والمحال من زنا ولا من غاب عن حيزه
 مدة يحض فيها ولا امنه المرة على الاظهر ولو كان البائع محررا لانه لما يتفق
 بالحصانة او الرضا على خلاف فيه فالاقرب عدم وجوب اشتباهه
 للمسلم حتى احرام ولما كان يقلب في الاشتباه براءة الرحم لا العقد الكففي فيه
 بغير واحد بخلاف العدة وجبنا سجلي بالمرء لو قلنا به **فائدة** الملك حكم شرعي
 مقدس في العين والمنفعة لو تزامن المضاف اليه من الانقضاء به بالعوض
 من حيث هو كذلك وانما كان حكما شرعيا لانه يمنع الاسباب الشرعية واما
 امانة مقدرة فلا ترجع الى تعلق خطاب اشترع وتعلق الاختيار على اعتبار
 ما يقدر في العين والمنفعة عند حصول الاسباب المحتملة له لتقيده بالحق في
 تصرف الوير وحكمه مع عدم تحقق الملك والقبض بالعوض يخرج الامة
 كما في الضيف والمارة على اشجرة لئلا يخلو خلاف ويجزى الاختصاص في
 مسجد والرباط والطرف منقحة الاسواق فان هذه لا يملك مبهيا مع تمكن
 شرع من التعرف لتقيده بالاحتية ليجزى عنه بالعرض من الموضع الجرح على

الفرق بين العدة والاشتباه

الملك حكم شرعي مقدس في
 العين والمنفعة

بالاشتباه

الملك فان الملك يقتضي ذلك من حيث هو هو وانما تختلف المانع والباقي بين الملك
 الذاتي والاشتباه بغيره ولا بد لتفريق ملك الملك لانه لا يسمى ملكا حقيقيا
 وكذا الضيقة اذا لا يتبع اذلا يملك ولا بالاضيق ولا بالوقف عند من قال بملك المو
 زون عليه لان الانتفاع قال في الجدة والاشتباه من قد يحصل في صور بيع
 لوقف ولا بالملك لا انتفاع من المنفعة كما يمكن لان ذلك لا يعد ملكا حقيقيا وعل
 هذا الملك من الاحكام الخمسة على الاضافة وله اعتبار لمصلحة بالوضع اذ هو سبب في الا
 انتفاع الا ان غير المصلحة على الاضافة في خطا بالوضع ما كان متعلقا بافعال
 المكلفين لا على وجه الانتفاء والاختصاص ولو صلت ببيتية هنا يجعل من
 خطاب الوضع لكان كغير الاحكام منه اذ التكاح مثلا سبب في التحلل والتحليل
 في وجوب حقوق الزوجية التي هي سبب في امور اخر والدلوك سبب في وجوب
 بصلوة والوجوب سبب في استحقاق لهواب الفعل والعقاب بالترك وسبب في
 على غيره من المذوبات **فائدة** لانه معنى مقدس في المكلف قابل للالتزام والالتزام
 فلا دنة للصبي والشفقة والاشتباه مال الغير وجبانه بشفقة مطلقا وللعدة
 وسلب الصبي والشفقة دنة الالتزام والالتزام بخلافه والعتان والحوالة والصدق
 الا ان يكون عقد شفقة عن ذن الا الولى ويكون للصبي حال عقد التكاح ان قلنا
 يتعلق بذمته وان قلنا يتعلق بهامه وكذا ما انلف فلا دنة له صلا ولكن ذلك الا
 من لصبي حال حره ماله فانه لو خذ منه منى صار له مال فلا بد من متعلق في حال

ذميا مع الدنة

ويمكن ان يقال لتعلقهما بمقدور بمعنى انه اذا بلغ حجب عليه لغز او دلت قبل بلوغه واما
 اهلية التصرف فتغايرها للذمة لان المعنى بها قبول بقدره اشرار في المحل ولا يتغير
 فيه سوى البلوغ ومن جعل للمهمة تصرفا اكتفى بالتميز ولا يشترط في اهلية ملك التصرف
 فيه لان عقد القرض صادر من اهلية غاية ما في الباب ان ذلك شرط في لزوم
 احوال ان لا يشترط في اهلية التذمم فان الوصي والكيل والحاكم وامنيهم
 الاجلالية ولا يتعلق بذهمهم شيئا وكذلك في النكاح اهل العقد على المولى عليه
 والنكاح لا يتصور بثبوته في الذمة والظاهر ان الذمة واهلية التصرف من خطا
 الوضع من باب اعطاء المعلوم حكم الوجود وذلك لانه يثبت فانما بالمحل من
 الصفات الموجودة كاللون والظلم وانما هي نسبة مخصوصة بقدرها صاحب
 اشرار موجبة عند سبها كما يقدر الملك في العنق عن غيره ولذلك
 تذهب هذه النقادير بذات سبها بها وثبت ثبوتها ويجوز ان يقدر
 من خطاب التكليف لان معناها اباصة التصرف بالالزام والالتزام
 فاعند الغزيرة ما له ظاهر محبوب وباطن مكروه قاله بعضهم ومنه قوله
 متاع الغرور وشرا عا هو جهل الحصول وانا الجاهل فمعلوم الحصول مجهول
 وثبتهما عموم وجوه لغز بدون الجهل في اهل الاين اذا كان معلوما
 لصفة من قبل اذ الوصف لان وجود الجهل بدون الغرور كما في المكيل و
 لموزن ولهم واذ لم يجبر وقد يغفل في الجهالة كجرح لا بد من اذهب ام نصته

في بيان صفات الغرور الخ

ام نحاس ام مخزوم ووجدان معاني العبد الاين الجاهل صفة وتعلق الغرور بالجهل
 بالوجه كما اهل الاين وتارة بالاحصول كما اهل الاين المعلوم وجوده واطير في الهواء
 وبالجحش لجب لا بد من اهل وكسلة من سلع مختلفة وبالنوع بعد من عيبه
 وبالفقر كما المكيل الذي لا يعرف ذلك وبيع في مبلغ استهم وتعين كغوب من
 مختلفين وفي البقا ببيع التمرة قبل بدو اصلاح عند بعض الاصحاب ولو شرط
 في العقد ان يبدا بصلاح لا محالة كان خيرا اخذ الكل كما لو شرط صبره في الزرع
 سنبلا والغرور قد يكون بجاهل يحصل ظاهر في العوضين وهو مستع اجماعا وقد يكون
 مما يباح بلفظه كاس اجدار ونظن المحبة وهو موقوف عنه اجماعا وكذلك انما
 اكل وقد يكون بينهما وهو محسب اختلاف في مواضع اختلاف كالجفاف في
 التجارة والمضاربة والتمرة قبل بدو اصلاح والاين بغير ضمنية فاعند المصالح
 ثلثة اقسام ضرورية كنفقة الانسان على نفسه وحاجته كنفقة على زوجته
 وتأمينه كنفقة على اقراره لانه تتمه مكارم الاخلاق والاولى مقدمة على الثانية
 كما ان الثانية مقدمة على الثالثة وتسلم من التامة لانه من تمام المعاش و
 لذلك المزارعة والمسافات والمضاربة وبيع الهاتب وانما اشتهر طائفة
 بقص الثمن في المجلس خذرا من بيع الكالي بالكالي اي ان البائع ويشترى كلا
 منهما بكذا صاحبه اي براقبه لاجل فيكون اسم الفاعل للمشتريين ويجوز
 ان يكون اسما للذين لان الذين يحفظ صاحبه عند الفقد عن ايصاح

في بيان اقسام المصالح الخ

وعلى هذا هو اسم فاعل للدين ويجوز ان يكون اسم مفعول كما اذا قيل وعلى التغييرين
 التغييرين لاختلاف في الكلام وعلى التغيير الاول في الكلام اختصار تقديره بيع بال
 الكلى بال كلى كسحاخانه ورد البيع على العاقدين وعلى كل تقدير فهو مجاز
 من باب شبهة شئ باسم ما يؤول اليه لان حال العقد ليس هناك كلى ومن
 فسر بيع الكلى بالكلى بيع دين في دينه واحد دين للمشتري في دينه
 فهو حقيقة لوصفها حال العقد ولا بد من كون المسلم فيه قابلا للنقل حتى يكون
 في الذمة فلا يجوز تسليم في الدار والعقار **قوله** الفرق عقد صحيح مستقل
 عند بعض العامة هو بيع بخلاف الممول في ثلثة اوجه عدم قبض في
 المجاس في فرض التقدين وسلف المعلوم في المجهول ان قلنا نعمان المثل
 في القمى وبيع بالبيع عنده في التملكات وحتمل هذه المخالفات تخصيصا لمصطلح
 المعروف الى العاكر ومن ثم امتنع اذا جرت فعا الى المفروض لخرجه عن حد الشهادة
قوله الفرق بين البتوت والحكم ان البتوت هو نهوض الحجج كالبيتة
 وشبهها لاسمائه عن المطاعين والحكم هو نهوض كلامهم هو الزام ادلائق
 بنزول على هذا البتوت بدون الحكم بينهما العموم من وجه لوجوده في البتوت
 في نهوض الحجج قبل انشاء الحكم والبتوت جلال شوال وطهارة الماء ونحوه
 وبتوت الخرج بين الزوجين برضا وخبره والتخيل بعقد ملك ووجه
 الحكم بدون البتوت كما يحكم بالاجتهاد ووجوده معاني نهوض الحجج بعد

في بيع عقد القرين

في عوض النقد

قوله لم يثبت في علم نظام حال التخلل ولا شيطا استقراره في كثير من تصور كاشحا
 بدني او ضمن مبيع او ملكا لو ارث مع امكان ان يكون قد دفع الدين ضمن المبيع
 باع المورث وكما ان الشهادة بعقد بيع او اجارة مع امكان الا فانه بعدد المعتبر في
 التصور انما هو الاستصحاب انما يثبت له على النسب والولاء فانها مع لقطع الاستماع
 انقلاهما وكذا شهادة على الاقرار فانه خبرا عن وقوع ينطق في الزمان الماضي اما
 الشهادة بالوقف فان منعنا بيعه فهي من قبل لقطع **قوله** المولك الذي عنده حكم
 احكامه الا فراد وحكم احكامه دلشاهان فقط ولشاهان واهلين دلشاه فقط و
 المدة فقط والمدة ثمان فقط والثلث والاربع والمرتان واليهين والاربع الزوال
 واهلثة والمدة ثمان والرجلان والربع البتوت واهلين واهلين واهلين
 المدخر والغسان واهلين اللعان واهلين واهلين في صورة التخالف وشهادة البتوت
 في الجراح بالهشمة والامانة في الخصم اليد والتمتع **قوله** يعرف بين الحدود
 لتعريف من وجوه عشرة الاول في عدم التقدير في طرف البتوت ولكنه مفقود في طرف
 لكثرة ما لا يبلغ الحد وجوه كثيرة من العامة لان عمر جلد وجلار وركابا عليه ونفس
 خاتما مثل خاتمة مائة فتشفع فيه فوهم فقال او كفى في الطعن وكنت ناسيا مجلده
 مائة اخرى الثاني استواء الحجر والحجر فيه الثالث كونه في رفق الجنايات في اعظم
 والصغر بخلاف كونه فانه يلقي فيه مسمى الفعل فلا فرق في القطع بين سرقه ربع دينار
 وقطار وشارب قطرة من الخمر وجره مع عظم اختلاف سفاسد ما الرابع انما يقع العقدة

في علم الشاهد

يعرف من الحد والتعريف

وان لم يكن موصية كذا وبالقبيان والبهائم والمجانين استصلا حالهم بعض الاحكام
 يطلق هذا على التاديب انا انما انكشف فخذ شرب النبيذ وان لم يكونا نة تقليد لانا سدا
 لنا فانه لخصوص عندنا مثل ما سكر كثره وسلبه سلام والقباس بجلى عندهم وروى شحا
 لقصه احاس اذا كانت المعصية حقيرة لا يستحق من العزير الا ان يحسب وكان لا اثر
 الشبه لفضل لا يبر لعدم الفائدة بالقليل وعدم اياضه كثر نهاس سقوط بالثبوت وفي
 بعض الحدود خلاف ولظاهرة انه انما يسقط بالثبوت قبل قيام اليه تبايع دخول
 الخبيث فيه بحسب انواع التعزير ولا يخفى في الحدود الا في المحاربة لئلا من خلا
 بحسب الفاعل والمفعول والنجاة والحد ولا يختلف بحسبها التاسع لو خلف الا
 ثبات في البلدان روعي في كل بلد عادة كعشرة ان يتنوع الى كونه محقق الله تعالى كالكذب
 وعلى حق لعبه محضا كاشتيم وعلى حقها كاجابة على صلح المولى بالاشتم ولا
 يمكن ان يكون احدهما محقق بالله وماره الحق الا في كل حق الله نعم الا القديس
 على خلاف فيه **فاعلة** محرمات الامور بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم انما يطلق اسم البعثة
 عندنا الا على ما هو محرم منها اولها الوجوب كذبح ذبيحة القرآن وسنة اوقاف
 خيف عليها التخليت من الصدور فان لم يبلغ للقرآن المأثية وجب اتمامها
 وللاية ولا يتم الا بالاحتفاظ بهذا في زمان الغيبة وجب واما في زمن ظهور الامام
 ع فلا لانه اسما فظا لها حفظا لا يتطرق اليه خلل وانما فيها المحرم وهو كل بدعة
 ساء ولها قواعد التحريم وادلتها من شريعة الله تعالى في غير الامم الموصية بهم

ب
 محرمات الامور بعد عهد النبي
 القبي تنقسم
 فاما

واخذهم مناصبهم استيار ولاية البحور بالاموال ومنعها مستحقها وقال اهل الحق
 وشربهم والعبادهم لفضل على لظنة والالزام بتبعية الحق والمقام عليها
 وسحرهم مخالفتها لفضل في المسح على غير لقدم وشرب كثر من الاشربة وا
 لجماعة في النوازل والآذان الثاني في يوم الجمعة وتخرجه الممتنعين والبعث على الامم
 وتوريت الا باحد ومنع الاقارب ومنع الحسن اهلهم والافطار في غير وقت
 الى غير ذلك من المحرمات المشهورات ومنها ما لا يجمع من الفرقين لمفس
 وتولية المناصب غير لمصلح لها بديل اوارث وغير ذلك وثانيتها المسح
 وهو ما ناولته ادلة القديس كبناء المدارس والتربية وليس منه اتحاد الملوك
 الا بجهة لبعضهم في النفوس اللهم الا ان يكون ذلك مبرها للعدو وارجعها
 المكروه وهو ما استعملته ادلة القديس كزيادة في سبب الزهراء ع وسائر
 لموظفات او التفتية منها والتعظيم في الملابس والمأكول بحيث يبلغ الاثر
 بالمشبه الى الفاعل وربما دعى الى التحريم اذا استغفره وجماله وحاشتها
 لمباح وهو الدخول تحت ادلة الامامة كفضل الدقيق فقد ورد ان اول شئ
 احدثه الله سر بعد رسل الله صم اتحاد المنازل لان لبن العيش والرفاهية
 من المباحات فوسيلة مباشرة **فاعلة** الغيبة محرمات الكتب العزير والاحاديث
 وقال ع ان الغيبة ان تذكر من المزمع ان يسمع قبل ابراهيم الله وان
 كان حقا قال ان قلت باطلا فذلك اليه ان وهي فاما ظاهر وهو معلوم

محرمات الغيبة
 ع

خفيوه وستر لما في القدر من انا لا احضر مجلس الحكم انا لا اكل اموال الناس
 ومبشيرة بذلك الى من يفعل ذلك او يحذر منه ثم ينادي كذا ياتي به في مخرج شكره
 من كفى الايمان والاشارة الى القدر في نفسه وان كان حاضرا ومنه لو فعل ذلك كان
 جازيا او لم يفعل كذا كان حسنا ومنه لتقضي بمسحق الغيب اليقينة به على غيره
 غير مسحق الغيبة اما يحظر في نفسه لنفس من تفادى الغيبة لا بعد عن غيبة لان
 عرف عن حديث النفس من لا يخفى ان يتم نفسه بذكر طاب غير محمود فيه وليس
 بها ائنة بما على عورات غيره وقد جوزت صورة الغيبة في مواضع سبعة
 اول ان يكون المفعول فيه مستحقا لذلك لظاهرة بسببه كالخافق والفسق
 فيذكره بما فيه لا غيره ومنه بعض الناس من ذكر الفاسق وادجب الغيرة بقدر
 ذلك الفسق وقد روي الاصحاح بخبر ذلك قال العامة لا غيبة لفاسق
 او في فاسق لا اصل له قلت ولا لا وحيث انك حمل على التبريد خبر مراد به انتهى اما
 من يتفكر بالغيب ويخبر به في شعره او كلامه فيجوز حكاية كلامه الثاني حكاية
 المتكلم بصورة ظلمة لفظ المرة عند النبي ان فلانا رجل شحيح المثلث
 لتضييقه لتبشير لفظ النبي صلى الله عليه وآله لفاطمة بنت قيس حين
 دعا في خطبائها الى معاوية فدخل فسلطت لانا له واما ابو جهم فلما وضع العصا
 عن عاتقه هذا مع سبب الحاجة الى ذلك والافتقار على ما يقينه به لم يشبه
 له علم دخول رجل في عداوته مع من لا يؤمن ولا يؤثق بدينه او ماله او نفسه واما

في تحذيره منه وادبها وحبها فيقع التحذير الجوزي عن الغيبة والاحراز في غيب حتى
 حقه فغضب الانسان وادب وعرضه وحب وليقتصر على الغيب المنوط به ذلك الامر فلا يذكر
 في غيب الا في موضع ما يحل له البشارة او المصاهرة او المزاينة او بالتمثيل في كل امر يحل
 بذلك الامر ولا يخبر اثنان الا في موضع ما يحل له البشارة او المصاهرة او المزاينة او بالتمثيل في كل امر يحل
 لعلماء كتب الرجال فيتموه الى الثقة والمجربين وذكره اسباب ايجازها
 وبشرط اخلاص المصنف بان يقتصر في ذلك سوال المسلمين وبشرط ان لا يحل
 عن اللذبة ولا يكون حادثة بعد اذلة ولا تعقب وليس له ان يحل البشارة و
 الزاوية منه ولا يتفرع من الغيبة لكونه من الغيبة وشبهه الحامس ذكره
 لمبذرة وتضايقهم لفساده واما انهم لم يقتصر على ذلك لفساد العامة من
 منهم ولا شيعته لتعليمه ولا خلف الكتابية ولا ماله في سجنه او غيره فالاول
 ان يستر بستره عز وجل ولا يذكر في غيب الله وحسابه على الله عز وجل وقد قال اذكروا
 محاسن موتاكم وفي خبر لا تقولوا في موتاكم الا خيرا الهادس لو اطلع بعد ذلك الذين
 بهم ائمة او يتفرع على فاحشة جاز ذكره عند الحكم بصوت شهيد في حضرة الغافل
 وغيبة الشايع قبل اذا علم ثمان من رجل معصية شامدا فاجرى احد بها ذكر في غيبة
 ذلك المعاصي جاز لانه لا يؤثر عن السامع شيئا والا فلي الشبهة عن بدالة ذكره
 ما ذكره لو كان حاضرا ولا يذكر احد بها صاحب بعد شيئا او كان سببا
 في شتمه ما فاعلم الكبر معصية والاحتمار في ذلك كبره فان رسول الله لم يزل

حفظه

في حصة الكتب

من قسمة فقال نعم من الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون ثوبنا وقلنا
 فقال ان الله جميل يحب الجمال لكن الكبر بطر الحق وحقن الناس بطر الحق وده على قايدهم
 بالهاد المهلة الاحقار وكم حث قول ما يؤدى الى الكفر او براد ان لا يدخل الجنة مع
 دخل غير المستكمل بعده وبعد العذاب في النار وقد علم منه ان العمل ليس من
 في شيء منهم بعضهم العمل بالانعام الاحكام المحنة فالواجب العمل الزود قد
 اراد الزود منها ذلك وتحت ولاية الاخر اذا كان طريقا الى ارباب الله والمحب
 العمل المنة في وجهها ابتداء وتجد لها والولاء للعظيم ثم شرع وبعلم العظم
 لعلم واحكام العمل بالحرر للرجال والعمل لا يجي للاجنبية ليزن والمكره ليس
 العمل وقت المنة وقت السجدة في المنة والى الورد الى الزينة والمباح ما عدا
 ذلك وهو الاصل في العمل قال الله تعالى من حرم زينة الله التي اخرج لعباده
 وقال بعضهم قد يجب الكبر على الكفار في الحرب وعسيرة وقد يندب تقليدا
 لبدعة لمبتدع اذا كان طريقا اليها ولو قصد به الاستباح وكثرة الانتفاع
 كان حلالا اذا كان الغرض به الربا وقال آخر النواضع في المبتدع اوله في مستحلات
 وادخل في بيعه حبس والعجب من عظام لعبد عبادة وهدا موصية وبقدر
 لعبادة بالنسبة الى قل نعمته من نعمته الله وكذا استغلام لعالم علمه وكل مطيع
 طاعته حتى ينيب ذلك الى التكرار والفرق بينه وبين الربا ان الربا مقارن للعبادة
 والعجب متاخر عنها فيفسد بالربا لا بالعجب ومن حق العابد الورع ان يستغل

فلا بالنسبة الى عظمة الله تعالى قال الله تعالى وما قدر الله حق قدره ونيهم نفسه في علمه ويرى
 عليه في التوفيق له قال نعم والذين يدعون ما آتوا به من جهنم جلد وامنا
 استيعب المنع في قول النبي من استمع شيع الله به يوم الجمعة فهو من لوازم
 العجب اذ هو المحدث بالعبادة والطاعة والكمال يعظم في عين الناس فاول ما يحصل
 في نفسه لعجب ببيعه يستمع **قال** الله المنة في قوله تعالى وحاولوا من فيه ينزل
 موصية والتقية غير موصية والفرق بينهما ان الاول تغلظ غير المستحق للاجتناب
 او تحصيل صدقة لمن غلب على ظالم بسبب ظلمه او بصورة بصورة العدل او
 مبدع على حبسه وبقدره بصورة استحق والتقية مجاملة للناس بما يفرق
 ترك ما يكرهون خذ اعن عواذهم كما اشار اليه امير المؤمنين ع ومورد ما قاله
 الطاعة والمعصية فجامعة لظالم بما يقدر ظلمه ولها من النظام بنفسه التقية
 شر بها من باب المداينة استجابة ولا يكاد يسمى تقية قال بعض الفقهاء انما
 في وجه اقوام وان فلو بنا لتلغيم ونغير لهذا المداين لتخلف من الكذب فانه يظن
 ان يخلو احد من صفته موص وقد دل على التقية الكتاب والسنة قال الله تعالى
 المؤمنين الكافرين اولياء من آمن الله المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله
 في شيء الا ان تقوا الله فاعرفوا ان الله لا يهدي القوم الظالمين وقال
 الا الله عليهم سلام سعة عرش الذين التقية وقالوا من لا تقية له لا دين له ان الله
 يحب ان يعبد سركا محبا ان يعبد جهرا وقالوا همضوا حكمهم ولا تشمروا

مجتبة التقية

تق

تنبها

في انفس النقيبة

فقتلوا ولتبا لكاظم عليه السلام الى علي بن يقطين بتعليمه ليقبلة الوضوء على ما عليه
 فتجب من ذلك ولم يبعد الاستماع ففعل ذلك بما افسى به الى الرشد بسبب المذهب
 فتغلبوا بشي من الديوان في دار وحده فلما حفر وقت الصلوة تحمس عليه فخره
 بنو ساه كما افرقوا عن اخليفه وعنده اليه فكتب اليه لود ذلك الامام ان ينوحي
 له وكذا وصفه الوضوء لصحيح وقاد اهل البيت مشحون بالحققة وهو اعظم
 سبب اختلاف الاحاديث **فيها** حقيقة تنقسم باقسام الاحكام خمسة فالأول
 الوجوب اذا علم او ظن زوال الضرر بها او ببعض المؤمنين والمستحب اذا كان
 لا يخاف ضررا عاجلا وبموتهم ضررا جلا او ضررا سحلا او كان نقيصة المستحب
 كما انزيب في نسخ الظواهر **عليها** او ترك بعض فصول الاذان والمكروه بالحققة
 في المستحب حيث لا ضرر عاجلا ولا جلا وخلاف منه لا يناس على عوام المذمومين
 كحل المنيقة حيث بأس الضرر عاجلا او جلا او في فصل مسلم قال ابو جعفر
 انما جعلت النقيصة لخص بها الدماء فاذا بلغ الدم فلا نقيصة والمسلم بالحققة
 في بعض المباحات التي ترجحها العامة ولا يحصل بتركها ضرر الشك بالحققة بل
 شي حتى اظهر كلمة الكفر لم يتركها حيث انم الا في هذا المقام ومقام الهوى من
 اهل البيت عليهم السلام فانه لا ياتم بتركها بل بغيره حتى انا صاحب المستحب وخرصه اذا
 كان من نقيصة به الثالث الذريعة ايضا تنقسم باحكام خمسة بخلاف ما في
 اليه ان الوسائل تتبع لمقاصد فالوجوب في به دمه ودمه ولا طعن الا وكذا

اذا كان

اذا كان طريقا الى دفع مظلمة عن العسير وهو مسلم او مقادير المستحب ما كان طريقا
 الى المستحب كان محسن خلقه للظالم لخص بلفظ والمكروه ما كان ليجر ذم في المصلحة
 لانه في ضرر الاحكام ما كان طريقا الى زيادة شر للظالم وترغيبه في الظلم ومحرم
 للمؤمن على الانهالك في المعاصي والمثابرة عليها والمباح ما عدا ذلك **فأعلم**
 يجوز تعظيم المؤمن بما جرت به عادة الزمان وان لم تكن مستقلا من سلف الله
 العمومات عليه قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب
 فعلى ذلك ومن يعظم حرمان فهو خير له عند ربه وللعقل الهنيء ان لا يخضعوا
 ولا تخاسدوا ولا تداروا ولا ينافوا ولو اعدوا الله اخوانا فلي هذا يجوز لقيام
 وتعظيم بالاسخاء وشبهه ورجا وجب اذا دعي تركه الى الشاخص والحقاطع او امانة
 المؤمن وقد صح ان الهنيء قام الى الغاية عليها السلام وقام الى جعفر ابن ابي طالب
 لما قدم من الحبشة وقال للانصار قوموا الى سيدكم ونقل انه صلى الله عليه واله
 قام لعكرته بن ابي جهم لما قدم من اليمن فرحوا بقده فانه قلت قد قال رسول الله
 من احب ان يمثل له النساء او الرجال قياما فليقبله مبقعه من النار ونقل ان
 الهنيء لم كان يكره ان يقام له فكانوا اذا قدموا يقولون لعلمهم كراهية ذلك
 فاذا اثارهم فامروا حتى يدخل منزله لما يلزمهم من تعظيمه قلت تمثل الرجال قياما
 هو ما لا يتفقه يصنع سجادة من الزمانهم لباسا ليعنيهم في حال فقوده الى ان ينقضي
 مجلسهم لانه القيام بخصوص الفير رامة سلمنا لكن يحل على من اراد ذلك تجبره

تعظيم المؤمن

سنة

على الناس في اخذ من لا يقوم له بالحقبة انما من يريد ان لا ياتى عنه ولا يقصد فلا
عليه لان دفع الحق عن النفس واجب وانما لا يصرح فمما صنع له في تخفيف على
صحابه وكذا يقول ينبغي للمؤمن ان لا يحلف في كذب وان فواخذ نفسه بحجة تركه اذا
مالت اليه ولان الصحابة كانوا يقولون كما في الحديث ويصدق عدم علمه بهم
ان فعلام يدل على اتوبته ذلك وانما المصحة فاشبهت من سنة ذلك القبول موضع
سجود انما يقبل البعد فقد ورد ايضا في الخبر عن رسول الله انه اذا مات في الرضا
فصل في سخاوت ذنوبها وكان اقرها الى الله الشكر ما بشره وفي الكافي للكليني
في هذه القامات اخبار متشعبة واما المعنى فجازية ايضا لما ثبت من عناية
الشيء جعفر وختمه بغيره معلوم وفي الحديث انه قيل بين عيني جعفر وعيني
وانما يقبل المحارم على الوجه فجازية لم يكن لربية اوله **فاعلا** اليقين لغة يطبق على
معان كجارية والقوة والقدرة ومنه قوله نعم واستموات سطويات بيمنه وان
سكف المطلق وقوله نعم فراع ضربا باليمين يحتمل الادوية بثلثة واما فاعلا
بشهرهما اسكف بالله وباسمائه لتحقق باكل فيه المخالفة او لا تغاير
الدعوى بها وانما تخلصت بالله شرعا لان اسكف يقتضي تعظيم
ولفظه لمطلقته ولقوله من كان حالفا فليحلف بالله او ليذر من ثم
اسكف بغير الله وحرمة الاصنام وشبهها فنهى لا تكلفه تخلفوا يا ايها
بالله عنت المعنى الثاني فليحلف بغيره على شدة على شدة او لا يصرح

اليقين لغة يطلق على
ثلاثة معان
الخ

او شدة عليه وهو مستعمل في إطلاق المعاني عند لغاته وهو مطلق اذ لم يقبل عن اهل
مشكلة فالبعضهم بخلاف معنى المشهور فانه يشتمل على المعاني لثلاثة لغوية اما يحلف
قطا به واما لقوة فلان فيه لقوة الكلام وتوثيقه واما كجارية المشهود فلا يتم
كانوا اذ قبل سخا لقوة اخذ بعضهم بايدي بعضه وكن في ايمان البيعة **فابدا**
اليقين فقام **الاسكف** منعده وهي اسكف على المستقبل فعلا او تركا مع لفظة اليه
الاسكف لا غنية وهي اسكف مع لفظة على ما في آيات **الاسكف** بين اليمين واليمين
الحلف على الماضي او الحال مع لغة الكذب وسبب محورا لانها يقبل كالحلف في
الاثم او في التار وفي رواية هي من الكبار وفي اخرى اليقين لغوي تدع الله بارا له
ولا كفارة فيها لقوله نعم بما عرفت ثم لا يمان ولقد لا ينصو رالا مع مكان اسكف وال
في الماضي لعدم ذكر الكفارة في الحديث الرابع ما عدا ذلك كما اسكف مع لفظ على
الماضي والحال **فاعلا** انما يسجد اسكف بالله وباسمائه خاصة فالاول مثل قول
وجوده والاول الذي ليس له شيء وفالق بحجة وباري التسمية الثاني مثل قولنا
وهو هو اسم الذات لجر بان لغوت عليه وقيل هو اسم للذات مع جملة الصفات
بالا لثمة فاذا قلنا الله تعناه الذات الموصوفة بالصفات اسماؤه وهي صفات
الكمال لغوت اسكف وال هذا المفهوم هو الذي يعبد ويوحده وينزه عن شريك
ولغيره لثمة ومثل وصفه واما سائر الاسماء فان احادها لا يدل على احاد المعاني
من علم وقد دخل منسوب الى الذات مثل قولنا **الرحمن** فانه اسم للذات مع

اليقين اسما

في جوارح الحلف بالله

او القالب في الظهور بمعنى العلو والغلبة ومنه قوله انت الظاهر فليس في ذلك شيء
والباطن الذي لا يستولى عليه نورهم الكيفية او المحجب عن البصائر ويكون معنى
 المحجب البصائر وقيل هو علم المظاهر من الاسرار والاطلاق باطن من الغيوب وبنيان
 بقرن بين بين انهما **الذي** هو المظهر على الباطن الذي هو نور جميع ظلاله
 لمحض بتفصيل الثواب والمسيح بالحق عن الغياب ويقول التوبة **في الجلال والالهي**
 اى العظمة او العظمة المطلق والفضل العام **والفضل** لعل الذي لا يجوز **والجانب**
 الذي يجمع اختلاف اليوم الغيبة او اجماع البنيات والوقوف بين المتضادات او
 الجانبي لادوار السجود **والجانب** اى يمنع او يباينهم ويحفظهم ويصيرهم
 ويمنع من بسط المنع ويحفظ في منفعة وشهادة من المنع اى الحركات لان منفعة سبحان
 ملكه عطاؤه جوده ورحمة والذى يمنع الملاك والنفوس بما يحمله في الابدان والارباب
 من الاسباب المعدة للحفظ **والنفس** اى المحال في غير دفع **والنفس** المنة
 فخلقوا في الوجود والكواكب والشمس والقمر والارض والوجود بالمالكة والارباب
 لا فناء او دبر اسخاين بديرة **والسبح** هو الذي فطر اسحق منبه على مثال
 سبق **والوحي** هو الباقى بعد فناء اسحق ويرجع اليه الاملاك بعد فناء الملائكة
والشبه الذي ارشد اسحق الى مصالهم او نور ارشده هو الحكمة لاستغناء بديرة
 او الذي يضاف بديرة الى غايتها **والصبر** هو الذي لا يحمله العجلة على المنازعة
 الى افضل قبل اوانه او الذي لا يعجل بعقوبة لخصا لا تستغناء عن التفرغ اذ لا يحيا

والله اعلم لباداه الى معرفة بغيره بطله او بطله ما خلقه من الاقوال على معرفة بدي كل
 مخلوق الى الابدانه منه في معاشه ومعاده **والله اعلم** هو الموجه الوجه وجوده لذاته
 اذ لا ابداد وورد في الكتاب العزيز في الاسماء بحسب **الرب** وهو في الاصل بمعنى الترتيب
 وهى تليق بشي الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كالصوم والعدل وقيل
 هو لغت من ربه فهو رب ثم سمي به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويرب به ولا يطلق عليه
 الله الا مقيد القول لرب الحقيقة ومنه قوله ارجع الى ربك **والله اعلم** وهو النام
 والاولى المخلوقة واليهولى للامر بهم **والصبر** مبالغة في الصبر **والجانب** اى شامل
والعالم اى المبدع من القدر هو لثمن كانه شئ لعدم باجها منه **والعالم**
 مبالغة في العلم **والكل** اى كل عباد جميع ممانهم ويدفع عنهم موانعهم **والله اعلم**
العلم اى الفضل برك العقاب يستحق عاجلا واجلا لغير العاقل **والله اعلم**
 في الله جات التي هي صاعدا الكلام الطيب والعلم الصالح والذى يترقى فيه المؤمنون
 او في كجته **فالله** مرجع هذه الاسماء والصفات عندنا وعند المعترلة يرجع الى
 ذات وذلك لان مرجع هذه الاسماء الذات والحيوة والقدرة والعلم والادارة
 والسمع والبصر والكلام والآخرة الرجوع الى العلم والقدرة والعلم والقدرة
 كافيان في الحيوة والعلم والقدرة نفس الذات فوجبت جميعها الى الذات اما
 مستقلة او اليها مع طلبها والاضافة او بها او اليها مع واحدة من الصفات
 الاختيارية المذكورة او الى صفته واصافته او الى صفته مع زيادة اضافته او الى صفته

في جميع هذه الاسماء

فصل واصله اولى صفة فعل الى صفة فعل مع زيادة فالاول الله وقرب منه الحق
 الثاني مثل القدوس والهادي والواحد والثالث كالعلی العظيم والاول والآخر
 والاربع كالملك والعزيز والاحسان كالعليم والهادي والواسع كالرحيم والواسع
 والخصي والواسع كالقوى والنبين والثامن كالرحمن الرحيم والواحد والثاسع
 كالخالق والبارئ والمصور والعاشرة كالمجيد والكریم والطيف فالبارئ كذا
 ورد بها المشرق ولا يشي منها بوجه نقصا فذلك جاز خلافا على الله تعالى اجماعا انا
 فيقسم فام ثلث الاول لم يرد به اسم ولا يسميهم نقصا فيمتنع خلافا اجماعا نحو العارف والفاضل
 والعقل والظن والركب لان المرفوع قد يشترط فيكون قوله فعل هو المنع عما لا يليق والصفة
 والذات كما يشترط في الالوهية والادراك لما هو غائب عن المدرك ولذا لم يوافق لانه لو لم يمتد
 والاسماء فانه لو لم يمتد والادراك لانه لو لم يمتد فانه لو لم يمتد والاسماء فانه لو لم يمتد
 ولا يسمي ولا يدرى هو الا هو لو لم يمتد فانه لو لم يمتد فانه لو لم يمتد والاسماء فانه لو لم يمتد
 خلافا في غير سورة بوجه نقص كما في قوله تعالى وكبر الله وقوله الله يستهزي بهم فلا
 يجوز ان يقال يستهزي او يا ما زاد بخلافه وكذا ينبغي بعضهم ان يقال اللهم اكبر
 بقلان وقد ورد في دعوات المصلين انا اللهم يستهزي به ولا يستهزي بي في حقبة
 الكلام الثالث ما خلا عن الابهام الا انه لم يرد به اسم مع مثل استحي والحي والارحى و
 يستهزئ بعضهم وقد جاء في نسخة بعض الدعاء كذا ورد في بعض الاطباء قال
 سيد الكرم والاول المتوقف عما لم ثبت استهزئ به وان جاز ان يطلق عليه اذا

كلمات فيها الشرح

لم يكن فيه ابهام وما يابط بخلاف الاسماء الاختصاص او الاشتراك مع غلبة الاطلاق
 على الله تعالى **قائلة** لو قال هو الله فالأقرب عدم الاعتقاد لان الاسم مغاير للمسمى على
 الصحيح ومن قال بان الاسم هو المسمى بغير الاعتقاد لانه حلف بالله قبل وموضع
 اختلاف في المركب من اسم في مثل قولنا حجر نار وذئب فضة وحجر ما من الاسماء في
 لا يقال لفظ الحجر هو عين الحجر حتى يودي من لفظه او لفظ النار عين النار حتى يخرج
 من حكمه وفي التحقيق لفظ الاسم هو موضوع للقدر المشترك بين الاسماء وان سماه
 لفظا لا معنى وله ان اختلاف ليس مفسورا على لفظ اسم بل مطرد ولكنه يرجع الى
 لخلاف في العبارة وذلك لان الاسم ان اراد به اللفظ فغير المسمى فطعا لانه يتألف
 من اصوات متقطعة سبانه وتختلف باختلاف الاعم والاحصاء وينتقد تاريخا
 تحت اخرى والمسمى ليس كذلك وان اراد به الاسم الذات فهو المسمى لكنه لم يستهزئ
 بهذا المعنى الا ان يكون من ذلك قوله تعالى تبارك اسم ربك وهو غير متعين لمحوه
 المستهزئ على الالفاظ الله على الذات المستهزئ كما نيزه الذات وان اراد بالاسم
 الصفة ينقسم الى ما هو المسمى والى غيره **قائلة** الالف واللام في قولنا القدير والعليم
 والرحمن والرحيم يمكن ان يكون للعهد لان كل محمى طلب بهد هذا المدلول ويمكن
 ان يكون للكمال مثل قولهم زيد الرجل امي الكامل في الرجولية قال سيبويه فله
 هذا الرحمن الكامل في الرحمة والعليم الكامل في العلم ولانه في الايمان كلها من
 لقصد وان كانت بلفظ صحيح صريح **قائلة** استهزئ بكفي في تعبير المطلق وتخصيل

لو قال اسم الله فالأقرب
 عدم الاعتقاد
 الج

الاستهزئ بكفي في تعبير
 المطلق الج

العام فحين لم ينعى في المطلق ولا في الحقيقة فحين لم ينعى في المطلق ولا في الحقيقة
الى الجواز كقولهم والله لا اقبلون وعني به كعتين او لا اقبلون رجلا وعني به زيدا وتخصيص العام
والاستثناء في قوله عني فليكن او في قوله لا ينعى الاستثناء عن اللفظ عني في اسباب
النعى والافعال ولو قال لا اكلت اكلت لثبت لثبته في كل ما اكل بعينه اذا اراده وفي وقت
بعينه اذا قصد له ان اللفظ والى عليه بالانضمام وقد وقع مثل ذلك في القرآن قال تعالى
يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل مع قوله في الآية الاخرى لا تأكلوا
أموالكم من أموالكم في حال من الاحوال التي يرد بها سبحانه من أموالهم وجميعهم
فقد دل على ان اللفظ والافعال في الاحوال التي يرد بها سبحانه من الاحوال التي يرد بها سبحانه
عن المدلول المطابق مع انحاء عارضة غير لازمة فاذا اثيرت النسبة في العوارض فيقولون
بطريق الاولى وكقولهم حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير والمدلول المطابق هنا
متغير ولا يختص به لا يتعلق بالاحيان انما يتعلق بالافعال المتغيرة بها وهي الال
والا متعلق بالاجل ونحوها فقد قصد التحريم من غير لفظ يدل على ذلك بل لادلة خارجية
فان كانت هذه الافعال لازمة فالمدلول ان كانت عارضة فيبطون الاولى لان
تصرف النسبة في اللازم قوي من تصرفها في العارض لان اللازم يفهم من المدلول
العارض ومنه قوله في الحديث القدسي اوردت في شيء انا فاعلمت اني قد
روح عبيد المؤمنين بكرة الموت واداره ساءة ولا يكون الا ما يريد فان اورد على
محال غير انه لما جرت العادة ان يرد من تعظيم شخص وكبره في ساءة نحو الوالد

والنار في ساءة من الكبرية ولا يعظمه كالعقد والنجمة ويعزب بل اذا خطر
بالحال ساءة او قهرا من غير زرد فصار الزرد لا يقع الا في موضع التعظيم والافعال
وعدمه لا يقع الا في موضع الاستفاد وعدمه لم يأت في دل الحديث على تعظيم الله تعالى
المؤمنين وشرف منزلة عنده خوفا فعبارة اللفظ لم يأت عما يرد من ساءة
في اللفظ وانما هو بالارادة والقصد وكان معنى الحديث منه لثبته عبيد المؤمنين
ومنه فيجوز دل على تصرف النسبة في ذلك كله وقد اجاب بعض من عارضنا عن
الحديث بان الزرد وانما في الاسباب بمعنى ان الله تعالى يظهر للمؤمنين سبابا يعظم
على الوفاة بعصر على استعداد له للآخرة ثم يظهر له سبابا ينسب في صله في صفة
عالم وديار الى ملائكة منه ولما كانت هذه بصورتها يزداد طلق عليها ذلك استغارة
اذا كان لعبد المتعلق بذلك الاسباب بصورة له زرد ثم يند الزرد واليه نعم
من حيث انه فاعل للزرد في لعبه وهو ما خفف من كلام بعض العلماء لها حين عن
اسرار كلام الله نعم مع ان الزرد في اختلاف الاحوال لا في مقدار الاجال وقيل ان
الله تعالى لا يزال يورد عليه الموت حالا بعد حال لينزل المؤمنين الموت فيقبضه
لما يرد في تلك الاحوال المراد بها في غائباتها غائباتها من غير تعجيل بالاعبات من
لقدار على تعجيل يكون زردا بالنسبة الى قاري المخلوقين فهو بصورة له زرد وان
لم يكن ثم زرد وبؤدة البحر المروي ان ابراهيم لما اناه ملك الموت لقبض روحه
ذكره ذلك اخره الله تعالى ان راي شيئا اما اكل ولعابه يسيل على خفيه فانه ينفذ ذلك

لنا فيه ما لا يوثق ولان مقتدر قائم لم يسمعه منا فالباطل يطرح الفرض والانسبا
 امرهم فاكفى فيه بقول الزوج ليعملون نفسه عن هذه الوصية العظيمة ولان
 دورها حاشية عن الزوجه منها يكن حيث اقدم على ذلك مع ايمانه قدس شرع
 تقديم قول الامانة في دعوى التلغف لئلا يقبل قول الامانة مع سائر الضرورة الجا
 سوا كانت ما تهم من جهة مخرى الامانة كالوديعه او من قبل الشرع كالوصي
 للمنفقه من لفت الذي يوجب الى داء ويقبل قول المحكام في الاحكام واجمع لتقبل
 التلغفوت المصالح المبررة على الولا بد حكمه تقدم بين هذا صلب في دعوى
 تلغف للضرر اوله لم يسمع حمله في السجن فيستقر او يلق مع الزام لعين وهو
 مستقر مع الحكم او لا مع الزام لعين فيضيع حق المالك ودعوى الودعي في الزا
 تكمال به الناس في قبول الوديعه ودعوى من ثبت صدقها لم يصحوا على تسليم
 والكل محال على اليمين الا هذا **فان** انما يجوز المقاضه واخذ لعين المدعي بها
 مع قطع المدعي بالاسخفاف فلو كان ظاهرا او متحما لم يجوز وكذا لو كانت له من
 لمختلف فيه وغيره مقلد لمن ذهب بمخزاني من سونه ولا يخرج من ثبوت
 او عليه من مستوجب او ميب لم يقبض او باع جزا او باع صرفا او فترقا قبل
 القبض نعم لو حكم بذلك حاكم من رتب المقاضه والاستقلال فذ لعين مع شروطه المعلقه
 ولا يجوز الاستقلال بالتزوير لان تقديره منظر احكامه ولو ادعى الى انما كان لعين من دعوى
 سوا حاجته كما لو وجد عين له وخاف ان يسرق الى اسرقه باجاءه فخر من نفسه بوقفا

في جنى المقاضه

ادعاه

دور حاشية الحاجه لمن يقول بالترجيح اما الوديعه فنيه فلو ان مستند ان الى روين
 روى عن الرضا ع انه قال لا امانة الى من يثبت ولا يخفى من خائبات وروى
 عن النبي ع انه قال ليهن خدي بكيفات وكذلك المعروف وقال الرجل كالوديعه
 عند المرنه **فان** اليد قبل شده والضعف اذ هي جبان عن العرف والاتصال فكما
 نادت تلكت اليد فالبعض ما يقين بده ثم ما عليه من الحساب والمنطقه لتقبل
 ثم ليسا فاسخه او الدانه سخته ثم تحت حمله ثم ما هو سابقها او فابده ثم اندر التي
 هي ساكنها اذ هي من الدانه لا سبيلها في الدانه على جميعها ثم الملك الذي يترتب
 فيه ولو تنازع ذو يد ضعيفه وقوة كالأركب مع لسان او القابض اللجام او تنازع
 خدح كل مع غيره فتنادوا اليد القوية ويكون ان يقول الترجيح بنا بسبب بقوه اليد
 لمصرف اليها فخرج لو كانت دابة في يدين وجدها فلهي نصفان مع
 اشتراجه ولا جرة بيد بعد سواه كان يادون في التجاره او لا لان الملك تنف عنه
 فاعبده بيد هو **فان** اذا ادعى الى الحكم ولعلم برأيه ومنه لا يجب الا جابه الا
 ان يخاف فتنه ولو كان المدعي رجلا وسلمها لم يجب الا جابه وكذا لو كان معه
 او علم انه يحكم عليه بجوريل بتا حرم كما في القصاص والسد ثلثه تعريف النفس الى
 ثلث ولو كان سخي موقفا على الحكم كاجل المولى والمظا هو بعين تخير الزوج
 بين لظان فيبسط الا جابه وبين المحض واما الحكم لمختلف فيه فجب الا جابه
 ان دعاه الحكم ولا يجب بدعاه بخضم ومن عليه دين او عين وجب تسليمه

تقبل الشك في الضعف

يقال

اذا ادعى الى الحاكم ويعلم
 بوائده ومنه
 الخ

هذا المحسن

المدعى ولا يكلف إثباته عند الحكم لأن المظن ظنم والمحاكمة بما سبقها محله عند مدعيه
 ويجلب اليه شبهة ولا يجب التزامه في الحكم في النقضات في حق المدعى عند ما يثبت بما
 يثبت المحلة ولا عسيرة بمقدار الحكم فيها **فأما** ضابطا بحسن توقف المظن
 حتى عليه وثبت في مواضع الجاني إذا كان المجني عليه غائبا أو ليه حفظا لمحل
 القضاء والمنع من ادعاء الحق مع قدرته عليه والمشكل امره في العسر واليسر
 كانت الدعوى لا أو حسد له أصل أو لم يثبت عساره فيجب عليه العلم بالامر من
 سارق بعد قطع يد رجله من بين أو سرق ولا بد له ولا يصل قبل من منع من
 الوجوب عليه الذي لا بد له إثباته لتعيين المظن والمظن وتعيين المظن من
 المتعين أو الأعيان وقد لم يثبت عينا أو دمه وتعيين المظن والمظن بالدم ستة
 أبا فإن ظلت القواعد تقتضي أن يعقوب بعدد الجاني ومن منع عن ادعاء درهم
 حبس حتى يؤديه فيما طال الحبس وهذه عقوبة عظيمة في مقابل جنابة جفيرة
 فلت لما استمر مناعة قبل كل ساعة من ساعات لا متناه باعده من ساعته
 بحبس في جنابات متكررة وعقوبات متكررة **فأما** كل من ادعى على غيره سميت
 دعواه بطلب البين مع عدم اليقين سواء علم بينهما خطا أم لا لعدم قوله
 اليقين على المدعى والبين على من انكر وقوله شاهد أن أو يمين ولا مكان
 المحقق بدون الخطا فاستمر أطول حتى إلى ضبا عا واثنا وأربعة عا
 الجوى فلو كانت الخطا شرط العلم في نفلت ولا تغار من بانها لو لم تكن

كل من ادعى على غيره سميت
 دعواه وطولها
 البين

شرط العلم ولأن نقل الشاهد لما يخرج عن الأصل للمناقرة على الأصل الحق مشروطا
 بان بعض الرواة أو في الحديث بعد قوله والبين على من انكر إذا كانت بينهما خطا
 هذه الزيادة لم تثبت كيف والحديث من حيث هو ليس فيه زيادة وإنما هي شيء
 يشترط الخطا وهو شجون وماروى عن علي لا يفتى بالحكم على الخصم الآن يعلم
 معاملة ولم يرد في مخالف فكان اجما عا فلما لم يثبت عرفا حوله ولم يذكر ما إذا كان
 الماثون وحكامه المشهوده خالصة عن ذلك لو كان شرط لذكر في كلها أو بعضها أو بانه لا
 ذلك لا جبر استغناء على ذوي المرات والبهيات فادعوا عليه مدعى فاضحات
 فان جابوا ففتحوا وان صالحوا على مال ذهب بالمظن فاعاد القواعد الكلية لا يفتح فيها الغرض
 استثنائية وكما تقتضى الاستعصاء ولم يحصل هذه الغرض فاقوا فضل عثمان ذلك وصالحا
 فلما فيه دليل على عدم شرط الخطا ثم يقول بترك الدوران جعلتم لها عدة كلية لا
 لا يفتى عليه حتى يعلم بينهما خطا والخطا لا تكاد تعلم الا بالاثبات الموقوف على الدعوى
 الموقوف ساعها على تقدم الخطا فيوقف الشيء على نفسه فان قالوا انه يعلم باقرار الخصم
 فلما حضور الخصم غير وجب سماع هذه الدعوى فكيف يعلم اقاربه واستثنى بعضهم من
 عنبار الخطا مواضع يضاهي اليقين بالسرقة والوديعة والعارية والقبول عند موت
 في عند فلان دين وهذا كله حكم **فأما** كل كافر لا يسمع شهادته ولو على مثله الذي الوصية
 مع عدم عدول المسلمين للآية على احد قول الشيخ ويجوز على مثله على القول بالمر لا قول
 واليمين بينهم العداوة واليقضاء الى يوم القيامة وقال رسول الله لا تقبلوا شهادته

كوا لا يسمع شهادته
 ولو على نفسه

على عدة ولان شهادة لعماسي يستلزم شهادة وبرهان بقوله نعم وشهدوا وادعوا
 منكم وفي قوله منكم اشتراط الاسلام وحسنه عليهم لا تقبلوا شهادة اهل دين على غير اهل دين
 الا المسلمين فانهم عدول عليهم وعلى غيرهم وبشكل ان مفهوم قبول شهادة اهل دين على اهل دينهم
 ولان من لا تقبل شهادة على مسلم لا تقبل على غيره كالعبد عند بعض الاصحاب وحذا
 العامة وهذا الزام للمائدة واذا قبلت شهادة اهل دين على المسلمين فلي نفهم
 ولما ثبت ان رسول الله رجم اليهودي وهو يهودي يهودي لما جانت اليهودية بها وذكرها
 زناها والظن انه رجمها بشهادتهم وقد روى الشعبي انه قال ان شهد منكم رجل اثيرة
 رجمتها ولان الكافر يزوج غيبته بالولاية ويؤتمن لآية الغفطار ولما رواه جماعة
 عن الصادق عليه السلام في شهادة اهل الملة قال لا يجوز الا على اهل ملتهم فان لم يوجد غيرهم
 شهداء منهم في الوصية لا يصحح لا يصحح ذاب حتى واحد ولو روى عن الحسن الكاشاني
 عن ابي اسحق في شهادة اهل الملة على غير اهل ملتهم فقال لا الا ان لا يوجد في تلك
 الحال غيرهم فان لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصية لا لا يصحح اذ انما يامري
 مسلم ولا يمتثل وصيته وبحجاب احواله في الوصية للضرورة كما ثبت رايه بحديث
 ونقل ان اليهوديين اعترفوا بالزنا ونقل انه انما رجمها بالوحد لان الرجم ليس
 ضد المسلمين في التورية لا يجوز الاعتماد عليها لاحتياجها الى الف في الولاية ان
 وارض الولاية لطبعي بخلاف شهادة فان دارجها ديني وعن آية الامانة انها
 لا تستلزم قبول شهادة مع ان فيها قولهم ليس علينا في الايمان سبيل ومن

لانا ان ديني شاهد بيننا يقولان هذا القول ويعارض الجميع بقوله نعم لا يستوي اصحاب
 النار واصحاب الجنة ويقول نعم احب الدين اجبر حوسبات ان يجعلهم كالذين
 استواء عملوا الصالحات وفيه نظر لان الاستواء غير حاصل على تقدير قبول شهادتهم
 على اهل الذمة لان مسلم مقبول بشهادة على الاطلاق وشهادة هؤلاء مقصورة
 على اهل دينهم ومنهم بعض العامة ان آية المائدة منسوخة بقوله نعم واشهدوا وادعوا
 عدل منكم ولم يثبت مع ان المائدة من آخر القرآن نزولا **فان عدل** يجب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر اجماعا ومنهم من يقول انهما مختلفان او سمعان او على الكفاية او على الا
 فوالان اقر بها وادعاهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما روى المعروف ولستون عن المنكر او ليوثان
 بيعت الله عليكم عفا بانه ثم تدعون فلا تبجاب لكم وروى الاصحاب في بيان معنى
 ومن شرطهما ان لا يؤدى الى انكار الى مقصده كانه كتاب منكر خطم منه مثل ان
 عن شرب الخمر فيؤتف فيؤتف للقتل ونحوه ولعلم بوجه الفعل في نفسه وبان هذا
 لفعل موصوف بالوجه فلا انكار فيما اختلف فيه العلماء اختلفا فافظا بالان
 المتلبس المنكر يعتقد تحريم ما فعل او وجوب تركه والمنكر موافق له في عقاقده وعند
 اختلاف بشرط يحرم الشيء والامر بالا بالقلب فيما اذا علم كونه منكرا وشيئا ان يجوز
 اثباته ولو مع شواحي الاحتمالين ولا يشترط العلم ولا غلبة الظن اما لو علم عدم التاثير
 او غلب على ظنه عليه فانه يفيق الوجوب لا يجوز والاستحباب وان بامن على
 وماله ومن يجري مجراه وهذا يمكن دخوله في شرط الاول وهو ليقطع بجواز ايضا

فيما لا يعرف
 والنهي عن المنكر

الآن يكون لما نحن منه لا فيجوز تخيل الأمر ولباحه به **فائدة** مراتب الأكارث ثلاث تباين
في الأبناء فبا ينظر إلى القدر والعجز البه فان عجز الإنسان فان عجز قلبه بالنظر إلى التأثير
يقصر على القلب المقاطعة وقصر التعليم فان لم يجز فالقول مقتصر على الأيسر قال الرضا
فقولوا لولا ليس لنا لندركوا ويحشوا وقال الله نعم ولا تحجادوا لولا لولا الكتاب الأبا
بى من ثم القلب بضعف الأكارث لقلبى لقوله من رأتى منكم منكرا فليغيره بيده فان
لم يسطع فليأمنه فان لم يسطع فليقلبه وليس وراء ذلك شئ من الأيمان والحق
وذلك بضعف الأيمان والمراد بالأيمان هنا الأفعال ومنه قوله الأيمان بضعف
شبهه أعلاما شهابا الله لا اله الا الله وأدنا ما اطاعه لادنى عن الطريق وهذه الترجمة
يصح في الأفعال أقوى الأيمان لقلبى البه لسان ثم القلب لان البه سطر من الله
المعقده على الفور ثم القول لا شئ قد يقع منه الأزالة ثم القلب لأنه لا يؤثر وإذا لم يخط
بحرم تأثيره في الأزالة فكانه لم يأت الأبه لشيء بضعف من الأيمان وقد سمى الله العاقل
بما كان يقول ثم وما كان الله ليضعف إيمانكم اى صلوا لكم الى بيت المقدس **فروع الأكارث**
لا يشترط في المأمور والمأمر ان يكون عالما بالمعصية فيكره على المنكر بالاعتصاف
بصوره تعريفاتها بمعصيته ونهيها وكذا المتبادل للمعصية فانه يكره عليه كالإفرا
لان المعصية لا تستلزم لفظة واجبة للدفع او تارك لمصلحة وجبة بحصول النهي
بإتمامه عن ذلك في قول البعثة وقد كان المنكرين غير العالمين بذلك ولان
الاعتصاف بكونه من المجانين ولا معصية وربما هدى الأديب الى القتل كما في صورة

موت

للتصريح على ما وضع لا يدعون عنه الأبا بقتل من هذا الباب لو سمع العدل ولما كان
عفو لكل من القصاص والعجز الوكيل بعفوه فلم يقبل منه فذلك هو الأكارث والدفع لهذا
الوكيل عن القصاص ما لم يكن ولو ادعى الى قتله فاشكال وكذا الوجه اسنه بجل عم
انه يشترط ما من ديكيله فارد البائع وطحا لئلا يبدى لشراء واخذ ما فله دفاعه عمن
به المثال ليس من باب الأكارث بل من باب الدفاع عن المال **الثاني** سبحانه على
الفور اجماعا فلو جتمع جماعة منكرين بمنكر او ترك معروف وحب انكر على جميعا
لفعل واحد افعول واحد اذا كان ذلك كافيا في الغرض مثل لا تزلوا صلوا **الثالث**
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو مستحان ولكن ليس فيهما تعنيف ولا
توبيخ ولا انزال من رلان الضرر حرام فلا يكون بدلا من المكروه وهو من باب التعاون
على البر والتقوى وكذلك من وجده بفعل ما يعقده الواجد فجاد لا يعقده مباشرة فيه
ولا حسنة مع تقارب المداكر او يعقده حسنة لذكره بضعف كاعتقاد المحققين
اليعقده فانه يكره عليه اما الاول فيغير تعنيف واما الثاني فكيفه من المنكرات **الدواع**
لو ادعى الأكارث الى قتل المنكر حرما ركا به لما سلف وجوزة كثير من العامة لقولهم
وكاين من بني قافل معديون كثير امدحهم بانهم قتلوا بسبب الأمر المعروف والنهي
عن المنكر به اسلم اذا كان على وجه الجحاد فالوقيل بجواب من زكرا الجحدين
نزد سجع الزبية فلما وليقته لانياء عجزوا فاقضوا قال رسول الله افضل اهل مكة
حين عند سلطان جابر وفي هذا التعريف بالقتل ولم يفرق بين الكلمات اى في الأصول

الثاني

الثاني

الثاني

او اخرج من الكتاب او اعتدوا على اهل البيت او اذنت من لا يقبل القبل فالواخرج من
 ابن اذنت جميع وعظيم من التابعين في قتال السجاني فانه عليه السلام بخلق محمد المكنى
 لم يترك ذلك عليه السلام من العلماء فلما لم يكونوا اكل لامة ولا علمنا انهم قتلوا القتل بل جردوا الناس
 ورفع لشكره وجاهه ان يكون خروجه من ايام حبيب الطاعة كخروج زيد بن علي عسيرة
 من بني علي **فاحمل كل يمين خولفت مقتضاها** استبان او جهلا او اكراما فاحتمل فيها
 الطاعة فخرج من اشي الخلفاء والسياسين وما ينكره اهل عليه السلام ليعتدوا او يخرج المقصودين
 من يمينهم انما يكون ان مع ذكر يمينه فرون ان كل حالف انما يقصد بعبته او جرحه باليمين
 وذلك انما يكون عند ذكر ما ذكر المحلوف عليه حتى يكون تركه لاجل اليمين وهذا لا يتصور
 الا مع قصد الجهاد والمعرفة بها فاذا جهل اليمين في صورة الشبان او المحلوف عليه
 في صورة الجهل لم يوجد المقصود من اليمين وهو الترتك لاجلها في جاحل اليمين اولها
 حالف من الناس الامتناع حال الجهل والشبان فكل حال الاكراه بل اولي لان الدابة
 حال الاكراه ليست للفاعل على الحقيقة بل نشأت عن سباب الاكراه التي هي مستندة الى غيره
 فلم يمس به احد الا يفتي في اليمين ويقصد في اليمين ليعتد على الاقدام او يمنع منه ليعتد
 انما يقع في الافعال لا في التسمية في الامتناع لعبت المرء نفسه على ما يجوز عنه كالصبي
 والقوله لا طلاق في اطلاق فيجوز غيره عليه وهذا الزام **فما** اذا قلنا ان مقتضى ما حمل على
 اليمين ما لا يقدر من كلام الاصحاب استحلها والحالف مقتضاها ما اعتدلت لم يثبت لان
 المخالفة قد حصلت والمخالفة لا يسكره ويحتمل ان يقع اليمين لان الاكراه والشبان لم يرد خلا

كل يمين خولفت مقتضاها

تحتها لما قلناه فالواقع بعد ذلك هو انه يعلق به اليمين والاول اقرب لانه لو جرح
 ايمته ان وطعنتم اجماعا وعادت اليه اكل النذر ولو روي صحيحه عن محمد بن احمد بن محمد
 وقد وقف بها ابن اويس والفاضل في اليمين في الاستحلال من مسئلة المستندة فلا يلزم من
 القول بما قلنا تلك وقد صرح الاصحاب في الاكراه بان لا يولد معنى ساجيا او مجتوا او
 شبهة بغيره مما يطل حكم الاكراه وهي يمين صريحة وكذا لو كانت ايمته فاشترى ما او عتقا
 او كان عبدا فاشترى به وعتقه **فاحمل** ضابطا لهذا ان يكون طاعة الله مقصودا
 لانه في فعله لا يقع في المباح لغيره من طاعة الله قبل الحق باليمين في اعتبار اللوعة
 فلي عدم نفعه في تركه فحينئذ ليعتد به حال مخصوص لان المستحب هو لصدقة المطلقة
 وخصوصية المال مباحة فكما لا يقع له لو حصلت الا بانه فلهذا انما يقتضيهما النذر ويحقق
 الاشكال تجوز لبعض الاصحاب فعل المصلوة المندورة في مسجد فيما هو يريد فريضة منه كما
 لم يرام والاقتضى مع ان المصلوة في المسجد سنة وطاعة فاذا اجازت مخالفتها لطلب
 الفضل فحينئذ ليعتد به المال المعين وحرمة اخرا لا يقتضي منه من كل ولعل الاثر
 عدم جواز المخالفة في الموضوعين لعموم وجوب الوفاء بالندرة اما على القول بانعتاد
 لها حاشا فظاهرة واما على الاخر فلان ليعتد به المصلوة لما كانتا طاعتين لله وقد
 شوقها لتأدير ملل معين ومكان معين فعلقته **فما** عند ذلك المال والمكان
 فيكون تحصيل المال والمكان مستغادا من تحصيل الطاعة لانه لا يكون والا لكان فيه ان
 لهندوبات وان كانت طاعة فهي من حيث هي لا يتصور فيها الوجه فضلا عن الطاعة

في بيان ما اعتبر في النذر

الفضل

ختمها

نصير موجودا

بل انما يتصور بوجه شخصتها من زمان ومكان ومحل وفاعل فاذا انقلب النذر بهذا
 الشخص انخفض الطاعة فجاء فيه كما ينحصر عند فعلها في مغلقتها بها فلا يخرج غيرها
 ولا لا يخرج من الباب لم يكن النذر وسبلا الى التقيين حتى يعودوا واسم لا يقال
 لعدم في نفسه طاعة وكذا السج واما تخفيفه يوم مخصوص او بسنة مخصوصة فهو من
 قبيل الجراح ولما كان ذلك طاعة لا يبطل العدول عن المحل المذكور ولما كان المذكور
 كما يتعين الزمان كذا انك تقول المعلوم ان النذر لا يبادى الوجوب في المصلحة
 التي يجب عليها واذا كان حصل النذر والنذر فكيف يبادى الوجوب في المصلحة
 حتى يجب مع انها فعل خاص قبل النذر وبعد وبعبارة اخرى الافعال لها وجودها
 يقع عليها لا عليها تكون موصوفة بالاحكام المحضة فكيف جاز انقلاب احد ما الى
 لا اخرى ولست نذكر غالب لانه يجعل المذكور حلا ولا نذر واجبا وعلى القول بنذر
 الجراح يجعله واجبا او حلا ما يجب تعلق النذر بفعله او تركه وبعبارة اخرى الاوقات
 والاحوال متساوية في قبول العبادة لا خصوصية فيها الا في الاوقات التي جعلها الله
 سببا لا فتناء للمصلحة ذلك الاوقات الخمس ولكن في الشمس والوردية
 وكما الموت فيما يرتب عليه واذا انقلب النذر بوقت خاص او حال خاص كيوم
 الجمعة او محبوب الكرخ او قدم زبد معار ذلك سببا ولم يكن قبل ذلك سببا و
 قد علم ان سببية النذر تابعة للمصلحة فمن ان نشأت هذه المصالح بسبب النذر
 وكذا القول في العهد واليمين وسببية الاحوال في غايته بعد عن بقائه شرعية

لأنه

لأنها قد لا يتصور كونها عبادة كغيرها من غراب بخلاف فعل النذر وبالي الوجوب فانه على حال
 عبادة وتربتها المصلحة بالزيادة اما فانه نشأت فيه لمصلحة لشاء وانما الجواب عن الجميع
 واحد وهو انه ليس من الممتنع ان ينشأ في الذنب بسبب النذر مصلحة يبادى بها الوجوب
 ينشأ في تلك الامور بسببية النذر على ان اسباب المصلحة بسبب النذر ولا يجب علينا
 بيان تلك المصلحة على التقيين لاننا علمنا انها تحقق خصوصية مصلحة الوجوب مع جواز
 كون مصلحة المصلحة للوجوب هي التي تكون الذي هو الوفاء بالعهد والوعد والادب
 مع الرب بعبادة حيث قرنه بالتمتع بغيره والادب هو المقصود بالتكليف عاجلا لما
 انما هو مقصود بعبادة بغيره ان يصير النذر عاجلا لفعل النذر في الوقت المخصوص
 لطفا في بعض الوجبات العقلية او سببية فيجب كما وجبت لسميات لكونها الطافا
 ونية عليه ان يشي اذا صار واجبا او انها مكلف بفعله وعلى من يحصل
 وذلك مخرج على الاتهام بوجوب آخر ومحرم عليه قال الله ثم فاما من عطى دلي
 وصدق في الحق فينبهه وليسرى وكذا الكلام في الانقلاب الى احكام فيه اذكر من
 لوجه ومن هنا يظهر جواز نذر فعل الوجوب وترك اسما احكام لان الاتهام يكون
 انتم وحقق الهمة بها فعلا وتركها قوى فيه ضلال في خبره هل جديد باستسنة الى ان
 لطفا فيه فان قلت لا يجب في اللطف البلوغ الى أقصى غاية وقد كان اللطف حلا
 قبل فعل النذر فلم يصار فانه لا يحتاج اليه من اللطف فكيف يجب المنذوبات
 او يعتقد نذر الوجبات قلت قلت في التكليف الاصل اما التابع لا اختيار المكلف بان

ان النذر يوجب علمنا ان
 ان الجواب يمنع خصوصيات
 المصالح علمنا

يعتبره لطفًا مانع من إتيان زيادة التقرب حاصله بالضرورة فتسمى اللطف متحقق في ذلك
 مانع من الوجوب بتحقيقه عن المكلف فإذا اختار المكلف الأقل لنفسه فلا مانع
 من وصفه بالوجوب لأنه لا مانع في الحكمة أن يقول النبي لم يكلف إذا خُبرت بفعل الطاعة
 فقد جعل الله لطفًا لك في الوجوب الفعلي **وهذا في الدنيا** أصل الأجسام طائفة لا
 المشبهة المشهورة وكل يجوز أن يكون على إظهاره لا الكلف والخبر وما ولا منها أو من الله
 والكافر وكل الميتات على النجاسة إلا أن النفس له كالمكلف وأجزاءه وجميعه ذكاته
 وأما قصد المقتول بحد أو كلف معلوم فتدركه الجوع من يجوز أن لا ينفصاه وردة
 ولو في غير موضع المذكورة وكل يجوز أن يفعل الذكوة إلا أن النفس منها جسد ولا دمي وكثير
 قبل يقع على كثرات الذكوة **فإنه** كل دم يمكن أن يكون جسدًا فهو جسد نجاسه
 مختلف ويختلف بالحكم منها ما يترك عليه وهو الجوع والشل والبدن والأكبر
 وقول قولها فيه سقوط فرض الصلوة وعدم صحة الصوم وعدم ارتفاع الحركت جواز
 الاستنابة في الطواف على قول يخرج لم انف فيه على نفس ومنها ما يحرم بسببه وهو الصلوة
 والصوم والاعتكاف ودخول المسجد وفراشه إزاره وسر كناية المصنف في سجدة
 لغزيرة فلو أن ومنها ما يكره وهو كتب المصنف وحمله لمن ثامنه وفراشه ما عدلهم
 من كثر من يتركها ومنها ما يحرم على الزوجه وهو الطلاق والوطي فلا وإبشيرة لما
 بين شهرة وتركه عند بعض الأصحاب ومنها ما يجب وهو الاستبراء عند خبز الزنا لفظًا
 ونفسًا الصوم ومنها ما يستحب كالوضوء ويجلس في المصلى وذكر الله بعد زمان الصلوة

على إظهاره

وهو قوله في الصلاة

كل دم يمكن أن يكون جسدًا
 فهو جسد

فإنه كل النجاسة مانعة من صحة الصلوة إلا في مواضع مالا يتم للصلاة به وحده
 الدم يغسل من الدم وثوب الحرية للنفس والجوع والعروض الدائمة وعند تقدير النجاسة
 عن البدن وكذا إذا اضطر إلى لبسه وكذا الوالم يظهر على قول التحريم وبين العربي إذا
 جعلها ولم يعلم حتى خرج الوقت وقبل لا يعبه طلقا وإذا شربها وخرج الوقت
 وأثار الاستحجاران حكمت نجاستها **فإنه** إذا كان مستحبًا لم يفسد ولا يخرج من
 إلا بعدم وقوعه صحيحا كاذن غير متميز من طفل والمجنون وقبل الوقت في غير يصح
 وإذا كان الكافر وجب الموت وإذا كان السكران الذي لا يحصل له وما لم يكن أشبهه كاذن
 النجاسة الثانية قبل تفرق الأول وكعصرى عذرة وجبته وجبته المرد لغيره وأما بعض
 مانع مبطل له كالإزالة والاعفاء إذا طال الزمان وسكوت الطويل وجوعه وجبته
 أو سكره والكلام كثير في إثباته الذي يخرج عن المبالاة والاعفاء ولهم مع طول
 وركن شئ من كتمان عدا إظهاره والانتقال والذكورية وشبهها فحتم طمنا
 له **فإنه** كل مكلف دخل عليه وقت الصلوة وجب عليه بحسب حاله ولا عذر في تأخيرها
 عن قضاها إلا في مواضع كالملكه على تركها حتى أنه يمنع من فعلها بالآباء والناسي
 والمثول عنها في صلاته على نفس أو بضع أو بائنه أو نفاق وخير أو باسعى إلى عرقه
 أو المشرك وجدا فانه يظهر ولا يوترعه من لا يغتني التوبة إليه في الزنا الذي أخر
 الوقت أو التوبة في الذنوب بين المرأة أو المجوس في بيت لا يمكن إقام فيه أو ركبة
 لا يمكن الخروج منها ولا يتم لها دم للماء بل يصحون في الوقت بحسب حاله **فإنه** إذا

كل النجاسة مانعة
 من صحة الصلوة

الأذان مستحب
 للنجس

كل مكلف دخل عليه
 وقت الصلوة وجب
 عليه بحسب حاله

فإنه إذا
 ما يفسد طلقا
 الصلوة كاله

عذرة

عذرة

عذرة

عذرة

بشرط في اتمام الصلوة كماله وتمامه وعدته وطهارة موعده وباقى شرائطه اضافية
 كالانقياس بالنسبة الى القامتين والذكورة بالنسبة الى الرجال ونقص الامنة الى قيام
 سبعة الاول من الجوز امانته وهو يصح في غير الميمنة والكافر وله اسقط الجوز وال
 لمحدث ولا يجب مع مكان الطهارة وبحسن الترتيب البدن مع مكان الازالة والحسن
 في انهاء الاستحاضة لا مع فعلها او نيتها وهذا مع علم المحدثي بحالهم طول في الحال
 اجزأت الثاني كحفظه اذا اجتمعنا كون الامام من بعد او كان منهم لعدد في الثاني من
 يجوز امانته لقبيل جرد قبل وهو الامني واللاحق ونحوه والبرء والموقوف للسان
 والصبي الميمنة الثالث من يجوز امانته في صلوة من صلوة وهو العبد ومنه كحفظه
 وكذا لا جزم والابرص والمساقر على قول من لا يوجب على المسافر لو حضر بحجة الزاوي
 من بكرة امانته كالاجلوم والابرص والميمنة بالمطهرين والمساقر بالحافرين ومن كره
 المانوم الخامس من يجوز امانته مع ان غيره افضل منه كالعبد والميمنة والمكاتب
 والمدبر والمكفوف ومراتب المأفرا والافقة الى اخرها لانه من يجب امانته
 ونقد به مع غيره تقدم غيره عليه وهو امام الاصل ثم لا يجزى لانه من يجب امانته
 وهو ما عدا هذه الاربعة **فاعلم** ان الصلوة بحسن الابلها الاظهر فقد قبل ان يحسن
 بل منها في المنع ظهر مقصوده لكان كحفظتين وقيل انما يحسن صلوة على حالها هو
 الاقرب ونظر لفائدة في عرو من يامنع من اركات ركعة مع تنبيه بها في الميمنة
 بينها ظهر الاقرب بشرط امانته لعدول كما بعدل المسافر من بعض الى اتمام وان

كون احده من الصلوة الخمس
 لا بد لها الا
 نظرها

عين صلوة الا ان المسافر يرضى لانها في ذلك وتجعل ان يؤخذ العدول
 لئلا يبرى الى اقل الصلوة وعلى الاستقلال فلا ريب في عدم وقوعها ظهر من غير
 شبهة وهل يقبل العدول بحمله كباقي الصلوات وعدمه لمخالفتهما بالنوع وانها
 قد حكم بطلانها فليكن تغلب صحة **فاعلم** الاصل في الاسباب عدم نذرها وقد
 اشتكى منها موضع منها اسباب سجدة وهو حكم جماعة منهم ابن حنبل بندها فلو فتح
 يكون قبل التسليم للفقهاء بنوها لتمامها في صور الاول او سجدة وهو للفقهاء ثم
 سوي بعده قبل التسليم اعاد كما لو تكلم بعد ما ساء ان فلان يوجب التسليم وكلامه في كل
 ويعد منها لو لم يسجد للفقهاء لانه لم يبق فيل يتصور فيه للفقهاء وان يكون قبل
 التسليم الثانية لو سجد للفقهاء ثم سجدة في صلوة لعصر ثم عن ذلك لمقام بعده فالظاهر
 انه يلحق بغيره لعدم التسليم واخرجه من الصلوة وحي لو سجد بعد ذلك سجدة وتجعل ايضا
 اعادة السجدة الاول لانه لم يقع آخر لصلوة انما كانت الفريضة مسبقة
 فعديل الى سابقه بعد التسليم وكانت اريد عددا منها ثم سجد فانه يسجد ويجزي
 في الاول لا عاده اليه وتجعل في الموصفين عدم العدول لان سجدة هو عامل وال
 لزم زيادة صورة سجدين من المؤمنين في صلوة الا ان يقول لم يطل زيادة الركن وهذا
 ليس بركن وانما هو بعبورته ويقتصر على احتسابه الزيادة فروع احدا لو شك في كل شيء
 ام لا فسجد جازلا بما حكم ثم علم في الصلوة في القول انما ينبغي ان يسجد فانيا لانه
 الا ان قد زاد سجدة الثاني لو قل انه سجد ثم سجد ثم تبيين انه لم يسهه والا قرب

الاصل في الاسباب عدم
 نذرها
 اندا

استودع لزيادة ويحمل ضعيفا عدم بناء على ان يستجره كما جرحه بغيره بغير نفسه الشاركة
 ان تعد بسبب نفقة بجهة فصح ثم يتبين له ان لها بنت تتخذ مثلا حمل انه لا يلزم لان
 لفظة جرحا تحمل الواقع في الصلوة والعيان لغو وحمل الاعادة لانه لم يجز بان يحتاج الى جرح
 من انظر الاشكال فيما اذا نوى رفع حدث والواقع غيره غلط **فأعلم** الزكوة اما ان تتعلق
 بالاول والثاني زكوة لفطرة والاول اما ان يكون لعلقها بعينه او ماله والاول
 زكوة الاحيان والثاني زكوة التجارة ثم ان يعتبر فيها الحمل ولا والثاني اثنان زكوة
 لفطرة والثالث ثم هي اما ان تتعلق بالعين او بالذمة والثاني زكوة لفطرة و
 الاول اما ان يكون في موضعين وهما عند التفریط والممكن من الاخراج فيعلق بالذمة
 وقد نصير لفطرة متعلقة بعين اذا دخلها عند عدم المستحق فلو تلفت حتى لا يفرط
 فلا ضمان وبالمثل ايضا نصير لمتعلقة بالذمة من المأبذة متعلقة بالعين فلو
 في المعزول تعلق بالذمة وهكذا **فأعلم** كل ما يشترط فيه الحمل لا بد من بقاء عينه
 عوض بجنسه او بغيره من الزكوى يستوفى الزكوة للتجارة فان الاقرب فيما
 البناء اما لو اشترى بقدر ليس من مال التجارة فالواقع انه لا باع جاز **فأعلم** لا يجمع
 الزكوات في عين واحد للحدث وقد يحمل الاجتماع في مواضع منها اجبة للتجارة
 بحسب فطرته وزكواته وسهامه مع ماله فيصايب عليه بقدر دين فانه على القول بوجوب
 زكوة الدين على متوخره بحسب عليه الزكوة في المصايب وعلى المدين ومنها زكوة الهبة
 من مثل التجارة فانه على القول بان يباح مال التجارة مما يتعلق الزكوة بالهبة جازية

الزكوة اما ان تتعلق بماله
 او لا

كل ما يشترط فيه الحمل
 لا بد من بقاء عينه

لا يجمع الزكوات في عين
 واحد للحديث

وعند التحقيق ليس هذه من الشئ في شئ الا الاول فلان مورد زكوة لفطرة ذمة مستبعدة لا عين
 والآخر فلان مورد زكوة الدين ذمة المدين لا عين الاحيان امواله واما الثالث فلعدم
 اشياء الوقت **فأعلم** كلام الشيخ في المبسوط ان كل من وجبت نفقة على غيره جبت عليه
 فطرته اذا كان يتفق من اهل الوجوب وهذا يخرج منه المطلقه المحال ان فلان ان نفقة
 للمحل وفي الاجرة الذي يشترط النفقة على المتاجر لعبد الموقوف على السجود والرباط او
 العبد الذي ليس له مال فان نفقتهم وجبت اما على جهات السجود ونحوه واما على بيت المال
 وفي الحقيقة ذلك للمسلمين فالنفقة في المعنى وجبت على المسلمين ولا فطرة في العبد
 مشترك بين جماعة عند بعض الاصحاب قال آخرون تجب بالخصوص وبالزمن
 منه وجوب فطرة عبد السجود وبيت المال بناء على انه كمال المسلمين **فأعلم** ظاهر
 بعض الاصحاب اخبار الاتفاق لا وجوب الاتفاق وهو خيالي لهاصل في الخلاف
 فلو خصى بتركه او تحملها عنه يتفق عليه سقط الوجوب فيبقى القاعده كل من يتفق
 على غيره وجبت فطرته عليه سواء كانت النفقة مستحقة او مستحبة ولا يلزم
 ابن ادريس بانها تجب بسبب الذي من شأنه ان يتفق عليه وان لم تجب فقد
 يفهم من كلام الشيخ في المبسوط لانه وجب فطرة الولد الصغير وان كان موكرا
 محتاجا لعدم ولهم يخرجون جماعه نفقة وولده وابن ادريس وجب فطرة الزوجة
 ابنة شرة ولهم يتبع بها عملا لغو لهم والزوج في عدا من يجب فطرته فالقاعده على ان
 لقول كل من يتفق عليه ودخل في معنى من شأنه ان يتفق عليه تجب فطرته واسميتها

كلام الشيخ في المبسوط

كل ما يشترط فيه الحمل
 لا بد من بقاء عينه

الاستيعاب
الاستيعاب بالفعول
الفناء الآيات جليل

او فاتها

الوجوب مراعاة المستعقب في جميع هذه القواعد **قاعدة** الا خلال الفعل يستعقب لقضاء
الانما جديده وقد نص على قضاء حياوات وهندراكها ولكن يعرض بالمنع من وجوب
في هو كمن فانه شهر رمضان لم يرض استمر الى رمضان آخر فانه لا قضاء عليه وكذا في
لها جلال وفيها طاش وكذا من نذر ان يصلي جميع الصلوة في اول وقتها فانه لو دخل
ثم صلى في آخر الوقت سقط القضاء ومن نذر صوم الدهر وفاته شي من لا يقضي
لعدم فاته ولكن قبل يقضي عنه وكذا من نذر الحج كل عام وفاته عام فانه لا يقضي
ويمكن وجوب الاستحجار عنه واذا دخل مكة بغير احوام نسيها او منعه فان لم يظن انه
لا يجب الذكرك فلو وجب فليس قضاء للأدلة بل هو وجوب مستقل لا محل لكونه الا
خارج الحرم ولو نذر ان يصعد في ما فضل عن قوته كل يوم ثم فضل فاعلم تلحقها
فكل ما فضل بعد في الأيام المستقبلة وجب عن يومه لا عن يومه فاذا لم يكن له
مال فالتذات ولو نذر ان يعين كل واحد بملكه فملكك ولما يعين حتى مات
ففي وجوب الاحتياط نظر لانهم استقلوا الى الارث اذا ان يغال يعلق بهم وجوب
الا احتياق فلا يجري فيهم الارث الا مع الحجر كالمهرون وتركه المدون ومما
لا يستدرك نفقته القريب وان قدرنا احكام هذا داخل في القاعدة وكذا
زكوة الفطرة ان قلنا بعدم فضاها وكذا كجدة ولجدة ان **قاعدة** الاسباب
بالنسبة الى الهيئات وحده ونقد اذا ابلغت في اتحادها ونقد بها ونقد
سبب ينقص اتحاد سبب ونقد سبب فيكون شئ واحد سببا في كلين

الاسباب بالنسبة الى
سبباً وحده ونقد
اربعاً فضاء

قوله

فضاء او بكثرة كغدة الا فطار في نهار رمضان بوجوب القضاء والكفارة والتعزير وبالحال
والرضع لقضاء ولعذبة وفسر قد لغزم ونقطع ولغذف لغرب المحاط بوجوب كذا
وتعزير قبل القيد المملوك بوجوب حتى انه يجاوز المالك **قاعدة** كل من تجاوز الميعات
محرم موكونه محاطا بانك لم يمتد مع نفيه ونقضه بطلان في صحت ذكرها لبعض الصحابة
وهو المناسب في الحج الذي يسهل كجدة انه يحرم من ادنى اجل في حجه وفيها مناقضة
مع النعم لان القاعدة كلية وتنشاء هذه كالحاج الى دليل فان قيل هذا من خصوصيات الحج
فالمطابقه الدليل افيه **قاعدة** للحرم حرمه متوكدة ظهر ان في موضع وجوب الحج والعرفه
اليه وتحريم القيد فيه وحصد نخرة واخر الحج لمناس به وتحريم دخوله بغير اذن الام لان
المنكر وفي التاف عن شهر وخصاصه بمناسك الحج الاوقوف عرفه وتحريم دخوله
على المسكرين وتحريم دخوله فيه وخصاصه بالخروجه لما يجب في الاحرام وتعليق الله
على من فعل فيه خطاء وتحريم لقطعة الا لمنته وهو الذي ينادي للقطعة وخصاصه سجده
بالمصنعة في الصلوة الى ما لا ياب ويبرهه وانه لا بد من على اهله وان يتقوا في قول
وخصصاصه بالاستقبال بها للكبيرة **قاعدة** ضابطا لكونه مقدورا
للاذرة وطاعة الله ثم او من احاف وى طرفاه او رجع طرف الا فزام فذرة المعصية
وكذا الفعل المردود وركت المسح وركت الوجوب وكذا ترك مباح فلاح وبالحكم
ويقتضه نذر فعل الوجوب وركت احرام وفروع الكفایات اوله بالانقضاء وقد ساج
بالنذر ما لولا له لم يحج كما ان احرام قبل الميعات والصوم الوجوب **قاعدة** في النقص

كل من تجاوز الميعات

للحرم حرمه متوكدة

ضابطا لكونه مقدورا
مقدورا للتأدية

قوله

لا يجوز تعليق انعقاد
العقد على شرط

لا يجوز تعليق انعقاد العقد على شرط سواء كان من قبيل قطع معلوم الوقت وهو المعتبر في
أخر معلوم الوقت وكان غير مقطوع الزمان إذا لم يعلم انعقاده وجوده مثل أن
وكلي قد اشتريه فعند بيعك هذا أو كان على أن كان أبي قد مات فعند زواجك أمته أو
أن كانت موكلتي قد انقضت عهديها فقد زواجكها أو أن كان أحدنا نكح الآخر
فقد زواجك نكحي أم لا علم بالوجه فإن العقد صحيح ولا شرط وإن كان بصورته التعليق في
شروطه إلى كونها بغيره أو أحدهما إذا كان معلوما كاشجار الموكل الأذن في شراء شيء من
مطبخ أو ثمن بيت ولو قال ابتعت بمانه أن شئت فهذا التعليق باهوس فضاياه
لو لم يشر إلى شرطه وجه البيع لنظر إلى صورة التعليق ولا فرق بين تعليق العقد وبعض
الركان مثل ابتعت عبيدي مثل أباي فلان فزنيه وهاجر عالمين وحمله على جوار
الاهلاك كاهلاك الغير قياس من خرج جامع وكذا لو زوجه امرأه نكحت أمته
عليه أو محله فظهر محله فانه باطل لعدم الجزم حال العقد وإن ظهر عليها وكذا إذا باعها
لها لو خالغ امرأه أو طلقها فهو نكحت في زواجهما أو ولي نائب الأمام فاضا لا يعلم
اهلية وإن ظهرت الأهلية وبخرجه من هذا بعد مال موزنة لظنه جوازه فإن موزه
فان الجزم منها حاصل لكن خصوصية البيع غير معلومة وإن قيل البطلان لم يعلم
القصد إلى ملكه وكذا لو زوجه أمته فظهر مبنا أو باع صبرة بصيرة فظهر ثبوتها
في العقد متجانسين أو متجانسين أو تخالفهما متجانسين ولم يمانعا فإن البيع صحيح
والأقرب منه للزكاهم حال العقد **قاعدة** بشرط كون البيع معلوم لعين والعقد

بشرط كون البيع معلوم
لعين والقدار

وبصفة قال بعتك عبيدا من عبيدي بطل لا تخرمك من حيث أنه ليس هو كونه حرة من
الاحتياط فانه وإن كان غرر الالة لما شق الاطلاع عليه كمن في البيع ولا تخرج
الجملة بغيره وإن لم ينعقد فلا بد أن انعقد يحتاج إلى مورد مباشر في الحال كما في النكاح
ولا يشر منها في الحال خصوصا إذا قبل بالصفة حين البعيت فيكون في معنى التعليق العقد
وأنه باطل فقلت لئلا يطلق البعيتان مع الابهام فلم لا ينعقد بها قلت لأن فيها
معنى القات وكل وقول ليس البعيتان إلى المباشر لا يلزم منه تنازع بخلاف صورة البيع
ولأن البعيتان في بيع الانقطاع بالبيع عقيب العقد وهو غير ممكن هنا لوقوعه على غير
وإنه فان اشترع بعث لبيتم مكارم الاطلاق ومحاسن الخصال والعقل يستأرون
ثم يعقدون غالبا ويتنيطش في اختلاف من البعيتة إلى البعيتة فبيع العبد للغير
للغير جواز بيع عبيد من عبيد وهو مبيد الصالة واحدة اما الصالة فلما قلناه وانما
فلا لا يلزم من انحصار بيع عبيد من عبيد وبين صحة ابره العقد على عبيد
عبيد **قاعدة** بشرط كون البيع مما يتناول فلا ينعقد على ما يتناول لعدم الانتماء
به كمنه وخن وكما احتار لأن بدل المال في مقابلته بأسف اما خراج عن الهول كمنه ببيع
على شاطي نرد الحجازة في جبل مملو منها فبيعه لانه مملو متوقع به في الجملة وقد تعلل القرض
ببيع البائع بالهش غير مبينة ولو باع جزءا مما يملك بجزء من ماله سادس
قبل بطل عدم الغاية قبل بيعه وبغاثة في موضع وهي أنه لو كان موهول لم ينعقد فيه
لانه فرق ولو كان ذا خيار حصل البيع والآجزة وعدم رجوع البائع فيه إذا

بشرط كون البيع مما
يتناول

نفس لا يخرج باله ولو كان هذا فالزوجية ففعلت فيه ذلك بيع الزوج بقية نصفه لا بد ولو كان
 اجرة فانفصل لم يرجع له وجه المهر الى تلك العين بل الى بدلها ولغايل ان يقول هذا مبني على نقل
 والانفصال وفيه في اذ لا يثبت في رايه لانه لا حاجة بنقل فان رجوع من ان المتبقي لو
 تنازع عاني عين فاما بية بغيره لكل واحد منهما ما في به صاحبه اوجب بنقل الكلام اليه
 وانه مبني على ترجيح الخيار وبان بكل منهما مورد ما غير به الآخر فانه حكم بغيره به
 اثباتها على ما في به الآخر فان تخيل هذا فافرقوا ولا منعنا حكم الاصل ولو قلنا على تقدير
 تقديم بية الداعل لا اشكال في تقدير تقديم بية المخارج هما متعارضان في اذ
 فاستقر بكل واحد منهما على ما فيها فاعلم ان عقد نكاح قد عدى في النقل والاشغال
 باطل ومن ثم لم يصح مع الحر ولا المستتر به وكذا ان لا يملك وام الولد والوقف
 نكاح المحرم والاجارة على العمل المحرم وكذا بيع المجهول **فالعقد** كل عقد شرط فيه خلاف
 ما يقتضيه مع كونه كيانا من اركانه فانه باطل كالبيع وتسليم البيع الى المشتري في ثمن
 الى البائع والاشغال باجدهما للمنقل البعدان لم يكن من اركانه ولكنه من بطلانه
 كاشترط في خيار المجلس ويجوز ان يفصح لان لزوم العقد هو المقصود لا على
 والخيار عارض ومنه بعضهم لان لزوم اذ خال الخيار هنا الروي وسند كثر
 الغايات فهو من مقاصد العقد فاشترط الاخلال به فخلال بمقاصد العقد فلهذا
 مقصود بالقياس لثاني الا الاول ومثله لو شرط في خيار المجلس لو شرط في خيار
 المهرين او خيار الرؤية او خيار تاجر لثمن فففيه نظر **فالعقد** الاصل في البيع اللزوم

كل عقد نكاح على
 في النقل والاشغال
 باطل
 كل عقد شرط فيه
 خلاف ما يقتضيه

وكذا في ما يرفع من في مواضع لعل خارجة فابيع يخرج الى الفسخ والافساح
 منها اقسام بخلاف المهرين وخلاف قوت شرط معين او وصف معين او عدد
 قبل الفسخ فلف البيع المعتبر او لثمن المعتبر قبله او في من الخيار اذا كان خيارا للمشتري
 وان فسخه والا فانه والخالف عند الخالف في لثمن البيع او تعيين لثمن او تقديره
 قوله فقول العقد والا خلال المهرين والخيار الرجوع عند الافلاس او اما سائر
 العقود فثمنها ما هو لازم من طرفه كالنكاح والاجارة والوقف والصلح والمزارعة
 لمساكن والهبة في بعض العقود واليمان بافاسه الا الكفالة وفي المسابقة قولان
 ومنها ما هو جائز من طرفه وهي الوديعة والجارية والغرض والشركة والوكالة والوصية
 والقرض والوكالة والهبة في بعض صورها فان نظام المصالح يجوز ان لا يرغب عنها
 اركانها من ثمنه بل هو مما يلحق بالوكالة ولاية القضاء والوقف والمصالح المعتبرة في
 الخاص في كل يجوز ان لا يوافقا فيكون لانا من طرف واما في نفسه فياخذ
 عند وجه من هو بالصفحات لا عند عدمه ومنها ما هو لازم من طرف جابر من آخر
 وهو الزم وكفالة ابدن وعقد الدمنة والامان قبل الهبة من ذوي الرحم او من
 او مع التعويض او مع الترفيع ويظهر لزوم من يقر بين او لا يجب على الوهب العيوب
 بفسخ الهبة لانه ملك جديد اما الكتابة فقد قال ابن حنيفة بان يجوز انما مشروط من
 لغيره من مطلقه من طرف الهبة وشيخ وابن ادريس على لزوم المطلق من الطرفين
 والمشرط من طرف الهبة والغايلان على لزومها من طرفها ومنها ما يكون من مباد

جائزاً ثم قال في لزوم كماله بعد بعض قبل اخذ لا بعد ان بقية الوعدة قبل الموت
 لقول ويلزم بعدهما في الاصل الاقرب ان الخلاف في لزوم لها بقية الزامية وجوباً
 محقق غير محل اذ لا يفتق ويحمل طرده في **الاشارة** على خيار بشرط في جميع العقود والاشارة
 الى التكاليف والوفاء بخيار المجلس فمحقق بالبيع وشماه وجبت الاجارة بعد اخذها وقد
 اشترى من ثبوت خيار بشرط في العقد محققاً بالاجماع ولا يدخل خيارها خبر في خبر البيع
 خياره من قبل المالك بالبيع والاجارة وكذا خيار الزيادة بل بالزيادة والاشارة
 وخيار لهيب بدخل في البيع بالاشارة فمحقق بالبيع ويحمل في البيع والاجارة **الاشارة**
 قد يحمل خيار بشرط في العقد لان في وقت جائزاً في آخر ثم لم يمتد لزوم بعد ذلك كما
 اذا شتره امة اشترى في اصل فان ترك لزوم البيع وهذا يجوز بين الرذيين وقد يشترط خيار
 شهر بعد شهر ليقدر ان الاقرب جازة في هذا الزوم بين جوازين لان خيار المجلس
 فيه ثم لم يمتد بعد لغيره حتى يخله العمل المشروط **الاشارة** لا بدخل الخيار في الاقرب
 باقيا ما الاصح على رواية الوفاء على خلاف **قال** كل عقد بيع فانه ثبت فيه خيار
 لمجلس وان كان بيع الولي من المولى عليه الاقرب وكذا الواسعة وهي جدي في المحرم
 اشديد وجه لعدم تلفه بمضي الزمان فلنا التمسك باليمنع من نفوذ الخيار ولو شترى
 من يمين عليه فذلك ويحمل لعدم الاعتناء بغيره بغيره ويحمل بقاءه على الملك
 فان فلنا الملك في زمن اختياره بالبيع ثبت استخاره فطعنا ثم ينعقد باقراتها
 وان فطعنا الوفاء فذلك الا انما يتبين بالافراق انه محقق بالاشارة وان فلنا

في الخلا في لزوم الشا
 والراية وجوازها
 بدخل خيار الشرط
 في جميع العقود والاشارة
 الا التكاليف

قد يحمل خيار الشرط في العقد
 لانها في وقت جائزاً في آخر

لا بدخل الخيار في الاقرب
 كل عقد بيع فانه ثبت
 فيه خيار المجلس

ملك بشرط فلا خيار له بل للبايع وحج بوقفا حكم بعتة حتى يفرغ ثم يبين عقبة بالبيع
 ويجوز خفة بشرط وحج بل يقطع خياره بالبيع نظر ان فلنا بقاءه بغيره بغيره ولو شترى
 لغير نفسه من بعده وجوزناه فلا خيار له لانه كالشاة وبشوة قوتى ونزل على القدم ولو
 اشترى من اقر بغيره كان فداء من حصة وبما من حصة بالبيع فله العتق من المشترى وقد
 يحمل ثبوت خيار لهما بناء على حصول البيع **قال** ينعقد خيار بحسب العفو والرجوع
 الى النوع ثلثة الاول ما هو على الرأى خيار لهيب وخيار بالاشارة وخيار بشرط
 وخيار بجوان وخيار التاخير وخيار المولى منها بين البيع على الرذوع والراية
 على البتة او لطلاق وخيار احد الرذيين اذا اطلق قبل الدخول وقد زاد
 العين زيادة متعلقة او نقصت بين اخذ نصف العين او نصف البتة
 في صورة البتة للرذوع وبين دفع العين او نصف البتة للرذوع في صورة الزيادة
 وخيار على الدم بين العفو والنقص وبين اخذ الدية والعفو وخيار الامانة او كانت
 تحت عبء وسلمت وهو كافر ثم خفت في ائدة وكذا الواسعة الرذوع وبني كافر ثم خفت
 في ائدة وخيارهنا جازا العتق العين لهنا جازة وخيار له من عسار الرذوع
 بالهتقة وخيار بغيره عند التحالف فلنا بعدم الانفساخ به وخيار بغيره على الاقرب
 الا في ثلثة ايام وخيار بغيره بالهتقة الا بعد سنة وخيار له من عتق العتق له من عتق
 الا انما هو على الفور بخيار العين وخيار له ليس في البيع والتكليف وخيار لهيب
 في الرذوعين الا في البتة وفي التحقيق هو على الفور لان محله بعد ثبوت ولا يكون

انفسا الخيار حسب
 والتواخي

لا بعد قضاء السنة والخذ بالحق على الاقوى وعنى الامنة تحت عبادة على مشهور
 ان بما ذكره جبار الرتبة ونفران العقد وبعده لانه كما مر ارجح السبع بعينه
 لا يميز ان كانت فيه اشكال وهو جبار السبع في الرجوع في عينه بالانسان
 وجبار التعلق والاذرب العوزية فيها فاعلم كل جبار في عقد فانه يتركه ولا يفرق
 احكام العقد حتى يجعل بده ايجار كانه العقد ظاهر كلام الشيخ ذلك وهو
 من فروع وقت لا يتعلق من قال بانفسنا وقت ايجار فالعقد جبر مستقل
 ولهذا جاز الفسخ ومن قال بالعقد فقد تم بالايجاب والقبول ونظر لفائدة
 في امور الاول لو زاد في الثمن او نقص او في الاجل او في شرط ايجار اعتبر ذلك حتى
 على شفعه والثاني لو فرق بالعقد شرط مفقود ثم خالفه في المجلس فيه الوجهان والاول
 عدم العقد بخلاف الثالث لو بعنا اجلا في السلم وعناه في المجلس فيه الوجهان والاول
 لو باع الوكيل فخر من يزيد في المجلس فان جعنا ايجار كانه العقد ففسخ بفسخه وانما
 وجب على الوكيل الفسخ فان لم يفسخ حصل فورا انفساخ لانه يفرق على خلاف
 الموكل وكذا في جبار شرط استحسان لو دفع الثمن لثقاوت فيه الوجهان والاول
 لو سلم له بمانى دمنة الى اجل فالاقوى له بطلان ولو كان حالا فان لم يقبض المسلم
 قبل ان يفرق بطل لانه بيع دين بدين وان قبضه في المجلس فان قلنا بالعقد صح فكان
 عقده بعد قبضه والا حصل البطلان لانه من الفواعل المقررة ان قبض المسلم فيه بشرط
 في المجلس والعقد قد وقع على المسلم فيه فهو دين بدين فيبطل ولا يتقلب صححا لبعض في

كل جبار في عقد فانه
 يتركه

في الجبر

في المجلس ومثله بيع عين موصوفة بصفات سلم بل بشرط قبض ثمنها في المجلس او قبض
 اعيان الموصوفة او بيطار من قبله وكذا الوباغ الربوي بمثله موصوفين من غير اجل بل
 او بيطار من قبله او بيطار في المجلس اما جميعا او لاحدهما صرح مناخه والايجاب لانه بشرط
 بمقتضى في المجلس الا في تصرف فتح يزول مع الدين بالدين لبعض احد هما صا بطا
 بحسب المتعلق ان كل فعل فاعل غرض الشارع بابقائه لاس من مباشرة بعينه بفسخ التوكيل فيه ولا يرب
 ان كل جبار يرجع الى المصلحة لا يتعلق فيه لغرض من مباشرة بعينه وانما ايجار لانه الى
 والاداة فحسب المتعلق الغرض بابقائه من مباشرة بعينه كجبار من سلم على زيد من اربع
 على الاختين فلا يصح فيه التوكيل ويجعل ايجار لانه فانه لا يزيد على التوكيل في التفرع فحسب
 الرتبة فيه نزوح الى كل واحد من بعضين ولعل الاقرب جواز التوكيل فيه ومن ثم خلف
 في جواز التوكيل في الاقرار ثم التوكيل ايا جعل شيئا الى الوكيل فيكون كما لو شرط ايجار
 العقد ويخطب فيه ما لو عين له اجتهه لاجتهه فاجاز اظهر بل يمكن ان يجعل بالتعين مختار
 الما عينة لموكل **فعل** فنية الامر لغرض عند بعض الاصحاب وعنده آخرين صالح له ولا يرضى
 وهذا امر الاول اداه لصلوة ويظهر من كلام بعض الاصحاب انه على الفور ولكنه يعنى
 عن ذنب من آخر الثاني قضاء لصلوة لغاية فالانكروا على الفور سواء كان
 عمدا او سهوا العذر ولا استحدث اولاد الا قرب الرضاى الثالث استنابة المرأة والمردى
 انه على ثلثة ايام الرابع رفع الزكوة الخمس والحد وكل حق ولا يرضى خبر عالم به او عالم سطا
 لغرض احاسن لو تجر ارضا او حفر معدا او لما يتم لطالب تمام الاجزاء او رفع اليد

ضابط الوكاله بحسب
 المتعلق

قضية الامر الفسخ

انه ليس على الفور بانكس حتى لا يستلزم ذلك اطلاقه في موضع المطالبة على الفور وهو ظل
 فيما سلف وكذا احتجنا منه في الاربعة اشهر حتى يقسم والمفقة وبناء عليها اوطيه اهلته
 لتكليفه والتمس لا غير ما يقع في الولد قبل على الفور وان قرب على الزاوي فله نفقة ما لم يمت
 الناس لو ذكر نفقة غيبه لغيره او لم يمت غيبه لم يمت غيبه لغيره لثلاثة ايام لثلاثة ايام لو سئل
 اهولى ولم يظهر الا انظار بعد انقضاء المدة لم ينظر الا ان يذكر عذر او يفرغ الى انقضاء بعشر
 او عشرة ايام بالنفقة ولما لم يمت غيبه نفقة حكمه كما جرى شرا اذا سكنت المدعى عليه
 لجوب قبل بركة اليقين على المدعى في الكمال او يقضي بالكلية قبل بل يقول له حكم لنا اننا
 عشر المتهم بالدم قبل مجلس سنة ايام لثالث عشر اذا ردت اليقين على المدعى في طلب
 فالأقرب جابته ولا تقدر لاهماله **قاعدة** الاقل ضمان احد هما ما قدر باصل تبرع
 هو المولود والحمل والرضاع ومدة الصلابة للحيض ابتداء ونهاية ومدة والاشهر
 والهدية في بعض الصور وحمل الزكوة والمكاسب في الخمس والفقرة وخيار المحجبين
 المتصرف ومدة مقام المسافر مدة سفره متى يكون مسافرا وقل يحض الزكوة وكذا
 لنقاس في اقل الظاهر واستبراء الحمل ومدة وطول الزوج والاملاء والظهار والنفقة
 ونظائر عودهن والعقل واستنابة المدة ومن شفع وبينه كرامة وتوحيب الزاني
 وتخصيص يسير والنيب وطلق القسم واستبراء دية العمد والخطأ ونسبة ومدة
 قضاء رمضان وشهر الحج وصوم الكفار وصوم شهر رمضان وطلق لصوم
 ومدة الخصامة وطلب المفقة ومدة الحج الثاني ما قدره المكلفون وهو قسم

الأجل ضمان

بجمل

ما يقع ولا يجب وبشرط علمه وهو اصل من يسبح واليمين واليمين والنفقة فيها
 لا يقاوم والصدق والسكنى واليمين الثانية ما يجب وبشرط تقديره وهو اصل منته
 والكتابة وسلم على خلاف والاعادة الزمانية والارعة والمساكنات الثالث ما لا
 يقع وهو النسبة في الزبوي والدين بمنزلة والفرع من فاجيل الانتقال في الاعيان
 مثل غيبك انما رسته الزاوي ما لا يدخل الاجل فيه فان ذكر الاجل فيه فهو لا يجوز
 وان علم الزبوي في الوكالة وشركه والضرارة بالخمس ما يقع معلوما وجوبا وهو التقدير
 والجرية والعارية والوديعة والجرية خاصة للاختصاص بالرجال من النساء
 كل من حال لا يتأجل الا في صور منها اشتراط اجله في لازم ومنها الا ايضا بتأجيله
 كما يقع الا ايضا باستقاطعه ومنها اذا ضمن في كمال موطلا الى مدة او حصة على
 وشروط معه واستيفاء ثمنه بعد مدة وليس في من قبل المشر وطى للنازم اذ لا
 لزوم في الزم من جهة المزمين ومنها اذا ائذ خذ شرط او تبرع ان لا يقض فيه
 من فلان الا بعد معينة وهذا لا يتأجل بدفع له بدون قبلها ان ابي يقصر **قاعدة** كل شرط اما
 ان يقضيه لعقد او لا والاول مؤكدة والثاني اما ان يكون مصلحي للبايع او ليس
 اولها كشرط الزم واليمين باليمن والاشهاد او بشرط كونه صالحا او ضمان الدين
 او شرط ان يجار لها ولا يكون من مصلحتها فاما ان لا يتعلق به عرض كشرط ان لا
 يلبس الخمر او يصلي التواضعات ولا ياكل اللحم فاشترط لا في مفسدات البيع ولا يجب
 ما ليس لوجب وتل يقصد العقد في وجهان وان قلنا به عرض لانه فاما ان ياتي

كل من حال لا يتأجل
 الا في صورها

كل شرط اما ان يقضيه
 العقد او لا

مقتضى العقد فيفسد ولو شرط ان لا يبيع الا بغير المبيع الا بشرط ما لا يفسد
فانه جاز لحدوث بريرة وانما ان لما في كفاية ثوب فخرج من مال فيخرج عنه بشرط
التكاح فيفسد هذه العتمة الا ان يشترط ما ينافي العقد كشرط عدم التزويج والتمسك
او عدم الطلاق لا يبطل العقد قطعا وفي الطلاق له وجهان ولو شرط عدم الطلاق او
عدم الوطى او البتة بعد الوطى او عدم مبيعها منه لا يفسد العقد ولو شرط الطلاق
بعده فوجهان في العقد ويبطل بشرط قطعا وبما جعل ان يشترط عدم ميعتين في الوطى انما
يبطل اذا كان بشرط الزوجه اما لو كان بشرط المزوج فانه حتى لا يبطل بغير
بشي لان الوطى حتى للزوجه انما في الوقت لميعين اما لو شرط عليها ان تزني على الوطى
امكن لصحة وكذا لو شرطت عليه ان يفسد عن الزوج ولو شرط احداهما الزيادة على
الزوج فلان كان الزوج فهو لاغ وان كانت الزوجه فالا فاقرب انه كذلك لان
حتى لا يصنع فيه ما شاء **قاعدة** كل شرط تقدم العقد او تاخر عنه فلا اثر وقد ظهر
في مواضع منها ما لو شرط على شرط فسياء حين العقد فالا فاقرب ان العقد باطل و
منها ما لو شرط له بغيره بجميع حدود ما ومرارها او ساء عليها كذلك ولم يذكره حال
العقد فانه يفسد عليه اليه فانه بعض الاصحاب ومنها بيع التامة وهو الموطن
على صورة بيع ثم بيع وقد تواتر على الفسخ لم يمنع لظلم من سبها لكان لهما فانه
يحمل التاثير ان يكون العقد باطلا ومنها كل ان ينزل على صورة عقد وفي نفسها
رودة بعده وفي الاخبار ما يدل على بطلانه ومنها انه ليس قبل العقد في التكاح على قول

كل شرط تقدم العقد
او تاخر عنه
فلا اثر له

قاعدة كل عقد على عوضين لا بد فيه من قبض في كونه من ايجابين ولكن القبض في المجلس
يختلف فهنا النوع اربعة اولها ما لا يشترط فيه وهو حال العقد وثانيها ما يشترط فيه
قبض العوضين وهو المهر والبيع والطعام وان كانا عوضين وثالثها ما يشترط فيه قبض
اشتمل هو السلم ورابعها ما يشترط فيه قبض احداهما وهو بيع الموصوف بموصوف سواء كان في رويين
او لا ولا يعلل الا قرب يخرج قبض اثنين فيه على قبض اثنين لانه لم يفسد بشرط **قاعدة** الاصل في التحليل
في العقد ولها بالنسبة الى الاجل فيتم ان قيام اربعة اولها ما يشترط فيه كمال الاجل وقد يفسد
وثانيها ما يبطله الاجل وقد مر انهم كالرأوي وثالثها ما فيه خلاف اقرب جواز التحليل وهو السلم
ورابعها ما يجوز حاله او موت جلا وهو معظم العقد وكل ما يبطله الاجل يمنع تسليم فيه ان شرط
الاجل والا فان قبض اثنين او واحد ما جعل ما ترفع وقد ينصرون الاجل مع التقابل في المجلس
فان كان ربوا بجنبه فالا فاقرب لطلان وان كان صرافا فالاصحاب قاطعون بان
لمنع وكذا لو جعل اثنين السلم فيه اجلا فبطل في المجلس **قاعدة** كل ما يكال او يوزن وبيع
من الاصحاب على تجزيم معة قبل قبضه وحصة بعضهم بالطعام لما ثبت عن النبي
انه قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه وقد جازت احاديث في ذلك عامة
والعموم لا يختص بذكر بعض ولا يمكن هنا ان يكون من باب حمل المطلق على المقيد
من ان اصله انما هو في الكلي لا في الكل بل العدة في ذلك قضية اصل من ان الملك
على تصرف بانواعه يخرج عنه الطعام او التحليل الموزون فيبقى ما عداه على الاصل ولم
على فاعل من الاصحاب بالاطلاق وحلله لهامة لضعف الملك قبل القبض لانه لو تلف

كل عقد على عوضين
لا بد فيه من القبض

الاصل في العقود
الاحكام

في بيع ما يكال او يوزن
قبل القبض

فانه منع الجارة والكاتبه الام الثاني ان يخرج المكيل والموزون لا يخرج فيه على حال الا ما ذكره شيخ
 من الكتابه فسقطت هذه التعليلات على ذلك وكذا ما ملك الا قاله او الغنمة لا يملك
 ليتنا معاخذنا او بالاصدق والمثقفه ثامن لم يبيع المبيع فكل من اصاب اختلاف فيه
 فان كل واحد في معنى البايع ومنه موثقان كان هناك نقد والا فما اتصلت به
 وقيل موثقت به الباء مملوك وهو قولي قبل النقد مملوك تصرف المشرى فيما
 اشتراه قبل قبضه فان كان مكبلا او موزونا او قلنا بالبيع فان تصرف البايع فهو
 باطل الخفق التي عنه مصلحه ثم لا يبطاله وبغيره صحيح وفي المختلف انه لا يلزم من
 ان يبيعه الباطل وفي رواية بتحقيق التحريم على من يبيعه بربح انه لو لم يبيعه فلا تصرف فيه
 بغير بيع كالبيع والوقف والاصدق والرهين والافراس من تصدقه والريوح فجاز
فان كذا جاز بغير جازت بغيره وبالعكس الا في مسائل وهي ثمان الاول فيما يجوز بغيره
 ولا يجوز بغيره كالانبي والمغضوب والمضارة او شبهه لملك ان منعا من بيع ما عدا نفسه
 ولجوز ان يصاحبه ويولد ما اذا كانت حرة ونحوه المختلف بعد بيع قبل القبض وكذا القطة
 الثاني ما يجوز بغيره ولا يجوز بغيره وهو الموصوف في الذمة كالتسليم فيه فلا يصح ومنك صاع
 خضرة موصوف ثم يبيعه وبغيره والدين في ذمة الغير على خلاف فيه ولم يدين من الدين
 المثل وكذا مال الحرة عليه **فان** لا يدخل في ملك لان شي في الارث والوصية لكل
 ان قلنا بعدم جواز البيع الموصوف وطلق الوصية ان قلنا ان الموصول كاشف والوقف على
 قوم معين منهم او قبل الاول منهم والجهات ان قلنا بملك الملهين والغنمة ان قلنا

كلما جاز بغيره جازت
 هبة

لا بد في ملك ان
 شي

ملك بالاسيلا والركوة ان قلنا بالشركة وكذا انفس الله فيها ملك لجميع المستحقين ويصرف
الى بعض لئلا يلهوهم نصف الحق ان اذا انصف وكله اذا ارثت وجميع اذا انصف
قبل بعض قلنا بالملك المسمى وكذا انفس الله فيها ملك لجميع المستحقين ويصرف
استقدم في الرقب ان انفس الله لا يورثه اذ اراد على البايع باجابه الفسخ وكذا انفس
المعتن اذا فسخ البايع وارثه جناية الخطاء وعنده وجه المضمون بالارث وفي هذه المعية
او المبرزة وانما هو المثلج المجمعان في دارة او الكلاء الثابت في رصفه فانك اذا اولوية
لا ملك **قاعدا** المراد بملك الملك ان ينفذ سبب تقيضي المطالبة بالملك وهو ينفذ
بالكامل من حيث الجملة تنزيلا للسبب منزلة السبب كجائزة العينة والاشفاق
انفسه من حقوقه كذا مال مباح ومن انفسه وظهور ربح مال المضاربة ان قلنا ملك
بالانصاف **قاعدا** كل ما يقع بغير رهنه وما لا فلا وقد ينفذ ما يقع بغيره ولا ينفذ
وهو الدين وانفسه عند الشيخ حيث حكم بان الاجازة يقع في بعض الموضع من الميسر
والا ينفذ ما يقع بغيره ولا ينفذ ما يقع بغيره وهو انفسه عند الشيخ **قاعدا** ملك
رهن فانه يخرج من ان في موضع ضابطها المتعدي والتميز باللاحق والبقا
اسان ان قلنا ان الرهن لا يزيله **قاعدا** ملك ما جاز الرهن عليه جاز ضمانه وكل ما
لا يجوز الرهن عليه لا يقع ضمانه الا في ضمان الدرك لانه لو رهن عليه فالضامن
البيع لا يخرج مستحقا فبناية الرهن وهو وجه جاز وفيه نظر فان انما ينفذ
بغير مقصود وانما هو عارض وكثير من الرهن بآخر فيها وفاء الدين طوبى لولا انفسه

في المراد بملك الملك

كل ما يقع بغيره صح
رهنه

كل رهن فانه غير مقصود

كل ما جاز الرهن عليه
جائز ضمانه

ذلك فيه على ان انما ينفذ غير لازم لجواز فسخ الرهن وسند الهام هنا مكانه او ضمنا يمكن
اذا انفسه حصل فيها ليس من يخرج مستحقا لملك الرهن **قاعدا** جواز الصغير وكثير
للمنفذ جواز الفسخ للحفظ لئلا يلهوهم نصف الحق ان اذا انصف وكله اذا ارثت وجميع اذا انصف
بين الامر من قبل هو لنفسه والحفظ ماله فان قلنا النقص سلب عبارة صلواته اساسا
سلب استقلاله وهو الوجه في هذا الصرح ان يترك لنفسه اذن ولين
وقيل بغير ان لا لا يجب لا ينفذ جواز عليه الحكم كما كره ولا ينفذ في زواله الى حكمه
ينوقف فيها قبل ثبت بغير حكمه ولا ينفذ في الحكم **قاعدا** كل عبارة لا يتم مقصودها
منه وانما لا يجب قبوله فمعه ولا يتخرج الى القبول من العبارات فهو انفسه او ان
مجرد او الوديع ليس القبول المبرور شرط فيها فهل هي عقد او ان مجرد نظره فانه فيها عمل
الوديعة فلي العقد بطلان بقي امانه شرعية وعلى الاذن لا يبطل وفيما اذا شرط فيها
شرطا فاسدا فانها بغيره فان قلنا هي عقد فلا بد من عقد جديد فان لم يعقد فهي امانة
شرعية وان قلنا مجرد اذن لئلا يفسد ولا ينفذ ودليقه وان سمينا القبول ليعمل في
زال هذا التخرج وجزم بانها عقد وربما خرج ضمان القبول بالامانة على الوجهين
فلي العقد لا يضمن كما لو باع منه او ارضه وعلى الاذن يضمن اما لو شرط فيها او تعدى امانة
فتعلقت فوجها مرتبان فان قلنا بعدم القبول هناك فمنا بطرني اولى وان قلنا
هناك بالضمان لكن عدم الضمان هناك ان يقر بطلان قبل الملك **قاعدا** كل عبارة امانة
الا في مواضع يستعاضة له سبب البضعة والحرم صيد او من الغاصب ومن استعاضة غير لما اذن

في جواز الصغير
والصغير

في بيان العقد
ما هو

كل عبارة امانة
الا في مواضع

في بيان مود الأجار

أو من استاجر مع شرط الاستيفاء بنفسه وعند التقديس لا يفرط أو شرطه انضمان أو الاستيفاء
لغيره على الأقوى ومن جعل من باب الضمان بالعين فلا ضمان على المستفاد **فأما** مود الأجار
العين الاستيفاء المستفاد لأن المنافع معدومة قبل المود ونفس المنفعة لأن المستفاد عليه
استيفاءه لا ينفذ وتلطف الباعث على التعرف فيه وذلك وهو المنفعة ولا يجوز إجارته لمؤد
من المهرن وإنهما ان استاجر لغيره من المود فلو عفا كان مود الأجار لغيره
لزم أن يورد على عين واحدة عفاً لا زماناً وإنه محال قبل ونظر الباعث في إجارته
بجسده ولا نظر إلى الزيادة ولا حقيقة أن جعلنا المود بالمنفعة وإن جعلنا العين منفع قبل
هذا اختلاف غير محقق فإن الفاعل بالعين لا يعني بها أنها تلك الأجار كما في البيع بل
استيفاء المنفعة منها والفاعل بالمنفعة لا يقطع نظر عن العين بل تسليمها وإسكانها
مدة الاستفاد وجب أن يمنع من إجارته أكلي بجسده محل اختلاف فيه محققاً لفاعل
أن يقول هذا منع من كل شيء اختلاف محقق ومن لم يكن فلا يكون منعه حجر عليه
ربما خرج عليه جوابها من استاجر فيصنع مع تغير المولك لا على اتحاد **فكم** لو أجر
فريضة فمات فورئها المستاجر فالأقرب أنها لا تبطل لعدم نفوذ الأثر في المنفعة
وقال بعضهم تبطل لأنه نسو في المنفعة لأن ملكه فاستغنى عن الأجران فيفسخ كما لو أجز
استه فمات فورئها الرذم فإن التكاح يبطل لهذا الفرق أن مود التكاح يفسخ وهو منفعة
لا يصح نقلها بغير عهده الخاص وهو ضعف من عفا الأجاره بديل عدم وجوب تسليمها
نهاراً فيه ويرتب على ذلك لو ورثه اثنين فإن قلنا بالمطلان بطلت في حصة ولا

لواجر قريب عينا فمات
فوقها المستاجر

استاجر لغيره لصفقة فإن فسخ رجع بالنسبة إلى الزكاة وإن أجار فقصفت الأجاره دين
في الزكاة فبطلت حصة بمنفعةها ونعيت بكمه مسلوب المنفعة فيصير على من كرهه فخرج
بغيره نصف حتى لا يورثه ولو لم يكن سوى العين المستاجر اخذ منها بقدر ما تخلف له ولو لم
يقتض الأجاره فيه فبطلت بطلت بقدر بقدره ولو كان له مال غير الأجاره لا يفي بالرفع برجع
إلى حال عدم رجع الأجر لاستناد النفس إلى فعل المورث في حال الحيوة فلا حجر عليه في ذلك
بجمل إجارته مجرى الوصية فيكون بمنزلة من وصى بتفصيل أحد ورثته فيفسخ من ثلث
مع عدم الأجاره **فأما** هل الظاهر في مدة الأجاره من الموانع كالغبار في الإبطال
فيصح ذلك بنصب مسائل **الاول** لو أجز لمؤد فمات في الأثناء فيه وجهان
بقاء الأجاره للأصل كما لو أجز ملكه والأقرب البطلان لأن المنافع تنقلت إلى
غيره بعد موته لا عنه بل كانتا من الوفاء قبلنا أنه تصرف فيما لا ملكه **الثاني** لو استاجر
دار حربي في دار الحرب ثم غنمها المسلمون لم يبطل الأجاره لأن المنافع كالإيمان ملكية
ملكاً تاماً ولهذا لا يضمن باليد المجرمة بخلاف المنفعة ويجعل البعض بالعدة بقاء لسلامة
الثالث لو أجز الولي للطفل مدة فبلغ ورثته في الأثناء أو أجز ماله بغيره لغيره لأن تصرفه المصلحة
فيلزم وجع هل له الخيار لفسخ نظر بجمل البطلان لبتين خروج هذه المدة عن الولاية
وهو الأقرب ومثله لو أجز مال المجنون فافان **الرابع** أجز أم ولد أو مدبرة فمات فيه
لو جهان **الخامس** أجز عبده ثم عفا لا يبطل الأجاره لأن الأمانة هنا مستندة إلى
وذلك كان قد سبقنا فلو لم يصار إلى الحق هذه المنافع وجع لا خيار له لأن نسبة تصرف

في بيان الكارهي
في مدة الأجاره

لتعاقب الوكالة ضابطا

في ملكه فلا يغير شئ عليه ولا يرجع على السيد بالاجرة بمنزلة اخذناه وكما لو تزوج امته واستقر لها
ثم عتقها فانه كل ما جازت اذ جازت عليه مع تسليم الجواز بحال عليه مع الجهل به من يجوز
مع العلم الاقرب بالجواز بطريق الاول **فان** يتعلق الوكالة ضابطان احدهما ما سلفه
لاخر كل من صح منه لمباشرة شئ صح منه فلو قيل فيه وما لا يصح فيه لمباشرة يمنع التوكيل
وقد يختلف في صور فمن الاول العبادات باعرا اذا كانت بدنية او شبيهها كالادب
ولهذا والابلا واللعان والفسانة وتكمل اشتراطها وادائها وانظروا في مخرجها ومعلقها
وفي اختيارها والالتفات وجهان عنيان على تلك المباشرة بالحاجة ام بالنية **بمعين**
المصلحة المبررة والمعنى المبرر ولينين المختار من المصالح ولو عين واحدة وهو كل في
الطلاق او ان اختيارها اقرب الصحة والوكالة مع انه لا يصح منه لمباشرة الامع
صريحاً او فحوى وكذلك العبد والحيوان اذن لها في النكاح باسرها او لم لو كلاً لا تنافي بين
الوكيلين وان كان مصلحته العقد لغيرها وفي الوصي خلاف والاقرب بجواز وليه
لما دون كما لو قيل ان كل احد متعاقدين صرحاً في البعض فانه يصح ولكن بشرط
في حصة الموكل فلا يبعد من هذه المسائل انما يجوز التوكيل فيه ولا يصح مباشرة فغيره
عندنا وقد ذكرنا في توكيل المرأة عقد النكاح ولا يصح منها مباشرة وكذا
الاجمعي في شراء وبيع والوكال في الخصام صدر في الزيادة في الوجوب تنقيحاً في الدور
الحكمي كما اذا قيل ان لزوجه كل ما طلقته لثان فان طلق قبل ثلث اذا قبل لم يرد الدور
فانه يمنع عليه التلقين الا بالوكيل فيه وكذا افعال الوكيل كما لو كانت فانت وكلي فليوكل

في غيره وتوكل المرأة في التوكيل بل على عقد النكاح وان لم يصح منها مباشرة وقد يكون مروجي
من تزويج عاتقة بنت اخيهما اخذت في غيبته لجواز ان يكون اخوها وكلها في ان يوكّل
رجل في تزويج ابنته او وكل محل محرم في ان يوكّل محلاً في تزويج وعلى هذا يجوز ان يوكّل
المسلم ميتاً ان يوكّل مسلماً في شراء عبد مسلم او مصحف او وكل مسلم ميتاً ان يوكّل مسلماً
مسلم وجميع هذه الصور الثلاثة لا خيرة عندنا باطلاً وانما تلك فمحتملة **فان** يجوز ان يوكّل
مباشرة فكل عن نفسه مع جواز ان يكون وكيله فيه لغيره كالسفيه وكالمرء وكالعبد
في قبول النكاح لغيره او ايجاب حيث لا ضرر على السيد وكذا ذوى الاربع لا يملك التزويج
سجاسة ولو يوكّل لغيره في مطلق التزويج وكذا ذلك فغيره فالتعاقب لا يبعد على النية
لنفس على قول ويجوز لغيره **فان** كل من قدر على انشاء شئ قدر على التفريق به الا
في مسائل اشكلت وجوه المرأة الاختيار لا يقبل اقراره وكذا قيل في الوكيل اذا
اقر بالبيع وقبض الثمن او اشترى او طلق او اقر بالزواج في العدة **فان**
لا يقبل منه مع انه قال على الانشاء وقيل لا يقبل وكذا كل من لا يقدر على الانشاء لا يقبل
الا فبمن اقر على نفسه بالارق فانه يقبل مع جهالة نسبه ولا يقدر على ان ينشئ في نفسه
الارق عند جهالة يقر بالنكاح ولا يمكن من انشاءه ولهاضي المعزول اذا اقر بان ما
في يد الالابن مسلمة متى وهو لفلان فقال الالابن مسلمة منك ولكنه لغير فلان قيل
قول القاضي بده بعبادتها عند هم فيقال جل بده على المال لا يقبل اقراره فيه وقيل
اقراره بده وبني ابنة مسلمة لمرته ممنوعة عنه لانها فادته على الانشاء مسلمة لهاضي

يجوز ان يسلب
فصل عن نفسه
كل من قدر على انشاء
شئ قدر على الافراد

كل امرئ انما يعمل فيما
بالمتيقن

مشكلة فاعلم ان قرارنا يعمل فيه بالمتيقن ويطرح المشكوك فيه كما لو اقرانه وحبه وملكه ثم انكر
لغرض لا يمكن ان يثبت له مع لغوية كما لو اقر لمجرد اطلاق فانه يجعل على الحكم وكذا
من اقر بدارهم فستر با التناقض عن شريعة اذ الفصل اللفظ وكذا بالانفاضة حتى وزن
بلد مع الاتصال سنة لو اقر لغيره بال امكن تنزله على سبب يمنع من الرجوع كالبيع على
مالا يمنع من الرجوع كما اشتهر فعل ينزل على المانع من الرجوع او يستغفر ويغسل بغيره تنزلا
على اقل السنين ووجه الاول فيما لو ادعى عليها زوجية فقال زوجتي الولى بغيره اذنى
وقد ابلت ثم رجعت الى الاقرار او انقضت عدتي قبل الرجعة ثم رجعت وهذا أقوى في
صحته الرجوع لان فاعلم انهم لغوية لمدة هنا والاصل هناك عدم النكاح **فانه** كل جواب
فقبوله بعد موت الموجب بطل الا فى الوصية وكذا كل دعى بقول اذ امان بطل العقد
الا فى الوصية لان وارثه يقوم مقامه على الاقرار **فانه** الغالب في ان الوصية بما فيه
يقع المعين يوقف على قوله الا اذا ادعى الحق عبده وهو يخرج من الثلث او ابراء
غريمه من دينه او بقضاء دين فلان او بقضاء الدسبر وفي الوصية للارثية بالغافل
وجهان **فان** علم منها ما ينقل بالاثار الموروثة كل حال او يقع للمال او حق عقوبة ميراث
ينقل ولا ينقل النكاح ولو ابلت لان الزوج انما يملك ان يتنقل ولم يملك المنفعة كما
سبق وكذا ما يرجع الى الشهادة كخيار من سلم على اربعة ارباع اما لو طلق احدى زوجاته واث
فصيل يعين الوارث وهو بعيد وكذا لا ينقل حي اللعان الى وارث الزوج وللاوارث
لزوجته الا فى رواية وكذا الحق الرجوع في الوصية لا ينقل اذ الموهوب غير موروثة وفي الوصية

اصالة فاعلم ان ملك للمنفقة
فانه نكح من النكاح فاعلم
ثم رجعت الى الاقرار قبل موته
فان الجواب بقوله بعد
موت الموجب

فان

هذه متعلقة بال
لا يرت

٤٢

وجهان من حيث انه كالتب لثب غير موروثة ولانه لا ينقل الى جميع الورثة
فانه سباب لاث ثلثة لثب النكاح والولاء والمراد بها مطلقا كما حدتها ووجه
اخصر ان لاث مشترك بين جميع الاسباب لانه ما ان يكون لبطالة الاول لاول النكاح
وان لم يكن لبطالة فاما ان يقتضى الوارث من احوالين فهو لغوية او من احدى هاتين
الولاء وانما قلنا ان المراد لطلق من كل واحد لان احدى الاسباب القرابة والاولاد لاث
ثلث في حال واث في آخر بمطلق القرابة والاثب مثل في الابن ولثب لوجه
مطلق القرابة فيها وانما اثاره بخصوص كونها اما ورده عليها في موضع الرد بالقرابة و
لثب زنت النصف لاما القرابة المطلقة بل بخصوص كونها بنتا و الرد عليها بالقرابة المطلقة
فلكل وارث سبب خاص مركب من خصوصية لثب مثلا وعمومية القرابة وكذلك الزوج
ليس النصف بمطلق النكاح والا لكان للزوج نصف لوجه مطلق النكاح فيها بل بخصوص
كونه زوجا مع عموم النكاح فبسببه ايضا مركب وكذلك الزوجية في ان اريد بالاسباب الثابتة
فان اكثر من ثلثة لثب لثب لاث وان اريد بها التناقض فاجتبه ميات كثره فلها
فلان المراد لطلق **فانه** ان اصل في البراث النسبي التوكيد فمن ولد شخص اثنى طبقات
الاث وفي البراث النسبي لا تغام بالحق والظمان او الولاء له العامة والنسب مقدم لانه اصل
الوجه ثم الحق لانه اصل في وجه الحق لنفسه ثم لثب لانه من خاص ثم الامام فاعلم ان كل
يمنع من الاث ولا يمنع من يتصل به قوله بكم ولا ترز وازرة وذر اخرى الا في موضع حد
وهو ما اذ اقل المعتق حقيقة والمعتق ابن فانه يجعل هنا عدم ارثه لان الابن لم يحصل له الو

الاصل في البراث
النسبي التوكيد
كل فاعلم ان
لا يرت

٤٣

٤٤

الموت ابيه وابوه قد زال لانه فكيف يتوصل بزائل ويجعل شوته لان قصبة الولد ان
 يقتل عن الاقرب الى الاعداء مع عدم الاقرب والموت هنا حكم لعدم مثل لو لم يمت
 وكان كافرا الى دار الحرب فاسرق ولده عندنا ثم مات لعين قبل برته ولده لان
 لعين في حكم المعدم او يكون الميت للمال فيه الوجهان **قاعدة** لا يرث سبب الموت و
 موافق شره اطلاق من ذكرنا وبما ذكره يعرف ذلك كما قبل عند الاختلاف في الحقائق
 بحكم ما ذكره ولما كان سبب الموت الذي يلزم من وجه الوجه ومن عدمه عدم شره وجه
 الذي يلزم من عدمه لعدم ملا يلزم من وجه الوجه والموت الذي يلزم من وجوده لعدم
 يلزم من عدمه وجه ولا عدم يقين ان لا يرث امور ابي شره اطلاق الموت
 وتقدم موته على موت الوارث ووجه الوارث حاله الموت وان لم تحل الحجة بشرط
 نقصان حياته وان لم يكن سببا لحيته والعلم بالغرب يكفي في تقدم الموت التقدير كما في
 لفرق ولهم عدم عليهم والحق بعضهم العلم بالدرجة التي جمعتها فيها النجس بالادامات على
 من فريش لا يعلم قريب لان مبراة للامام مع ان كل شئ ابن عمه لغوات شرط الذي
 هو العلم بدرجة فاس فرشي الا وخيرة اقرب منه ولورث جميعهم مستند وكان
 لما لا اول الناس من أنفسهم **قاعدة** في صورة رد الاله في الموضوعين اهداها
 تزوج عبد بمعنة فاولدها ابنا فاشترى عبد فاعنه فاشترى عيني الابن ابنا الابن
 وعنه بنت الولاء عليه وثبت له على ولده الولاء لا انجرار الولاء من مولد الام الى
 مولد الاب فكل من الابن وعنه مولد لصاحبه ونابها اذا عني الذي عبد ثم لم يمت

لا يرث اسباب وموانع

يكن ان يكون
 يتقود ورواها
 في الموضعين

لعين دار الحرب فاشترى ثم سلم لعين ملك سببه باسرا او سبي او غيرها حقيقة
 فالولاء **قاعدة** لا يرث يكون من الجانيين وهو ان يملك حقه انه لا يوجد في النسب
 الا ويزال لم يحصل مانع كالقهر فان سلم يرث الكافر من غير كس اما في الاسباب فمرد
 ناره فيكون من احد الجانيين اخرى اما الزوجان فيتم اثنان في الدائم واما في المنفعة
 بشرط واما لعين فالحق يرث لعين ولها ولا ينعكس الا في الولاء الدائم وان يكون
 جعل في ولده لعين فاشترى من الجانيين واما ضمان الحرة فان دار ودار الولاء والارث
 واما خلا واما ارث الامانة فمرد **قاعدة** لا يرث ابعد مع اقرب لاني منسب الا جده
 واولاد والاخوة فانه لو كان له حصة لأم واولاد وفون لاب واجداد وعلمون لأم فالظاهر
 انهم يرثون لانهم لا يترحمون اقربا لاب بحال كذا لو كان له اجداد لأم واولاد لأم
 اجداد لاب واخوة لاب غير اجداد لاب فان اثلثت لعينه لجد لأم واولاد الاخ
 لأم والفلان للاخوة للاب وللأجداد للاب ان كانوا والا فللاخوة للاب **قاعدة**
 لا يحجب الا بعد الاقرب لاني مسئلة ابن عم لاب وام مع عم لاب فان ابن عم لابون
 اولى ويخرج عليه سائل اجمعهم مع الزوجين **قاعدة** تعدد ابن العم **قاعدة** تعدد الام
قاعدة تعدد جهاد الظاهر في الرابع ان الصورة بحالها **قاعدة** بنت العم لابون مع العم
قاعدة ابن العم لابون مع العم لاب **قاعدة** بنت العم لابون مع العم لاب
 ان يضاف اليها حال وخالة وعمته والظاهر الرجوع الى مراعاة القرب في كل هذه
قاعدة ان يكون احد هما حاشي **قاعدة** ان يكونا حاشيين ويحقق الاشكال فها نحن نعلم

الارث يكون من الجانيين

ولكن

لا يرث ابعد مع اقرب
 الا في مسئلة الاجلاد

لا يحجب الا بعد الاقرب
 قرب

قاعدة

بقدرته وهو ظاهر ويحمل ان يحكى بغير ذكر فيخرج من المال بغير من انى فلا يكون شي
 فبما خذ المتعطف مع لعم للاب على هذا وما يمنع الا قرب فيه لا بعد الاقلام فانه يمنع
 من الاخ للابوين عند ان الاصحاب قال ابن خلدون ان كان من الامم لم يدرى الباقى
 لابن الاخ محجبا باجماع استبين وجوزع بان الاخ للاب يمنع من الاخ للابوين مع
 قيام استبين **فان** ضابطا القلوب بعد عدة الغرائب الى الميت فمن كان اقل عددا
 فهو اقرب وقد يختلف هذا في اولاد الاولاد ففان لا مع الابوين فانهم يرون مع ام بعدون
 في القرب الى الميت بوسطه او اكثره او ابوان متفرقان بنفسهما والعدة في ذلك ثلثة اوجه
الاول انه قول اكثر الاصحاب وربما كان اجماعا **الثاني** انه ولد الولد ولد حقيقته ولا اعتبارا
 لوساطة **الثالث** ان اخبار في ذلك روى محمد الرضين ابن الحجاج عن الصادق ع انه قال
 ابن الابن اذا لم يكن من صلب الرجل احد فام مقام الابن وابنته ابنت اذا لم يكن من صلب
 الرجل احد فامت مقام ابنت وهذا يقتل صوته بارتجاع وذهب ابن بابويه الى ان
 الابوين يحجبان عملا بالعدة والمفهوم خبر سعد بن خلف ان ابن الابن يقوم مقام الابن
 اذا لم يكن للبنت ولد ولا وارث بخبره والوالدان وارث بخبره فهو المراد هنا او داخل في
 المراد واجاب شيخنا بان المراد بالخير هنا ابن الميت الذي هو والد لهذا الابن ويترتب
 هذا لابن به حقيقته ان لفظه وارث ذكره موصوفه بصدق على اقل محكم وهو صادق
 هنا فلا حاجة الى غيره وحملها على العموم ولا وجه له وفي نظر الوقوع لكثرة في بيان انتهى فعم
 واكثر اجواب الاجماع فانه من الصدوق وما خرج عنه فان الروايات محتملة وليست

هذا القرب ولا بعد

متباعدة على المدعى الاصحاب وكون ولد الولد حقيقته ولا ام كصحة النفي او بين ان هذا ليس
 ولدى بل ولد ولدى وح كذب كصحة ومثله تورث لاجل ذلك مع اولاد الاولاد عند
 الصدوق نظر الى المساواة في الرتبة فلم يجد مع بنات البنات ابنت عمها بار واه سعد
 بن ابي خلف عن ابي الحسن الكاظم ع في بنات بنت وجد للجد لسدس الباقى للبنات
 ورواه الشيخ بانه قد ثبت قيام ولد الولد مقام الولد والولد يحجب فلكه اما مقام مفاد
 لجد فالبنات بنات ابنت ابنت عمها على ترك لعم بولد صحيح رتبها على الاصحاب
 الطعمة وفيه نظر لان الطعمة تمام هي من الابوين **فان** ضابطا القلوب بعد عدة الغرائب الى الميت فمن كان اقل عددا
 قد ذكر سمها وكذا الفاسد منها ونسبت على الفاسد امور اخر شرعية منها الضمان
 وهو تابع لاصلة فكل انفس صحيحة نفسم فاسده ومالا فلان للمالك دخل على ذلك
 ومنها الزوايد فانها للناقل لانها تابعة للاصل نعم يرجع المشتري في صورة بشر الفاسد
 بخبره ولد ما زاد بعله حينما كان او صفته لشعره بغزو ان كان لبايع علما وتسلط
 بشره ياه ان كان لبايع جاهلا فاسد العقد لئلا يقصد فيه الاعمال كما الاجارة والمراعاة
 والمساكات والعراض ثبت فيها اجرة لمثل لانه عمل محرم فلا يكون ضابطا ولا لكان
 اكل بالباطل ويكون ذلك بشرط الذي كان تابعا للصحة لا عينا ولا ثبت في الفرع والمساكات
 فراض المثل مسافة لمثل سواء كان سبب الفساد في العراض بالعرض والاصل او بالتقصير
 للعامل او اباها من كصحة او كونهما يدين بقبضه من جسي او على انه لا يشتري لآباء البن
 فاشترى بالتقيد او على انه لا يشتري لآسلة معينة لما لا يكثر وجهه فاشترى غيره او على

في هذا الصحيح من العباد
 والعقول

او على ان يشترى عبد فلان بال الفرس ثم يبيعه ويخرج ثمنه او لا في المضاربة وسواء في المسافة
 كان سبب الفساد ظهور الثمرة او شرط عمل المالك او اجتماعهما مع البيع او مسافة شديدة على
 جزئين مختلفين او خلفا خلفا او كلا او لا وبعض العائنه يحكم في البيع الذي في المضاربة
 ويحكم الذي في المسافات بغير مثل مسافات من المثل وفيما عداها بآخرة المثل محجبا
 بان سبب الفساد اذا ما كدت بطلت بحقيقة البكيت وكان له الآخرة وان لم يملكه
 جبر بمثل في الفرس والمسافة وهو مطالب بامر من كون هذه الكسب من اكدته وكون
 المساكه من بل الحقيقة وخبره لا يربطها **قاعدة** لا يجوز ان يجمع لواحد بين العوض والمعووض
 عندنا والا لكان الكل بال الباطل اذا اكلمه بال كمن ان يرفع عوضا وبأخذ معوضا ليرفع
 عن المعقدين وينفع كل واحد بما بدل له وقد وقع الاجماع على انه لا يجوز ان يكون للمبايع نفس
 وليس ولا لاجير الآخرة والمفارقة للزوج المبيع والمهر ومنه شبه ان يرضى الى الثمن من
 ما بين البعيتين اذ لو نسب الى القيمة ادى في بعض الصورت الى اجمع بين العوض والمعووض
 كما لو اشترى بمانه فقوم صحيحا بمانين ويصبا بمانه فانما لو جبا بمانين البعيتين لرجع بمانه
 فيملك العوض والمعووض ومنه من وجد بين مانه عند مفارقه قد جنى عليها فانه يرجع بمثل
 جنايته من الثمن لبا انجابه لنفسها حذر من ذلك كما لو كان ثمنه مانه وطلعت عينه وهو
 ثمانين مانين فانه يرجع بمانين انجابه بمانه بل يرجع بمثل ثمنه فرجع بثمانين ومنه
 ذكر بعض العائنه صور انما استثناء احدى الآخرة على الجهاد باستجارتها عدة المباداة وكما
 انه وشرا بعضهم ان يكون لاجير المستاجر من ديوان واحد ومساكنهم لان الجهاد يحصل

لا يجوز ان يجمع لواحد
 بين العوض
 والمعووض

له ثواب الجهاد فلو اخذ عليه جرة جتمع عليه عوض المعوض والتحقيق فيكون هذا صورا الجا
 الا انه ان ينعين عليها الجهاد باجتماع ثمنها ايضا فيها والا جاز بها حصة الثانية
 ان لا ينعين عليها لانها باحد الموانع والآجزة منها جازة قوله للمباداة ثواب الجهاد
 فلما ان اردت لانه محجبا عن نفسه فانه يدر انه لم ينعين عليه وان اردت لانه محجبا
 لجملة فلا ينكر ان اصل الثواب الجهاد وان كانت الاضعاف له كاجرة الحج فلا يلزم
 اجتماع المعوض والثالث ان لا ينعين على الاجرة وينعني على المستاجر والا جاز بها
 باطله لوجوب حرجه بنفسه لان سببا جره ويخرج فيكون من قبله ان في الزاكن ينعين
 على الاجرة ولا ينعين على المستاجر والا جازة منها باطله لما ذكره من العلة وانما المقبول
 بالادلة وان تحكم الثانية عقد لها بقدر يحصل العمل للعامل ثوابا تستعد له لفعاله والهدية
 لما رسته ليرصال فلان يعني ان لا يأخذ عليه عوضا حذر من اجماع المعوض والمعووض ولكنه لما
 لم يكن حيا بنفسه هو قابل للثبانية فاذا ابدل جني عوضا او بدل من بيت المال كان
 جعله في الحقيقة لعمل مصلحة بين مصالح المسلمين فكان لهما بغير مشغولان بالعمل للمباداة
 في ازان ياخذ عليه وكذا اذا كان المعوض منها او من احد هما كان بدل المال في مقابلته
 ملكا لمصلحة لان جلب الثمن ورفع الثمن بيعت لغيره على ذلك فيكون المبلغ في نفع المسلمين
 من المباداة من غير من الثانية الآخرة على الامانة يلزم منها ذلك المحذور لان العلة
 تقع فلو اخذ عنها لا يجمع المعوضان له وخروجها على ان الآخرة براء ملازمة المكان للمعوض
 مغايرة للعدالة ومنهم من عجز لان فاعل الآخرة عليه خاصة لانه غير لازم له فصح الآخرة

كل صلوة اختيارية يتغير فيها فالحكم الكتاب

عليه هذه لقوله غير محال لقلنا عدة كما ترى ونحن نمنع الأجرة على الأمانة لأنه لا عمل على
الصلوة الواجبة ولما ذكره من اجتماع الوضوء **قاعدة** كل صلوة اختيارية يتغير فيها فالحكم
الكتاب لا ينتم لها إلا أن يسببها فإن كانت ركعة أو ركعتين فلا بد لها من وضوء
أو نفل وان كانت أكثر من ذلك تجزئ في التيسر في الزيادة وإن عجز عن ركعة في سنة
جواز لغيره في الركعة الثانية من حيث قطع في سورة حتى فرغ من الصلاة مع الله الحمد في الركعة الثانية
وهو ما ذكره لا يتبع سورة من سورة إلا ما ذكره ابن بابويه وأبو الصلاح في المجتهدين
لظهورها جميعها فينبغي أن يكون أدل بالغيث كما قاله أبو الصلاح ففي الخبر عن أبي محمد
بعد ما ذكرنا من الغرضين يجري فيه المتبعين عند من أوجب له سورة أو صلوة الأمانات
وفي الغيبيات الحمد ثانيا في الركعة الواحدة فيها لم ينعقد فدل أن أقرها الموجب خبرنا
بالاختيارية عن صلوة الجاهل بالغاثة مع منق الوضوء وعن أبي الصلاح في التيسر
الخوف والخوف بها ابن إدريس في الحديث الدائم إذا لم يمكن من الفاتحة لم يقرأ الحمد
فليقتصر على مرة واحدة في قيامه ومثلها في ركوعه وسجوده وهذا التحقيق لم نقف لغزو
ورده عليه له بل إن كان مبطلنا نوتنا وبناء النظم أنه مع التوكل ليقط الوضوء إذا
في فتاوى الصلوة وإن كان سلسا استمره مطلقا إلا أن له فتراسد يمكن فيها فصل جمع الوضوء
الصلوة وقد حرراه في الذكرى **قاعدة** إذا كان الفعل موصوفا بالاجوب وله هيات
يقع عليها وجب كل واحدة منها سجدة وجاز أن يوصف بعضها بالاختيارية كما
ويكون الاختيار اجبا إلى اختيار تلك الهيئة لا لنفسها وله صور منها أجزاها

إذا كان الفعل موصوفا بالاجوب وله هيات يقع عليها

في صلوة بجبة اجبا عاد في الظاهر على قول مشهور موصوف بالاختيار وهو وصفه للهيئة
الواجبة ومنها أجزاها السبلة في موضع الاختفات كذلك أيضا ومنها اختيارية
سورة بعينها في العريضة مع وجوب أصل السورة ومنها أجزاها للأمام بالاذكار والاختفات
للها موصوفا بصفة الاختيار مع وجوب أصله ولو جعل أجزاها صفة زائدة على الاختفات
سجدة يكون نسبة الاختفات إلى أجزاها كنسبة لبعض إلى الكل لم يكن من هذا الباب
المراد بين الصفا والردة موصوف بالاختيار مع وجوب أصل الحركة وهو واجب
في قضاء بعض الأصحاب بوجوب أجزاها السبلة ووجوب لهدولة لا يتم لحظها أصل
الاجوب ولم ينظر إلى جواز الانعكاس ومنها التيسر في الركوع والسجدة فإن أجزاها
الكبرى موصوفة بالاختيار مع قيام أصل الوجوب بها من حيث أنها لها على التيسر أو
الذكر لم يطل **قاعدة** لا تكليف على الغافل لثمة في معنى التائب المرفوع عنه لغيره وجوب
قضا للصلوة على التائب والغافل أتى به لا مر جديد وبعد وقوع ذلك هنا والأمر
بالاحتفاظ من ذلك مع هذه عليه غالباً وعليه يخرج عدم وجوب سجدة التائب على سماع
مع دلالة صحيحه بحديثه عن عثمان عن الصادق ع وكذا باقي أسباب لعقوبات إذا
صدرت حال الغفلة إلا ما كان من قبل الانكشاف كالإفطار أو غير ذلك والبعض لا يصدق
علام وأجزاها ولا خلاف في عدم توجبه إلا أن وجب الضمان **قاعدة** الأصل في الهيئة
المستحب أن يكون مستحبة لا مستباح زيادة الوصف على الأصل وقد خولف في موضع
منها الترتيب في الأذان ووصفه الأصحاب بالاجوب ومنها رفع اليدين بالاجوب

الأصلية فلا لا تكليف على التائب

الأصل في الهيئة المستحب أن يكون مستحبة

السنة نوادف
المستحب غالباً

قد عين الشارع
العبادات ألباناً
مخصوصة الخ

في جميع تكبيرات الصلوة ووصف التيمم في الوجوب ومنها وجوب التقوى في الثالثة أو القيام
تخييراً إن قلنا بعد جواز الاستطاعة يسمى الوجوب غير المستقر **فصل** السنة تراوفاً لمحب
غالب الكبراء في التطوع والفعل الاحسان وقد يطلق على الوجوب في مواضع منها ما روي أن
لشهادة محب غسل من الموت سنة وقول ابن بويه لقنوت سنة وجبة من ركعات
مسند في كل صلوة فلا صلوة له وقول الشيخ رضي الله عنه سنة من أدبر بين الوجوب
وقل هذا بعد ثبوت السنة نصاً لفظاً سنة من ركعات **فصل** قد عين الشارع للعبادات
بنايات مخصوصة كغنية التيمم بالدليل والغسل بالرفق والمسح باليمين والوقوف بالوقوفين
بناياتها والظاهر دخول الغاية في الغطاء إذا لم يفصل بفصل محسوس فكيف يسمى الغاية من
العبادات غاية آخر فالله كالإطراف والسعي وإن كان تحقق الآخر موقوفاً على جزء زائد من
لطف السعي ومن الأول لا يخفى في الركوع والسجود ومن الثاني للصلوة فإن غايها
آخرها لها وبغير من كلام العلماء أنه لا يكفي نقصان أفعالها في الخروج منها بل لابد من محلل
وهو التيمم بعينه على الاتصاف من قول أصحابنا فان اتفق الخروج بغيره من حدث وشبهه سقط
التيمم بعينه لو خرج كاستغنى عنه يمكن حمل صحيح زيارته من الباقية في المحرث قبل التيمم
أن صلواته نامة على ذلك ولا يكون فيه دلالة على نفي وجوب التيمم مطلقاً وإنما يلزم
ذلك لو كان التيمم واجباً وجزءاً مالم يكن وجباً لاجزائاً لا لاجل الخروج من الصلوة فلا
يلزم ذلك وكذا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنما صلواتنا بغيره وفرائده ركعة وسجدة لا ينافي وجوب التيمم
لأنه عند إخراج الصلوة والتيمم ليس جزءاً وكذا ما صححناه من إلهائه من صلواته أن كان

جلس في الزاوية بعد التشهد من صلواته ولا يلزم منه عدم وجوب التيمم للاستغناء بالركعة
الزائدة لأنها فيه فإن قلت يجب أن يتيمم ليس جزءاً لكن التشهد جزءاً قطعاً فلا يكون الصلوة
مسندة إلى الأتيان بالمنا في بدلائل التيمم بل إلى أنها ليست ركعة أو ترك غير الركعة لا يطل
الصلوة قلت هذا أيضاً لا ينافي وجوب التيمم أولاً يلزم من نفي كنيته نفي وجوبه لأن
فانحصار يلزم منه انتفاء الاتصاف على أن يجلس بعد التشهد جاز أن يكون مصاحباً للتشهد
ولم يخلف سوى التيمم واستغنى عنه بالآتيان بالمنا في فطر ذلك كله ضعف من حيث الفعل
بندب التيمم ببقاء أدلة الوجوب غالباً عن المعارض **فصل** إذا دل دليل على حكم التكليف
بعد المحارم لأن وجوبه يقتضي مع ذلك المنع لا الزل وجوه صا إذا كان ذلك الدليل قاطعاً
في كفيته الدلالة عن المعارض فلا يجوز أن يحمل مدلولاً عارضه مدلولاً لا كان ذلك من منافي
معارض ذلك الشيء وهو غير جائز ومن هذا يظهر أنه لا يمكن الاستدلال بقوله وسلموا الصلوة على وجوب
التيمم على النبي صلى الله عليه وآله لأن الإجماع واقع على خلاف الدليل إذا الإجماع حاصل على استحبابه
فيها وكبره وفورقه والآية لو سلم كونها في التيمم عليه لم تدل على استحبابه ولا على وجوبه
ولا على كونها في الصلوة فكيف يجوز أن يحمل ما جمع على منافاة الدليل مورد الله **فصل** إذا عارض
العام الخاص في العام على الخاص من صورته استحباب الجهر في القنوت لأن قول الصالحين
القنوت كله جهر فاقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلواتها على ما علم وكذا قول الصالحين السنة في صلواته
أنها الاختصاص ومنها لو سلم تكلم الله تعالى في الصلوة فهذا الكلام والتيمم وقفاً على فطرين لعدم
أن الله ما يطل للصلوة الآتية معارضاً بخلاف صحيح منصوص عليه في السنة على أن المانع من

إذا دل دليل على حكم التكليف

في تعارض العام والخاص

اذا حكم الشرع بالحد
التشديد في
الماله والنجس

الاسباب في مسابغا

المعالي في الصلوة شرط
في صحتها

ان يخرج من شدة ذلك معتقدا ومنها كون القائل بالشك في نفسه من الصلوة فانه يخرج في الورد ليس قال
وهو خير سبب لا يخرج من الصلوة **قاعدة** اذا حكم الشرع بالحد والتشديد لا يمكن فيها الاحتياط وجب التحمل
على السادة كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم وكفاية اثنين وكفاية امة وكفاية قول الصالحين في خطبتي الجمعة هي
صلوة نزل الامام وهو اول من حمل الصلوة على الدعاء لعدم تحمل الدعاء جميع الخطبة والفتحة حتى
يصير بالشبهة لمنوع بها ولا قال في الحديث انما جعلت الجمعة لكعبين من اجل الخطبتين في
صلوة حتى تنزل الامام وهذا تفريع بزيادة المنة لشرع **قاعدة** الاسباب منوثة في مسابغا
ولا يجب دوام سببها بدوامها اذا امتثل الامر فيه والوجبات لموسعة بحسب الاوقات من هذا
لقيل فان الوقت سبب وكفى القاع الفعل في جزء منها ومن ثم كثر في صلوات الكوف وكثر
بالمرء مع ان اصل الامر لا بد على التكرار ويظهر من كلام المصنف في بابي الصلوة وسلامه وجوب
الاعادة ما دام سبب كثر به جهون الى ان يجمع معياره المزاو ذهاب الخوف فيكون
الكوف سببا لوجوب دوامه سببا ويلزم من هذا انبات سببه لم يبدل عليها منقلا
الذلات فان قلت المشهور استحباب الاعادة والمنع قائم قلت جاز ان يكون بهذا الكوف
سببا لوجوب دوامه سببا في الاستحباب كما ان الزوال سبب في وجوب اليومنة طلب
اجماعه لمن صلى منفردا سبب في استحبابها **قاعدة** لولا في الصلوة شرط في صحتها لان النبي صلى
صلى الله عليه وسلم لم يقطعها الا في اكثر من اثنتي عشرة مرة وقد تعرض ما يخرجها من شرطية في مواضع
منها لم يطول اذا خشيته احدث فانه يوصي ويمنى ومنها من سلم على نفسه من صلواته ثم
ذكر وقد رواه على ابن النعمان الدار عن النبي صلى الله عليه وسلم وكعب بن بن ابي الجلاء وحيد بن

زرارة عنه ع بسند آخر والبلغ منه رواه عمار بن موسى عنه ع يميني وبلغ الصبي ولا بعد الصلوة
وخياره محمد بن بابويه نقل عن يوسف بن عبد الرحمن اعاده الصلوة بذلك ولم يرعه ومنها من
كان في الكوف فخشى فوت الحاضرة فانه يقطع الكوف ثم ياتي بالحاضرة ثم يميني على الصلوة
الكوف ذهب اليه اجماع اصحابهم ثم وقروا في الصحيح محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
وابن عمر بسند ايضا عنه ع ومنها ما اذا لم يمسح بباط ففعله ثم ذكر لنفسه فانه يجرى مع
انه تحلل لنية التمسك والتسليم وربما تحلل فعل اخر غير ذلك **قاعدة** ضابط الحكم
ان يكون المقصد فيه فضا او اصلحة او مصلحة ما اصلحة لم يرض الا استغناء ولا يخلف
الاستحباب في ذلك كما لا يخفى وانه الاستحباب وخالف في الامر بن قوم ذهب بن بابويه
في صلوة الكوف الى انها يصلي جماعة مع سببها لا حراق وفراوى لا بعدة عند على قول
الصالحين ع في رواية ابن ابي يعقوب اذا كرف التمسك ولهم كلها فانه ينبغي للناس ان يعزوا
الى امام يصلي بهم وان كرف بعضهم فانه يجرى الرجل ان يصلي وحده وهو لا يملكه الجماعة
في احراق الكل اكثر من لبعض الاعلى لئلا يكتفى بالجماعة لا يتركه في بعض من فان
اجمعوا عليه بن يجب فيها الجماعة وفي الفرع من التوافل التي يستحب فيها الجماعة
ولم يقدروا عليه يقول في قضاء الكوف ويقول ابن بابويه وذهب ابو الصلاح الى استحباب
الجماعة في صلوة الغدير وفي كلامه جاء الى ان النبي افضل ذلك **قاعدة** ذهب المصنف
ابن حنبله وابن ابي عمير الى ان المنية يحل بين يدي الامام في صلوة الاستغناء الى
الصلاة او بدو رواية عن فرقة عن الصادق ع وانكروا ذلك من آخر الاصحاب ولم ينف لهم على

ضابط الجماعة

في بيان النجس

كل النوافل ركعتا

لا يقض شي من في جات الصلوة بعد التسليم

في بيها من فاتته الصلوة

في قصر الصلوة

سوى العيد جوم انها كصلوة لعبد **فائدة** كل النوافل ركعتا الا التور ولا يزاد على الركعتين الا في مواضع ثلثت احدى صلوة الاخر اية وهي من ركب الشخ عن زيد بن ثابت وناجها صلوة لعبد بن اذ صليت بغير خطبة فان على ابن بابويه يقول يصلي اربعاً بسلامة وانما صلوة جعفر فان ظاهر اني جعفر بن بابويه انها اربع بسلامة **فائدة** لا يقضى شي من جات الصلوة بعد تسليم سوا سجدة والتشهد واصلوة على النبي فانه وصف في الصلوة ابن ادرس فاسقط فضا الا سبع فثبت تشهد اما بفعل حسبنا طاعتك فانه ليس بمعلوم بغيره ولا يقضى شي من لم يندوبات سوى لقنوت لم يذكره بعد الركوع فانه يقضيه بعد تسليم في المشهور وقال ابن ابي عمير يقضيه في تشهد وهو نادر ولو ذكره فعله بعد الركوع للصحة عن محمد بن ابراهيم عن علي بن ابي حمزة وعبد الصاحب الا ان ابن ابي عمير فانه نفى فضا بعد الركوع وجزء صحيح لكنه مجهول السؤل ولو سلم حمل على نفى وجوب القضاء لا على نفى شرعية **فائدة** كل من فاتته الصلوة فريضة نوجبة لابد لها وجب قضاءها مع تكليفه ولما له ولو حكمها بغيرها من يجوز ويقار فعله يقضى فانه يظهر بان الوقت سبب لم يثبت كون تمكن من المصطف شرطا في تحقق ببيتية وجزء لم يقيد بها في اوقات الصلوة بالذكر بقدر ما من الاداء والقضاء وهو بديل لم يثبت **فائدة** قصر الصلوة فيكون في الكرم هو ثابت في المسافر وبخائف وان كان حاضرا سواء كان منفردا او في جماعة او استوجب العذر الوقت او بقي منه ما لا يسع الظمان وكذا سواء كان اسخا نفى طحا او امرأة وخالف ابن ابي عمير في المرأة وعلم انها لا تقصر في الحرب فذلك في الكيف وهو كثر

لا يلزم

عق

عق

كله يقض الخلف والمضطر فذلك **فائدة** غايه نقصان سواء كان في السفر او الحضر ولا يبرهن الجند ورواه ابن بابويه في الصحيح عن حمزة بن عمار اني اني بخائف مع يقصر على كونه يكون الامام كغيره ولكل فريضة ركعة **فائدة** كل من لم يجز له التقدم في الوقت على امامه اجامعاً ومشهور جوار لها وادرج ابن ادرس تقدم الامام بفعل في الصلوة الاختيارية وفي العزاة والروايات خاينة عن ابي سعيد وثقة الاصل لغيره وانما يصح الصلوة الاثنى لو قال كل من هاتك اما ما يضعف جواز توهم كل منها التقدم **فائدة** كل ما يضر الى انه لا يقصر عما لا ينافي الا خلاص لا يقصر في صحة العباد لم يحصل العرض نهابة وعدم تحقق لمان في ذلك صور منها اذا غفل خسر الحجة ولو لم يقرب السطافة فان العرض منه السطافة ولا ينافي الا خلاص ومنها اذا حسن وضوءه او صلواته فاصد الاقدابه في التحسين استقاء وجب له ثم لا يحصل العظم لشيئا عليه خصوصاً اذا كان ذلك الفاعل مقدماً به ومنها انتظار الامام في كونه اذا استقر بسوق ليدرك في كونه فان عاتية على صلوة اجماعية لمادة للتأخر ففينة جميع بين فريضة بركوع وفريضة الاعانة وتوهم بعض العامة ان ذلك شرك في العبادة وليس الامر كما نرى والالكان تبليغ الرسالة وتعليم العلم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر شركا في الطاعة وكذلك الاذان والاقامة وليس كذلك بالاجماع ومنها ومنها اعادة المصلي صلواته اذا وجد اماما او مؤتمرا وان كان غرضه انتم نفع الذي لم يقبل بالاقامة له او الاتهام به وقد قال النبي صلى الله عليه وآله لما راى رجلا يصلي منفردا من يصعد على من في دابة من يخرج على هذا الفهم رجل فصلي ورائه ومنها انتظار الامام

كل مؤتمرا لا يجوز له التقدم في الوقت على امامه

ما يظم الى بيته التقرب على التذنب




المؤرخ في صلوة الخوف وهذا هو وصف الوجوب هذا آخر ما وجدوه من القواعد والقواعد
في مسودته في تاريخه عام ١٢٧٢ هـ عليه وآله ١٢٧٢



وفاة





احزاب و جدّه

1
 17-02-1900
 17-02-1900
 17-02-1900
 17-02-1900
 17-02-1900

000000	0	000000	000000
000000	000000	000000	000000
00	000000	000000	000000

۱۰۰
 ۱۰۰
 ۱۰۰

0	1	2
3	4	5
6	7	8

0	2	4
1	3	5
2	4	6

5	1	2	3
4	1	2	3

4	3	2
	0	-
6	3	2

205521

گودریم به اگر نکند
7. در خانه بزرگ که اول و دوم
به گذارد و اگر نکند در خانه
مهم که اول و دوم به گذارد
و اگر نکند در خانه
که اول و دوم به گذارد